



جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا  
كلية الدراسات العليا



**المراجعة الخارجية متغيراً وسيطاً للعلاقة بين الإفصاح الاختياري وتكلفة راس المال  
(دراسة ميدانية لعينة من قطاع المصارف المدرجة في سوق العراق لأوراق المالية)**

**External Audit as A Mediating of the Relationship Between  
Voluntary Disclosure and Variable the Cost of Capital**

**(A Field Study of a Sample in the Banking Sector Listed in the  
Iraq Stock Exchange)**

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه الفلسفة في المحاسبة والتمويل

### **اعداد الطالب**

أحمد نعمه عبد النافعي

### **اشراف الدكتور**

عبد الرحمن عبد الله عبد الرحمن عبد الله

أستاذ المحاسبة المشارك

1442 هـ - 2020 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## الاستهلال

قال الله تعالى:

إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ  
عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ

سورة هود، الآية (88)

أيا حبيبة القلب والفؤاد كم أهواك

أيا طفلة صغيرة وفي العين كبيرة كم أحبك

ثغرك الباسم ألهمني أن أخط إليك

أمنيات وأمانني بأن تكوني من السعداء بإذن ربي

إلى قرة عيني وفلذات كبدي

لينا

## شكر وتقدير

في البدء، الحمد لله الذي له ما في السموات والارض، على ما فضل وأنعم ، والشكر له على ما منّ به عليّ من نعمة في اتمام رحلتي العلمية ،اللهم صلّ وسلم وزد وبارك على خير الأنام سيد المرسلين نبينا الكريم محمد وعلى آله وصحبه المنتجبين الطاهرين جميعهم أنك خير المصلين .

ومن ثم أتقدم بشكري الجزيل الى استاذ المحاسبة المشارك عبد الرحمن عبد الله عبد الرحمن عبد الله المشرف العلمي لأطروحتي والذي كان لتوجيهاته الكريمة، ومتابعته السديده، ورعاية الفائقة ، الاثر البالغ في اظهار هذه الدراسة على ماهي عليه ، جزاهُ الله عني خير الجزاء .

كما اتقدم بشكري وتقديري للبروفسور باكر ابراهيم الصديق المشرف المناوب لأطروحتي والذي كان لتوجيهاته الكريمة، ومتابعته السديده، ورعاية الفائقة ، جزاهُ الله عني خير الجزاء .

كما اتقدم بشكري وتقديري للإساتذة الافاضل رئيس واعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول المناقشة مع تقديري المسبق لكل ماسيطرحونه من ملاحظات علمية قيمة ستعني هذا الدراسة ان شاء الله ، والى المقيمين العلمي واللغوي على جهودهما في اظهار الرسالة بشكلها اللائق علميا ولغويا .

والشكر والإمتنان الى ا.د طلال الججاوي لاشرافه ومتابعة لأطروحتي جزاهُ الله عني خير الجزاء وا.م.د مهند حميد العطوي لمساندته في اتمام التحليل الاحصائي للدراسة الميدانية .كما لايفوتني ان اقدم الشكر الجزيل للمقيم اللغوي ا.م. د قصي سمير لتفضله بتتقيح الاطروحة لغوياً. واقدم جزيل الشكر الى زملائي د. عدنان جياذ ود. عصام عليوي ود. انمار عدنان لمؤازرتهم لي الذي لم يألوا جهدا في تقديم المساعدة والتشجيع المستمر، و د. فادي حسن الربيعي لما افادني فيه من ملاحظات قيمة.

كما أقدم شكري وتقديري إلى العاملين في(مكتبة جامعة السودان، والمكتبات المركزية في الجامعات العراقية) على تعاونهم وتقديمهم المساعدة الممكنة في الحصول على المراجع والاطاريح الدراسية.

وفي ختام شكري هذا أوجه اعتزازي واعتداري إلى كل من غاب عن العقل لكنه في القلب حاضر ممن كان له دور في إتمام بحثي هذا ومدّ لي يد العون ولو بكلمة.

والحمد لله رب العالمين أولاً وآخراً

## المستخلص

يهدف الدراسة الى بيان علاقة تأثير ممارسات الافصاح الاختياري على تكلفة راس المال من خلال المراجعة الخارجية لعينة من قطاع المصارف المدرجة في سوق العراق النظامي ولمدة (7) سنوات للفترة (2010-2016) وتم اختيار مجتمع الدراسة من (15) مصرف من اصل (41) مصرف وتم اختبار الفرضيات الدراسة باستخدام برنامج الاحصائي (SMART PLS) و (SPSS)، وتوصل الى ان مستوى الافصاح الاختياري لدى قطاع المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية قد حقق معدل (0.48) مما يدل الى عدم ادراك المصارف لأهمية الافصاح الاختياري، وتوصل الى وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية موجبة للإفصاح الاختياري من خلال مؤشراتها (المعلومات العامة عن المصرف، والاستراتيجية المستقبلية والمسؤولية الاجتماعية والبيئة، والاداء غير المالي) وعلاقة عكسية لمؤشراتها (التوقعات المستقبلية، والاداء المالي، وحوكمة المصارف) في المراجعة الخارجية اي كلما زاد مستوى الافصاح الاختياري كلما يؤدي الى تحسن تقارير المراجعة الخارجية والعكس بالعكس، كما توصل الى وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية موجبة للإفصاح الاختياري من خلال مؤشراتها (المعلومات العامة عن المصرف، والمسؤولية الاجتماعية والبيئة، والاداء غير المالي) وعلاقة عكسية لمؤشراتها (الاستراتيجية المستقبلية، والتوقعات المستقبلية، والاداء المالي، وحوكمة المصارف) في تكلفة راس المال اي كلما زاد مستوى الافصاح الاختياري كلما تنخفض تكلفة راس المال والعكس بالعكس، وتوصل الى وجود علاقة سالبة بين المراجعة الخارجية من خلال ابعادها (تطبيق المعايير المراجعة الخارجية، وجودة المراجعة) في تكلفة راس وهذا يعني ان اي زيادة في المراجعة الخارجية سيرافقه تغير عكسي في تخفيض تكلفة راس المال والعكس بالعكس، يوصي الى زيادة مستوى الافصاح الاختياري لدى المصارف، والاستفادة من تخفيض عدم تماثل المعلومات والذي يؤدي الى تقليل نسب مخاطر ورفع مستوى كفاءة سواق المالي، وزيادة الافصاح يساعد مراقبي الحسابات في اعداد تقارير ملاءمة في نهاية السنة المالية وتقلل من قصور عمل المصارف، كما تشجع المصارف لزيادة الافصاح للاستفادة من تخفيض تكلفة الديون وتكلفة حقوق الملكية.

### الكلمات المفتاحية:

الافصاح الاختياري، تكلفة راس المال، المراجعة الخارجية، التقارير السنوية المالية.

## Abstract

The research aims to demonstrate the relationship of the impact of voluntary disclosure practices on the cost of capital through external review of a sample of the banking sector listed in the Iraqi regular market for a period of (7) years for the period (2010-2016). The research community was selected from (15) banks out of (41) A bank and the research hypotheses were tested using the statistical program (SMART PLS) and (SPSS), and it was found that the Voluntary disclosure level in the banking sector listed in the Iraq Stock Exchange has achieved an average of 48 (0), which indicates that banks are not aware of the importance of Voluntary disclosure. , And reached the existence of an impact relationship with a significant positive for the Voluntary disclosure through its indicators (general information about the bank, future strategy, social responsibility and the environment, and non-financial performance) and an inverse relationship to its indicators (future expectations, financial performance, and bank governance) in the external review, i.e. the more The voluntary disclosure level leads to improvement in the external audit reports and vice versa, as well as to the existence of a significant positive moral impact relationship for the Voluntary disclosure through its indicators (general information about the bank, and social responsibility Environmental, environment, and non-financial performance) and an inverse relationship to its indicators (future strategy, future expectations, financial performance, and bank governance) in the cost of capital, that is, the higher the level of voluntary disclosure, the lower the cost of capital, and vice versa, and a negative relationship between the external review of During its dimensions (application of external auditing standards, audit quality) in the cost of a head, this means that any increase in the external audit will be accompanied by an adverse change in reducing the cost of capital and vice versa. To reduce risk ratios, raise the level of financial market efficiency, and increase disclosure, help auditors prepare appropriate reports at the end of the financial year and reduce bank failures. Banks are also encouraged to increase disclosure to benefit from reducing the cost of debt and the cost of property rights.

### key words:

Voluntary disclosure, cost of capital, external audit, annual financial reports.

## فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	عنوان الموضوع
ب	الاستهلال
ج	الاهداء
د	الشكر والتقدير
هـ	المستخلص
و	<b>Abstract</b>
ز	فهرس الموضوعات
ح	فهرس الجداول
ي	فهرس الاشكال
ك	فهرس الملاحق
1-36	المقدمة
1-12	أولاً: الاطار المنهجي
13-26	ثانياً: الدراسات السابقة
27-36	ثالثاً: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة
37-68	<b>الفصل الاول : الإفصاح الاختياري</b>
38-49	المبحث الأول: تعريف وأهمية وأهداف الإفصاح الاختياري
50-56	المبحث الثاني: محددات ودوافع وعوامل الإفصاح الاختياري
57-68	المبحث الثالث: نظريات وممارسات الإفصاح الاختياري
69-91	<b>الفصل الثاني: تكلفة راس المال</b>
70-80	المبحث الأول: تعريف وأهمية وعوامل ومصادر تمويل تكلفة راس المال
81-86	المبحث الثاني: عدم تماثل المعلومات وأثرها على تكلفة راس المال.
87-91	المبحث الثالث: الإفصاح الاختياري وأثره على تكلفة راس المال.

92-119	الفصل الثالث، المراجعة الخارجية
93-100	المبحث الأول: تعريف وأهداف وأنواع المراجعة الخارجية.
101-110	المبحث الثاني: المراجعة الخارجية وفقاً للمعايير المراجعة الدولية.
111-119	المبحث الثالث: العمل المهني صفاته وأخلاقه للمراجع الخارجية وتأثير ممارسات الإفصاح الاختياري على تكلفة رأس المال.
120-184	الفصل الرابع: الدراسة الميدانية
121-128	المبحث الأول: نبذة مختصر عن المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.
129-167	المبحث الثاني: التحليل المالي والتمييزي لمؤشرات الدراسة
168-184	المبحث الثالث: اختبار علاقات التأثير
185-190	الخاتمة
186-188	أولاً: النتائج
189-190	ثانياً: التوصيات
190	ثالثاً: الدراسات المستقبلية
191-210	المصادر والمراجع
192-201	أولاً: باللغة العربية
202-210	ثانياً: باللغة الانكليزية

### فهرس الجداول

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الجدول
10	اختبار فرضيات الدراسة	(أ)
27-36	ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة	(ب)
60	تفسير الفروض التي تقوم عليها نظريات المصرف للإفصاح الاختياري	(1/3/1)
77	مزايا وعيوب تكلفة الدين	(1/1/2)

123-127	نبذة مختصرة عن المصارف في عينة الدراسة	(1/1/4)
130	طرق قياس نموذج الدراسة	(1/2/4)
133	معدلات الأوساط الحسابية لفقرات مؤشر المعلومات العامة للمصارف المبحوثة	(2/2/4)
134	التحليل التمييزي لمؤشر المعلومات العامة للمصارف المبحوثة	(3/2/4)
136	معدلات الأوساط الحسابية لفقرات مؤشر الاستراتيجية المستقبلية للمصارف المبحوثة	(4/2/4)
137	التحليل التمييزي لمؤشر الاستراتيجية المستقبلية للمصارف المبحوثة	(5/2/4)
139	معدلات الأوساط الحسابية لفقرات مؤشر التوقعات المستقبلية للمصارف المبحوثة	(6/2/4)
140	التحليل التمييزي لمؤشر التوقعات المستقبلية للمصارف المبحوثة	(7/2/4)
142	معدلات الأوساط الحسابية لفقرات مؤشر المسؤولية الاجتماعية والبيئة للمصارف المبحوثة	(8/2/4)
143	التحليل التمييزي لمؤشر المسؤولية الاجتماعية والبيئة للمصارف المبحوثة	(9/2/4)
145	معدلات الأوساط الحسابية لفقرات مؤشر الاداء المالي والبيئة للمصارف المبحوثة	(10/2/4)
146	التحليل التمييزي لمؤشر الاداء المالي للمصارف المبحوثة	(11/2/4)
148	معدلات الأوساط الحسابية لفقرات مؤشر الاداء غير المالي والبيئة للمصارف المبحوثة	(12/2/4)
149	التحليل التمييزي لمؤشر الاداء غير المالي للمصارف المبحوثة	(13/2/4)
151	معدلات الأوساط الحسابية لفقرات مؤشر حوكمة المصارف والبيئة للمصارف المبحوثة	(14/2/4)
152	التحليل التمييزي لمؤشر حوكمة المصارف للمصارف المبحوثة	(15/2/4)

155	معدلات الأوساط الحسابية لفقرات مؤشر تكلفة الدين للمصارف المبحوثة	(16/2/4)
157	التحليل التمييزي لمؤشر تكلفة الدين للمصارف المبحوثة	(17/2/4)
159	معدلات الأوساط الحسابية لفقرات مؤشر تكلفة حق الملكية للمصارف المبحوثة	(18/2/4)
161	التحليل التمييزي لمؤشر تكلفة حق الملكية للمصارف المبحوثة	(19/2/4)
163	معدلات الأوساط الحسابية لفقرات مؤشر المراجعة الخارجية للمصارف المبحوثة	(20/2/4)
164	التحليل التمييزي لمؤشر المراجعة الخارجية للمصارف المبحوثة	(21/2/4)
166	معدلات الأوساط الحسابية لفقرات مؤشر المتغيرات الضابطة للمصارف المبحوثة	(22/2/4)
167	التحليل التمييزي لمؤشر المتغير الضابط للمصارف المبحوثة	(23/2/4)
169	معاملات علاقات التأثير للإفصاح الاختياري في المراجعة الخارجية	(24/3/4)
172	معاملات علاقات التأثير لإبعاد الإفصاح الاختياري في المراجعة الخارجية	(25/3/4)
175	معاملات علاقات التأثير للإفصاح الاختياري في تكلفة رأس المال	(26/3/4)
178	معاملات علاقات التأثير لإبعاد الإفصاح الاختياري في تكلفة رأس المال	(27/3/4)
181	معاملات علاقات التأثير المراجعة الخارجية في تكلفة رأس المال	(28/3/4)
183	تحليل المسار لعلاقة التأثير للإفصاح الاختياري في تكلفة رأس المال من خلال المراجعة الخارجية	(29/3/4)

## فهرس الأشكال

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الشكل
9	نموذج لفرضيات الدراسة	(أ)
47	اهداف الافصاح الاختياري	(1/1/1)
49	مزايا وعيوب الافصاح الاختياري	(2/1/1)
52	محددات الافصاح الاختياري	(3/2/1)
55	عوامل الافصاح الاختياري	(4/3/1)
67	ممارسات الافصاح الاختياري	(5/3/1)
106	معايير المراجعة الخارجية	(1/2/3)
153	نسبة مؤشرات الافصاح الاختياري	(1/2/4)
156	نسبة تكلفة الدين للمصارف	(2/2/4)
160	نسبة تكلفة حقوق الملكية للمصارف	(3/2/4)
169	معامل علاقات التأثير للإفصاح الاختياري في المراجعة الخارجية	(4/3/4)
171	معامل علاقات التأثير لإبعاد الافصاح الاختياري في المراجعة الخارجية	(5/3/4)
175	معامل علاقات التأثير للإفصاح الاختياري في تكلفة رأس المال	(6/3/4)
177	معامل علاقات التأثير لإبعاد الافصاح الاختياري في تكلفة رأس المال	(7/3/4)
181	معامل علاقات التأثير المراجعة الخارجية في تكلفة رأس المال	(8/3/4)
183	ميل علاقة التأثير للإفصاح الاختياري في تكلفة رأس المال من خلال المراجعة الخارجية	(9/3/4)

## فهرس الملاحق

رقم الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
211-239	قياس نموذج متغيرات الدراسة	1

## **المقدمة**

تشتمل على الآتي:

أولاً: الاطار المنهجي

ثانياً: الدراسات السابقة

## أولاً: الإطار المنهجي للدراسة

### تمهيد

يتجسد الإفصاح الاختياري باهتمام كبير من جانب الباحثين في الأدب المحاسبي حيث اهتمت كثير من الدراسات ومنها دراسة (Adams,2002:223-250) التي تقوم بالتعرف على العوامل التي تفسر أسباب قيام المصارف بالإفصاح اختياريًا عن بعض المعلومات، وكما يختلف مستوى الإفصاح الاختياري من شركة إلى أخرى.

وقد قامت دراسة (حميد واخرون،2016:309) بتحليل ممارسات أو مكونات الإفصاح الاختياري، وأن فهم هذه المكونات يعتبر ضروري لتحسين جودة واكتمال وشمول الإفصاح، وإن الإفصاح المحاسبي الإلزامي عن المعلومات المالية وغير المالية لم يعد كافياً بسبب التطورات والانفتاح الاقتصادي وبذلك بدأت الحاجة الى الإفصاح الاختياري والذي لا يوجد نص قانوني يلزم القيام به، وإن تبنيه يعطي شفافية أكثر في الإفصاح عن تفاصيل عمل المصرف مما يساعد باتخاذ قرارات رشيدة فكلما زادت معلومات المفصح عنها زادت ثقة المستثمرين الداخليين والخارجيين بالشركات، مما يتطلب زيادة الإفصاح الاختياري خصوصاً بعد انهيار العديد من المصارف العملاقة مثل شركة (Enron) في (2001) عملاق الطاقة الأمريكية، وفي (2002) انهارت (WorldCom) ثاني أكبر شركة اتصالات أمريكية.

كما ان الإفصاح الاختياري يساهم في تقليل الاختيار السلبي في اسواق راس المال (Bourveau & choenfeld,2017:1308)، وإشاره دراسة (Francis et al,2004:968) ان العلاقة بين الإفصاح الاختياري عن المصرف وتكلفة رأس المال باهتمام كبير من الأكاديميين والهيئات التنظيمية، والذي من خلالها يتم الإفصاح الاختياريًا عن المعلومات المتعلقة عن اداء المصرف ووضعها المالي، ويعد فهم تأثير الإفصاح الاختياري عن عدم تماثل المعلومات أمراً مهماً لأنه يؤدي الى تخفيض تكلفة راس المال كما يخدم القضايا الأساسية الذي تهم المديرين والمستثمرين والأكاديميين والمنظمين.

ان عملية المراجعة تبدأ من حيث تنتهي من عمليات محاسبة الإفصاح الكافي الذي تتخذه الادارة بعملية المراجعة الخارجية التي من شأنها إبداء رأى محاسبي عن صدق وعدالة القواعد المالية، وما يترتب على تقرير مراقب الحسابات (تقرير جيد او سالب او متحفظ) على إضفاء مستوى الإفصاح الاختياري على تلك الكشوفات، وقد شهدت السنوات الأخيرة العديد من حالات

الانهيال للكثير من المصارف الكبرى في مختلف دول العالم وفقدان الثقة في المعلومات التي تحتويها القوائم المالية، وصاحب ذلك رفع الكثير من القضايا ضد مكاتب المراجعة التي تولت مراجعة القوائم المالية لتلك المصارف وأشهر شركة العالمي للمراجعة هي (Arthur Andersen)، (Lucic & Jean, 2004:23).

وسلط الضوء دراسة (Quick & Schmidt, 2018,1-21) على مراقبي الحسابات في تدعيم وتعزيز الثقة في القوائم المالية والاستقرار المالي من خلال التحقق من المعلومات المحاسبية المعدة من قبل ادارة الشركة، وبالتالي فان عمليات المراجعة الخارجية هي الية مراقبة لحماية حملة الاسهم والمستثمرين من مخاطر الوكالة، وبالتالي تخفض تكلفة الوكالة ونتيجة لذلك، تعتبر الاستثمارات اكثر اماناً مما يؤدي الى انخفاض خطر المعلومات، وبالتالي انخفاض تكلفة رأس مال الشركة، مع ذلك لا يمكن تحقيق هذه الوظيفة الا اذا قام مراقبو الحسابات بتوفير جودة مراجعة عالية، والتي تشمل العمل بشكل مستقل عندما يتم ممارسة الضغوط عليهم من قبل الادارة العميل، ولقد زادت الازمة المالية والاقتصادية العالمية من المخاوف العامة بشأن جودة المراجعة واعاقت مصداقية القوائم المالية التي تم مراجعتها.

نعتبر تكلفة رأس المال على أنه مقياساً يوضح مدى تحقيق الإفصاح الاختياري عن وظيفته الأساسية المتمثلة في توفير معلومات ذات صلة بمستخدمي البيانات المالية، وأكد مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) على أن فوائد معلومات التقارير المالية تشمل تحسين الاستثمار، والائتمان، وقرارات تخصيص الموارد المماثلة، والتي تؤدي بدورها إلى زيادة كفاءة تشغيل أسواق رأس المال وانخفاض تكلفة رأس المال (Cheynel,2009:2).

## مشكلة الدراسة

نتيجة لتوسع الاسواق المالية والمنافسة الشديدة بين المصارف وارتفاع تكلفة راس المال ظهرت حاجة ماسة الى زيادة الافصاح المحاسبي عن المتطلبات الالزامية التي تقوم بها المصارف والذي يعتمد المستفيدون من القوائم المالية على المعلومات المنشورة لاتخاذ قراراتهم (حميد وآخرون، 2016:309)، وأشار دراسة (دحود وحماد، 2014:221) ان الإفصاح الاختياري يسهم بشكل فعال في تعزيز الثقة بالتقارير المالية للشركات، وخاصة فيما يتعلق بالمعلومات عن النسب والتحليلات المالية وعن معلومات عن مستقبل المصرف ونشاطها لأن لهما الدور الأكبر في تعزيز الثقة بالتقارير المالية، ويرى (محمد والغصين، 2016:78) ان الافصاح الاختياري عن المعلومات البيئية يساعد في جذب المستثمرين والتنبؤ باستمرارية الشركة. وتناول دراسة كلا من (Abdullah & Mishari, 2017) مستوى الافصاح الاختياري الذي يرتبط باليات حوكمة المصارف ارتباطاً وثيقاً حيث ارتبط بإدارة المصرف وحجم مجلس الادارة بشكل سلبي بينما ارتبطت بملكية الادارة بشكل ايجابي، وأشار دراسة (Silvia, 2016) إلى ان عملية تقارب المعايير المحاسبية الدولية تعتبر بمثابة عامل خارجي يؤثر على الافصاح الاختياري بشكل ايجابي والتي تؤدي الى زيادة جودة الافصاح الاختياري، وكما تناول دراسة (Barbara, 2014:37) اهمية الافصاح الاختياري الذي يؤدي الى تخفيض عدم تماثل المعلومات على تكلفة راس المال في القوائم المالية.

اما بالنسبة للدراسات التي اهتمت بالإفصاح الاختياري في البيئة العراقية هي دراسة (الحسناوي وجواد، 2018:358) التي اوصت بضرورة زيادة الافصاح الاختياري بهدف تحقيق عدم تماثل المعلومات وجذب المستثمرين، وايضاً إشارة دراسة (محمد، 2018:13) إلى ان الافصاح الاختياري يجب ان يحظى باهتمام المناسب من قبل المصارف العراقية كونه يعد عامل مهم في تزويد الاطراف الخارجية بالبيانات والمعلومات.

بسبب ندرة الدراسات التي تناولت المراجعة الخارجية على الافصاح الاختياري وتكلفة راس المال يتضح للباحث من خلال دراسة كلا من (Ali, 2008:47) و (Fairchild, 2008) بان جودة المراجعة الخارجية تساهم في تحسين موثوقية البيانات المالية لمستخدمي المعلومات المحاسبية لأنها تساعدهم في التأكيد من أنشطة المصارف من قبل الإدارة كما تخفض من حجم مخاطر مستخدمي المعلومات، وكما أشار الباحثون إلى أن تكلفة رأس المال تنخفض مع زيادة

جودة المعلومات من خلال سمعة مدقق الحسابات باعتبارها إحدى سمات جودة المراجعة الذي تؤثر على تكلفة رأس المال (Rodríguez and Alegría, 2012), (Gul et al., 2013), (Karjalainen, 2011), (Mansi et al., 2004), (Fortin and Pittman, 2007), (Pittman and Fortin, 2004).

اتضح للباحث ان الدراسات التي تناولت الافصاح الاختياري والمراجعة الخارجية وتكلفة راس المال والذي من خلالها حددت الجوانب الايجابية التي يجب على المصارف الاستفادة منها، وكذلك استند الباحث من خلال الدراسات التي تناولت الافصاح الاختياري في البيئة العراقية التي حددت جوانب الايجابية في الافصاح الاختياري والتي اوصت بزيادة الافصاح الاختياري التي يهتم في تخفيض المخاطر المصرفية وتخفيض عدم تماثل المعلومات وتكلفة الديون وحقوق الملكية وهذه القصور التي من خلالها يحدد الباحث فجوة الدراسة، ومن هنا اتضح للباحث انه لا توجد دراسات تناولت الافصاح الاختياري من خلال المراجعة الخارجية وتكلفة راس المال وهذا ما سوف يتناوله الباحث في بحثه.

ومما سبق يمكن للباحث تحديد الفجوة الدراسة بالسؤال الرئيسي (المراجعة الخارجية كمتغير وسيط للعلاقة بين الافصاح الاختياري وتكلفة راس دراسة ميدانية لعينة من قطاع المصارف المدرجة في سوق العراق الأوراق المالية)، وبذلك يمكن بيان مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية:

1. هل يؤثر الافصاح الاختياري في مستوى المراجعة الخارجية؟
2. هل يؤثر الافصاح الاختياري علي تكلفة راس المال؟
3. هل تؤثر المراجعة الخارجية في تكلفة راس المال؟
4. هل هناك علاقة بين الافصاح الاختياري وتكلفة راس المال من خلال المراجعة الخارجية؟

### أهداف الدراسة

بعد تناول الباحث مشكلة الدراسة من خلال الدراسات السابقة وفق عدة تصورات خاصة في الدراسة يمكن تحديد أهداف الدراسة في الآتي:

1. دراسة مفهوم الإفصاح الاختياري وأهمية مكوناتها بالنسبة للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.
2. دور الافصاح الاختياري من عملية المراجعة الخارجية.

3. بيان أثر ممارسات الإفصاح الاختياري على تكلفة رأس المال.

### أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذا الدراسة من الناحية العلمية والعملية:

#### 1. الأهمية العلمية

- توضح بعضاً من الدراسات السابقة في مجال معرفة مكونات أو ممارسات الإفصاح الاختياري وأهميته بالنسبة لمختلف المصارف.
- معرفة أثر مكونات الإفصاح الاختياري في كل من عملية المراجعة الخارجية وتكلفة رأس المال.
- وكذلك معرفة أثرها على التقارير المالية للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

2. الأهمية العملية : تتمثل أهمية مكونات الإفصاح الاختياري على التقارير المالية للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والذي تمثل في الآتي:

- زيادة مستوى الإفصاح الاختياري بالنسبة للمصارف، إذ يساهم في تطوير العمل المحاسبي.
- كما يساهم مراقب الحسابات دوراً ريادياً في زيادة مستوى جودة التقارير المالية.
- ويؤدي الإفصاح الاختياري إلى تخفيض تكلفة رأس المال.

### نظرية الدراسة:

استند الباحث على نظريتين في موضوع الدراسة:

1. نظرية الوكالة: تقوم في تحديد العلاقات القانونية التعاقدية التي تحكم أطراف عقد الوكالة بين الموكل والوكيل، وكذلك تحدد علاقة الإدارة بالمالكين والعاملين وعلاقة المساهمين بالتدقيق الخارجي، كما تحدد الصراعات أو تضارب المصالح بين الموكل والوكيل وان هذه الصراعات يمكن معالجتها عبر آليات حوكمة المصارف، تقوم الأطراف المتعاقدة على تخفيض التكلفة المرتبطة بها وتخفيض حدة التضارب المصالح بين طرفي علاقة الوكالة ومحاولة ربط مصالحها (عفيفي، 2014:444).

2. نظرية الإشارة: تستند على النظرية الايجابية في تفسير وضع المصرف الذي يقوم بنشر التقارير الاختياري وتزويد اسواق راس المال دون الزامها بالقوانين، تقوم على فرضية ندرة راس المال للشركات الذي تمول انشطتها وخلق نوع من الحافز والتنافس بينهما، يؤدي تحسين سمعة التقارير المالية لدى المستثمرين الى خفض المخاطر وتكلفة راس المال (مطر، 2004:104).

## فرضيات الدراسة

تختبر الدراسة الفرضيات الرئيسية وفرعية ومنها الاتي:

أولاً: الفرضية الرئيسية الاولى: افادت هذه الفرضية بوجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية موجبة للإفصاح الاختياري في المراجعة الخارجية.

الفرضية الفرعية الاولى: ان هناك علاقة تأثير المعلومات العامة في المراجعة الخارجية.

الفرضية الفرعية الثانية: ان هناك علاقة تأثير الاستراتيجية المستقبلية في المراجعة الخارجية.

الفرضية الفرعية الثالثة: ان هناك علاقة تأثير التوقعات المستقبلية في المراجعة الخارجية.

الفرضية الفرعية الرابعة: ان هناك علاقة تأثير المسؤولية الاجتماعية والبيئة في المراجعة الخارجية.

الفرضية الفرعية الخامسة: ان هناك علاقة تأثير الاداء المالي في المراجعة الخارجية.

الفرضية الفرعية السادسة: ان هناك علاقة تأثير الاداء غير المالي في المراجعة الخارجية .

الفرضية الفرعية السابعة: ان هناك علاقة تأثير حوكمة المصارف في المراجعة الخارجية.

الفرضية الثامنة : ان هناك علاقة تأثير للمتغير الضابط في المراجعة الخارجية.

ثانياً: الفرضية الرئيسية الثانية: افادت هذه الفرضية بوجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية موجبة للإفصاح الاختياري في تكلفة راس المال.

الفرضية الفرعية الاولى: ان هناك علاقة تأثير المعلومات العامة في تكلفة راس المال.

الفرضية الفرعية الثانية: ان هناك علاقة تأثير الاستراتيجية المستقبلية في تكلفة راس المال.

الفرضية الفرعية الثالثة: ان هناك علاقة تأثير التوقعات المستقبلية في تكلفة راس المال.

الفرضية الفرعية الرابعة: ان هناك علاقة تأثير المسؤولية الاجتماعية والبيئة في تكلفة راس المال.

الفرضية الفرعية الخامسة: ان هناك علاقة تأثير الاداء المالي في تكلفة راس المال.

الفرضية الفرعية السادسة: ان هناك علاقة تأثير الاداء غير المالي في تكلفة راس المال.

الفرضية الفرعية السابعة: ان هناك علاقة تأثير حوكمة المصارف في تكلفة راس المال.

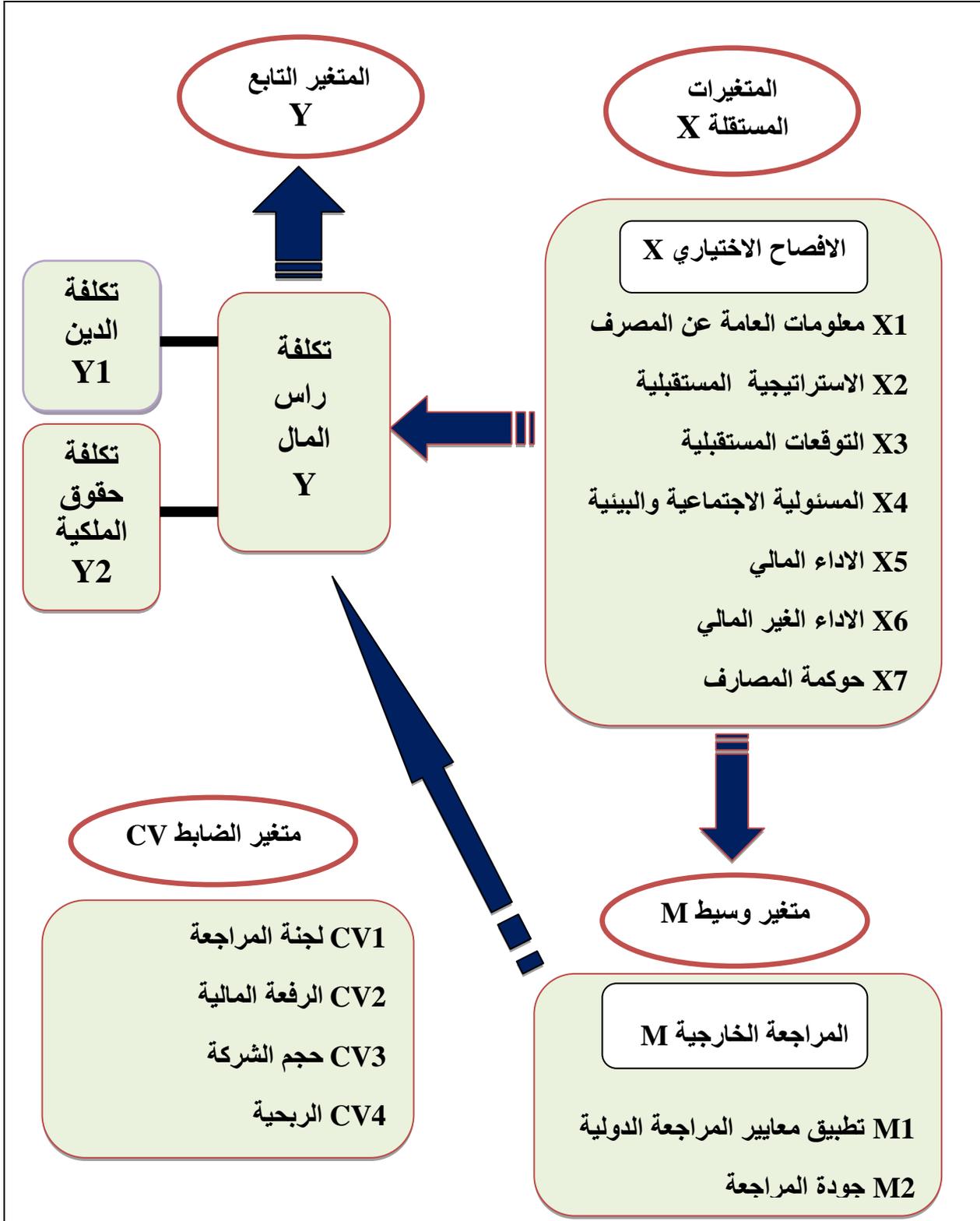
الفرضية الثامنة: ان هناك علاقة تأثير للمتغير الضابط في تكلفة راس المال.

ثالثاً: الفرضية الرئيسية الثالثة: افادت هذه الفرضية بوجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية موجبة للمراجعة الخارجية في تكلفة راس المال.

رابعاً: الفرضية الرئيسية الرابعة: تفترض هذه الدراسة بوجود علاقة تأثير للافصاح الاختياري ذات دلالة معنوية ايجابية في تكلفة راس المال من خلال المراجعة الخارجية

يوضح الشكل رقم (أ) نموذج لفرضيات الدراسة لقياس علاقة تأثير الإفصاح الاختياري كمتغير مستقل وتكلفة رأس المال كمتغير تابع من خلال المراجعة الخارجية كمتغير وسيط.

شكل (أ) نموذج لفرضيات الدراسة



المصدر من اعداد الباحث، 2020.

استند الباحث في اختيار فرضيات الدراسة على مجموعة من الدراسات العربية والاجنبية والأكاديمية المتمثلة بالاطاريج والمجلات العالمية التي ساهمت في تحديد متغيرات الدراسة والذي من خلالها تم تحديد المخطط الفرضي وسوف يستعرضها في الجدول (أ) التالي:

### الجدول (أ)

#### يوضح اختيار فرضيات الدراسة

نوع الدراسة	السنة	الباحث	المتغير
مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية	2019	النعمي	المتغير المستقل الافصاح الاختياري
مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية	2019	عبد و ابراهيم	
Journal of Economic Theory	2018	Vincent et al	
International Journal of Law and Management	2017	Abdullah & Mishari	
The Journal of Finance and Data Science	2017	Mostafa	
Review of Business Management	2016	Silvia	
China Journal of Accounting Research	2013	Yang et al	
International Review of Finance	2019	Arvid et al	
International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences	2019	Putri	
Journal of Financial Reporting and Accounting	2018	William et al	
International Research Journal of Applied and Basic Sciences	2015	Jabbarpour & Nejad	
Procedia Economics and Finance	2015	Jana	
مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية	2019	المطارنة	
اطروحة دكتوراه في المحاسبة المالية منشورة في جامعة سلطان ادريس	2019	Anmar	المتغير الوسيط والضابط المراجعة الخارجية
اطروحة دكتوراه في المحاسبة منشورة في جامعة جنوب فلوريدا	2018	Peter	
Risk Governance & Control: Financial Markets & Institutions	2018	Ferreira	
دراسة محاسبة منشور في جامعة كنتاكي	2018	Brian et al	
Frontiers of Business Research	2017	Fang et al	
المشاركة في مؤتمر بيرتون في كلية الاعمال جامعة كولومبيا	2017	Richard et al	

المصدر من اعداد الباحث، 2020.

## منهج الدراسة

استعمل الباحث المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق اهداف وفرضيات الدراسة من خلال عرض الإطار النظري للدراسة وتحليل نتائج الدراسة الميدانية واختبار فرضياتها.

## مصادر جمع البيانات والمعلومات

في محاولة اثبات فرضيات الدراسة وبلوغ الهدف اعتمد الباحث على المصادر التي تنقسم الى جانبين:

### 1. المصادر الثانوية

الذي يتضمن جمع المعلومات الخاصة بالجانب النظري من خلال الاتي:

- الكتب والرسائل والاطاريح الجامعية والوثائق والبحوث والمقالات والمؤتمرات العربية والاجنبية.
- شبكة المعلومات الدولية (الانترنت).

### 2. المصادر الاولية

اعتمد الباحث في هذا الجانب من الدراسة على التقارير المالية السنوية وتقرير مراقب الحسابات للمصارف المنشورة في موقع سوق العراق للأوراق المالية لعينة الدراسة لمدة (7) وللفترة من (2010 ولغاية 2016).

## التعريفات الاجرائية لتغيرات الدراسة:

### 1. المتغير المستقل: الافصاح الاختياري:

أشاره دراسة كل من (محمد،2017:60) و (Silvia,2016:656-677) ان الافصاح الاختياري بانه مجموعة من المعلومات المحاسبية خاصة بالمصرف كانت مالية أو غير مالية التي تساعد الادارة والمستثمرين في وضع خطط استراتيجية للإفصاح عنها والذي يمكن الاستفادة منها في تخفيض عدم تماثل المعلومات وتخفيض تكلفة رأس المال وكذلك ورفع نسبة السيولة الاسهم وتقويم اداء المصرف والذي من خلال يستطيع اتخاذ قرارات مناسبة التي تسهم في اعداد تقارير مالية بصورة جيدة.

### 2. المتغير التابع: تكلفة رأس المال:

يرى (Jagjit,2010:7) انه يمكن تعريف **تكلفة رأس المال** كمعدل العائد المتوقع لحملة الأسهم الحاليين والمحتملين، وانه العائد الذي يطلبه مساهمو الأسهم لتحمل المخاطر المرتبطة

بالمصرف والتي تؤثر بدورها على أسعار الأسهم، عندما تصيح المصرف أكثر خطورة يطلب المستثمرون عائداً أعلى ينتج عنه ارتفاع تكلفة رأس المال.

### 3. المتغير الوسيط: المراجعة الخارجية:

عرّفة دراسة (Quick & Schmidt, 2018:1-21) المراجعة الخارجية بانها عملية محاسبية يقوم بها شخص مستقل لغرض فحص كافة العمليات والاحداث المالية المسجلة في الحسابات المصرف وبصورة منظمة من خلال جمع كافة الادلة والاثباتات الخاصة بالأنشطة والاحداث الاقتصادية، وبحيث تؤدي الى اكتشاف الاخطاء المحاسبية والتأكد من سلامة البيانات المالية لضمان عدم ظهور نتائج الاعمال الحسابات الختامية بغير حقيقتها، كما تساهم في ابداء راي فني محايد عند اعداد التقارير المالة وتخفيض درجة عدم تماثل المعلومات بين الادارة وحملة الاسهم.

### هيكل الدراسة

تم تقسيم هذه الدراسة الى مقدمة واربعة فصول، حيث اشتملت المقدمة على الاطار المنهجي والدراسات السابقة. اما الفصل الاول تناول الافصاح الاختياري من خلال المبحث الاول تعريف وأهمية وأهداف الافصاح الاختياري، المبحث الثاني محددات ودوافع وعوامل الافصاح الاختياري، المبحث الثالث نظريات وممارسات الافصاح الاختياري. اما الفصل الثاني تناول تكلفة راس المال من خلال المبحث الاول تعريف وأهمية وعوامل ومصادر تمويل تكلفة راس المال، المبحث الثاني عدم تماثل المعلومات وأثرها على تكلفة راس المال، المبحث الثالث الافصاح الاختياري وأثره على تكلفة راس المال. وتناول الفصل الثالث المراجعة الخارجية من خلال المبحث الاول تعريف وأهداف وأنواع المراجعة الخارجية، المبحث الثاني المراجعة الخارجية وفقاً للمعايير المراجعة الدولية، المبحث الثالث صفات واخلاق العمل المهني للمراجع الخارجية وأثرها على الافصاح الاختياري وتكلفة راس. كما تناول الفصل الرابع الدراسة الميدانية من خلال المبحث الاول المبحث الاول نبذة تاريخية عن الشركات العراقية المدرجة بسوق العراق للأوراق المالية، المبحث الثاني التحليل المالي والتميزي لمؤشرات الدراسة، المبحث الثالث اختبار علاقات التأثير. ثم الخاتمة وتشتمل على النتائج والتوصيات.

## ثانياً: الدراسات السابقة

استند الباحث الى عدد من الدراسات السابقة التي تناولت الإفصاح الاختياري وعلاقتها بالمراجعة الخارجية، وكذلك تكلفة راس المال، وتضمنت هذه الدراسات باللغة العربية والانكليزية:

### أولاً: الدراسات باللغة العربية:

#### 1. دراسة (جعار، 2012م)

تمثلت مشكلة الدراسة في تحديد الاساليب والاجراءات والمسؤوليات التي يقوم بها مدقق الحسابات الخارجي بعد انهيار كبرى المصارف والحد من حالات التلاعب والغش في التقارير المالية، وهدفت الدراسة الى معرفة المخاطر والعوامل الاخرى التي تحول دون افصاح المدقق الخارجي عنها، وتكمن اهميتها في الكشف عن الاساليب والاجراءات التي يتبعها لمساعدته على كشف الاحتيال او الغش وابداء رايه بموضوعية دون اية مؤثرات خارجية، واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي والوصفي، واستخدمت استمارة الاستبانة لجمع البيانات الميدانية من جمعية المحاسبين القانونيين الاردنيين فقد تم اختيار عينة عشوائية من المدققين العاملين في مكاتب تدقيق الحسابات الخارجيين لتمثل مجتمع الدراسة، وتوصلت الدراسة الى وجود تدخلات في حسابات الادارة العليا في شركات الاردنية تؤدي الى توفر احتمالي الخطأ او الاحتيال وسوء استخدام اصول المصرف في اعداد البيانات والتقارير المالية، وتوصي منظمات الاعمال العاملة في الاردن الى التحفظ في اصدار الاصول المالية للموجودات وطرح الاسهم في اسواق المال.

#### 2. دراسة (دحدوح وحماة، 2014م)

تمثلت مشكلة الدراسة في نقص الإفصاح والشفافية في التقارير المالية التي تنشرها المصارف مما يؤدي إلى فقدان الثقة بهذه التقارير، وهدفت الدراسة الى معرفة دور الإفصاح الاختياري في تعزيز الثقة بالتقارير المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وتعد أهميتها عاملاً مهماً لتشجيع المصارف على المبادرة إليه مما يحققه من ميزات اقتصادية تعود على الشركات، وذلك من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية إلى سوق رأس المال السوري، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت استمارة الاستبانة لجمع البيانات الميدانية من شركات المدرجة سوق دمشق للأوراق المالية فقد تم اختيار عينة من المدققين الحسابات الخارجيين والداخليين لتمثل مجتمع الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى ان الإفصاح الاختياري يسهم بشكل فعال في تعزيز الثقة بالتقارير المالية للشركات في سوق دمشق للأوراق

المالية من وجهة نظر المدققين الحسابات الخارجيين والداخليين، واوصى الدراسة الى تحسين الإفصاح الاختياري لدى الشركات، وخاصة فيما يتعلق بالمعلومات عن النسب والتحليلات المالية وعن معلومات عن مستقبل المصرف ونشاطها لأن لهما الدور الأكبر في تعزيز الثقة بالتقارير المالية.

### 3. دراسة (حمادة، 2014م)

تمثلت مشكلة الدراسة في بيان أثر الإفصاح الاختياري حول معلومات العامة ونشاط والوضع المستقبلي وحملة الأسهم والمسؤولية الاجتماعية ونسب التحليل المالي وغير المالي وتكاليف الدراسة والتطوير المصرف على جودة التقارير المالية، وهدفت الدراسة الى معرفة أثر مكونات الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية، وتكمن اهميتها في معرفة أثر قرارات مستخدمي القوائم والتقارير المالية ومكونات الإفصاح الاختياري، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، واستخدمت استمارة الاستبانة لجمع البيانات الميدانية من شركات الوساطة المالية والبنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان وتم اختيار عينة عشوائية لتمثل مجتمع الدراسة، وتوصلت الدراسة الى أن هناك تأثير كبيراً لمكونات الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية، واوصى الدراسة بضرورة تبني المصارف المدرجة في بورصة عمان الإفصاح الاختياري وعرض مكوناته ضمن تقاريرها المالية.

### 4. دراسة (الزبيدي، 2014م)

تمثلت مشكلة الدراسة في ان العديد من مكاتب مراقبي الحسابات في العراق تفتقر في تطبيق منهجية سليمة لجودة العمل التدقيقي وضعف التزام مراقب الحسابات في تطويرها، ويهدف الدراسة الى تحديد العوامل التي يمكن ان تؤثر في جودة اداء المهني وعلى خبرة مراقبي الحسابات، ويكمن اهميته في تنظيم المهنة يساعد في زيادة ثقة من يعملون فيها بأنفسهم وزيادة ثقته بالمهنية، واستخدم الباحث المنهج الوصفي. واستخدمت استمارة الاستبانة لجمع البيانات الميدانية من المحاسبين القانونيين ومراقبي الحسابات لعينة من اصحاب مكاتب التدقيق في قطاع الخاص لتمثل مجتمع الدراسة، وتوصلت الدراسة الى عدم وجود دليل تدقيق عراقي لجودة العمل التدقيقي يسترشد به مراقبي الحسابات، وكذلك عدم اعتمادها على المعايير التدقيق الدولي وضعف دور نقابة المحاسبين والمدققين العراقية وضعف الاهتمام الذاتي للعديد من مراقبي الحسابات بمتطلبات رقابة جودة العمل التدقيقي، ويوصي الدراسة بإعادة النظر بأدلة التدقيق

العراقية الحالية وإصدار ادلة اخرى من قبل مجلس المعايير المحاسبية والرقابية العراقي لتواكب عملية الانفتاح الاقتصادي والمنافسة مع فروع شركات التدقيق العالمية في العراق.

#### 5. دراسة (دحوح وحمادة، 2015م)

تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة تباين في حجم الإفصاح الاختياري للمعلومات ونوعيته بين شركات المساهمة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وهدفت الدراسة الى صياغة نموذج متكامل لمعلومات الإفصاح الاختياري في بيئة الأعمال السورية، وتكمن اهميتها في تحديد المعلومات التي يمكن للأطراف المعنية الاستفادة منها في حال افصح عنها اختيارياً من قبل الشركات، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت النموذج بتطبيق على المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية فقد اخذت التقارير المالية النهائية لهذه المصارف لتمثل مجتمع الدراسة، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها صلاحية النموذج الذي وضعه الباحثان لقياس مستوى الإفصاح الاختياري، كما أن المصارف المساهمة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية لم تفصح عن المعلومات الواردة بالنموذج بالشكل المقبول، بل كانت نسبة الإفصاح منخفضة جداً، إذا بلغت أعلى نسبة إفصاح (10%)، واوصى الدراسة على ضرورة التوسع بمستويات الإفصاح الاختياري لدى المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وذلك للفوائد الكبيرة التي يمكن لأطراف متعددة الاستفادة منها.

#### 6. دراسة (قداري، 2015م)

تمثلت مشكلة الدراسة في دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في تلبية حاجيات الأطراف المستفيدة ومدى ملائمة وموثوقية والثبات وقابلية المقارنة المعلومة المحاسبية، ويهدف الدراسة الى النهوض بجودة المعلومات المحاسبية وتقويم نظم المعلومات المحاسبية للمراجعة الخارجية، ويتميز اهمية الدراسة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية لضمان أكبر قدر من الثقة في المعلومات المحاسبية، واستخدم المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت استمارة الاستبانة لجمع البيانات الميدانية لعينة من اراء الأكاديميين والاساتذة. وتوصلت الدراسة الى إن المراجعة الخارجية عملية مراقبة وفحص القوائم المالية لغرض التأكد من صحتها وصدقها وتكمن أهميتها في إعطاء الصورة الحقيقية للوضع المالية، وزيادة القدرة على توصيل معلومات المحاسبية، وأوصى الدراسة الى ضرورة العمل على تحسين جودة التقارير المالية، وضرورة إلتزام مراجعين الخارجيين في القواعد وأدبيات سلوك المهنة.

## 7. دراسة (محمد والغصين، 2016م)

تمثلت مشكلة الدراسة ما إذا كان الإفصاح الاختياري عن المعلومات البيئية يؤدي الى جودة المعلومات المحاسبية بمنظمات الاعمال السودانية، ويهدف الدراسة الى معرفة مدى التزام منظمات الاعمال السودانية بالأداء البيئي والافصاح عن التقارير المالية ومدى ملاءمة الإفصاح الاختياري لها، وتكمن أهمية الدراسة بان الإفصاح عن المعلومات البيئية يساعد في جذب المستثمرين والتنبؤ باستمرارية المنشأة، واستخدم المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت استمارة الاستبانة لجمع البيانات الميدانية من مكاتب المراجعة العاملة بولاية الخرطوم فقد تم اختيار عينة من (10) مكاتب مراجعة لتمثل مجتمع الدراسة، وتوصلت الدراسة الى ان الافصاح الاختياري عن المعلومات البيئية يؤدي الى مصداقية معلومات التقارير المالية ويساعد في اتخاذ القرارات والتنبؤ بمخاطر البيئية، وأوصى الدراسة الى تشجيع منظمات الاعمال بالإفصاح البيئي من قبل الدولة من خلال منح المنشآت الملزمة بيئياً مميزات تشجيعية.

## 8. دراسة (حميد واخرون، 2016م)

تمثلت مشكلة الدراسة نتيجة التوسع في الأسواق المالية والمناقشة بين المنشآت المالية وارتفاع تكلفة راس المال، وقد ظهرت هناك حاجة ماسة الى زيادة متطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية، ويهدف الدراسة الى قياس العلاقة بين الافصاح الاختياري وتكلفة راس المال، وتكمن أهمية الدراسة في اهمية الافصاح على زيادة جودة التقارير المالية، واستخدم المنهج الوصفي التحليلي، واعتمد الدراسة بالقيام بدراسة تطبيقية على لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لتمثل مجتمع الدراسة، وتوصل الدراسة الى ان تطبيق الافصاح الاختياري من قبل المنشآت المالية يقلل من تكلفة راس المال مما يعطي المنشأة مساحة اوسع في المنافسة مما يؤدي الى تعظيم القيمة السوقية للمنشأة وتعظيم ثروة الملاك، ويوصي على حث المنشآت المالية بضرورة الإفصاح الاختياري لما له من أثر في زيادة الشفافية في عرض تفاصيل عمل المنشأة وتمكين المستثمرين الداخليين والخارجيين من التعرف على الوضع الحقيقي للمنشأة.

## 9. دراسة (خلف وعلي، 2018م)

تمثلت مشكلة الدراسة في محدودية استخدام مؤشرات قياس المخاطر المصرفية من قبل المدقق الخارجي عند تنفيذ اجراءات التدقيق في القطاع المصرفي، ويهدف الدراسة الى التأكيد على أهمية المدقق الخارجي ودوره في حماية المصارف من المخاطر المصرفية واستمراريتها وتسليط الضوء على التشريعات وتوصيات لجنة بازل (III) في وضع معايير وقواعد موحدة لضبط اداء العمل المصرفي، وتكمن اهميتها من خلال عملية اتساق وتطبيق المعايير الدولية والمفاهيم الحديثة لمقررات لجنة بازل الدولية مع التطبيقات الحالية في المصارف المحلية في ادارة المخاطر المصرفية، واعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي، واستخدم نموذج اختبارات الرقابة على ادارة المخاطر المصرفية فقد تم اختيار عينة من المصارف الحكومية (الرافدين والرشيدي) لتمثل مجتمع الدراسة خلال (3) سنوات للفترة من (2007-2011)، وتوصل الدراسة الى ان بعض المصارف لم تقم باستحداث وحدات تنظيمية لإدارة المخاطر مستقلة تمارس نشاطها على وفق توصيات لجنة بازل (III) ، ويوصي الدراسة الى أن تكون سياسات وخطط إدارة المخاطر المصرفية مقررّة من قبل مجلس إدارة المصرف تتضمن تحديد وتصنيف المخاطر المصرفية.

## 10. دراسة (الحسناوي وجواد، 2018م)

تتمثل مشكلة الدراسة في معرفة مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات العراقية المساهمة، كما يهدف الدراسة إلى تقييم مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. وتتبع أهميته من أهمية الإفصاح بشكل عام والإفصاح الاختياري بشكل خاص ومدى تأثيرها على تكلفة راس المال وقرارات الاستثمار. واعتمد المنهج الوصفي التحليلي. واستخدمت استمارة الاستبانة لجمع البيانات الميدانية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وتضمن (58) شركة مدرجة في السوق النظامي لتمثل مجتمع الدراسة. وتوصل الدراسة الى ان متوسط نسبة الإفصاح عن معلومات الاختيارية (31.6%) وهي نسبة ضعيفة، وكما بينت وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات الإفصاح الاختياري لقطاعات الاعمال ولطبيعة المعلومات المفصح عنها. وأوصى الدراسة بضرورة زيادة الاهتمام بالإفصاح الاختياري وتحقق من عدم تماثل المعلومات وجذب المستثمرين.

## 11. دراسة (محمد، 2018م)

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم ثقة مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات المحاسبية التي تحتويها، وخاصة بعد حدوث الازمة العالمية مما نجم عن انهيار كبرى الشركات، ويهدف الدراسة الى الكشف عن أثر الافصاح الاختياري في جودة الابلاغ المالي، وتبرز اهمية الدراسة من خلال توجه السوق العراقية للانفتاح على العالم، خصوصاً في ظل دخول مستثمرين اجانب الى سوق المال، مما يتطلب مواكبة التطورات العالمية، واعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم استمارة الاستبانة لجمع البيانات الميدانية من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية فقد تم اختيار عينة من قطاع المصارف لتمثل مجتمع الدراسة، وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة ارتباط معنوي بين الافصاح الاختياري وجودة الابلاغ المالي، ويوصي بضرورة ان يحظى الافصاح الاختياري بالاهتمام المناسب من قبل المصارف العراقية المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية كونه عامل مهم في تزويد الاطراف الخارجية بالبيانات والمعلومات.

## 12. دراسة (العامري والربيعة، 2018م)

تتمثل مشكلة الدراسة في مدى تقديم المعلومات الكافية حول الخدمات التأمينية المقدمة من قبل شركات التامين العراقية لغرض زيادة اداء شركات التامين، كما هدف إلى معرفة طبيعة الافصاح الاختياري عن الخدمات التأمينية واثرة في الاداء المالي لشركات التامين العراقية، وتتبع أهمية الدراسة في معرفة الافصاح الاختياري عن خدمات التامين في تطوير اداء شركات التامين العراقية، واعتمد المنهج الاستقرائي، واستخدم أنموذج الافصاح الاختياري لقياس الاداء المالي للشركات لعينة من شركات التامين العراقية من أجل جمع البيانات (5) شركات من خلال التقارير المالية السنوية المنشورة لمدة (2) سنة وللفترة من (2014-2015)، وتوصل الدراسة الى ان شركات التامين الذي تفصح عن الخدمات التأمينية المقدمة الى الزبائن تؤثر على الاداء المالي لها بشكل يؤدي الى تحقيق النمو المستقبلي، ويوصي الدراسة الى ضرورة قيام شركات التامين العراقية بتقديم المزيد من المعلومات حول الخدمات التأمينية المقدمة الى الزبائن من خلال القوائم والتقارير المالية الختامية وايضاً توصي بضرورة الاستعانة بمؤشرات التحليل المالي لمعرفة اثر عملية الافصاح الاختياري على الاداء بشكل مباشر.

### 13. دراسة (عبد وبراھيم، 2019م)

تمثلت مشكلة الدراسة في بيان أثر لجان التدقيق على ممارسات الإفصاح الطوعي للمصارف المحلية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وهدف الدراسة هو تحليل تأثير خصائص لجان التدقيق على ممارسات الإفصاح الطوعي، وتكمن أهمية الدراسة من أهمية الإفصاح الطوعي عن المعلومات المالية وغير المالية المقدم من قبل المصارف المحلية ومدى تأثير خصائص لجان التدقيق المشكلة على ممارسات الإفصاح الطوعي وبيان مدى الثقة والمصادقية والعدالة والإمكانية على هذه المعلومات، واتبع الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، ويتضمن مجتمع الدراسة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية (15) مصرفاً خلال (2) سنة للفترة من (2016-2017) لقياس مستوى الإفصاح الطوعي ولجنة التدقيق، وظهرت نتائج الى أن تطوير وتحسين مستوى اداء لجان التدقيق ينعكس على نحو إيجابي في الارتقاء بمستوى الأداء المهني لأعضاء لجنة التدقيق في الرقابة على اداء المصارف والقوائم المالية المفصح عنها، وإن هناك علاقة ارتباط بين خصائص لجان التدقيق وممارسات الإفصاح الطوعي، وكما يوصي الى ضرورة اهتمام المصارف بمفهوم الإفصاح الطوعي وعرض اقصى قدر ممكن من المعلومات المالية وغير المالية في التقارير السنوية، لما له من تأثير على قرارات المستثمرين والعملاء.

### 14. دراسة (النعيمة، 2019م)

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم إدراك المصارف أهمية الإفصاح عن المعلومات الاختيارية، وأثرها الإيجابي على المصرف، ويهدف الدراسة الى بيان أثر الإفصاح الاختياري على تكلفة رأس المال في المصارف الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، وتأتي أهمية الدراسة في أثر الإفصاح الاختياري على عدم تماثل المعلومات بين مستخدميها الداخليين والخارجيين، وهو ما يؤثر على تكلفة رأس المال، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتضمنت عينة الدراسة من المصارف الصناعية المدرجة سوق عمان المالي (65) مصرف لمدة (5) سنوات للفترة من (2010-2014)، واستنتج الدراسة الى أن متوسط معدل الإفصاح في المصارف الصناعية المساهمة العامة الأردنية هو (61%) مما يدل على مدى إدراك المصارف الصناعية المساهمة العامة الأردنية لأهمية الإفصاح الاختياري، كما توصلت إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية بين الإفصاح الاختياري وتكلفة رأس المال مع وجود علاقة عكسية بينهما، ووجود

أثر ذي دلالة إحصائية بين الإفصاح الاختياري وتكلفة حقوق الملكية وتكلفة الديون، ويوصي الدراسة الى زيادة مستوى الإفصاح لدى المصارف الصناعية المساهمة العامة، والاستفادة منه في تقليل حالة عدم تماثل المعلومات، والتي تخفض نسبة المخاطر وتزيد كفاءة سوق المالي.

### 15. دراسة (المطارنة، 2019م)

تمثلت مشكلة الدراسة في الافتقار إلى الإفصاح المحاسبي الكافي الذي يمنع أصحاب المصلحة والمختلفين من تلقي المعلومات الهامة التي تساعد في عملية اتخاذ القرارات لبيان اثر خصائص المصارف الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي على الإفصاح الاختياري، وتهدف الى اختبار طبيعية العلاقة بين خصائص المصرف ومستوى الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية للشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية، وتكمن أهمية الدراسة في معرفة خصائص المصرف التي تؤثر على مستوى الإفصاح الاختياري وعن المعلومات غير المالية للشركات لغرض تقييم المستثمرين الحاليين والمتوقعين لها، واتبع الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي وتضمن مجتمع الدراسة من المصارف الصناعية (56) مصرف لمدة (3) سنوات للفترة من (2014-2016)، وظهرت نتائج الى وجود ارتباط ايجابي بين مستوى الإفصاح الاختياري وبين كل من مكتب التدقيق وعمر المصرف وحجم المصرف (من حيث إجمالي الأصول) والربحية فضلا عن وجود علاقة سلبية بين مستوى الإفصاح الاختياري والرفعة المالية للمصارف، وكما أوصى بضرورة اخذ بنظر الاعتبار الإفصاح الاختياري مصدراً هاماً في المصرف بسبب علاقة والوثيقة بين توزيع الدخل والثروة، البطالة، السلامة والامن في العمل، ومستوى التدريب والتلوث البيئي واستخدام الطاقة واستهلاك الموارد الطبيعية للشركة على المديين القصير والبعيد.

## ثانياً: الدراسات باللغة الانكليزية:

### 16. دراسة (Ireland & Gietzmann , 2005م)

تمثلت مشكلة الدراسة بوجود علاقة سلبية بين الإفصاح وتكلفة رأس المال، وتهدف الدراسة الى بيان العلاقة بين ستراتيجية الإفصاح المحاسبي وتكلفة رأس المال، تكمن أهمية الدراسة في الإفصاح عن تكلفة رأس المال في الوقت المناسب، واستخدم المنهج التحليلي، وقد استخدم نموذج جونز الاستحقاقات التقديرية لمدة (10) سنوات لعينة من شركات تكنولوجيا المعلومات المدرجة في بورصة لندن للفترة من (1992-2002)، كما توصلت نتائج الى وجود علاقة سلبية كبيرة بين الإفصاح في الوقت المناسب وتكلفة رأس المال بسبب ان المصارف التي استخدمت الإفصاح يؤدي الى تخفيض رأس المال، كما توصلت الى وجود علاقة إيجابية كبيرة بين خيار المحاسبة وتكلفة رأس المال، ويوصي الدراسة الى استخدام استراتيجية جديدة الإفصاح تكون مناسبة للشركات بهدف تخفيض التكاليف واختيار طرق محاسبية ملائمة.

### 17. دراسة (Nicholls , 2010م)

تتمثل مشكلة الدراسة في مدى تأثير المحاسبة ومراجعة حسابات التنفيذ المصارف في إجراءات هيئة الأوراق المالية والبورصات على تكلفة رأس المال، واستهدف الدراسة الى معرفة التقارير المالية الاحتمالية التي تعاني منها الشركات، وتكمن أهمية الدراسة في ان المحاسبة عن المراجعة تساهم في الحد من التقارير المالية الاحتمالية الذي تؤدي الى زيادة تكلفة رأس المال عندما تكون التدفقات النقدية المستقبلية للشركة أقل، واستخدم المنهج الوصفي التحليلي، واستخدام نموذج (Gordon) لقياس تكلفة رأس المال لغرض تحليل نمو الارباح المتوقعة لعينة من هيئة الرقابة المالية، كما توصل الدراسة الى ان تأثير محاسبة ومراجعة حسابات التنفيذ وهيئة الأوراق المالية والبورصات على تكلفة رأس المال عندما يكون الإفصاح عنها لأول مرة للجمهور، ويوصي الدراسة الى تحليل تكلفة رأس المال ومعرفة التوقعات حول تغير تكلفة رأس المال الشركات.

### 18. دراسة (George & Panayotis , 2012م)

تمثلت مشكلة الدراسة في تحديد الدوافع الإفصاح المحاسبة الاختيارية وأثره على البيانات المالية للشركة، ويهدف الدراسة إلى استكشاف الدوافع وراء تقديم الإفصاحات المحاسبية والتحقق من الفوارق المالية والعلاقة بين الإفصاح الاختياري والإدارة الارباح، وتكمن أهمية الدراسة في

فهم خصائص المالية والدوافع للشركات التي تقدم الإفصاح الاختياري بالإضافة إلى ميل إدارة للأرباح، واستخدم المنهج الوصفي التحليلي. وقد استخدم تحليل الانحدار اللوجستي الثنائي من أجل جمع البيانات المالية والمحاسبية (171) شركة لمدة (4) سنوات من التقارير السنوية لعينة من المصارف المدرجة في سوق اثينا لأوراق المالية للفترة من (2006-2009)، وتوصل الدراسة إلى أن الإفصاح الاختياري يظهر ربحية ونمو وحجم تداول أعلى وكما تظهر تغييراً في إدارتها وترتبط ارتباطاً سلبياً بإدارة الأرباح، وتوصي الدراسة إلى أن الإفصاح المحاسبية الاختياري يؤدي إلى تحفيز المصارف وجذب المستثمرين وإعلامهم بالنتائج الجيدة سواء كانت مالية أو إدارية.

### 19. دراسة ( Ali & Merve ، 2012م)

تمثلت مشكلة الدراسة في أهمية القيمة للإفصاح الاختياري الخاصة في أسواق رأس المال الناشئة المتمثل في ضعف البيئة تنظيمية نسبياً وحوكمة المصارف مما يؤدي إلى مصادرة مساهمي الأقلية وانخفاض مستوى الإفصاح عن المعلومات مما يسبب فجوة كبيرة في المعلومات بين المديرين والمستثمرين، ويهدف الدراسة إلى ما إذا كانت ممارسات الإفصاح الاختياري للشركات التركية المدرجة ذات صلة بالقيمة السوقية أم لا، وتكمن أهمية الدراسة في مساهمة الإفصاح الاختياري في تقليل فجوة المعلومات وتحسين مصداقية التقارير المالية والمساهمة في فهم دور المعلومات المحاسبية في تقييم وتمويل الشركات. واعتمد المنهج التحليلي. وقد استخدم نموذج الدراسة (MCAP) لقياس العلاقة بين الإفصاح الاختياري والقيمة السوقية من خلال جمع البيانات (129) شركة لمدة سنة من التقارير المالية السنوية لعينة من شركة تصنيع مدرجة في بورصة إسطنبول (ISE) لعام (2010)، واستنتج الدراسة إلى وجود العلاقة الإيجابية بين مستوى الإفصاح الاختياري وقيمة السوقية لمصرف، كما تحتاج الأسواق الناشئة إلى رأس مال لتمويل نمو مرتفع، وكذلك في مواجهة المنافسة الشديدة على رأس المال الدولي، ويوصي الدراسة إلى أن الإفصاح الاختياري يعد وسيلة مهمة للتغلب العقبات التي تواجه تدفق رأس المال الدولي الخاص بعدم كفاية شفافية المصارف التي يتم من خلالها تقليل عدم تماثل المعلومات بين المديرين والمستثمرين المحليين والأجانب.

## 20. (Barbara , 2014م)

تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة أثر الإفصاح الاختياري على تخفيض تكلفة رأس المال. كما تهدف الدراسة الى بيان أثر استراتيجية الإفصاح الاختياري في التقارير المالية على تكلفة رأس المال، وتكمن أهمية الإفصاح الاختياري لإدارة المصارف مما يساعدهم في تقليل عدم تماثل المعلومات على تكلفة رأس المال، واستخدم المنهج التحليلي، كما استخدم تحليل الانحدار الخطي لقياس تكلفة رأس مال وفروق أسعار العرض والتداول لعينة من (100) شركة ألمانية مدرجة للفترة من (2002-2008)، كما توصلت نتائج الى ان الاستراتيجية الإفصاح الاختياري يساهم في تخفض عنصر عدم التكافؤ المعلومات لتكلفة رأس المال في تقارير المالية، ويمكن اعتبارها مصدراً للمعلومات ذات الصلة بالمستثمرين، وان زيادة مستويات الإفصاح تعزز عملية صنع القرار لدى المستثمرين، وكما ترتبط بتخفيض تكلفة رأس المال أو المتغيرات الأخرى مثل فروق سعر العرض والطلب وحجم التداول، وتوصي الى المزيد من طرق الدراسة حول أهمية الاستراتيجية الإفصاح الاختياري الذي يساعد المستثمرين باتخاذ القرارات في ظل الظروف الاقتصادية المختلفة.

## 21. (Wiemann ، 2015م)

تمثلت مشكلة الدراسة في كيفية تأثير حيازة المدقق على تصور المستثمرين لمراجعة الحسابات، واستهدف الدراسة الى معرفة تأثير فترة مراجعة الحسابات وجودة الأرباح المدركة على تصور المستثمرين على جودة المراجعة التقارير المالية، وتبرز أهمية الدراسة من خلال فترة حيازة التدقيق بالنسبة للمستثمرين مما تساعدهم في الحصول على التقارير المالية تكون بصورة جيدة وملاءمة، واستخدم المنهج الوصفي، كما استخدم نموذج الانحدار لاختبار تأثير فترة المدقق على جودة الأرباح لعينة من المصارف الألمانية المدرجة بين (2006-2013)، كما توصلت الدراسة الى ان المستثمرين يرون ان جودة الأرباح تقل خلال السنوات الأولى والأخيرة من علاقة المدقق والعميل، كما تزيد جودة الأرباح عندما تكون مدة المراجعة (8.5) سنة، ونقل ثقة المستثمرين كلما زادت مدة فترة مراجعة الحسابات مما تشكك في استقلالية المدقق، كما أوصى الدراسة الى تحديد فترة مراجعة الحسابات حتى لا تؤثر على استقلالية المدقق وثقة المستثمرين لغرض تحقيق جودة المراجعة وجودة الأرباح المدركة.

## 22. دراسة (Mirie & Jacqueline , 2015م)

تمثلت مشكلة الدراسة في بيان أثر الإفصاح الاختياري في تخفيض عدم تماثل المعلومات والاختلاف بين المديرين والمستثمرين. كما تهدف الدراسة الى بيان أثر الإفصاحات الاختيارية على عوائد الاسهم للشركات المدرجة في سوق نيروبي للأوراق المالية. وتكمن أهمية الإفصاح الاختياري في توفير رؤية واضحة لأصحاب المصلحة حول تقليل عدم تماثل المعلومات والتي تؤدي الى تخفيض تكلفة رأس المال، واستخدام المنهج التحليلي الوصفي، كما استخدم الانحدار الخطي المتعدد لقياس اداء سوق المصارف والمتمثل بسعر الصرف وسعر الفائدة ومعدل التضخم لعينة من (20) شركة كينيا مدرجة للفترة من (2009-2013)، كما توصلت النتائج الى ان الاداء السوقي للشركات يرتبط بشكل ايجابي بالإفصاحات الاختيارية والمتعلقة بسعر الصرف وسعر الفائدة ومعدل التضخم. أوصى الدراسة المصارف بالإفصاح الاختياري عن المتطلبات القانونية التي تحددها الهيئات التنظيمية لأنها قد تؤدي إلى زيادة عائدات الأسهم.

## 23. دراسة (Nejad & Jabbarpour , 2015م)

تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة أثر فترة مراجع الحسابات على تكلفة رأس المال ومدى استقلالية ودقة وموثوقية التقارير المالية، كما يهدف الدراسة الى معرفة تأثير فترة التدقيق الحسابات على تكلفة رأس المال في المصارف المدرجة في بورصة طهران، وتكمن أهمية الدراسة في بيان تأثير دوران المراجعة على تكلفة رأس المال وتنبأ بها، من خلال توفير الحلول المناسبة للتخطيط في سوق الأوراق المالية وتحديد المتطلبات من قبل الوحدات المهنية، كما استخدم المنهج الوصفي، واستخدام نموذج (Gordon) لحساب تكلفة رأس المال لعينة من (130) شركة خلال الفترة من (2006-2011) لشركات المدرجة في بورصة طهران، وظهرت نتائج هذه الدراسة الى وجود تأثير سلبي على حيازة أو فترة التدقيق على تكلفة رأس المال، اي كلما زادت مدة فترة المراجعة تؤدي الى انخفاض تكلفة رأس المال، وأوصى الدراسة الى استقلالية المراجعين خلال فترة مراجعة الحسابات لغرض انجاز المعاملات الخاصة بالتقارير المالية ضمن فترة الحيازة المدقق الحسابات.

## 24. دراسة (Silvia، 2016م)

تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة أثر المعايير المحاسبية الدولية على الإفصاح الاختياري والالزامي ومدى وملاءمتها للتقارير المالية، ويهدف الدراسة الى التحقق من تأثير عملية التقارب بين معايير المحاسبية الدولية والافصاح الاختياري في المصارف البرازيلية المدرجة في سوق الأوراق المالية، وتكمن اهمية الدراسة في فهم طبيعة العلاقة بين الافصاح الاختياري والافصاح الإلزامي في تقارب معايير المحاسبة الدولية والتي تؤدي الى زيادة جودة الافصاح الاختياري. واستخدم المنهج الوصفي التحليلي، واستخدام مقياس انحدرات البيانات اللوحة من أجل جمع البيانات (66) شركة لمدة (8) سنوات لعينة عشوائية من المصارف المدرجة في سوق البرازيل للأوراق المالية للفترة من (2005-2012)، وتوصل الدراسة الى ان عملية التقارب للمعايير المحاسبة الدولية تعتبر بمثابة عامل خارجي يؤثر على الافصاح الاختياري بشكل إيجابي وهو ما يؤدي زيادة جودة الافصاح الاختياري، كما توصي الدراسة الى استخدام مقياساً جديداً لقياس مستوى الإفصاح الاختياري.

## 25. دراسة (Abdullah & Mishari، 2017م)

تمثلت مشكلة الدراسة في استكشاف العلاقة بين آليات حوكمة المصارف وممارسات الإفصاح الاختياري، ويهدف الدراسة الى تقييم وتحليل مستوى ممارسات الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، واعتمد المنهج التحليلي. وقد استخدم مؤشرات الافصاح غير مرجحة من أجل جمع البيانات (52) شركة على (4) سنوات من التقارير السنوية لعينة من المصارف المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية للفترة من (2005-2008)، كما توصل الدراسة الى أن متوسط مستوى الإفصاح الاختياري على مدار (4) سنوات هو (23%)، واتضح أن (4) من بين (8) آليات لإدارة المصارف تم فحصها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمستوى الإفصاح الاختياري، (3) منها سلبية وهي الإدارة المشتركة وحجم مجلس الإدارة والازدواجية الدورية، بينما ترتبط ملكية الحكومة بشكل إيجابي بها، وأوصى الدراسة الى تقييم ممارسات الإفصاح الاختياري للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية وتسهيل الضوء على سمات حوكمة المصارف.

## 26. دراسة (William et al ، 2018م)

تمثلت مشكلة الدراسة في بيان اثر المتداخل لاعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على جودة المراجعة وتأثيره على تكاليف رأس المال المتمثلة بمصادر التمويل (الدين وحقوق الملكية)، ويهدف الدراسة الى معرفة آثار جودة المراجعة على تكلفة رأس المال للشركات غير مالية المدرجة في بورصة غانا، وتكمن اهمية جودة المراجعة في تقليل عدم تماثل المعلومات من خلال الدور التي تقوم بها لغرض تقليل تكاليف مصادر التمويل. واعتمد المنهج التحليلي. وقد استخدم نموذج الدراسة الوضعي لأثبت العلاقة بين جودة المراجعة وتكلفة رأس المال من خلال جمع البيانات (100) شركة لفترة (6) سنوات من التقارير المالية السنوية لعينة من المصارف غير المالية المدرجة بورصة غانا للفترة من (2008-2013)، واستنتج الدراسة الى أن عملية المراجعة الخارجية تضيف مصداقية إلى البيانات المالية المعتمدة على معايير المراجعة الدولية، فهو ما يزيد من قيمة التقارير المالية والتي من خلالها تقلل من عدم تماثل المعلومات وتكلفة رأس المال، وتوصي الدراسة الى كيفية تأثير الأساليب الأخرى لقياس جودة المراجعة على تكلفة رأس المال، من خلال إجراء دراسات مستقبلية حول كيفية تأثير جودة المراجع الخارجي على آلية تسعير البنوك.

ثالثاً: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة

مما سبق يقوم الباحث بتناول الدراسات السابقة من ناحية التشابه والاختلاف والفائدة

والجدول (ب) يوضح ذلك:

التفاصيل	الفقرة	المجلة أو الرسالة	السنة واسم الباحث
استخدم المنهج الوصفي والتحليلي واستخدم التقارير السنوية للشركات، يعطي (1) للمؤشرات المفصح عنها و(0) الغير مفصح عنها.	التشابه	مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية	المطارنة (2019)
تناولت الإفصاح الاختياري كمتغير تابع وعينة الدراسة كانت الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان لأوراق المالية ولمدة (3) سنوات للفترة من (2014-2016)، وتناول (حجم الشركة والربحية والرفعة المالية) كمتغيرات مستقلة، وتم اختبار الفرضيات باستخدام برنامج الاحصائي (EViews) بينما الدراسة الحالية تناولت الإفصاح الاختياري كمتغير مستقل وتكلفة رأس المال كمتغير تابع والمراجعة الخارجية كمتغير وسيط وعينة الدراسة كانت المصارف المدرجة في سوق العراق لأوراق المالية ولمدة (7) سنوات للفترة من (2010-2016)، وتناول حجم الشركة والربحية والرفعة المالية كمتغيرات وسيطة، وتم اختبار الفرضيات باستخدام برنامج الاحصائي (SPSS & SMART PLS).	الاختلاف		
من الجانب النظري والملاحظات الخاصة باختيار ابعاد الإفصاح الاختياري.	الفائدة		
استخدم المنهج الوصفي والتحليلي واستخدم التقارير السنوية (15) مصرف المدرجة في سوق العراق لأوراق المالية، واستخدام برنامج الاحصائي (SPSS).	التشابه	مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية	عبد و ابراهيم (2019)
تناول لجان المراجعة كمتغير مستقل وتناول ايضاً احد مؤشرات الإفصاح الاختياري والمتمثلة بالمعلومات العامة عن المصرف والمسئولية الاجتماعية والبيئية والاداء المالي كمتغيرات تابعة وعينة الدراسة كانت لمدة (2) سنة للفترة من (2017-2018)، بينما الدراسة الحالية تناولت الإفصاح الاختياري كمتغير مستقل وتكلفة رأس المال كمتغير تابع ولجان المراجعة كأحد ابعاد المراجعة الخارجية كمتغير وسيط وعينة الدراسة كانت للفترة (7) سنوات من (-2016 2010)، وتم اختبار الفرضيات باستخدام برنامج الاحصائي (SMART PLS)، يعطي (1) للمؤشرات المفصح عنها و(0) الغير مفصح عنها.	الاختلاف		
الجانب النظري والملاحظات الخاصة باختيار ابعاد الإفصاح الاختياري.	الفائدة		
تناول الإفصاح الاختياري كمتغير مستقل بأحد الأبعاد استراتيجية المصرف وتكلفة رأس المال كمتغير تابع بابعاة (تكلفة الدين وتكلفة حقوق الملكية) واستخدم نموذج جوردين لقياس تكلفة رأس المال واستخدام برنامج الاحصائي (SPSS) لاختبار الفروض، واستخدم المنهج الوصفي التحليلي، يعطي (1) للمؤشرات المفصح عنها و(0) الغير مفصح عنها.	التشابه	المجلة العربية للإدارة	التعميمي (2019)

<p>وعينة الدراسة كانت الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان ولمدة (5) سنوات من (2010-2014)، بينما الدراسة الحالية تناولت الإفصاح الاختياري كمتغير مستقل بأبعاده (المعلومات العامة عن المصرف والمسئولية الاجتماعية البيئة والاداء المالي والغير مالي وحوكمة المصارف) والمراجعة الخارجية كمتغير وسيط وعينة الدراسة كانت المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ولمدة (7) سنوات من (2010-2016)، وتم اختبار الفرضيات باستخدام برنامج الاحصائي (SMART PLS)</p>	الاختلاف		
<p>من الجانب النظري للإفصاح الاختياري والجانب العملي.</p>	الفائدة		
<p>دراسة تطبيقي واستخدام برنامج الاحصائي (SPSS) لاختبار الفروض، يعطي (1) للمؤشرات المفصح عنها و(0) الغير مفصح عنها.</p>	التشابه		
<p>تناول الإفصاح الاختياري كمتغير مستقل بأبعاد معايير المخاطرة والادارة، وعينة الدراسة كانت الشركات التامين العراقية ولمدة (2) سنة للفترة من (2014-2015)، واستخدم المنهج الاستقرائي والتطبيقي، بينما الدراسة الحالية تناولت الإفصاح الاختياري كمتغير مستقل بأبعاده (المعلومات العامة عن المصرف واستراتيجية المصرف والمسئولية الاجتماعية البيئة والاداء المالي والغير مالي وحوكمة المصارف) وتكلفة راس المال كمتغير تابع والمراجعة الخارجية كمتغير وسيط وعينة الدراسة كانت المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وللفترة (7) سنوات من (2010-2016)، وتم اختبار الفرضيات باستخدام برنامج الاحصائي (SMART PLS).</p>	الاختلاف	مجلة دراسات محاسبية ومالية	العامري و الربيعي (2018)
<p>الجانب النظري للإفصاح الاختياري والاداء المالي.</p>	الفائدة		
<p>تناول الإفصاح الاختياري كمتغير مستقل باعادة (معلومات عامة عن المصرف، الاستراتيجية المستقبلية والاداء المالي والمسئولية الاجتماعية والبيئية وحوكمة المصارف) وعينة الدراسة كانت المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية واستخدم المنهج الوصفي التحليلي وبرنامج الاحصائي (SPSS) لاختبار الفروض، واستخدام التقارير المالية السنوية للمصارف، يعطي (1) للمؤشرات المفصح عنها و(0) الغير مفصح عنها.</p>	التشابه	مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة	محمد (2018)
<p>وعينة الدراسة كانت (16) مصرف مدرج في سوق العراق للأوراق المالية ولمدة (1) سنة للفترة من (2014)، واستخدم نموذج (Jones 1991). لقياس الإفصاح الاختياري وجودة الإبلاغ المالي، بينما الدراسة الحالية تناولت الإفصاح الاختياري كمتغير مستقل ببعده (الاداء الغير مالي) وتكلفة راس المال كمتغير تابع والمراجعة الخارجية كمتغير وسيط وعينة الدراسة كانت (15) مصرف مدرج في سوق العراق للأوراق المالية ولمدة (7) سنوات للفترة من (2010-2016)، واستخدم نموذج (جوردن) لقياس تكلفة راس المال، وتم اختبار الفرضيات باستخدام برنامج الاحصائي (SMART PLS).</p>	الاختلاف		
<p>الجانب النظري وابعاد الإفصاح الاختياري.</p>	الفائدة		

<p>تناول الإفصاح الاختياري كمتغير مستقل بإعادة (المعلومات العامة عن الشركات والتوقعات المستقبلية) واستخدم التقارير المالية السنوية للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، واستخدم برنامج الاحصائي (SPSS) لاختبار الفروض، يعطي (1) للمؤشرات المفصوح عنها و(0) الغير مفصوح عنها.</p>	التشابه	<p>مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية</p>	<p>الحسناوي وجواد (2018)</p>		
<p>وكانت عينة الدراسة تتضمن (58) شركة مدرجة في سوق العراق ولكافة القطاعات (المصارف والسياحة والصناعة والزراعة والخدمات والاتصالات والتأمين) لمدة (1) سنة للفترة (2015)، بينما الدراسة الحالية تناولت الإفصاح الاختياري كمتغير مستقل بأبعاده (ستراتيجية المصرف والمسئولية الاجتماعية البيئة والاداء المالي والغير مالي وحوكمة المصارف) وتكلفة راس المال كمتغير تابع والمراجعة الخارجية كمتغير وسيط وعينة الدراسة كانت المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ولمدة (7) سنوات للفترة من (2010-2016)، وتم اختبار الفرضيات باستخدام برنامج الاحصائي (SMART PLS).</p>	الاختلاف				
<p>الجانب النظري وابعاد الإفصاح الاختياري.</p>	الفائدة		<p>مجلة دراسات محاسبية ومالية</p>	<p>خلف و علي (2018)</p>	
<p>دراسة تطبيقي في المصارف واستخدم المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري وبرنامج الاحصائي (SPSS) لاختبار الفروض، واستخدام التقارير المالية السنوية للمصارف.</p>	التشابه				
<p>تناول المراجعة الخارجية كمتغير مستقل وعينة الدراسة كانت المصارف التجارية العاملة في العراق وهي (مصرف الرشيد والرافدين) ولمدة (5) سنوات للفترة من (2007-2011) واستخدم المنهج الاستقرائي (دراسة الحالة) للجانب التطبيقي، بينما الدراسة الحالية تناولت الإفصاح الاختياري كمتغير مستقل وتكلفة راس المال كمتغير تابع والمراجعة الخارجية كمتغير وسيط وعينة الدراسة كانت (15) مصرف مدرج في سوق العراق للأوراق المالية ولمدة (7) سنوات للفترة من (2010-2016)، وتم اختبار الفرضيات باستخدام برنامج الاحصائي (SMART PLS).</p>	الاختلاف				
<p>من الجانب النظري للمراجع الخارجي والمخاطر التي تواجهه المصارف.</p>	الفائدة	<p>مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية</p>	<p>محمد و غصن (2016)</p>		
<p>استخدم المنهج الوصفي التحليلي وبرنامج الاحصائي (SPSS) لاختبار الفروض.</p>	التشابه				
<p>تناول الدراسة الإفصاح الاختياري كمتغير مستقل وعينة الدراسة كانت مكاتب المراجعة العاملة بولاية الخرطوم واعتمد استمارة الاستبانة ومقياس ليكر الخماسي لقياس الفروض، بينما الدراسة الحالية تناولت الإفصاح الاختياري كمتغير مستقل بأبعاده (المعلومات العامة عن المصرف وستراتيجية المصرف والمسئولية الاجتماعية البيئة والاداء المالي والغير مالي وحوكمة المصارف) وتكلفة راس المال كمتغير تابع والمراجعة الخارجية كمتغير وسيط وعينة الدراسة كانت لتقارير المالية السنوية للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ولمدة (7) سنوات من (2010-2016)، وتم اختبار الفرضيات باستخدام برنامج الاحصائي (SMART PLS)، يعطي (1) للمؤشرات المفصوح عنها و(0) الغير مفصوح عنها.</p>	الاختلاف				

		مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية	حميد واخرون (2016)
الفائدة	الجانب النظري للإفصاح الاختياري.		
التشابه	تناول الإفصاح الاختياري كمتغير مستقل بأبعاده (معلومات عامة عن المصرف، والتوقعات المستقبلية والاداء المالي والمسئولية الاجتماعية والبيئية وحوكمة المصارف) وعينة الدراسة كانت المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية واستخدم المنهج الوصفي التحليلي وبرنامج الاحصائي (SPSS) لاختبار الفروض، واستخدام التقارير المالية السنوية للمصارف، يعطي (1) للمؤشرات المفصح عنها و(0) الغير مفصح عنها.		
الاختلاف	وتناول تكلفة راس المال كمتغير تابع بأبعاده (تكلفة القروض وتكلفة الاسهم وتكلفة الارباح المحتجزة) وعينة الدراسة كانت (16) مصرف مدرج في سوق العراق للأوراق المالية ولمدة (1) سنة خلال (2015)، بينما الدراسة الحالية تناولت الإفصاح الاختياري كمتغير مستقل ببعده (الاداء الغير مالي) وتكلفة راس المال كمتغير تابع بأبعاده (تكلفة الدين وتكلفة حقوق الملكية) والمراجعة الخارجية كمتغير وسيط وعينة الدراسة كانت (15) مصرف مدرج في سوق العراق للأوراق المالية ولمدة (7) سنوات للفترة من (2010-2016)، واستخدم نموذج (جوردن) لقياس تكلفة راس المال، وتم اختبار الفرضيات باستخدام برنامج الاحصائي (SMART PLS).		
الفائدة	من الجانب النظري وابعاد الإفصاح الاختياري.		
التشابه	تناول الإفصاح الاختياري كمتغير مستقل بأبعاده (معلومات عامة عن الشركة والاستراتيجية المستقبلية والمسئولية الاجتماعية والبيئية) واستخدم المنهج الوصفي التحليلي وبرنامج الاحصائي (SPSS) لاختبار الفروض، واستخدام التقارير المالية السنوية للمصارف، يعطي (1) للمؤشرات المفصح عنها و(0) الغير مفصح عنها.	مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية	دحروج و حمادة (2015)
الاختلاف	وتناول الإفصاح الاختياري بتسعة ابعاد وعينة الدراسة بشكل استبانة واستخدم مقياس ليكر الخماسي لقياس الدراسة الميداني وكانت في الشركات المساهمة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية العامة ولمدة (1) سنة وللفترة (2012)، بينما الدراسة الحالية تناولت الإفصاح الاختياري كمتغير مستقل لخمس ابعاد ويختلف ب (الاداء المالي والغير مالي وحوكمة المصارف) وتكلفة راس المال كمتغير تابع والمراجعة الخارجية كمتغير وسيط وعينة الدراسة كانت (15) مصرف مدرج في سوق العراق للأوراق المالية ولمدة (7) سنوات للفترة من (2010-2016)، وتم اختبار الفرضيات باستخدام برنامج الاحصائي (SMART PLS).		
الفائدة	الجانب النظري وابعاد الإفصاح الاختياري.		

<p>استخدم المنهج الوصفي والتحليلي وبرنامج الاحصائي (SPSS) لاختبار الفروض.</p>	<p>التشابه</p>	<p>مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية</p>	<p>لدحج وحمادة (2014)</p>
<p>تناول الإفصاح الاختياري كمتغير مستقل بشكل استبانة واستخدم مقياس ليكر الخماسي لقياس الدراسة الميداني، بينما الدراسة الحالية تناولت الإفصاح الاختياري كمتغير مستقل بأبعاده الخمسة (المعلومات العامة عن المصرف والانشطة المستقبلية للمصرف والمسئولية الاجتماعية البيئة والاداء المالي والغير مالي وحوكمة المصارف) (1) والمؤشرات المفصوح عنها و(0) الغير مفصوح عنها لقياس الدراسة التطبيقي وتكلفة راس المال كمتغير تابع والمراجعة الخارجية كمتغير وسيط وعينة الدراسة كانت التقارير المالية السنوية للمصارف المدرجة في سوق العراق لأوراق المالية ولمدة (7) سنوات للفترة من (2010-2016)، وتم اختبار الفرضيات باستخدام برنامج الاحصائي (SMART PLS).</p>	<p>الاختلاف</p>		
<p>الجانب النظري للإفصاح الاختياري.</p>	<p>الفائدة</p>		
<p>استخدم برنامج الاحصائي (SPSS) لاختبار الفروض.</p>	<p>التشابه</p>	<p>المجلة الأردنية في ادارة الاعمال</p>	<p>حمادة (2014)</p>
<p>تناول الإفصاح الاختياري كمتغير مستقل وتم اعداد استبانة واستخدم مقياس ليكر الخماسي لقياس الدراسة الميداني، بينما الدراسة الحالية تناولت الإفصاح الاختياري كمتغير مستقل بأبعاده الخمسة (المعلومات العامة عن المصرف والانشطة المستقبلية للمصرف والمسئولية الاجتماعية البيئة والاداء المالي والغير مالي وحوكمة المصارف) (1) يعطي للمؤشرات المفصوح عنها و(0) الغير مفصوح عنها لقياس الدراسة التطبيقي وتكلفة راس المال كمتغير تابع والمراجعة الخارجية كمتغير وسيط وعينة الدراسة كانت التقارير المالية السنوية للمصارف المدرجة في سوق العراق لأوراق المالية ولمدة (7) سنوات للفترة من (2010-2016)، وتم اختبار الفرضيات باستخدام برنامج الاحصائي (SMART PLS).</p>	<p>الاختلاف</p>		
<p>الجانب النظري وابعاد الإفصاح الاختياري.</p>	<p>الفائدة</p>		
<p>استخدم برنامج الاحصائي (SPSS) لاختبار الفروض.</p>	<p>التشابه</p>	<p>مجلة المتى للعلوم الادارية والاقتصادية</p>	<p>الزبيدي (2014)</p>
<p>تناول جودة التدقيق كمتغير مستقل بشكل استبانة واستخدم مقياس ليكر الخماسي لقياس الدراسة الميداني لعينة من مكاتب مراقبي الحسابات، تناول الإفصاح الاختياري كمتغير مستقل بشكل استبانة واستخدم مقياس ليكر الخماسي لقياس الدراسة الميداني، بينما الدراسة الحالية تناولت الإفصاح الاختياري كمتغير مستقل بأبعاده الخمسة (المعلومات العامة عن المصرف والانشطة المستقبلية للمصرف والمسئولية الاجتماعية البيئة والاداء المالي والغير مالي وحوكمة المصارف) (1) يعطي للمؤشرات المفصوح عنها و(0) الغير مفصوح عنها لقياس الدراسة التطبيقي وتكلفة راس المال كمتغير تابع وجود المراجعة كأحد ابعاد المراجعة الخارجية كمتغير وسيط وعينة الدراسة كانت التقارير المالية السنوية للمصارف المدرجة في سوق العراق لأوراق المالية ولمدة (7) سنوات للفترة من (2010-2016)، وتم اختبار الفرضيات باستخدام برنامج الاحصائي (SMART PLS).</p>	<p>الاختلاف</p>		

			الفائدة	الجانب النظري لجودة المراجعة.
		دراسات العلوم الادارية	التشابه	اعتمد المنهج الوصفي والتحليلي واستخدم برنامج الاحصائي (SPSS) لاختبار الفروض.
			الاختلاف	تناول المراجعة الخارجية كمتغير مستقل وتم اعداد استبانة واستخدم مقياس ليكر الخماسي لقياس الدراسة الميداني لعينة من مكاتب تدقيق الخارجي في الاردن، بينما الدراسة الحالية تناولت الافصاح الاختياري كمتغير مستقل بأبعاده (المعلومات العامة عن المصرف والانشطة المستقبلية للمصرف والمسئولية الاجتماعية البيئة والاداء المالي والغير مالي وحوكمة المصارف) وتستخدم المتغير الوهمي يعطي (1) للمؤشرات المفصح عنها و(0) الغير مفصح عنها لقياس الدراسة التطبيقي وتكلفة راس المال كمتغير تابع والمراجعة الخارجية كمتغير وسيط وعينة الدراسة كانت التقارير المالية السنوية للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ولمدة (7) سنوات للفترة من (2010-2016)، وتم اختبار الفرضيات باستخدام برنامج الاحصائي (SMART PLS).
			الفائدة	الجانب النظري لعملية المراجعة الخارجي.
		Journal of Financial Reporting and Accounting	التشابه	تناول تكلفة راس المال كمتغير تابع بأبعاده (تكلفة الدين وحقوق الملكية) والرفعة المالية كمتغير وسيط وكما اعتمد على التقارير المالية السنوية لقطاع المصارف، واستخدم المتغير الوهمي في قياس جودة المراجعة من خلال اعطاء (1) اذا كانت شركات مراجعة خمسة الكبار وخلاف ذلك (0).
			الاختلاف	تناول جودة المراجعة كمتغير مستقل، واستخدم المنهج التحليلي واعتمد نموذج (المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال) في قياس تكلفة راس المال، وعينة الدراسة كانت المصارف المدرجة في بورصة غانا ولمدة (6) سنة وللفترة من (2008-2013)، بينما الدراسة الحالية تناولت الافصاح الاختياري كمتغير مستقل وجود المراجعة كأحد ابعاد المراجعة الخارجية كمتغير وسيط واستخدم المنهج الوصفي التحليلي واعتمد نموذج (جوردن) في قياس تكلفة راس المال وعينة الدراسة كانت المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ولمدة (7) سنوات للفترة من (2010-2016)، وتم اختبار الفرضيات باستخدام برنامج الاحصائي (SMART PLS) و (SPSS).
			الفائدة	الجانب النظري لتكلفة راس المال والمراجعة وجزء من الجانب التطبيقي.
		International Journal of Law and Management	التشابه	تناول الرفعة المالية وحجم الشركة والربحية كمتغيرات وسيطة واعتمد على التقارير المالية السنوية للمصارف واستخدم المتغير الوهمي (1) المفصح عنها و (0) الغير مفصح عنها كوسيلة قياس الافصاح الاختياري.
		Abdullah & Mishari (2017)		

<p>تناول سمات حوكمة الشركات كمتغير مستقل والافصاح الاختياري كمتغير تابع واعتمد المنهج التحليلي، واستخدم عوامل تضخم التباين (VIFs) لقياس المتغيرات وعينة الدراسة كانت الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية ولمدة (4) سنوات للفترة من (2005-2008)، بينما الدراسة الحالية تناولت الافصاح الاختياري كمتغير مستقل وتكلفة راس المال كمتغير تابع ولجنة المراجعة كأحد ابعاد المراجعة الخارجية كمتغير وسيط واستخدم المنهج الوصفي التحليلي وعينة الدراسة كانت المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ولمدة (7) سنوات للفترة من (2010-2016)، وتم اختبار الفرضيات باستخدام برنامج الاحصائي (SMART PLS) و (SPSS).</p>	الاختلاف		
<p>من الجانب النظري لحوكمة الشركات ولجنة المراجعة والافصاح الاختياري وجزء من الجانب التطبيقي.</p>	الفائدة		
<p>تناول الافصاح الاختياري كمتغير مستقل واحد ابعاده (الاستراتيجية الشركة)، واستخدم المتغير الوهمي (1) المفصح عنها و (0) الغير مفصح عنها كوسيلة قياس الافصاح الاختياري .</p>	التشابه		
<p>تناول الافصاح الالزامي كأحد متغيرات المستقلة والمعايير المحاسبية الدولية كمتغير تابع واستخدم المنهج التحليلي واعتمد عينة عشوائية من (66) شركة من الشركات المدرجة في سوق البرازيل المالي ولمدة (8) وللفترة من (2005-2012)، بينما الدراسة الحالية تناولت الافصاح الاختياري كمتغير مستقل بأبعاده (المعلومات العامة عن المصرف وتوقعات المستقبلية والمسئولية الاجتماعية البيئية والاداء المالي والغير مالي وحوكمة المصارف) وتكلفة راس المال كمتغير تابع والمراجعة الخارجية كمتغير وسيط واستخدم المنهج الوصفي التحليلي وعينة الدراسة كانت التقارير المالية السنوية للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ولمدة (7) سنوات للفترة من (2010-2016)، وتم اختبار الفرضيات باستخدام برنامج الاحصائي (SMART PLS) و (SPSS).</p>	الاختلاف	Review of Business Management	(2016) Silvia
<p>من الجانب النظري للافصاح الاختياري والمعايير الدولية وجزء من الجانب التطبيقي.</p>	الفائدة		
<p>تناول تكلفة راس المال كمتغير تابع بأحد ابعاده (تكلفة حقوق الملكية) واستخدام نموذج (Gordon) لحساب تكلفة رأس المال، واعتمد على التقارير المالية السنوية.</p>	التشابه		
<p>تناول المراجعة الخارجية كمتغير مستقل لمعرفة تكلفة فترة مراجعة الحسابات واستخدم المنهج الوصفي وعينة الدراسة كانت الشركات المدرجة في بورصة طهران للمدة (6) للفترة من (2006-2011)، بينما الدراسة الحالية تناولت الافصاح الاختياري كمتغير مستقل وتكلفة راس المال كمتغير تابع بأحد ابعاده (تكلفة الديون) والمراجعة الخارجية كمتغير وسيط واستخدم المنهج الوصفي التحليلي وعينة الدراسة كانت التقارير المالية السنوية للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ولمدة (7) سنوات للفترة من (2010-2016)، وتم اختبار الفرضيات باستخدام برنامج الاحصائي (SMART PLS) و (SPSS).</p>	الاختلاف	International Research Journal of Applied and Basic Sciences	(2015) Nejad & Jabbarpour
<p>من الجانب النظري للمراجعة الخارجية وتكلفة راس المال وجزء من الجانب التطبيقي.</p>	الفائدة		

		Darmstadt University of Technology	(2015) Wiemann
التشابه	تناول الدراسة المصارف واعتمد على التقارير المالية السنوية.		
الاختلاف	تناول المراجعة الخارجية كمتغير مستقل لمعرفة فترة مراجعة الحسابات، واستخدم المنهج الوصفي وعينة الدراسة كانت المصارف المدرجة في بورصة المانية ولمدة (8) وللفترة من (2006-2013)، بينما الدراسة الحالية تناولت الإفصاح الاختياري كمتغير مستقل وتكلفة راس المال كمتغير تابع والمراجعة الخارجية كمتغير وسيط واستخدم المنهج الوصفي التحليلي وعينة الدراسة كانت التقارير المالية السنوية للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ولمدة (7) سنوات للفترة من (2010-2016)، وتم اختبار الفرضيات باستخدام برنامج الاحصائي (SMART PLS) و (SPSS).		
الفائدة	من الجانب النظري للمراجعة الخارجية.		
		International Journal of Business and Social Science	(2015) Mirie & Jacqueline
التشابه	تناول الإفصاح الاختياري كمتغير مستقل بأحد ابعاده (الاستراتيجية المستقبلية للمصرف والاداء المالي) واستخدم المنهج الوصفي التحليلي واعتمد على التقارير المالية السنوية للمصارف.		
الاختلاف	تناول عدم تماثل المعلومات كمتغير تابع، وعينة الدراسة كانت الشركات المدرجة في سوق نيروبي للأوراق المالية لمدة (5) وللفترة من (2009-2013)، بينما الدراسة الحالية تناولت الإفصاح الاختياري كمتغير مستقل بأبعاده (المعلومات العامة عن المصرف وتوقعات المستقبلية والمسئولية الاجتماعية البيئة والغير مالي وحوكمة المصارف) وتكلفة راس المال كمتغير تابع والمراجعة الخارجية كمتغير وسيط واستخدم المنهج الوصفي التحليلي وعينة الدراسة كانت التقارير المالية السنوية للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ولمدة (7) سنوات للفترة من (2010-2016)، وتم اختبار الفرضيات باستخدام برنامج الاحصائي (SMART PLS) و (SPSS).		
الفائدة	من الجانب النظري للمراجعة الخارجية و بأحد ابعاد الإفصاح الاختياري (الاستراتيجية المستقبلية للمصرف والاداء المالي).		
التشابه	تناول الإفصاح الاختياري كمتغير مستقل واستخدم التقارير المالية السنوية ولمدة (7) سنوات.		
الاختلاف	تناول تكلفة راس المال كمتغير تابع بأبعاده (فروق سعر العرض والطلب وحجم التداول) واستخدم المنهج التحليلي وعينة الدراسة كانت المصارف المدرجة في بورصة المانية وللفترة من (2002-2008)، بينما الدراسة الحالية تناولت تكلفة راس المال كمتغير تابع بأبعاده (تكلفة الدين وحقوق الملكية) والمراجعة الخارجية كمتغير وسيط واستخدم المنهج الوصفي التحليلي وعينة الدراسة كانت التقارير المالية السنوية للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة من (2010-2016)، وتم اختبار الفرضيات باستخدام برنامج الاحصائي (SMART PLS) و (SPSS).		
الفائدة	الجانب النظري للإفصاح الاختياري وتكلفة راس المال وجزء من الجانب التطبيقي.	Business Research	(2014) Barbara

التشابه	تناول الإفصاح الاختياري كمتغير مستقل بأبعاده (الاستراتيجية المستقبلية والمسئولية الاجتماعية والبيئة وحوكمة المصارف)، واعتمد التقارير المالية السنوية.	Journal of Intellectual Capital	(2012) Ali & Merve
الاختلاف	تناول الدراسة الشركات الصناعية المدرجة في بورصة اسطنبول للمدة (1) سنة وللفترة (2010) واستخدم المنهج التحليلي ونموذج الدراسة (MCAP) لقياس العلاقة بين الإفصاح الاختياري والقيمة السوقية، بينما الدراسة الحالية تناولت الإفصاح الاختياري كمتغير مستقل بأبعاده (المعلومات العامة عن المصرف وتوقعات المستقبلية والغير مالي) وتكلفة رأس المال كمتغير تابع والمراجعة الخارجية كمتغير وسيط واعتمد المنهج الوصفي التحليلي ونموذج جوردين لقياس تكلفة رأس المال وعينة الدراسة كانت التقارير المالية السنوية للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ولمدة (7) سنوات للفترة من (2010-2016)، وتم اختبار الفرضيات باستخدام برنامج الاحصائي (SMART PLS) و (SPSS).	الفائدة	الجانب النظري للإفصاح الاختياري وابعادها.
التشابه	استخدم المنهج الوصفي التحليلي والتقارير المالية السنوية للمصارف. تناول الإفصاح الاختياري كمتغير تابع وعينة الدراسة كانت المصارف المدرجة في سوق اثنا لأوراق المالية ولمدة (4) سنوات وللفترة (2006-2009)، بينما الدراسة الحالية تناولت الإفصاح الاختياري كمتغير مستقل بأبعاده (المعلومات العامة عن المصرف الاستراتيجية المستقبلية وتوقعات المستقبلية الاجتماعية والبيئية والاداء المالي والغير مالي وحوكمة المصارف) وتكلفة رأس المال كمتغير تابع والمراجعة الخارجية كمتغير وسيط وعينة الدراسة كانت المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ولمدة (7) سنوات للفترة من (2010-2016)، وتم اختبار الفرضيات باستخدام برنامج الاحصائي (SMART PLS) و (SPSS).	الاختلاف	Review of Accounting and Finance
التشابه	استخدم المنهج الوصفي التحليلي واعتمد نموذج (Gordon) لقياس التكلفة. تناول المراجعة كمتغير مستقل وتناول تكلفة رأس المال كمتغير تابع ببعده (الارباح المحتجزة) وعينة الدراسة كانت هيئة الرقابة المالية، بينما الدراسة الحالية تناولت الإفصاح الاختياري كمتغير مستقل بأبعاده (المعلومات العامة عن المصرف والاستراتيجية المستقبلية وتوقعات المستقبلية والمسئولية الاجتماعية والبيئية والاداء المالي والغير مالي وحوكمة المصارف) وتكلفة رأس المال كمتغير تابع بأبعاده (تكلفة الدين وحقوق الملكية) والمراجعة الخارجية كمتغير وسيط وعينة الدراسة كانت التقارير المالية السنوية للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ولمدة (7) سنوات للفترة من (2010-2016)، وتم اختبار الفرضيات باستخدام برنامج الاحصائي (SMART PLS) و (SPSS).	الفائدة	Doctor of Philosophy
التشابه	الجانب النظري للمراجعة الخارجية وتكلفة رأس المال.	الفائدة	(2010) Nicholls

التشابه

تناول تكلفة رأس المال كمتغير تابع ببعد (تكلفة حقوق الملكية).

الاختلاف

تناول الدراسة الإفصاح الاختياري كمتغير مستقل بأبعاده (الوقت المناسب و اختيار المحاسبة العدوانية او محاسبة التحفظ) وتكلفة رأس المال كمتغير تابع يقاس تكلفة بنموذج (جونز) واستخدم المنهج التحليلي وعينة الدراسة كانت من الشركات تكنولوجيا المعلومات المدرجة في بورصة لندن للمدة (10) سنوات للفترة من (1992-2002)، بينما الدراسة الحالية تناولت الإفصاح الاختياري كمتغير مستقل بأبعاده (المعلومات العامة عن المصرف والاستراتيجية المستقبلية وتوقعات المستقبلية والمسئولية الاجتماعية والبيئية والاداء المالي والغير مالي وحوكمة المصارف) وتكلفة رأس المال كمتغير تابع بأحد أبعاده (تكلفة الدين) ويقاس تكلفة بنموذج (Gordon) والمراجعة الخارجية كمتغير وسيط وعينة الدراسة كانت التقارير المالية السنوية للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ولمدة (7) سنوات للفترة من (2010-2016)، وتم اختبار الفرضيات باستخدام برنامج الاحصائي (SMART PLS) و (SPSS).

الفائدة

الجانب النظري للإفصاح الاختياري وتكلفة رأس المال.

## **الفصل الاول**

### **الافصاح الاختياري**

يتناول الباحث في هذا الفصل الاطار النظري للإفصاح

الاختياري في ضوء المباحث الآتية:

**المبحث الأول:** تعريف وأهمية وأهداف الإفصاح الاختياري

**المبحث الثاني:** محددات ودوافع وعوامل الإفصاح الاختياري

**المبحث الثالث:** نظريات وممارسات الإفصاح الاختياري

## المبحث الأول

### تعريف وأهمية وأهداف الإفصاح الاختياري

#### تمهيد:

يعد الإفصاح المحاسبي احد اركان النظرية المحاسبية التي يستند عليها لما له من اثر كبير في العمليات التي تحدث داخل الشركة، ويعد حلقة الوصل بين المصرف والعالم الخارجي، ولالإفصاح المحاسبي اثر مهم وكبير في اثراء قيمة ومنفعة البيانات والمعلومات المفصح عنها في القوائم المالية، الذي تؤثر على قرارات المستخدمين لها ويتحدد مستوى كفاءة وفاعلية أي من الأسواق المالية على مستوى الإفصاح المتحقق (العنزي،2014:229)، وقد أصبح الإفصاح الاختياري مهماً للغاية بالنسبة للشركات لتلبية احتياجات أصحاب المصلحة التي تكون راضية بشكل كافي عن طريق المعلومات المقدمة من الإفصاح الإلزامي (Binh,2012:70-72)، وذلك لأن توافر المعلومات ذات الصلة والموثوق بها في الوقت المناسب يجعل أصحاب المصلحة يتخذون قرارات حكيمة وفعالة ومستتيرة ويحصلون عوائد منها (Oyerogba ,2014:265).

ويعتبر الإفصاح المحاسبي الذي تقوم به المصارف المتداولة في البورصات المالية من خلال تقاريرها المالية المنشورة من أهم الركائز التي قامت على أساسها وتطورت أسواق المال في جميع دول العالم، فالإفصاح المحاسبي يحقق في حال توفر مناخاً من الثقة بين المتعاملين، من خلال قيام الجهات المعنية بمراقبة القوائم المالية للشركات المتعاملة في السوق والتدخل لإزالة الغش ومنع إعطاء معلومات غير دقيقة للمساهمين (مدحت،2013:571).

كما يؤدي الإفصاح الأكثر تفصيلاً إلى تقليل عدم التماثل المعلومات، ويزيد من دقة المعلومات الواردة في البيانات المالية، وكذلك يزود المستثمرين بالمزيد من المعلومات لتقييمها من سوء الاستخدام (Jegadeesh & Livnat,2006:147)، كما يعزز التفصيل الأكبر الى مصداقية التقرير المالي للشركات حيث إنه يمنح المديرين درجات أقل من الحرية لإدارة الأرقام التي تم الإبلاغ عنها (D'Souza Ramesh,2010:180)، كما تشير نظرية المحاسبة الإيجابية إلى أن المصارف التي تقوم بالإفصاح عن المعلومات يجب ان تتناسب مع احتياجاتها المالية وبأقل كلفة، مما يمكن المديرين من تقديم إفصاحات محاسبية اختيارية تساعدهم في تحديد سياساتهم المالية الخاصة في قراراتهم وإجراءاتهم المتعلقة بالمصرف (Panayotis & George,2017:75-73).

وقد حدثت في السنوات القليلة الماضية، تطورات أدبية ودولية واسعة النطاق حول محركات اتصالات الشركات، التي اكدت على أهمية الإفصاح الاختياري في تحسين المحتوى ونوعية التقارير المالية (Boesso & Kumar, 2007:269-296)، ويعد الإفصاح في المصارف ذات أهمية بالنسبة لكفاءة وأداء سوق الأسهم ويتم تقدير الإفصاح من خلال كمية وطبيعة ونوعية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها (Sletten,2012:218-217).

نظراً لما تواجهه المصارف من منافسة شديدة من حيث الاختلاف في معدلات الربحية والنمو وكذلك حجم المخاطر التي تتفاوت بين قطاعات الاعمال، والتي تتسبب بانهيار الشركات، مما أدى الى زيادة أهمية الإفصاح، وبذلك يتضح انه من الأسباب التي أدت الى تلك لانهيئات هي قيام عدد من المصارف المساهمة بالتلاعب بالقوائم والتقارير المالية المنشورة من اجل جذب المستثمرين، مما أدى الى اظهار القوائم المالية بصورة لا تعبر عن حقيقة الوضع المالي للشركة، ولغرض التغلب على المشكلة السابقة فانه يتطلب من إدارة المصرفان تقدم معلومات محاسبية وغير محاسبية خاصة، أي تقديمها لمعلومات إضافية غير ملزمة إدارة المصرف بتقديمها او بالإفصاح عنها وهو ما يعرف بالإفصاح الاختياري (محمد،2018:253).

منذ عام (2005م) كان على دول الاتحاد الأوروبي والقارات الأخرى اعتماد مجموعة من معايير المحاسبة الدولية، والمعروفة باسم المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، وتولى مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بالكامل في عام (2001م) مسؤولية وضع هذه المعايير من أجل وضع مبادئ محاسبية مشتركة مفهومة وقابلة للتنفيذ على الصعيد العالمي، يضاف إلى ذلك، إمكانية هذه المعايير في تحسين جودة المعلومات الإلزامية التي تقدمها المصارف الى أسواق رأس المال، كما ينص مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) على أن فوائد معلومات التقارير المالية تشمل تحسين الاستثمار، والائتمان، وقرارات تخصيص الموارد المماثلة، والتي تؤدي بدورها إلى زيادة كفاءة تشغيل أسواق رأس المال وانخفاض تكاليف رأس المال بالنسبة للاقتصاد باعتباره نقطة انطلاق، ويشير كل من باير واخرون وسكوت إلى ان المعايير الدولية للإبلاغ المالي باعتبارها جوانب خارجية تقدم تغييرات حتمية في الخيارات المحاسبية التي تتخذها المصارف (Beyer el al,2010:296-346) و (Scott,2012:233-276).

## أولاً: تعريف الإفصاح الاختياري:

بدأت الحاجة الى الإفصاح الاختياري نتيجة الانفتاح الاقتصادي وبذلك لم يعد الإفصاح الالزامي كافياً للمستفيدين من القوائم المالية، مما أدى الى ضرورة التوسع في الإفصاح وتوفير المعلومات المالية وغير المالية التي تساعد في ترشيد القرارات، وان اهم ما يميز الإفصاح الاختياري عن الإفصاح الالزامي هو عدم وجود تشريعات قانونية تفرض القيام بالإفصاح الاختياري وتحديد كمية ونوعية المعلومات الواجب الإفصاح عنها (ابراهيم، 2013:67).

وقد وضع مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) في تقريره المنشور في (29) من كانون الثاني لسنة (2000م) مفهوم الإفصاح الاختياري بشكل غير محدد تماماً، وقد ذكر ان المصارف تستطيع الإفصاح بشكل اختياري عن المزيد من المعلومات المتاحة بحسب اهميتها لمستخدمي التقارير المالية، كالإفصاح عن عوامل تحقيق النجاح المالي للشركة، والاهداف والاستراتيجيات الماضية والمستقبلية، وتحديد المقاييس التي تقيّم مدى تنفيذ الخطط، كما اصدر المجلس تقريراً في سنة (2001م) والذي اوضح بشكل محدد تعريفاً للإفصاح الاختياري، اذ عرفه بأنه توفر معلومات من قبل ادارة المصرف بشكل يتجاوز متطلبات الإفصاح في المبادئ والتعليمات والقواعد مثل مبادئ المحاسبة المالية وقواعد الاوراق المالية وتعليمات البورصة.

وتعددت الدراسات التي تناولت مفهوم الإفصاح الاختياري إلا أنها كلها أجمعت على أن الإفصاح الاختياري يتمثل في إضافة معلومات وبيانات بواسطة المصارف لإعلام متخذي القرارات عن المعلومات المالية وغير المالية زيادة على متطلبات الإفصاح الإلزامي، ومن اهم هذه التعاريف نوجزها بالآتي:

عرف خليل وبابكر ان الإفصاح الاختياري هو عبارة عن افصاح غير الزامي أو غير مقنن، يزيد من جودة الإفصاح الاختياري ويوفر المعلومات المناسبة التي تساعد في اتخاذ القرارات السليمة ويعتبر مكمل للإفصاح الاجباري وليس منفصلاً عنه" (خليل، بابكر، 2016:36).

وعرفه عفيفي "بأنه يمثل خيارات حرة من قبل ادارة المصرف لتوفير معلومات محاسبية ومعلومات مالية وغير مالية في التقارير المالية السنوية للمصرف لتكون ملائمة لاحتياجات المستخدمين ومتخذي القرار لغرض الإفصاح عنها" (عفيفي، 2008:430).

قد عرف Yang et al الإفصاح الاختياري "بأنه وسيلة تستخدمها المصرف للإفصاح عن معلومات التي يطلبها المستثمرين وأصحاب المصالح والذي لم تكن ضمن متطلبات الإفصاح

الالزامي، اذ ان الافصاح عن هذا النوع من المعلومات يكون ملائم لكل من المصرف والمستثمرين" (Yang et al, 2013:265-285).

كما يعرف Shehata الافصاح الاختياري "هو وسيلة فعالة لنشر معلومات المصرف إلى أصحاب المصلحة حول الأعمال التجارية للحد من عدم تناسق المعلومات وتعارض الوكالات بين المديرين والمستثمرين" (Shehata,2014:18-26).

ويرى Silvia الافصاح الاختياري "بانه يؤدي الى زيادة مستوى الافصاح الاختياري لدى المصارف مما يساعد مستخدمين القوائم المالية في خفض عدم تماثل المعلومات وكذلك خفض تكلفة راس المال، والذي يساعدهم في رفع نسبة السيولة بأسهم المصارف" -Silvia,2016:656 (677).

وعرف كل حميد واخرون الافصاح الاختياري "على انه الحافز الذاتي في تحقيق منافع اقتصادية من خلال الدور المهم الذي يلعبه في حماية مصالح المستفيدين نتيجة الافصاح عن المعلومات المالية وغير المالية دون وجود نص قانوني ملزم" (حميد واخرون،2016:311).

وعرف Tom el al الافصاح الاختياري "هو وسيلة يستخدمها المستثمرون من اجل الافصاح عن استراتيجية طوعية تساعدهم في توفير معلومات مفيدة لمتخذي القرار، بهدف تحديد مستوى الافصاح الاختياري للشركات عن تكلفة راس المال وطلب فروق اسعار وحجم التداول" (Tom el al ,2014:267).

كما عرف محمد الافصاح الاختياري " هو قيام المصارف والمؤسسات المالية بتقديم معلومات اضافية غير ملزمة ومجبرة بها رغبة منها بتوفير معلومات تفيد وتزيد ثقة مستخدمي التقارير والقوائم المالية كما انه يعتمد على رغبة الادارة" (محمد،2017:60).

يستنتج الباحث مما سبق ان الافصاح الاختياري يتضمن الاتي:

- تقوم ادارة المصرف بتوفير معلومات خاصة بمتطلبات وتعليمات وقواعد المبادئ المحاسبية المالية.
- تتضمن خيارات حرة من قبل ادارة المصرف لتوفير معلومات محاسبية ومعلومات مالية وغير مالية.
- يساهم في تقليل عدم تماثل المعلومات وتخفيض تكلفة راس المال.

- يؤدي الحافز الذاتي الى تحقيق منافع اقتصادية الذي من خلالها يتم حماية مصالح المستفيدين.

- تقوم المؤسسات او المصارف توفير معلومات اضافية غير ملزمة ممكن لأخذ بها ام لا. بعد الاطلاع على المصادر العربية والانجليزية من البحوث الأكاديمية وادبيات المحاسبية التي تناولت من خلالها تعريف الإفصاح الاختياري وتضمن مجموعة من الاستنتاجات الذي تم ذكره سابقاً اتضح للباحث انه ممكن تعريف الإفصاح الاختياري بانه مجموعة من المعلومات المحاسبية خاصة بالمصرف كانت مالية أو غير مالية التي تساعد الادارة والمستثمرين في وضع خطط استراتيجية للإفصاح عنها والذي يمكن الاستفادة منها في تخفيض عدم تماثل المعلومات وتخفيض تكلفة راس المال وكذلك ورفع نسبة السيولة الاسهم وتقويم اداء المصرف ليستطيع اتخاذ قرارات مناسبة تسهم في اعداد تقارير مالية بصورة جيدة.

### ثانياً: أهمية الإفصاح الاختياري

يستمد الإفصاح الاختياري أهميته من تنوع وتعدد الجهات المستفيدة من هذه المعلومات التي تضم المصرفيين والمستثمرين والمقرضين والمحاسبين والأجهزة الحكومية وغيرهم، فضلاً عن الآثار المترتبة على القرارات المتخذة من هذه الجهات بناء على المعلومات (حميد واخرون، 2016:311). وتعد أهمية الإفصاح الاختياري في التقارير المالية تتمثل في تقديم معلومات اضافية مالية وغير مالية كما انه يساعده في توفير المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات الرشيدة ويخفض من فجوة التوقعات بين مستخدمي التقارير المالية ومجلس ادارة المصرف وكذلك يخفض من تكلفة راس المال كما انه يؤدي زيادة القيمة التنافسية للمنشأة في السوق وجذب انتباه المستثمرين ومستخدمي القوائم والتقارير المنشورة (محمد، 2017:63).

وقد اكدت عدد من الدراسات السابقة، ولا سيما بحث كل من (دحدوح وحماد، 2015 و2014) و (محمد، 2018) و (حميد واخرون، 2016) و (خليل وبابكر، 2016) فهم تناولوا أهمية الإفصاح الاختياري، وأنها تكمن من خلال الفوائد التي يقدمها سواء للمصرف او للمستثمرين وكذلك على مستوى الاقتصاد الوطني، ويمكن الإشارة إلى هذه الأهمية من خلال النقاط الآتية:

1. يشكل الإفصاح الاختياري أهمية كبيرة للسوق المالي لأن من خلاله يمكن تقديم عمل الشركة، ومساعدة القائمين عليها من خلال الإفصاح عن العمليات والنشاطات كلها مما يخلق أفكاراً لدى

الأفراد والجهات المتعاملة معها عن وصفها، كما يؤدي إلى تقليل الغموض لدى الأطراف الخارجية عن مستقبل المصرف وأدائها.

2. يعد الإفصاح الاختياري الحل العملي والمنطقي لمشكلة عدم القدرة على تحديد احتياجات مستخدمي التقارير المالية من المعلومات (الخيال، 2009:60).

3. يؤدي إلى تخفيض تكلفة رأس المال الذي يرغب المصرف في الحصول عليه من خلال توافر معلومات كافية ودقيقة لاتخاذ القرارات الاستثمارية، ومن ثمّ الإقلال من درجة عدم التماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين (Petersen & Plenborg, 2006: 127-149).

4. يساعد على تخفيض عدم تماثل المعلومات بين المتعاملين كافةً في سوق الأوراق المالية، مما يؤدي إلى تنشيط السوق وتأديته لدوره بفاعلية، لما له من دور مهم في الوصول إلى أسعار التوازن لأوجه الاستثمار المختلفة (المنال، 2006م).

5. يعمل على الحد من محاولات الإفادة غير المشروعة من المعلومات الداخلية والقضاء على صور التعامل المختلفة في هذه المعلومات الذي يعتمد على الاتجار بها مؤشراً لعدم كفاءة التنظيم المحاسبي من سوء توزيع الثروات بين قطاعات المجتمع وهذا بدوره يؤثر إيجاباً في تقدير المخاطر التي تتعرض لها أسهم المصرف من خلال تقديم معلومات تحليلية أكثر مما يمكن الأطراف المستفيدة من تحديد درجة المخاطر المحيطة بالاستثمار في هذه المصرف (الشيرازي، 1990:154).

وكما يرى مطر ان اهمية الإفصاح الاختياري تتمثل في توفير معلومات ملائمة للفئات التي تستخدم البيانات المحاسبية بالشكل الذي يمكن هذه الفئات من التنبؤ ببعض المتغيرات الرئيسية للشركة، مثل قوتها الإيرادية وكذلك قدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة او طويلة الاجل (مطر، 2012).

وأوضح خليل ان اهمية الإفصاح الاختياري يلعب دور في تحسين حوكمة المصارف من خلال نوعية العلاقة بين إدارة المصرف ومجلس ادارتها وأصحاب المصالح الأخرى وكذلك في تنشيط عمل سوق الاوراق المالية ورفع درجة الثقة في أداء الإدارة العليا والتنبؤ بالمخاطر من اجل تعظيم الأرباح (خليل، 2005:16-6).

وتم تناول اهمية الافصاح الاختياري من عدة جهات منها (السيد، 2005: 316-248):

- **المصارف المصدرة للأوراق المالية** : تتم زيادة درجة السيولة للأسهم، ومن ثم زيادة الطلب عليها فيرتفع سعرها ويؤثر إيجاباً في القيمة السوقية.
- **المتعاملون في الأوراق المالية** : يساعد في الوصول على تنبؤات عالية الدقة للمحليين الماليين، وهذا يؤدي إلى خلق منافع لكل من المستثمرين وأصحاب المصالح.
- **الاقتصاد الوطني** : يؤدي الإفصاح إلى الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات وتقليل انسحاب المتعاملين في السوق وزيادة عددهم، ومن ثم زيادة حجم التداول وانخفاض تكلفة رأس المال، وهذا يؤدي إلى زيادة معدلات التنمية.

يستنتج الباحث مما سبق بان اهمية الافصاح الاختياري تكمن بالنقاط التالية:

- ❖ تحديد الآثار المترتبة على القرارات المتخذة من قبل الجهات المستفيدة من المعلومات وهي المصرفيين والمستثمرين والمقرضين والمحاسبين والأجهزة الحكومية.
  - ❖ توفير معلومات المناسبة تساعدهم في اتخاذ القرارات الرشيدة.
  - ❖ يساهم في تخفيض تكلفة رأس المال.
  - ❖ يؤدي الى زيادة القيمة التنافسية للمنشأة في السوق وجذب انتباه المستثمرين.
  - ❖ يعتبر ذات اهمية كبيرة للسوق المالي مما يخلق أفكاراً لدى الأفراد والجهات المتعاملة معها.
  - ❖ توفير المعلومات الملائمة للفئات الذي تستخدم البيانات المحاسبية التي من خلالها التنبؤ بمتغيرات المصرف مثل القوة الايرادية والوفاء بالتزاماتها.
  - ❖ تؤدي الى زيادة نسبة السيولة اسهم الشركة، ودقة للمحليين الماليين، زيادة حجم التداول.
- بعد تحديد اهمية الافصاح الاختياري من قبل الباحثين والكتاب ومما تم ذكره سابقاً ويمكن للباحث ان يقوم بتحديد اهمية الافصاح الاختياري الذي من خلال يتم تحديد الجوانب التي تكون ذات اهمية منها الاتي:
- ان توفير المعلومات المحاسبية الملائمة بالنسبة للمصرف كانت مالية أو غير مالية تساعدهم في اتخاذ القرارات السليمة.
  - رفع مستوى حوكمة المصارف من خلال ربط ادارة المصرف ومجلس الادارة من خلال تنشيط سوق الاوراق المالية ورفع اداء المصرف والحد من المخاطر بهدف تعظيم الارباح.

- يجب تقليل الفوارق بين مستخدمي التقارير المالية ومجلس الادارة لغرض خفض تكلفة راس المال وزيادة القيمة التنافسية للمنشأة بهدف جذب المستثمرين.
- تحديد الانشطة المستقبلية للمصرف وازالة التراكمات لدى الاطراف الخارجية.
- تقليل التماثل المعلومات بين الادارة والمستثمرين.
- ان توفير المعلومات الخاصة في البيانات المحاسبية تساعد المصرف في التنبؤ بالمتغيرات الحاصلة ومنها قوتها الايرادية وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة او طويلة الاجل.
- الحد من ظاهرة عدم تناسق المعلومات وزيادة حجم التداول ومعدلات التتمية.

### ثالثاً: أهداف الإفصاح الاختياري

يهدف الإفصاح الاختياري الى تلبية الاحتياجات المتزايدة لمستخدمي المعلومات المحاسبية والتوسع وعولمة الاسواق المالية قد ألفت بظلالها على الاهداف المحاسبية واصبح نطاق الإفصاح القانوني غير كافٍ في ضوء تلك الاحتياجات، لذلك اصبح من المهم التوسع في مجال الإفصاح الاختياري لتحقيق الاهداف التالية :

1. تقوم بتقليل الفجوة بين المستفيدين ومعدي التقارير المالية (Schuster & O'connell,2006:102).
  2. اعطاء صورة، واضحة عن البيانات غير الكمية في التقارير المالية (Gray et al,1993:35).
  3. توفير معلومات مناسبة تساعد مستخدمي القوائم المالية في عملية اتخاذ القرارات.
  4. ان توفر المعلومات الملائمة تساعد في انسيابية التدفقات النقدية المستقبلية (العبد الله، 2009م:36).
- كما وصف ابراهيم اهداف الإفصاح الاختياري لتحقيق العديد منها ما يأتي (ابراهيم، 2018م:27-28):
- وصف المقررات يخالف المقاييس الواردة في القوائم المالية.
  - وصف المقررات التي لم يتم الاعتراف بها واعفاء مقاييس بديلة ومقيدة عن هذه المقررات.
  - توفير المعلومات الدورية لمساعدة المستخدمين والدائنين في تقدير المخاطر والاحتمالات حول البنود التي يتم الاعتراف بها وتلك التي لم يتم الاعتراف بها.

- توفير المعلومات التي تساعد مستخدمي القوائم المالية في مقارنة الارقام مع مثيلاتها في المصارف اخرى وكذلك مقارنة الارقام لنفس المصرف عبر سنوات مختلفة.
  - مساعدة المستثمرين في تقييم العائد على الاستثمار في المصرف والتنبؤ بهذا العائد مستقبلاً.
- وتناول البدوي عدد من الاهداف الخاصة بالإفصاح الاختياري ومنها الاتي (البدوي، 2006م):
- ❖ تخفيض ظاهرة عدم التأكد للمستثمرين الحاليين والمرقبين.
  - ❖ تخفيض ظاهرة عدم تماثل المعلومات بين الاطراف الداخلية والخارجية وتوصيل المعلومات الهامة والتي تحقق اهدافها للمتعاملين بالسوق المالي.
- وقد حدد محمد اهداف الافصاح الاختياري في عدد من الاهداف التالية (محمد، 2017:66):
- تساعد مستخدمي القوائم المالية في الافصاح عن المعلومات المناسبة الذي تمكنهم من ترشيد قرارات الاستثمارية.
  - تساهم في تخفيض ظاهرة عدم تماثل المعلومات بين الاطراف المختلفة.
  - تقوم بتوفير معلومات اضافية غير متاحة من خلال الافصاح الالزامي مثل معلومات التدفقات النقدية المستقبلية.
  - تمكن المستثمرين المختلفين من تقييم العائد على الاستثمار في المصرف والتنبؤ بها مستقبلاً.
  - منح مجلس الادارة والمنشأة بالإفصاح عن معلومات هامة وجوهرية غير ملزم بالإفصاح عنها اجبارياً في القوائم والتقارير المالية.
  - توفير معلومات ملائمة تساعد المستثمرين بالتنبؤ بالمخاطر الذي تتعرض لها الوحدة الاقتصادية.
- بعد الاطلاع على الابحاث السابقة التي تناولت اهداف الافصاح الاختياري يستنتج الباحث مما ذكر سابقاً مجموعة من الاهداف التالية :
1. يهدف الى تلبية الاحتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية بعد ظهور العولمة في الاسواق المالية.
  2. ان توفير المعلومات تساعد مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات، وكذلك انسيابية التدفقات النقدية المستقبلية، كما تساعد الدائنين في تقدير المخاطر والاحتمالات حول البنود التي يتم الاعتراف بها.
  3. تساعد المستثمرين المصرف في تقييم عائد الاستثمار والتنبؤ بها مستقبلاً.

4. تساهم في تخفيض عدم التأكد المستثمرين، وتخفيض عدم تماثل المعلومات.
5. اعطاء صورة واضحة عن البيانات والمخاطر التي تتعرض لها التقارير المالية.
6. مساعدة مستخدمي التقارير المالية من خلال توفير المعلومات تهدف الى مقارنتها بأرقام شركات اخرى.

بعد تحديد اهداف الافصاح الاختياري من عدت دراسات سابقة ومن خلالها توصل الباحث الى جملة من الاستنتاجات سبق ذكرها يمكن للباحث تحديد اهم اهداف الافصاح الاختياري من خلال الشكل (1/1/1) يوضح اهداف الافصاح الاختياري:

الشكل (1/1/1)

اهداف الافصاح الاختياري



المصدر من اعداد الباحث، 2019.

## رابعاً: مزايا وعيوب الإفصاح الاختياري :

تتضمن مجموعة من المزايا والعيوب للإفصاح الاختياري يمكن توضيحها بالآتي:

أ. للإفصاح الاختياري عدت مزايا تتمتع بها عند تطبيقها وهي :

(Petersen & Plenborg,2006: 127-149):

- تقليل من تكلفة رأس المال.
  - يؤدي الى زيادة كفاءة السوق.
  - تقليل تكاليف الحصول على معلومات المالية للمستفيدين منها.
  - يؤدي الى زيادة السيولة للاسهم.
  - يساهم في تقليل من تغير سعر اسهم المنشأة المالية.
  - لها القدرة على تقييم رأس المال المنشأة المالية من الجهات المختصة.
- كما يرى رزاق ان الإفصاح الاختياري يتصف بالمزايا التالية (رزاق، 2007:63):
- يجب على الإفصاح الاختياري الطلاع على الاثار الاقتصادية الذي تؤثر علة قدرة التنافسية للمصارف.

- لدى المديرين حافز للإفصاح الاختياري عن ناتج المصلحة الذاتية.

- نجاح الادارة والمستثمرين بعد فصل الملكية عن الادارة.

ب. بعد تحديد عدد من المزايا الذي اتصف بها الإفصاح الاختياري لابد من تجنب عيوبها،

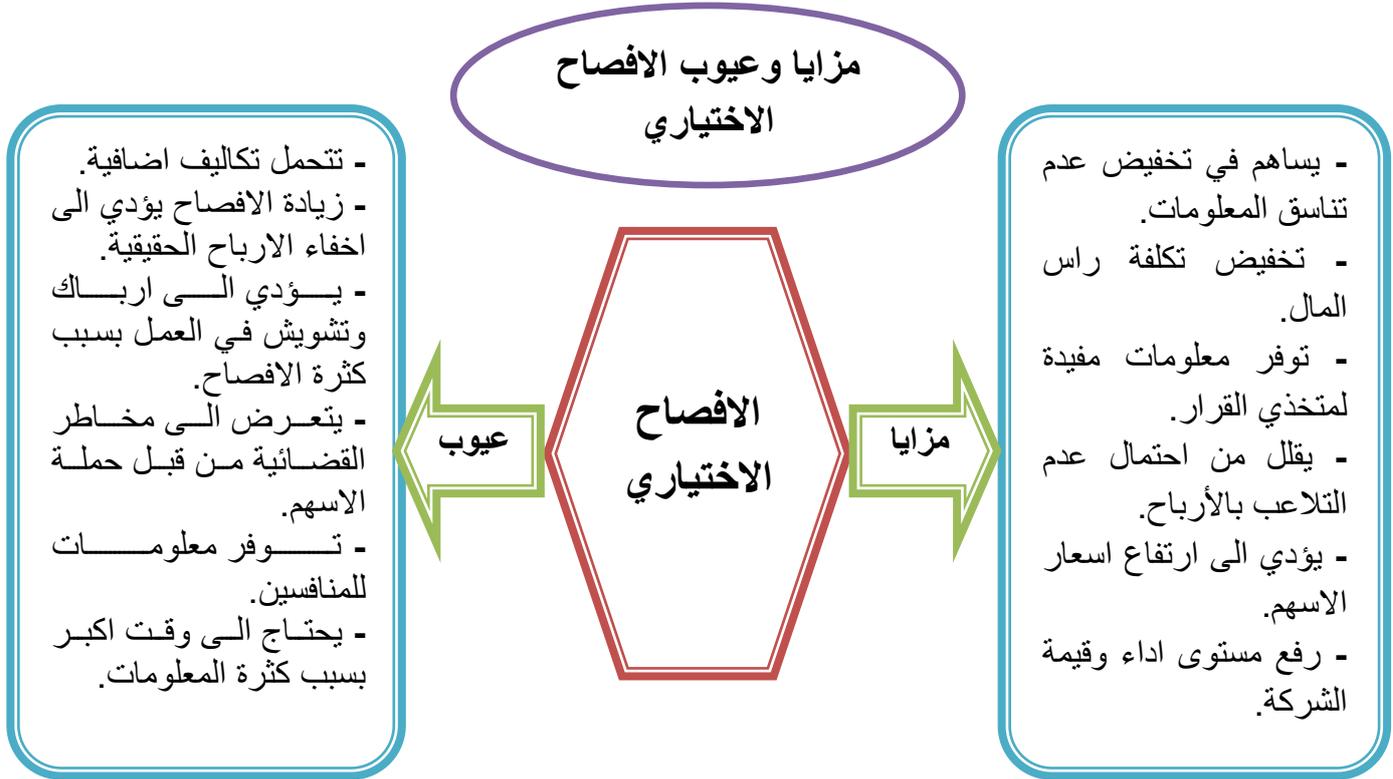
لِلإفصاح الاختياري عدت عيوب تتعلق بها (عاشور، 2008:55) :

- ✓ ان توفير المعلومات للمنافسين الذي يمكن الاستفادة منها ضد مصلحة المنشأة المالية.
- ✓ كثرة المعلومات التي يتم الإفصاح عنها تؤدي الى ارباك المستفيدين والمنشأة من هذه المعلومات مما تؤثر سلباً.
- ✓ تتحمل المنشأة المالية تكاليف اضافية وجهد اكبر مما تجعل الادارة تخفض من طلب الإفصاح.
- ✓ ان المعلومات الاضافية التي افصح عنها قد تؤثر على المنشأة من خلال اظهار القوائم المالية بصورة مظلمة عن حقيقتها.
- ✓ لا تقوم بعض المصارف من الإفصاح الاختياري عن التنبؤ بالإيرادات المستقبلية خوفاً من الدعاوي القضائية، وذلك لإخفاء الخسائر التي تتعرض لها المنشأة.

يتضح مما سبق للباحث ان من اهم مزايا وعيوب الافصاح الاختياري الذي تتصف بها  
المصارف والشكل (2/1/1) يوضح مزايا وعيوب الافصاح الاختياري :

شكل (2/1/1)

مزايا وعيوب الافصاح الاختياري



المصدر من اعداد الباحث، 2019.

## المبحث الثاني:

### محددات ودوافع وعوامل الإفصاح الاختياري

#### أولاً: محددات الإفصاح الاختياري:

تقوم بعض المصارف بالإفصاح الاختياري عن معلوماتها سواء كانت مالية أم غير مالية في التقارير المالية، لغرض إيضاح مركزها المالي بصورة حقيقية عن وضعها المالي والاقتصادي والاجتماعي بالنسبة للمستفيدين وغيرهم، كما تقوم بعض المصارف الأخرى بعدم الإفصاح الاختياري عن أي معلومات تكون غير ملائمة أو ضارة تؤثر على الشركة، وعلى إدارة المصرفان تقوم بتقييم كافة الإفصاحات سواء كانت نافعة أو ضارة بهدف استبعاد الإفصاحات الضارة أو تجنبها، ولإفصاح الاختياري مجموعة من المحددات منها الآتي:

#### 1. تكاليف الإفصاح مقابل المنافع المتوقعة:

يتطلب إعداد المنشأة لمعلومات إضافية ضمن التقارير المالية التي تحمل المزيد من تكاليف إنتاج هذه المعلومات ومن وقت الإدارة، بالتالي فإنه يجب على الإدارة الموازنة بين هذه التكاليف والمنافع المتوقعة في المدى الطويل وتضمن هذه المنافع ما يلي:

- العمل على رفع قيمة الاسهم وزيادة عدد المساهمين من خلال تطوير مستوى مصداقية وموثوقية الشركة.
- العمل على تحديد الفئات ذات العلاقة أو المصلحة وتخفيض القوانين والتشريعات الذي تقوم بتنظيم الاسواق المالية بهدف تحسين علاقة الشركة.
- العمل على تخفيض مشاكل الوكالة وحالة عدم التأكد عن الاداء المالي وغير المالي الخاص بمستقبل المصرف وموقعها التنافسي في السوق (امين، 2011م:32).

#### 2. نوعية المعلومات المعلنة:

عندما تقوم الإدارة بالإفصاح عن الاخبار غير الجيدة (الاداء المالي البيئي) يؤدي إلى تخفيض تكاليف المتطلبات والدعاوي القضائية مثل أتعاب هيئة الدفاع، ودفع التعويضات وتكلفة الفرصة البديلة لوقت ومجهود الإدارة حتي يمكن استخدامه في تنفيذ أنشطة مضيئة للقيمة، ولكن في نفس الوقت قد يؤثر المحتوى المعلوماتي للأخبار غير جيدة سلباً على سمعة المنشأة والسعر اليومي للسهم، لذلك عادة ما تتجه الإدارة الي نشر الاخبار الجيدة (الاداء المالي الجيد للشركة) كما

يؤدي الى نشر المصرف لمعلومات خاصة مثل الربحية المستقبلية أو العروض الاستثمارية المتاحة.

### 3. هيكل ملكية المصرف:

وجدت بعض الدراسات أن الملكية المركزة يصاحبها انخفاض ملحوظ في مستوى الإفصاح الإختياري مثل الملكية المؤسسية والعائلية، بالرغم من رغبة الأقلية في الحصول علي معلومات إضافية في الوقت الملائم، ويرجع السبب في ذلك الى سهولة حصول الملاك المديرين على المعلومات التي تحقق منافعهم الخاصة، أما في حالة الملكية المشتتة فعادة ما يحتاج المساهمون الي إفصاحات عن معلومات إضافية حتى يتمكنوا من متابعة ورقابة أداء الادارة وخفض مشاكل الوكالة كما يرفع مستوى الإفصاح الإختياري في حالة مساهمة المستثمرين الأجانب في الملكية (حسين، 2004م)، كما يعبر هيكل الملكية عن مدى احتياج المصرف على التحويل الخارجي الذي يساعدها في اداء عملها، ووضحه (علي، 2013م: 23) ان المصرف الذي تعتمد على مصادر خارجية في تمويل راس المال، مما يؤدي الى زيادة نسبة الإفصاح، وذلك لتوضيح قدرتها على سداد الديون المترتبة عليها ويعتبر هذا الإفصاح موقف دفاعي للمصرف عندما تكون نسبة الاقتراض مرتفعة.

### 4. حجم المصرف:

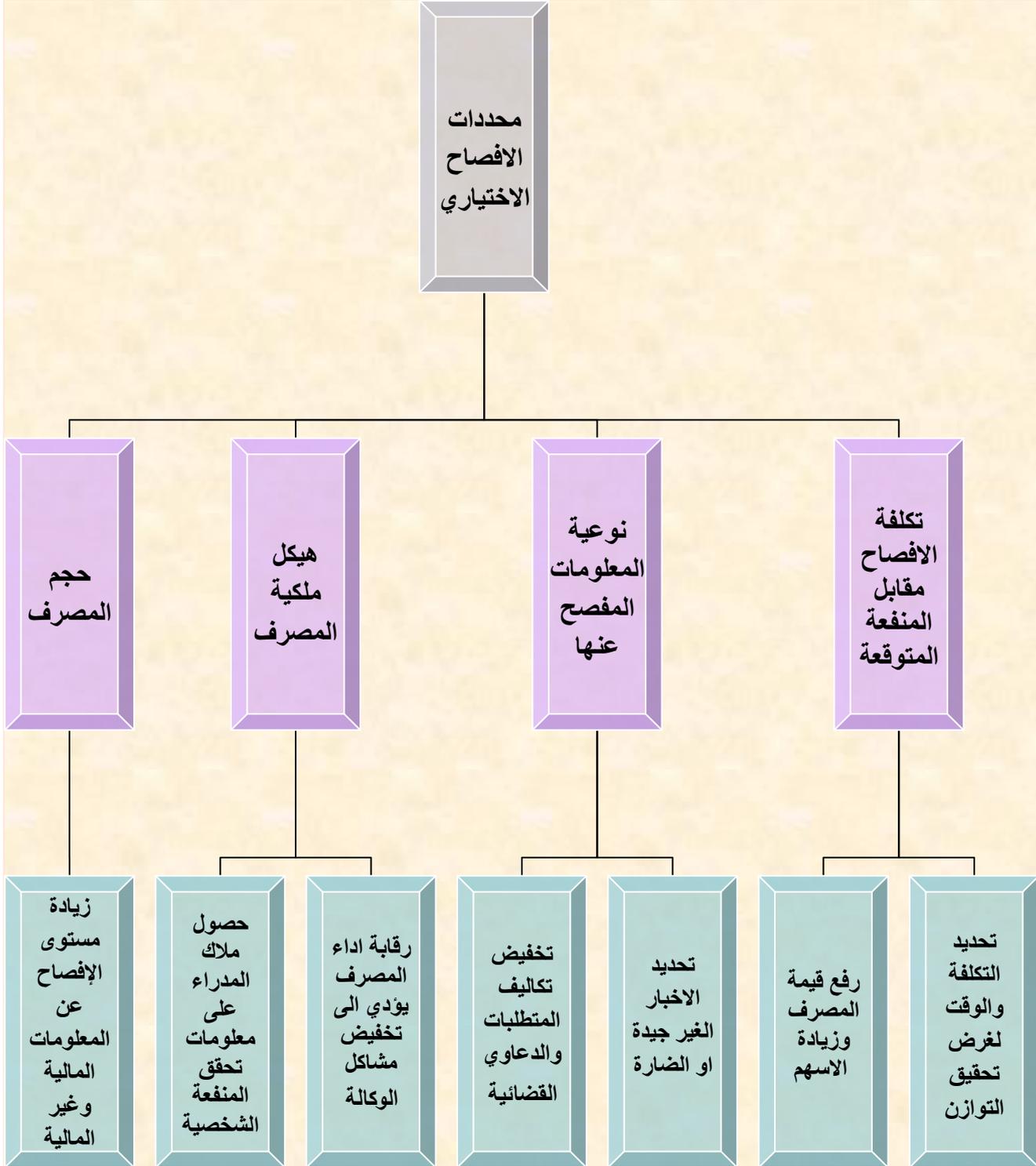
يعتبر حجم المصرف من أكثر خصائص المصارف تأثراً في مستوى الإفصاح الإختياري حيث تتميز المصارف الكبرى والمصارف متعددة الجنسيات بإرتفاع مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية مقارنة بالمصارف متوسطة وصغيرة الحجم والتي تكتفي بنشر التقارير المالية الأساسية (سعد الدين، 2012م: 167-168).

يستنتج الباحث مما سبق ان من اهمية محددات الافصاح الاختياري تتضح في الشكل (3/2/1)

محددات الافصاح الاختياري:

شكل (3/2/1)

يوضح محددات الافصاح الاختياري



المصدر من اعداد الباحث، 2019.

## ثانياً: دوافع الإفصاح الاختياري

عند قيام الإدارة بالإفصاح الاختياري تواجه مجموعة من الدوافع والحوافز وهي:

1. تتم عملية الإفصاح الاختياري من قبل المدراء بهدف الإفصاح عن معلومات حول ادائهم لغرض تحقيق منافع وزيادة الاستثمار في سوق الأسهم.
  2. عدم توفر الإفصاح يكون حافزاً للمدراء لتقديم الإفصاح الاختياري من أجل الحد أو التخلص من تكلفة الدعاوى القضائية.
  3. اعلام المستثمرين وأصحاب المصالح بالبيئة الاقتصادية للمصرف ومدى قدرتها للاستجابة للمتغيرات في الأسواق المالية (Emily,2011:51- 54).
  4. تساعد توفير معلومات مستخدمى القوائم المالية في المقارنة مع المصارف الأخرى وكذلك التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية سواء كانت تدفقات داخلية أو خارجية.
  5. مساعدة المستثمرين وأصحاب المصالح في تقييم العائد على الاستثمار للمصرف وكذلك قدرة المصرف على توفير السيولة النقدية (Mitton, 2002:215- 241).
  6. انخفاض تكلفة معاملات تبادل الاوراق المالية للشركة، وزيادة السيولة وانخفاض تكلفة راس المال والرغبة في زيادة اهتمام المحللين الماليين والمستثمرين (Choi et al, 2004:338).
- وكما تناول الصباح دوافع الإفصاح الاختياري والذي تتمثل بالاتي (الصباح، 2012:858):
- أ. قلق المستثمرين من احتمال اصدار المصرف لاسهم جديدة ممكن تضر بمصالحهم، مما تدفع الإدارة في الإفصاح عن معلومات اضافية تساهم في تخفيض عدم تناسق المعلومات وتكلفة التمويل الخارجي.
  - ب. قلق بشأن حصول المدراء على مكافآت خاصة باسهم التعويض، مما يكون لديهم حافز في رفع مستوى الإفصاح الاختياري، ذلك لغرض تجنب المركز الوظيفي أو خفض مخاطر سوء تقييم المصرف للاسهم.
  - ت. يكون لدى المدراء حافز للإفصاح عن المعلومات البيئية لتجنب المخالفات القانونية وكذلك ترشيد الإفصاح عن التوقيتات الذي تثبت عدم دقتها.

يستنتج الباحث مما سبق ان الغرض من دوافع الافصاح الاختياري تحقيق مجموعة من المنافع للمستفيدين:

- قيام المدراء بالإفصاح الاختياري لغرض تحقيق منافعهم الخاصة.
- يشكل الافصاح الاختياري حافزاً لدى المدراء بهدف الحد من تكلفة الدعاوي القضائية.
- تحقيق مصالح المستثمرين في البيئة الاقتصادية والتغيرات الحاصلة في اسواق المالية.
- يساهم توفير المعلومات في التنبؤ بالتدفقات المستقبلية ومساعدة مستخدمي القوائم المالية في مقارنة مع شركات اخرى.
- مساعدة المستثمرين في تقييم العائد على الاستثمار ورفع مستوى السيولة لدى الشركة.
- انخفاض تكلفة المعاملات وزيادة السيولة وتخفيض تكلفة راس المال والاهتمام بالمحللين والمستثمرين.
- قلق المستثمرين بسبب اصدار اسهم جديدة، مما تدفع الإدارة الى الحصول على معلومات اضافية لمواجهة الأضرار.
- يكون لدى المدراء حافز لدى الحصول على مكافآت مما يدفعهم الى رفع مستوى الافصاح الاختياري للمحافظة على موقعهم الوظيفي.
- لتجنب العواقب القانونية يقوم المدراء بالإفصاح عن المعلومات البيئية والذي تساعدهم في تثبيت عدم دقت التوقيعات.

### ثالثاً: عوامل الافصاح الاختياري

يتضمن الافصاح الاختياري على جملة من العوامل التالية (الطاهر، 2011م: 447-450) و (Frederique & Isabelle, 2009: 57-80):

1. العمل على بناء علاقات أفضل بين المصرف وأصحاب المصالح، مثل الجهات الحكومية وحملة الأسهم والعاملين بالمؤسسة والعملاء والموردين والممولين.
2. استخدام الإفصاح كوسيلة لإعلام المجتمع ككل وعلى المصرف أن يقوم بالإفصاح التطوعي عن المعلومات المالية وغير المالية.
3. محاولة تحسين صورة المصرف داخل المجتمع الذي تزاوّل به نشاطها، لا سيما للشركات التي قد تعرضت سمعتها للضرر من جراء تسببها بوقوع حوادث، مما يدعم ثقة واحترام المجتمع والأفراد في الشركات، مما ينعكس أثره في النهاية على نتيجة نشاطها وقيمتها ومركزها المالي.

4. الاستعداد لتطبيق الأنظمة والقوانين البيئية التي ستتطلب الإفصاح عن المعلومات المحاسبية والمتوقع أن تكون ملزمة لجميع الشركات.
5. استخدام الإفصاح كوسيلة للوصول إلى مكانة تنافسية متقدمة في مجال نشاط المنشأة، والمحافظة على موقعها الحالي في السوق.
6. تخفيض تكلفة الإنتاج بسبب الدعم المادي أو التمويل منخفض التكلفة أو المعاملة الضريبية المميزة مما يؤدي إلى زيادة حجم نشاط المنشأة، والعمل على استغلال مواردها بأكبر كفاءة ممكنة.
- كما وضحة كل من (Palepu & Healy) الشكل (4/2/1) يوضح عوامل الافصاح الاختياري :

شكل (4/2/1)  
يوضح عوامل الافصاح الاختياري



**المصدر:** Healy , P. and Palepu , K. ,( 2001) , Information Asymmetry , Corporate Disclosure and the Capital markets: A review of the Empirical Disclosure Literature , **Journal of Accounting and Economics**, p 31.

يستنتج الباحث مما سبق ان عوامل الافصاح الاختياري تساهم في تحديد مجموعة من العوامل التالية:

1. تحديد مستوى افضل للعلاقة بين المستثمرين والجهات ذات العلاقة والمتمثلة بالجهات الحكومية والمؤسسات والعملاء والمقرضين.

2. تحسين صورة المنشأة اتجاه المجتمع لغرض المحافظة على نشاط الذي تزاولها، والحد من الاضرار الذي تسبب وقوع الحوادث التي تؤدي الى مزار للسمعة المصرف.

3. الزام جميع المصارف من تطبيق كافة الانظمة والقوانين التي تتطلب الافصاح عن المعلومات المحاسبية.

4. يؤدي الافصاح الاختياري الى المحافظة على نشاطها الحالي والقيمة التنافسية للشركة.

5. تخفيض تكلفة الانتاج مما يساهم في رفع حجم نشاط المنشأة والاستخدام الامثل لموارد بكفاءة وفاعلية.

6. تخفيض تكلفة راس المال ورفع مستوى سيولة الاسهم.

7. تؤدي المنشأة الى تعويض اسهم الملكية وتكلفتها.

8. تحسين عمل مجلس ادارة المنشأة أو المصرف من خلال استغلال امكانية المدراء في تطوير امكانياتها.

يتضح للباحث مما سبق ممن تناول عوامل الافصاح الاختياري وما تم استنتاج عدة عوامل

يمكن للباحث ان يحدد عوامل الافصاح الاختياري في جانبين هما:

أ. تطوير عمل المصارف من خلال الاستفادة من معلومات الافصاح الاختياري وتحسين مستوى ادائها، وتخفيض تكلفة راس المال وزيادة سيولة الاسهم.

ب. العمل على الحد من المشاكل الضارة التي تواجهها المنشأة أو المصرف وتجنبها بهدف عدم تعرض سمعتها ومحافظة على نشاط الذي تزاولها.

وكما وصف كل من (Jordan & Thomas, 2017:1307-1339) عدد من تصورات التي

يمكن ان تؤثر على خصائص المصرف الذي تقوم بنشاطها :

1. يمكن للإفصاح أن يلغي الفرص الأساسية الذي تسبب في تقارب بين سعر السهم مع قيمتها العادلة.

2. يمكن أن يساعد الإفصاح الاختياري على تحسين علاقة الإدارة بالمساهمين الحاليين، الذين يعمل الكثير منهم بحلقة واحدة لتحديد موقف النشاط.

3. يمكن أن يعزز الافصاح مصداقية وسمعة إدارة السوق.

4. يمكن للإفصاح أن يردع الدعاوى القضائية المحتملة من قبل الناشطين فيما يتعلق بعدم الافصاح.

## المبحث الثالث

### نظريات وممارسات الإفصاح الاختياري

#### أولاً : نظريات الإفصاح الاختياري :

هنالك عدة نظريات لتفسير الإفصاح الاختياري للمعلومات الخاصة بتقارير المالية للمصرف وقد تضمنت نظرية الوكالة ونظرية الإشارة ونظرية تكلفة المعلومة ونظرية فرض كفاءة السوق وهي على النحو التالي :

#### 1. نظرية الوكالة:

ظهرت نظرية الوكالة في الفكر الاقتصادي بشكلها الرسمي في السبعينات من القرن الماضي (Jenson, 1976)، إلا أن المفاهيم التي تستند إلى هذه النظرية تعود إلى الاقتصادي Adam Smith) عند مناقشته لمشكلة الفصل بين الملكية والسيطرة في كتابه ثروة الأمم، وتستند نظرية الوكالة إلى العلاقات القانونية التعاقدية التي تحكم أطراف عقد الوكالة علاقة الموكل والوكيل، حيث يلتزم الوكيل بتمثيل ورعاية مصالح الموكل، ومن ثمة يمكن اعتبار المؤسسة على أنها ائتلاف لعدد من علاقات الوكالة مثل علاقة الإدارة بالمالكين، وعلاقة الإدارة بالعاملين، وعلاقة المساهمين بالمدقق الخارجي، وبذلك فإن علاقة الوكالة هي بمثابة عقد يشغل بموجبه شخص أو أكثر الموكل شخص آخر أو أكثر الوكيل لإنجاز أعمال معينة لصالحه يتضمن ذلك تخويله صلاحية اتخاذ بعض القرارات (مطر والسويطي، 2008م:118).

كما تفسر نظرية الوكالة أسباب إفصاح المدراء اختياريًا عن المعلومات افترضتها النظرية بأن المدراء وحملة الاسهم لديهم مصالح واهتمامات متعارضة، فحملة الاسهم يقومون برقابة سلوكيات وتصرفات المدراء من خلال تغيير ومراقبة الأنشطة التي يقوم بها، بينما يكون لدى المدراء الحافز نحو محاولة تفسير واقناع حملة الاسهم بتلك السلوكيات والتصرفات (عفيفي، 2014:444).

يتضح مما سبق للباحث وبعد اطلاع على الادبيات المحاسبية التي تناولت نظرية الوكالة والتي حددت مجموعة من الاهداف التالية:

1. تقوم نظرية الوكالة إلى تحديد العلاقات القانونية التعاقدية التي تحكم أطراف عقد الوكالة بين الموكل والوكيل.

2. تحدد علاقة الادارة بالمالكين والعاملين وعلاقة المساهمين بالتدقيق الخارجي.

3. تقوم بتوضيح اسباب افصاح المعلومات للمدراء اختياريًا بين المدراء وحملة الاسهم لغرض رقابة سلوكيات والانشطة الذي يقومون بها.
4. تقوم بتحديد الصراعات أو تضارب المصالح بين الموكل والوكيل وان هذه الصراعات يمكن معالجتها عبر آليات حوكمة المصارف.
5. لا يمكن تحقيق مصالح بين الوكيل والموكل في حالة عدم تناسق المعلومات.
6. تقوم الأطراف المتعاقدة على تخفيض التكلفة المرتبطة بها وتخفيض حدة التضارب المصالح بين طرفي علاقة الوكالة ومحاولة ربط مصالحها.
7. تقوم على تقليل حالة عدم تأكد تماثل المعلومات.

## 2. نظرية الإشارة

تعتمد هذا النظرية على الجانب الايجابي الذي يقوم بتفسير دوافع المصرف على نشر التقارير الطوعية وتزويد اسواق المال بها حتى في حالة عدم وجود قوانين ملزما، ويقوم بتفسير وفق فرضية ندرة راس المال مما يخلق نوع من الحافز والتنافس بين المصارف الذي تمول انشطتها، والذي يؤدي الى تحسين التقارير المالية الصادرة منها سمعة جيدة لدى المستثمرين، مما يخفض مخاطر التي يشعر بها عند الاستثمار الاسهم، وكذلك تخفيض تكلفة راس المال (Vickrey,1970: 733).

تقوم المصارف الناجحة باتباع اشارات لأجل زيادة الافصاح لدى المستثمرين واصحاب المصالح لأثبات نجاح المصرف وتميزه عن المصارف الاخرى، ويتيح هذا التميز والنجاح للمدراء انفسهم عن نظرائهم من المصارف الاخرى الاقل نجاحاً وبالتالي يصبح الافصاح الاختياري مهم بهدف اظهار هذا التميز، مما يؤدي الى التنافس قوي بين المصارف الذي لا تكون نتائجها جيدة مما يدفع مستخدمي المعلومات المالية المصارف غير جيدة الى الافصاح عن نتائج اعمالها لغرض تحديد حجم القشل لديها (مطر، 2004:104).

يستنتج الباحث مما سبق بان نظرية الإشارة لها اهمية كبيرة بالنسبة للمصرف والمتعاملين او المستفيدين منها وتتضمن عدة جوانب تساعد في تحقيق الاهمية التالية:

1. تستند على النظرية الايجابية في تفسير وضع المصرف الذي يقوم بنشر التقارير الاختياري وتزويد اسواق راس المال دون الزامها بالقوانين.
2. تقوم على فرضية ندرة راس المال للشركات الذي تمول انشطتها وخلق نوع من الحافز والتنافس بينهما.

3. يؤدي تحسين سمعة التقارير المالية لدى المستثمرين الى خفض المخاطر وتكلفة راس المال.
4. اتباع المصارف نظرية الاشارة بهدف زيادة الافصاح من قبل المستثمرين واصحاب المصالح لغرض تحقيق نجاح وتميز مقارنة بالمصارف الاخرى.
5. تقوم هذا النظرية الى تحقيق تنافس قوي بين المصارف لغرض اظهار نتائج جيدة، مما تدفع مستخدمي المعلومات المالية للشركات من معرفة نتائجها بهدف تحديد حجم الاخفاق لديها.

### 3. نظرية تكلفة المعلومة:

وفق هذا النظرية نقصد بعدم التماثل المعلومة هو أن أحد أطراف المتعاملين في السوق يملك معلومات أفضل من غيره من الناحية الكمية أو النوعية، وبالتالي هناك معلومات ملائمة ومتوفرة للبعض ولكن ليس للجميع، هذه الحالة تجعل المتعاملين لا يستطيعون الحصول على المعلومات المناسبة لاتخاذ قراراتهم بنفس الدرجة، مما ينعكس على كفاءة السوق المالي (بوزيان، بن الضب، 2013م:279)

يستنتج الباحث مما سبق بان هذا النظرية تعد المعلومة عن المنتج يكون لها تكلفة وان الافصاح الاختياري هو زيادة المعلومات تؤدي الى تخفيض تكلفتها، اما في حالة انخفاض تكلفة المعلومة تؤدي الى تخفيض تكلفة راس المال ورفع قيمة الشركة.

### 4. نظرية فرض كفاءة السوق:

تناولت هذا النظرية الحالات التالية :

**الحالة الاولى : ضعف كفاءة السوق:** في هذا الحالة لا يستطيع اي طرف من الاطراف بسوق الاوراق المالية تحقيق عائد غير عادي اعتمادا على البيانات التاريخية فأسعار الاوراق المالية تعتبر محصلة لتغير الاسعار في الماضي، مما يدفع المستثمر الى التوجه الى اسواق اخرى لتجنب هذا اشكال لأجل حصول على احتياجه من المعلومات (عفيفي، 2014م:444).

**الحالة الثانية : شبه قوة كفاءة السوق:** وفق هذا الحالة لا يستطيع اي طرف من الاطراف المهتمة بسوق الاوراق المالية تحقيق ارباح غير عادية باستخدام المعلومات التاريخية والحالية، وتكون اسعار الاوراق المالية تعكس كل المعلومات العامة المتاحة للمستثمرين وتشمل المعلومات المنشورة بالقوائم والتقارير المالية والتطور التاريخي لأسعار الاوراق المالية (عاشور، 2002م: 11).

**الحالة الثالثة: قوة كفاءة السوق :** وفق هذا الحالة ان اسعار الاوراق المالية تعكس جميع المعلومات سواء كانت عامة أو خاصة فلا يستطيع اي طرف حتى المدراء استغلال معرفتهم باي

نوع من المعلومات في تحقيق عائد غير عادي ودلالة فرض السوق بمجموعها بخصوص الإفصاح الاختياري ليس من الضروري ان يقنن الإفصاح كفاءة السوق الذي يعتبر المعلومات العامة او الخاصة اساساً لتسعير الاوراق المالية تسعيراً عادلاً وتعد قيمة الوحدة الاقتصادية والاوراق المالية الخاصة واحدة لكافة الاطراف (ميلاد ومحمد، 2012: 25).

يستنتج الباحث في ضوء ما تقدم بان هذا النظرية تقوم على سوق الاوراق المالية تعكس كفاءة المعلومات التي يمكن ان تحقق عائد غير عادي، وليس من الضروري ان يقوم الإفصاح الاختياري في تقنين الإفصاح عن كفاءة السوق ويمكن ان تحقق المعلومات عدالة في تسعير سواء بالارتفاع او بالانخفاض استجابة الى المعلومات الجديدة عن الوحدات الاقتصادية.

يعرض الجدول (1/3/1) الفروض الأساسية التي تقوم عليه النظريات المصرف المختلفة، ودور تلك النظريات في تفسير الإفصاح الاختياري للمصارف :

### جدول (1/3/1)

#### يوضح تفسير الفروض التي تقوم عليها نظريات المصرف للإفصاح الاختياري

ت	النظريات	فروض النظرية	الآثار المترتبة علي الفرض
1	نظرية الوكالة	<ul style="list-style-type: none"> <li>• يظهر تضارب المصالح نتيجة فصل الملكية عن الإدارة في الشركة.</li> <li>• إذا لم تسع الإدارة لتحقيق صالح الملاك بل علي العكس سعت لتعظيم منفعتها الشخصية، فهذا يظهر الحاجة إلي أنظمة للتحفيز والرقابة.</li> <li>• تؤدي أنظمة التحفيز والرقابة إلي حدوث بعض التكاليف تسمى تكاليف الوكالة.</li> <li>• يمكن للإفصاح الاختياري أن يخفض تكاليف الوكالة، كما انه يسمح بإدارة الرؤية السياسية للمنشأة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• يطلب المساهمون المزيد من المعلومات كآلية لمراقبة أداء الإدارة.</li> <li>• ستوفر الإدارة المعلومات للمساهمين لإضفاء الشرعية علي عملها.</li> <li>• يعود الإفصاح عن المعلومات بالمنفعة علي الشركة، حيث إنه يسمح بتخفيض تكاليف مراقبة الإدارة ويساعد علي تخفيض حدة التعارض بين الإدارة والمساهمين وأيضاً بين الإدارة والمقرضين.</li> </ul>
2	نظرية الإشارة	<ul style="list-style-type: none"> <li>• يمكن استخدام المعلومات الخاصة بالمصرف كآلية (إشارة) تمد السوق</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• يعتبر التمييز دافعاً قوياً للشركات للإفصاح عن المعلومات التي</li> </ul>

<p>تخصها، حتى تميز نفسها عن المنافسين وتتجنب التنبؤ الخاطئ المتعلق بأدائها.</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• يقوم السوق بعقاب المصارف التي لا تفصح اختياري عن تلك المعلومات، وذلك عن طريق تفسير عدم إفصاحها بأن لديها معلومات سلبية عن أدائها، مما يوحي بأن المصرف كلما كانت أكثر ربحية، كلما زادت دافعتها للإفصاح عن المعلومات خاصتها.</li> </ul>	<p>بالمعلومات عن الواقع الاقتصادي للمنشأة بحيث يمكن تغيير توقعات المستثمرين.</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• يشجع هذا التحفيز الشركات ذات الأداء الجيد لتمييز نفسها عن المصارف ذات الأداء الضعيف إحدى الطرق التي تتبعها المصرف لتحقيق هذا التمييز هي الإفصاح الاختياري.</li> <li>• إحدى الطرق التي تتبعها المصرف لتحقيق هذا التمييز هي الإفصاح الاختياري.</li> </ul>		
<ul style="list-style-type: none"> <li>• قد تقدم المصرف إفصاحاً اختيارياً لتجنب جذب انتباه الأطراف الخارجية مثل الوكالات الحكومية، والاتحادات، والجمعيات.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• بعض التكاليف السياسية تنتج عن العلاقة بين المصارف والمجتمع والجمهور.</li> <li>• حتى تتجنب المصرف حدوث تلك التكلفة الناتجة عن انتقال الثروة من ها إلى المجتمع، فتقوم المصرف بالإفصاح اختيارياً عن معلومات عندما يكون من شأن ذلك تحسين العلاقة مع وتقليل (Public) الحكومة والجمهور التكلفة السياسية وجلب المنفعة للمنشأة.</li> </ul>	<p>3</p> <p>نظرية التكلفة السياسية</p>	
<ul style="list-style-type: none"> <li>• تضع المصارف الحدود لإفصاحها الاختياري فتوجه فقط معلومات تلائم سوق المال، حتى تتجنب التكاليف التنافسية وإعدادات المنافسين.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• إن تسرب المعلومات الخاصة بالمصرفي مكنها إن تؤدي إلي أضرار تنافسية خطيرة، حيث تتاح المعلومات للمنافسين وأشخاص آخرين.</li> <li>• الإفصاح عن تلك المعلومات من شأنه</li> </ul>	<p>4</p> <p>نظري تكلفة ضياع الفرصة</p>	

	أن يساعد الأطراف الخارجية مثل سوق المال علي تقييم المصرف بشكل دقيق.		
5	نظرية الشرعية	<ul style="list-style-type: none"> <li>• إن هناك عقد اجتماعي بين المصرف والمجتمع الذي تعمل في، وتتمحور هذه النظرية حول وجهة نظر المجتمع.</li> <li>• لا يمكن لشركة أن تبقي وتستمر إلا إذا أدرك المجتمع أنها تعمل في إطار نظام للقيم يتماشى مع نظيره السائد في المجتمع، وهذه الإدراكات والتوقعات تتغير عبر الزمن، ويتطلب ذلك أن تستجيب المصرف للمجتمع وتوقعاته وإدراكاته.</li> <li>• إذا زاد إدراك المجتمع ووعيه فأن هذا سيجبر المصرف لاتخاذ التدابير لتتأكد من أن أنشطتها تكون في المدى المقبول.</li> <li>• لتجنب المصرف نفسها خطر التعرض لمشاكل الشرعية فإنها تؤكد علي شرعيتها من خلال الإفصاح عن معلومات معينة في تقريرها السنوي، حيث تعني شرعية المصرف أنها تراعي المعايير والقيم والمعتقدات والتعريفات التي يقرها المجتمع الذي تعمل به.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تلجأ المصرف للإفصاح الاختياري للتأثير علي إدراكات المجتمع.</li> <li>• إذا شك المجتمع في شرعية المصرف نتيجة إدراكات معينة من المجتمع تتعلق بأداء المصرف فهذا سيمثل تهديد لبقاء الشركة، ويمكن للمصرف في هذه الحالة من خلال إفصاحها الاختياري في التقرير السنوي أن تجذب انتباه المجتمع لمدي مسؤوليتها عن قضايا بيئية واجتماعية معينة، أو علي العكس تصرف انتباههم عن مواقف بيئية معينة.</li> </ul>
6	نظرية اصحاب المصالح	<ul style="list-style-type: none"> <li>• إن الهدف من مفهوم أصحاب المصالح هو أن يوسع رؤية الإدارة لدورها ومسئوليتها فلا تقتصر علي تعظيم</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• يوجد دافعية قوية للشركات للإفصاح الاختياري عن المعلومات التي تهم مختلف مجموعات أصحاب المصالح</li> </ul>

<p>من أجل نجاحها وبقائها واستمرارها  وضمان اضافة القيمة للمصرف في  الأجل الطويل والذي لا يتحقق إلا  بدعم تلك المجموعات للشركة.</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• من أجل إظهار المصارف للقيام بدورها وأدائها البيئي والاجتماعي، فإنها تقوم بالإفصاح الاختياري عن المعلومات حتى تشبع احتياجات تلك المجموعات من هذه النوعية من المعلومات فتحصل علي دعمهم.</li> </ul>	<p>الأرباح فقط ولكن تتسع لتشمل مطالب ومصالح المجموعات الأخرى بخلاف حملة الأسهم.</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• يتطلب نجاح وبقاء واستمرار المصرف في الأجل الطويل أن تحصل علي دعم وقبول أصحاب المصالح.</li> <li>• يتطلب ذلك حدوث حوار ما بين الإدارة وأصحاب المصالح.</li> <li>• الطريقة الأكثر وضوحا لحدوث هذا التواصل والحوار هو الإفصاح الاختياري عن المعلومات الخاصة بالمصرف في تقاريرها المالية.</li> <li>• تعتبر المعلومة عامل أساسي يمكن توظيفه للتعامل مع أصحاب المصالح من أجل الحصول علي قبولهم ودعمهم.</li> <li>• إذا رغبت المصرف أن تكون مسئولة فسترغب في التأكيد لأصحاب المصالح أنها تعمل بطريقة صديقة للبيئة ومقبولة اجتماعياً، وهذا التأكيد يتطلب من المصرف أن توصل المعلومات الخاصة بأنشطتها إلي أصحاب المصالح من خلال الإفصاح الاختياري في تقاريرها المالية.</li> </ul>	
--	--	--

المصدر: بالاستناد الى اراء الباحثون (Alvarez et al, 2008) و (Holland & foo, 2003) و (Smith et al , 2005).

## ثانياً: ممارسات الإفصاح الاختياري

يمكن تصنيف ممارسات أو مكونات الإفصاح الإختياري الى تسع مجموعات رئيسية كل مجموعة تحتوي علي مجموعة من الممارسات الفرعية التالية (حماد، 2014م: 681) و (صادق، 2009م: 144) و (متولي، 2007م):

1. **المعلومات العامة للشركة** : معلومات تاريخية عن الشركة، الهيكل التنظيمي للشركة، تأثير الوضع السياسي على نتائج أعمال الشركة، تأثير الوضع الإقتصادي علي نتائج أعمال الشركة.
2. **نشاط المصرف ووضعها المستقبلي** : بيان الاستراتيجية وهدف العامة، بيان الاستراتيجية والاهداف التسويقية، بيان الاستراتيجية والاهداف الإجتماعية.
3. **معلومات الأسهم وحملة الأسهم** : القيمة السوقية للسهم في نهاية السنة، اتجاهات القيمة التسويقية للسهم، القيمة التسويقية للمصرف في نهاية السنة، عدد المساهمين الكلي.
4. **المعلومات عن الإدارة** : أعمار المدراء، الشهادات العلمية للمدراء، الخبرات العملية للمدراء، تقسيم المدراء إلى تنفيذيين وغير تنفيذيين، الوظائف التي يشغلها المدراء التنفيذيون.
5. **المسؤولية الاجتماعية والبيئية** : سلامة المنتجات وعدم تأثيرها في البيئة، برنامج حماية البيئة كيفية، برنامج حماية البيئة، كمية الإعانات المقدمة للغير، الهبات والمنح، التبرعات الخيرية.
6. **نتائج ونسب التحليلات المالية وغير المالية** : سياسة توزيع الارباح، ذكر نسبة الربح الموزع للعام الحالي، تصفية المبيعات جغرافياً ووفقاً للعملاء.
7. **تكاليف البحث والتطوير في المصرف**: سياسة الابحاث والتطوير، وموقع أنشطة البحث والتطوير، عدد العاملين في البحث والتطوير، الميزانية المخصصة للبحث والتطوير.
8. **المعلومات عن العاملين** : تصنيفهم وفقاً للجنس ومستوى التعليم وتوزيع العاملين داخل ادارات المصرف وعدد العاملين للعاملين الماضيين أو لسنوات أكثر.
9. **المعلومات عن الحكومة** : وجود لجنة حوكمة في الشركات، تفاصيل أسماء ومؤهلات أعضاء لجنة الحكومة ومهام لجنة الحكومة وعدد اجتماعات اللجنة.

يستنتج الباحث مما سبق ان الممارسات أو مكونات الإفصاح الاختياري تساهم في الإفصاح عن المعلومات التي تحدد سياسة المصرف لنتائج اعمالها ووضعها الاقتصادي، كما تقوم بوضع استراتيجية مستقبلية لتحقيق اهدافها التسويقية والاجتماعية، وتحدد القيمة السوقية لاسهم المصرف في نهاية السنة المالية، وتقوم الادارة في تحديد المدراء بحسب شهادات والخبرات الذي يمتلكونها

بهدف تحديد الموقع الوظيفي التي يشغلونها، كما تعد المسؤولية الاجتماعية والبيئية مهما بالنسبة الى سلامة المنتجات وعدم تأثيرها على البيئة، وتقوم على وضع سياسة لتوزيع الارباح وتحديد نسبة صافي الربح الحالي، تحديد تكلفة البحث والتطوير وانشطة العاملين في الشركة، وكما تحدد لجان حوكمة المصارف بهدف تقييم مستوى عمل الجان.

بينما تناول الباحث خمس ممارسات الافصاح الاختياري الذي تدخل ضمن مجال البحث بعد الاطلاع على هيكل العمل في قطاع المصارف وتناول هذه الممارسات بما تناسب عملهم لغرض تحديد اثره على تكلفة راس المال من خلال عملية المراجعة:

**1. المعلومات العامة عن المصرف:** وتضمن لمحة تاريخية مختصرة عن المصرف والهيكل التنظيمي للمصرف وعنوان المصرف وتلفون والبريد الالكتروني والمعلومات العامة عن أثر التضخم على المصرف وتأثير الوضع السياسي والاقتصادي على النتائج المصرف والميزة التنافسية للمصرف ونشر التقارير السنوية الكترونيا ونشر تقارير فصلية الكترونية واستخدام وسائل الحماية الالكترونية لحماية البيانات وإدارة المخاطر التي تواجه المصرف والبرامج التأمينية للمصرف.

**2. نشاط المصرف ووضعها المستقبلي:** وتناولها بقسمين:

**أ. الإستراتيجية المستقبلية:** بيان الاستراتيجية والأهداف: عام وبيان الاستراتيجية والأهداف: المالية

وبيان الاستراتيجية والأهداف: التسويق وبيان الاستراتيجية والأهداف: الاجتماعية وتأثير الاستراتيجية على النتائج الحالية وتأثير الاستراتيجية على النتائج المستقبلية وتأثير الإستراتيجية على أداء المصرف والعوامل المؤثرة في الأداء المستقبلي للمصرف وخطط الاستثمار المستقبلية للشركة.

**ب. التوقعات المستقبلية:** توقعات الربح وتوقعات المبيعات وتوقعات التدفق النقدي وتوقعات القيمة السوقية للأسهم وتوقعات النفقات الرأسمالية وتوقعات العوائد على نفقات البحث والتطوير وتوقعات الإيرادات وتوقعات التكاليف والفرق بين توقعات الفترة الماضية للإيرادات والإيرادات الفعلية والفرق وبين توقعات التكاليف في الفترة الأخيرة والتكاليف الفعلية والفرق بين توقعات مبيعات الفترة الأخيرة والمبيعات الفعلية ومناقشة التوقعات الخاصة بالمصرف(عام) وتوقعات الإيرادات من الأعمال الرئيسية.

**3. المسؤولية الاجتماعية والبيئية:** العمل للحد من مشكلة البطالة وبرامج حماية البيئة والإعانات المقدمة للغير وسلامة المنتجات وعدم تأثيرها في البيئة والمشاريع الترفيهية والرياضية والرعاية الصحية ومعلومات عن التبرعات الخيرية والحملات التي ترعاها الحكومة وقيمة النفقات في مجال البرامج الاجتماعية والمحافظة على البيئة ومعلومات عن الأنشطة المصرفية الاجتماعية ومساهمة المصرف في البرامج البيئية ومعلومات عن رفاهية الموظفين.

#### **4. الاداء المالي والغير المالي: وتناولها من خلال قسمين:**

**أ. الاداء المالي:** مناقشة موجزة وتحليل الوضع المالي للمصرف والعائد على الأسهم وتوزيعات الأرباح للسهم الواحد وسياسة توزيع الأرباح ومعدل الربحية والعائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين ونسبة القروض إلى الودائع ونسبة تكلفة المبيعات إلى المبيعات ومعدل نمو المبيعات ومعدل العائد على المبيعات والصافي لهامش الفائدة.

**ب. الاداء غير المالي:** التسهيلات المصرفية على الانترنت والتسهيلات المصرفية الدولية ومعلومات عن بطاقة الائتمان التجاري ومناقشة نتائج السنة الحالية مع نتائج السنوات الماضية والتغير في المبيعات ومناقشة حول تطوير المنتجات ونظرة عن أداء السنة السابقة وتأثير تقلبات العملة ومعلومات عن إدارة المخاطر.

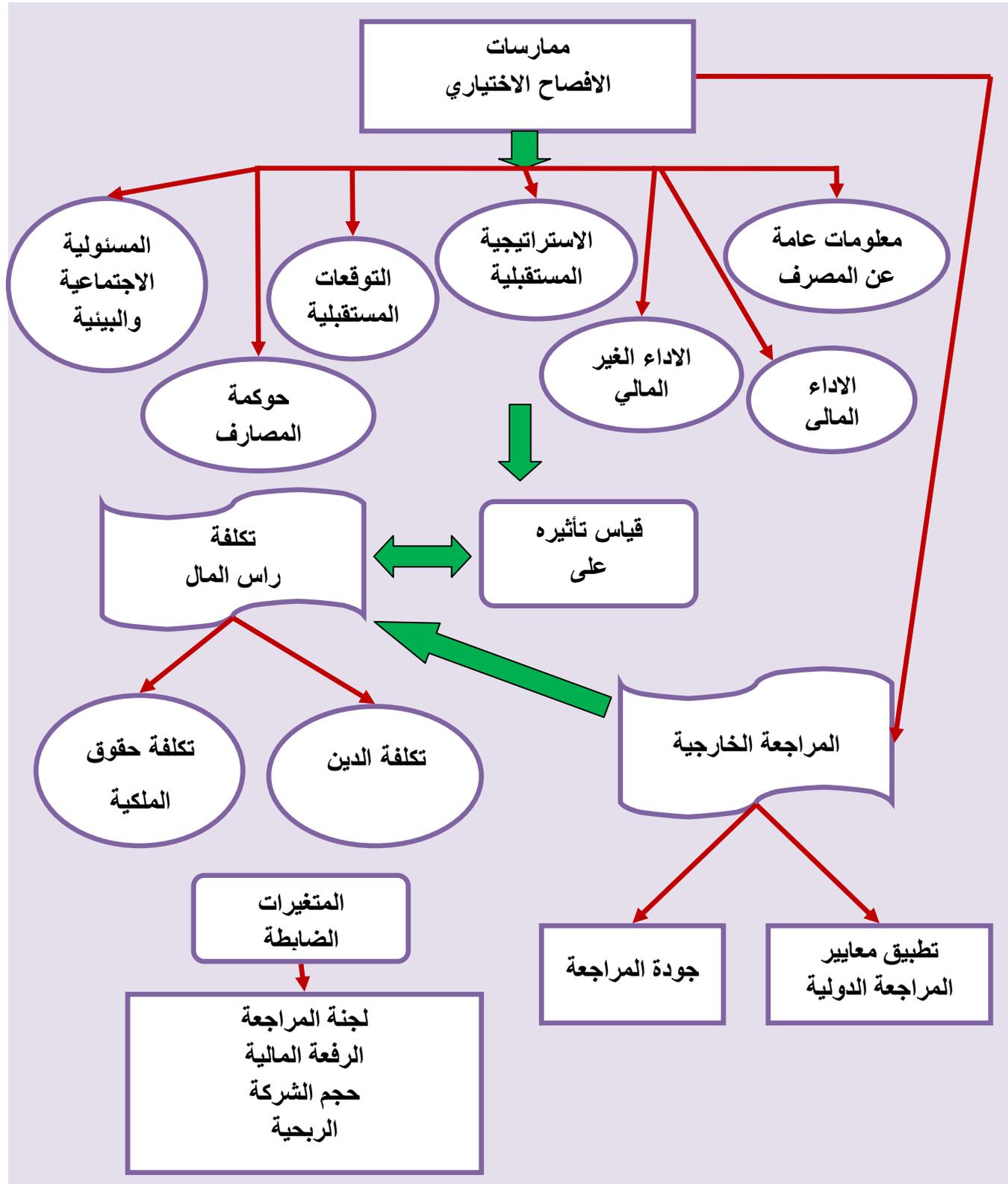
**5. حوكمة المصارف:** أسماء كبار المساهمين وأسماء أعضاء مجلس الإدارة ومناصب قيادية للأعضاء في شركات أخرى والمؤهلات العلمية لأعضاء المجلس والخبرة العملية لأعضاء مجلس الإدارة وعدد من الأسهم المملوكة من قبل المديرين ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وعدد اجتماعات المجلس ومعلومات عن الالتزام بالحوكمة وللمصرف لائحة إرشادية للحوكمة على الموقع الإلكتروني.

الشكل (5/3/1) يوضح ممارسات أو مكونات الإفصاح الاختياري من خلال تناول مؤشرات

لقياس اثرها على متغيرات الدراسة:

شكل (5/3/1)

يوضح ممارسات الإفصاح الاختياري



المصدر من اعداد الباحث، 2019.

## خلاصة الفصل

تناول الباحث في هذا الفصل الافصاح الاختياري في ثلاثة مباحث:

**تناول في المبحث الاول:** الافصاح الاختياري في ضوء المفهوم والاهداف والاهمية والمزايا والعيوب والقيام بتحليلها في ما يخص عمل قطاع المصرفي.

**وتناول في المبحث الثاني:** أولاً: محددات الافصاح الاختياري التي تتضمن تكاليف الافصاح مقابل المنافع المتوقعة ونوعية المعلومات المعلنة وهيكل ملكية المصرف وحجم الشركة، ثانياً: دوافع الافصاح الاختياري والذي من خلالها تواجه الادارة مجموعة من الدوافع والحوافز عند قيامها بالافصاح الاختياري، ثالثاً: عوامل الافصاح الاختياري يمكن ان يحددها الباحث في جانبين هي تطوير عمل المصارف من خلال الاستفادة من معلومات الافصاح الاختياري والحد من المشاكل الضارة التي تواجه المصارف.

**وتناول في المبحث الثالث:** نظريات عدّة تفسر الافصاح الاختياري ولغرض الاستفادة من أهمية هذا النظريات في توفير المعلومات الملائمة وتخفيض عدم تماثل المعلومات وتكلفة راس المال، وكذلك تناول اهم ممارسات او مكونات الافصاح الاختياري التي تم تناولها من بعض الباحثين، وقام الباحث بتحديد عدد من الممارسات الافصاح الاختياري في بحثه من خلال الاستناد الى التقارير المالية السنوية والية عمل المصارف وعمل مؤشرات افصاح تتناسب عملهم.

وسيتناول الباحث في الفصل الثاني تكلفة راس المال من خلال مفهوم واهداف واهمية وعدم تماثل المعلومات والعلاقة بين الافصاح الاختياري وتكلفة راس المال.

## **الفصل الثاني**

### **تكلفة رأس المال**

يتناول الباحث في هذا الفصل الاطار النظري لتكلفة رأس

المال من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: تعريف واهمية وعوامل ومصادر تمويل تكلفة رأس

المال

المبحث الثاني: عدم تماثل المعلومات وأثرها على تكلفة رأس المال.

المبحث الثالث: الافصاح الاختياري وأثره على تكلفة رأس المال.

## المبحث الأول

### تعريف واهمية وعوامل ومصادر تمويل تكلفة رأس المال

#### أولاً: تعريف تكلفة رأس المال:

يؤثر تكلفة رأس المال بشكل مباشر على قيمة المصرف، فهي القاعدة الأساسية التي تبنى عليها القرارات المالية، التي تتخذها الإدارة عند احتساب القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية، للمفاضلة بين المشاريع الاستثمارية المتاحة، و يمكن للشركات خفض تكلفة رأس المال من خلال اتباع هيكل تمويل مثلى، من خلال الوصول إلى الحد الأدنى من تكلفة حقوق الملكية التي تعرف بأنها معدل العائد الذي يرغب المساهمين في الحصول على جراء استثماراتهم بالمصرف، ويضم عائد توزيعات الأرباح على الأسهم العادية، بينما تحصل الأسهم الممتازة على نسبة ثابتة من التوزيعات تدفع بصفة دورية وفقاً لنوع السهم مجمع الأرباح أو غير مجمع الأرباح (Ross et al, 2014:2-9).

وتعد تكلفة رأس المال هي الحد الأدنى للعائد الذي يطلبه المستثمرون للاستثمار في مشروع جديد، وغالباً ما يُنظر إلى تكلفة رأس المال على أنها مقياس يوضح مدى تحقيق الإفصاح المالي عن وظيفته الأساسية المتمثلة في توفير معلومات ذات صلة بقيمة لمستخدمي البيانات المالية، كما ينص مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) على أن فوائد معلومات التقارير المالية تشمل في تحسين الاستثمار والائتمان وقرارات تخصيص الموارد المماثلة، والتي تؤدي بدورها إلى زيادة كفاءة تشغيل أسواق رأس المال وانخفاض تكاليف رأس المال بالنسبة للاقتصاد ككل (Edwige,2009:2-3).

تعددت الدراسات العربية والاجنبية التي تناولت تعريف تكلفة رأس المال ومن اهم هذه التعريف التالية:

عرفت كل من حنان وسمية تكلفة رأس المال بأنه عبارة عن المعدل الأدنى الذي يسمح بالمحافظة على قيمة الأموال المستخدمة من قبل المستثمر، أو هي معدل المردودية الأدنى المطلوب تحقيقه من قبل المشاريع الاستثمارية بالطريقة التي تضمن لصاحب رأس المال مردودية قابلة للمقارنة مع مردودية أخرى يمكن الحصول عليها من السوق (حنان، سمية، 2019:7).

وعرف كل من Verrecchia & Lambert تكلفة رأس المال بأنها الحد الأدنى للعائد المتوقع تحقيقه من قبل المستثمرين والدائنين وتستخدم في اتخاذ القرارات الاستثمارية، ويجب ان لا يقل العائد المتوقع لاي فرصة استثمارية عن تكلفة رأس المال اللازم لتمويل هذه الفرصة (Verrecchia & Lambert, 2015).

ويرى Jagjit انه يمكن تعريف تكلفة رأس المال كمعدل العائد المتوقع لحملة الأسهم الحاليين والمحتملين، وإنه العائد الذي يطلبه مساهمو الأسهم لتحمل المخاطر المرتبطة بالمصرف والتي تؤثر بدورها على أسعار الأسهم، عندما يصبح المصرف أكثر خطورة يطلب المستثمرون عائداً أعلى، مما يؤدي الى ارتفاع تكلفة رأس المال (Jagjit,2010:7).

عرف حميد واخرون تكلفة رأس المال بأنه العائد الذي يجب على المصرف المالية تحقيقه للحصول على رضى المستثمرين الداخليين والخارجيين (حميد واخرون،2016:317). وتناول اليوسف والحموي تعريف تكلفة رأس المال بأنه يتمثل بالأعباء المالية التي تضعها المصرف على عاتقها وتحملها من أجل تغطية احتياجات المالية للمصرف (اليوسف والحموي، 2013:193).

وقد عرف الياس تكلفة رأس المال بأنها تكلفة المزيج الذي يتكون من هيكل رأس المال المتضمن بالمصادر التمويل الطويلة الاجل، وكذلك الاقتراض طويل الاجل والسندات والاسهم الممتازة وحقوق الملكية المتكونة من الاسهم العادية والارباح المحتجزة (بعيطيش،2009م:46).

يستنتج الباحث مما سبق ان تعريف تكلفة رأس المال تتضمن الاتي:

- هو المعدل الأدنى الذي ساهم في المحافظة على قيمة الأموال المستخدمة من قبل المستثمر.
- الحد الأدنى للعائد المتوقع تحقيقه من قبل المستثمرين والدائنين والذي يستخدم في اتخاذ القرارات الاستثمارية.
- العائد الذي يطلبه مساهمو الأسهم لتحمل المخاطر المرتبطة بالمصرف والتي تؤثر بدورها على أسعار الأسهم.
- العائد المالي يجب على المصرف تحقيقه لغرض الحصول على رضا المستثمرين الداخليين والخارجيين.
- العبء المالي الذي يتحمله المصرف بهدف تغطية احتياجه المالي.

يتضح للباحث من الدراسات السابقة التي تناولت تعريف تكلفة رأس المال بمختلف الآراء من قبل الباحثين الذين يهدفون الى تحقيق منافع للمصارف من خلال تخفيض تكلفة رأس المال وبالتالي سوف يعرف الباحث تكلفة رأس المال بانه العائد الذي يجب تحقيقه لغرض تغطية احتياجاتهم المالية وتجنب المخاطر التي تواجههم اثناء فترة بيع وشراء الاسهم أو السندات، لغرض المساهمة في دعم المستثمرين الداخليين والخارجيين والدائنين من خلال الاقتراض وبفوائد مناسبة تجذب المستثمرين وعدم تخوفهم من ارتفاع تكلفة رأس المال.

### ثانياً: أهمية تكلفة رأس المال:

تعد تكلفة رأس المال ذات اهمية كبيرة في تحقيق قيمة سوقية كبيرة للمصرف، وايضاً تمكنها من المنافسة في سوق الاعمال وتعظيم الثروة للملاك وان اي مستثمر يحتاج مقارنة تكلفة تمويله بمعدل العائد المتوقع، فاذا كانت تكلفة الاستثمار اكبر من العائد فيقوم المستثمر برفض هذا الاستثمار (حميد واخرون، 2016:318).

كما تحظى تكلفة رأس المال بأهمية كبيرة من جهة الادب المحاسبي والممارسة العملية حيث تعتبر احد محددات نجاح المصرف واستمراريتها في السوق كما تستخدم في تحديد مدى كفاءة المصرف في تخصيص الموارد المتاحة لها، وتقييم جودة قراراتها الاستثمارية في ظل تعدد المتغيرات المؤثرة في اسوق المال (مليجي، 2016:7).

وتظهر أهميه تكلفة رأس المال بالنسبة للمستثمرين المرتقبين والمصرف، فكما يبحث المستثمر على أعلى عائد لأمواله المستثمرة، فالمصرف ايضاً يسعى إلى الحصول على عائد يفوق تكلفة استثمار أموالها، ولا يتم تحقيق اهداف الطرفين إلا من خلال تقليل فجوة عدم تماثل المعلومات بينهما، والتي ترتبط ارتباط وثيق بمستوى الإفصاح، فكلما زاد مستوى الإفصاح قلت الفجوة، وبالتالي قلت المخاطر التي تتعرض لها المصرف، الأمر الذي ينعكس ايجاباً على تكلفة رأس المال (النعيمي، 2016:7).

- يتضمن حساب تكلفة رأس المال عدد من الفوائد وهي (الشيخي، الجزراوي، 1998:380):
1. يساعد حساب تكلفة رأس المال المصارف المالية في اختيار مصادر تمويل المناسبة والتي تحقق المصرف اقل تكلفة واكبر عائد.
  2. يعد استخدام حساب تكلفة رأس المال كمقياس للمفاضلة بين المشاريع الاستثمارية حيث يتم قبول المشاريع الذي تحقق عائداً اكبر وتكلفة اقل قياساً بالمشاريع الاخرى.

3. يساعد حساب تكلفة رأس المال الإدارة في اتخاذ القرارات المالية، المتمثلة بالاستئجار واسترداد السندات وسياسة رأس المال العام.

4. يساهم في تعظيم قيمة المصرف والتي تختلف تكلفة مصادر تمويل في حدودها الدنيا، بهدف تخفيض تكلفة التمويل وهو ما يحتاجه في حساب تكلفة رأس المال.

**يتضح مما سبق للباحث ان اهمية تكلفة رأس المال تركز على الجوانب التالية :**

- تحقيق قيمة سوقية كبيرة لمصرف، تمكنها من المنافسة في سوق الاعمال وتعظيم الثروة للملاك.
- تساهم في استمرارية المصرف في السوق ورفع مستوى الكفاءة من خلال تخصيص الموارد المتاحة والتي تقيم جودة قراراتها.
- تسعى للحصول على عائد يفوق تكلفة استثمار أموالهم من خلال تخفيض عدم تماثل المعلومات فكلما زاد مستوى الافصاح انخفضت المخاطر التي تواجه المصارف.
- يساهم في اختيار مصادر تمويل المناسبة والمفاضلة بين المشاريع الاستثمارية واتخاذ القرارات المالية بما تقوم على تحقق عائداً اكبر وبتكلفة اقل.

### **ثالثاً: عوامل تكلفة رأس المال:**

يمكن تصنيف العوامل التي تؤثر على تكلفة رأس المال الى ثلاثة عوامل منها العوامل العامة وايضا العوامل المختصة بكل عنصر من عناصر الهيكل المالي وبعض العوامل غير نظامية هي:

1. **العوامل العامة:** ان الهدف من استثمار الاموال في المصارف المالي نتيجة تحقيق عائد من عملية الاستثمار ويمكن تصنيف العوائد التالية (جابر، 2019:104-106) و(هندي، 1998:72):
  - **العوائد مقابل عنصر الزمن:** هو تعويض المستثمر عن حرمانه من استغلال امواله في المنافع الحالية، وكما تقدر قيمة التعويض الخاص بالعائد الذي يمكن للمستثمر ان يحصل عليه لو استثمر امواله في مجالات لا تتعرض لأي نوع من المخاطر، مثل استثمار في السندات الحكومية التي لا تزيد فترة استحقاقها عن سنة، وهو ما يطلق عليه معدل العائد من المخاطر ويتوقف هذا العائد على الحالة الاقتصادية فكلما زاد الطلب على الاموال زاد معدل العائد على الاستثمار الخالي من المخاطر.

- **بدل المخاطر:** هو العائد الذي يعتبر تعويض عن المخاطر التي يتعرض لها العائد من الاستثمار ذاته، والتي تتعلق بالمخاطر الذي ترتبط بالمصارف نفسها.

2. **العوامل الخاصة بكل عنصر:** ترتبط هذه العوامل بقرار المصرف الخاص بهيكل رأس المال التي من خلالها تحدد مصادر التمويل الطويلة الأجل التي تلبي احتياجا الاستثمارية، كما ان كل مصدر يتعرض الى درجة من المخاطر تكون مختلفة ومتفاوتة، فالمقرضون هم عرضة للمخاطر أكثر من حملة الأسهم، إذ لهم الحق في الحصول على العوائد بغض النظر عن تحقيق المصرف للربح أو الخسارة، كما لهم الأولوية في الحصول على مستحقاتهم في حالة التصفية أو الإفلاس، إما حملة الأسهم العادية فيتحملون الجزء الأكبر من المخاطر التي تتعرض لها المصرف، اما العائد الذي يتحصل عليه المستثمرون يتوقف على المخاطر التي تتعرض لها مصادر التمويل، فمن المتوقع أن يكون الافتراض اقل المصادر التمويل تكلفة والأسهم العادية أكثرها تكلفة (بوراس، 2008:86) و (الحنوي واخرون، 2004:392) و (العبيد، 2008:45).

3. **العوامل غير نظامية:** وتتضمن العوامل غير النظامية على الاتي (الضب، 2009:97):

- **هيكل التكاليف:** كلما ارتفعت التكاليف الثابتة، كلما زادت حساسية المصرف من الظروف الاقتصادية وهو ما يؤدي لارتفاع تكلفة رأس المال.
- **الحساسية للظروف الاقتصادية الكلية:** هناك بعض القطاعات تكون حساسة جداً للظروف الاقتصادية، كقطاع النقل عندما تكون تكلفة رأس ماله مرتفعة على خلاف بعض القطاعات الأخرى التي تكون ذات حساسية ضعيفة، وبالتالي تكون تكلفة رأس المال جد منخفضة.
- **خصوصية النشاط:** تختلف تكلفة رأس المال حسب نوعية النشاط، فإذا تمت مقارنة بين قطاع الزراعة وقطاع الصناعة، فيعتبر هذا الأخير أكثر عرضة للمخاطر.
- **معدل نمو الناتج:** كلما زاد معدل النمو كلما زادت المخاطر.

#### **رابعاً: مصادر تمويل راس المال:**

يمكن تقسيم مصادر تمويل راس المال في المصارف المالي على مصدرين رئيسيين هما (جابر، 2019م:62-82) و (هندي، 2005م:37-307):

1. **مصادر التمويل الداخلي:** وتتضمن عدد مصادر التمويل الداخلي:

- **الاسهم العادية Common Shares:** مستند ملكية لحائزه وتعتبر احد مصادر التمويل الداخلي وتتصف بعدة مزايا منها القابلية للتداول حيث بالإمكان التنازل عنها بالطرق

التجارية كالمناولة من يد الى اخرى وتعتبر ايضا مخزنا للقيمة حيث ان قيمتها تزداد مع زيادة نجاح المصرف المالية المصدرة لهذا الاسم، ولحاملها مزايا اضافية منها حقه في التصويت والاقتراع والامتياز حيث هذه الحقوق لا تتقادم بمرور الزمن طالما ان ملكية السهم لم تنقل أو ان المصرف المالية لم تصفي، ويتم تسديد قيمتها في الوقت المحدد مع الفوائد المتفق عليها مسبقاً من قبل الجانبين.

• **الارباح المحتجزة :** وهي احد مصادر التمويل الداخلي وتعتبر الارباح المحتجزة عكس التوزيعات، حيث يتم حجز جزء من الارباح التي تحققها المصرف المالية بهدف اعادة استثمارها بشرط قدرت المصرف المالية على تحقيق عائد يؤدي رضى المستثمرين الداخليين، ويعتبر استثمار الارباح المحتجزة مفضل لدى المصارف المالية لأنها لا تحتاج الى رسم اصدار كما في السندات او الاسهم سواء كانت ممتازة ام غير ممتازة

## 2. مصادر التمويل الخارجي : يتضمن عدد من مصادر التمويل الخارجي لراس المال وهي:

• **القروض :** تعتبر احد مصادر التمويل الخارجي طويل الاجل وتتمثل بالاتفاق بين جانبين وهما جانب الدائن والمتمثل بالجهة المقرضة والجانب الثاني المدين والمتمثل بالجهة المستفيدة، كما يتعهد بموجبه جانب الدائن في وقت محدد اضافة للفوائد المترتبة عليه بناءً على اتفاق مسبق بين الجانبين وتتراوح فترات الاقتراض حسب الاتفاق على اساس وقت سداد القرض والفوائد المترتبة عليه.

• **السندات :** تعتبر من اهم مصادر التمويل الخارجي طويل الاجل وتقسم هذه السندات الى عدة اجزاء صغيرة يطلق على كل جزء اسم سند، ويتم طرح هذه السندات للبيع في سوق الاوراق المالية، ويعتبر السند كاثبات بالتزام الجهة المصدرة له متمثلة بالمصرف المالية بدفع قيمته مع الفوائد المترتبة عليه بناءً على اتفاق المسبق من قبل الجانبين المدين والدائن.

• **الاسهم الممتازة :** وهي مستند ملكية لحائزه وتعتبر احد مصادر التمويل الخارجي وللأسهم الممتازة مميزات تميزها عن الاسهم العادية والتي تتمثل بالأولية في الحصول على الارباح وحامل الاسهم الممتازة ليس له حق التصويت الا في الحالات الحرجة التي تمر بها المصرف المالية، وتتميز المصارف المالية ايضا أنها تعتمد على الاسهم الممتازة كمصدر تمويل بانها لا تكون ملزمة قانوناً باجراء التوزيعات.

## خامساً: تكلفة الدين وحقوق الملكية:

يتضمن راس المال من اهم مصادر تمويل والمتمثلة بالاتي:

### 1. تكلفة الدين:

تعد فكرة Sengupta أساساً عندما تكون سياسة الإفصاح الاختياري للمصرف في الوقت المناسب وذات فائدة، وإن خطر التخلف عن السداد من قبل الدائنين يتناقص مما يساهم في انخفاض التكلفة الفعلية للدين (Sengupta,1998:464)، كما ان استخدام الديون للمصارف يميل إلى زيادة قيمة المصرف، يحدث هذا لأن الدين يؤدي إلى ظهور تكاليف الفائدة، حيث يصبح مكون تكاليف الفائدة خصماً للربح قبل الضرائب بحيث تصبح ضريبة المصارف أقل، بالإضافة إلى ذلك، فان المصارف ذات الديون الكبيرة لها تأثير كبير، فمن نتائجها أن المصرف غير قادر على سداد ديونها في حالة زيادة ديون المصرف يكون لها تأثير سلبي على ادائها مما يحتاج الى مراقبة ادائها من قبل الادارة لتجنب هذا التأثير (Wahyuni, 2019: 257).

يمكن للملكية المؤسسية أن تقلل من تكلفة ديون المصارف من خلال الإشراف الفعال من قبل المساهمين والمؤسسين، مما يشجع الإدارة على الأداء الجيد وتكون مخاطر المصرف صغيرة، مما يؤدي في النهاية إلى انخفاض الدائنين المتوقعين، علاوة على ذلك، يمكن أن تؤثر ملكية الأسهم الإدارية على سياسة المصرف واتخاذ القرارات، يتعلق أحدها بالتمويل (Budiharjo,2019: 11-22)، يكون الدائنون أكثر جدارة بالثقة في منح أموالهم للمصارف ذات الحجم الكبير لأنه إذا كان المصرف غير قادرة في المستقبل على سداد ديونها الرئيسي وحساب الفائدة، يمكن للمصرف بيع الأصول من اجل سداد ديون الدائنين (Lusangaji,2012:37).

### • تعريف تكلفة الدين:

كما يعد مفهوم تكلفة الدين هو إحدى الطرق للحصول على أموال من أطراف خارجية، وهم الدائنين، وإن الأموال المقدمة من الدائنين من حيث تمويل المصرف تتحمل تكاليف الدين، حيث تكون تكلفة الدين هي معدل الفائدة الذي يتلقاه الدائنون كمعدل عائد مقترح (Ashkhabi & Agustina,2015:5).

يمكن تعريف تكلفة الدين على أنها المستوى الذي يجب استلامه من أي استثمار لتحقيق معدل العائد الذي يحتاجه الدائنون أو بعبارة أخرى هو معدل العائد الذي يحتاجه الدائنون عند إجراء التمويل في مصرف واحدة (Fabozzi,2007:272).

عرف الهواري تكلفة القروض أو الديون بأنها معدل العائد المتوقع من قبل الدائنين أو المقترضين، والقروض عادة ما تشمل القروض طويلة الأجل وقد تكون الديون محددة بفترة زمنية أو قروض مستمرة (الهواري، 2001م).

وعرفها كلا من الصباح والعامري بأنها معدل العائد الذي يجب تحقيقه على الاستثمارات الممولة بواسطة حتى يمكن الاحتفاظ بالإيرادات المتوفرة لحملة الأسهم بدون تغيير (الصباح والعامري، 2003م:222).

يتضح للباحث مما سبق بان تكلفة الدين يمكن تعريفها بأنه الوسيلة التي يستخدمها المصرف في الحصول على السيولة المالية من اطراف خارجية لتغطية احتياجات الدائنين بهدف المحافظة على الايرادات المتحققة نتيجة الاستثمار ويتحمل الدين معدل الفائدة التي يحصل عليه الدائنون كمعدل عائد لهم.

• اهم مزاياء وعيوب تكلفة الدين :

يوضح الجدول (1/1/2) اهم المزاياء والعيوب التي تواجه الدائنين :

جدول (1/1/2)

يوضح المزاياء والعيوب تكلفة الدين

عيوب تكلفة الدين	مزاياء تكلفة الدين
عند زادة ديون المصارف يكون لها تأثير سلبي على ادائها مما تحتاج الى مراقبة من قبل الادارة.	حصول المصارف على الديون يؤدي الى زيادة قيمة المصرف.
كلما كانت سياسة المصارف غير مناسبة تزيد خطر عدم السدد مما تؤدي الى زيادة الدين.	كلما كانت سياسة المصارف مناسبة وذات فائدة تجنب خطر عدم السدد مما تؤدي الى انخفاض الدين
يرتفع الدين عندما تقل مراقبة المصرف على اداء عملها.	ينخفض الدين عندما تشرف المصارف فعلياً من قبل المساهمين والمؤسسين.
كلما قل حجم اموال المصارف تقل ثقة الدائنين.	كلما زادة حجم اموال المصارف تزيد ثقة الدائنين.
ينخفض معدل الفائدة الذي يحصل عليه الدائنين نتيجة انخفاض السداد.	يحقق الدائنين معدل فائدة ويعتبر كمعدل عائد لهم.

المصدر من اعداد الباحث، 2019.

• قياس تكلفة الديون (نموذج جوردين):

من اهم المقاييس التي اعتمدها الباحث في قياس تكلفة الديون هو (نموذج جوردين) والذي يتضمن المعادلة الآتية:

$$COD_{jt} = (IC_{ji,t+1} \div IBDO_{ji,t+1}) \times [1-TR]$$

حيث ان:

$t$  لسنة  $j$  : تكلفة الاقتراض للمصرف  $COD_{jt}$

$t+1$  لسنة  $j$  : مصروف الفائدة المصرف  $IC_{ji,t+1}$

$t+1$  لسنة  $t$  والسنة  $t$  : متوسط الديون التي تدفع عليها فوائد بين السنة  $IBDO_{ji,t+1}$

معدل الضريبة  $1-TR$

## 2. تكلفة حقوق الملكية:

هي اقل عائد يجب على المصرف تحقيقه لملاكها المساهمين فيها لتعويضهم عن تحملهم للمخاطر المرتبطة بالاستثمار وعن مقدار التغير في قيمة النقود عبر الزمن وتساوي تكلفة الفرصة البديلة التي يتحملها المستثمرون نتيجة استثمارهم في المصرف وتستخدم حقوق الملكية كمعدل خصم عند تقييم الاسهم التجارية كما انها احد عنصري تكلفة راس المال الذي يستخدم في تقييم الاستثمار في المشاريع التجارية (حسين، 2018:378).

### • تعريف تكلفة حقوق الملكية:

يمكن تعريف تكلفة حقوق الملكية بانها اقل عائد يجب على المصرف تحقيقه للمساهمين والمالكين فيها لتعويضهم عن تحملهم للمخاطر المرتبطة بالاستثمار وعن مقدار التغير في قيمة النقود عبر الزمن وتساوي تكلفة الفرصة البديلة التي يتحملها المستثمرون نتيجة استثمارهم في المصرف وتستخدم حقوق الملكية كمعدل خصم عند تقييم الاسهم التجارية (حسين، 2018:378).

كما عرف تكلفة حقوق الملكية بأنها العائد المتوقع على الأسهم المشتركة للأصل في أسواق رأس المال (Witmer & Zorn, 2007:48).

وتعرف تكلفة حقوق الملكية بأقل معدل عائد يطلبه أصحاب حقوق الملكية لتقديم رأس المال للمصرف (Pittman and Fortin, 2004:113-136).

يتضح للباحث مما سبق انه يمكن تعريف تكلفة حقوق الملكية بانها العائد المتوقع تحقيقه من اسهم المالكين والمساهمين نتيجة تحملهم للمخاطر التي تواجههم نتيجة استثمارهم في المصارف.

بينت دراسة (Bhattacharya, et al, 2003:641-648) ان حقوق الملكية تمثل مسارات يمكن للشفافية في الأرباح أن تؤثر على السوق المالي من خلال الاتي:

1. إن تقديم معلومات محاسبية أفضل يساعد المستثمرين على التمييز بين الاستثمارات الجيدة والسيئة، التي تخفض مخاطرة التقدير وتكلفة حقوق الملكية.
2. إن تقديم معلومات محاسبية أفضل يساعد المستثمرين على التمييز بين المديرين الجيدين والسيئين والذي يخفض تكاليف الوكالة وتكلفة حقوق الملكية.

ويتضح للباحث مما سبق ان تكلفة حقوق الملكية يمكن ان تؤثر على السوق المالي من خلال الشفافية في الارباح وتعتمد على المعلومات المحاسبية لتمييز بين الاستثمارات الجيدة والسيئة والمدبرين الجيدين في تخفيض مخاطر التقدير وتكلفة الوكالة.

• قياس حقوق الملكية (نموذج جوردن):

من اهم المقاييس التي اعتمدها الباحث في قياس تكلفة حقوق الملكية هي (نموذج جوردن) والذي يتضمن المعادلة الاتية:

$$K = \frac{Di}{P} + G$$

حيث ان:

K = تكلفة حقوق الملكية

Di = الربح المتوقع توزيعه للسهم

G = معدل نمو متوقع توزيعه للسهم

= سعر السهم

## المبحث الثاني

### عدم تماثل المعلومات واثرها على تكلفة رأس المال

#### تمهيد

يعتبر المصرف محور عمل المحاسبة، وقد تعددت وتنوعت النظريات والتحليلات التي قامت بتفسير آلية عمل المصرف، وفي هذا الإطار تعتبر التحليلات التي قامت بتفسير ممارسات المحاسبية داخل المصرف ومن أهم التحليلات التي فسرت طبيعة العلاقة التعاقدية التي تنشأ بين مجموعة من الأطراف، والذي تعبر عن العلاقة بين الوكيل والموكل ( Meckline & Jensen, 1976 )

اهم منظري الوكالة اللذان وضعوا الإطار الفكري لهذه النظرية حيث قاما بالربط بين ثلاثة عناصر أساسية هي (تكاليف الوكالة والسلوك الإداري وهيكل الملكية)، من هنا ونتيجة لموقع الإدارة في المصرف فإنه قد تختار السياسات المحاسبية التي تؤدي إلى إيصال معلومات ملائمة للأطراف الخارجية، إلا أنه في نفس الوقت فإن لدى الإدارة معلومات خاصة نتيجة لموقعها في المصرف غير متاحة لدى الأطراف الأخرى فتستخدمها لزيادة منافعها الخاصة مما يسمح بحدوث عدم تماثل في المعلومات ما بين الإدارة والأطراف المهتمة بالمصرف (يوسف، وسميا، 2017:22).

وتعتبر ظاهرة عدم تماثل المعلومات من الظواهر التي تعاني منها جميع اسواق الاوراق المالية المتقدمة منها والناشئة بسبب المعلومات الداخلية والتداول الداخلي، حيث ان وجودها يترك تأثيراً سلبياً على حجم التداول والسيولة وتكلفة رأس المال، مما يترك تأثيراً واضحاً على معدلات التنمية (السيد، 2005: )، وأن زيادة الإفصاح الاختياري يؤدي الى تخفيض عدم تناسق المعلومات وكذلك تخفيض تكلفة رأس المال.

كما بين (Richard et al, 2006:7) أن المعلومات المحاسبية تؤثر على تكلفة رأس المال للمصارف وبطريقتين:

- (1) التأثيرات المباشرة : حيث لا تؤثر المعلومات المحاسبية عالية الجودة على التدفقات النقدية في حد ذاتها، وإنما تؤثر على تقييمات المشاركين في السوق لتوزيع التدفقات النقدية المستقبلية.
- (2) التأثيرات غير المباشرة : تؤثر المعلومات المحاسبية عالية الجودة على القرارات الحقيقية للمصرف، والتي تؤثر من خلالها على قيمتها المتوقعة وتغيرات في التدفقات النقدية للمصرف.

ويتضح للباحث من هذا الطرق أن جودة المعلومات المحاسبية تؤثر على تكلفة رأس مال المصرف ومن خلالها تأثر على القرارات الحقيقية للمصرف:

- إذا كانت المعلومات مناسبة تخفض من حجم التدفقات النقدية للمصرف بما يلاءم المدراء، فإن جودة الإفصاح لا تؤدي فقط إلى زيادة الأسعار، وإنما تخفض تكلفة رأس مال المصارف.
- كما تؤدي جودة المعلومات إلى تغيير قرارات الحقيقية للمصرف، وعلى سبيل المثال الإنتاج أو الاستثمار.

#### **أولاً: تعريف عدم تماثل المعلومات :**

وجد الباحث ان هنالك العديد من الدراسات الذي تناولت تعريف عدم تماثل المعلومات ومن اهمها الاتي:

عرف كل من Wang, Jong Yi, et al عدم تماثل المعلومات أنها مقدار الاختلاف في حجم المعلومات المتاحة للأطراف المتنوعة والمختلفة بشأن المعاملات ولا تضعهم على قدم المساواة في اتمام الصفقات (Wang, Jong Yi, et al,2011:1488).

كما عرفه Lu et al عدم تماثل المعلومات أنها ظاهرة عدم تناسق وتكافؤ المعلومات في السوق مما يدل على امتلاك طرف لمعلومة معينة وعدم امتلاكها لدى الطرف الاخر الذي يحتاج لنفس المعلومة، الامر الذي يؤدي الى عدم قدرة الاطراف المفترقة للمعلومة من تصور وضع المصرف الاقتصادي في السوق (Lu et al, 2010: 2265 - 2279).

ويرى عبد النعيم ان تعريف عدم تماثل المعلومات بانها تتضمن الحالة التي يكون فيها عملية اتمام الصفقات (بيع وشراء) غير كفاء نتيجة تمتع احد اطراف الصفقة بميزة معلوماتية دون غيره من الطرف الاخر، وذلك بسبب مواقعه التنظيمي (الادارة والمستثمر الداخلي) عندما يكون طرفي الصفقة احد الاطراف الداخلية للشركة والمستثمر الخارجي أو بسبب علاقته بالموقع التنظيمي (المستثمر والمستثمر الخارجي) عندما يكون طرفي الصفقة المستثمرين الخارجيين وبعضهم، تلك الميزة قد تتعلق بحجم المعلومات المعلنة أو المفصح عنها أو تتعلق بتوقيت الافصاح عن المعلومات (عبد المنعم،2013:8).

يتضح مما سبق للباحث انه يمكن تعريف عدم تماثل المعلومات هي عدم تكافؤ المعلومات في السوق الذي تساعدهم في بيان وضع الاقتصادي للمصرف في الاسواق الذي تكون متاحة لجهة دون الاخرى مما تسبب في غموض المعلومات على الطرف الاخر الذي يحتاجها بهدف تحديد اوجهه القصور للعمل على دعم المستثمرين الداخليين والخارجيين.

كما اشارت بعض الدراسات (السيد،2005:) و (عبد المنعم،2013:7) و (يوسف وسميا،2017:24) الى ان ظاهرة عدم تماثل المعلومات تأخذ شكلين وهما:

**الشكل الاول:** عدم تماثل المعلومات أو عدم المساواة بين الإدارة والأطراف الداخلية والخارجية، بسبب امتلاك الإدارة للمعلومة بحكم موقعها المتميز في المصرف فهي منبع المعلومات ومن خلالها يتم التحكم بحجم وأهمية المعلومات المقرر الإفصاح عنها.

**الشكل الثاني:** عدم التماثل أو عدم المساواة بين الادارة والاطراف الداخلية والخارجية مع بعضها البعض.

### **ثانياً: أهم الآثار الخاصة بعدم تماثل المعلومات:**

تتضمن عدد من الآثار المترتبة على عدم تماثل المعلومات يمكن إيجازها بالنقاط التالية (يوسف وسميا،2017:27):

1. تمثل المعلومات الركيزة الأساسية للمستثمرين في سوق الأوراق المالية، فهي حجر الأساس لصياغة وبناء التوقعات، ولعدم تماثل المعلومات أثراً مهماً في زيادة أو تخفيض حجم هذه التوقعات.

2. يؤدي عدم تماثل المعلومات إلى زيادة ثروة ممتلك المعلومة، مما يخلق أثراً مهماً في تحويل الثروة من طرف لآخر.

3. إن زيادة الرغبة والطلب على المعلومة واحفائها من قبل حاملها يؤدي إلى زيادة تكلفة الحصول عليها، مما يؤدي إلى انخفاض معدل العائد.

4. يؤدي عدم تماثل المعلومات إلى الخوف والتردد من عقد الصفقات في السوق بسبب غياب المعلومات المفيدة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة تكلفة الصفقات فيما لو تقرر عقدها.

وكما اشار Christozov et al ان عدم تماثل المعلومات يحدث عندما يكون لدى أحد الاطراف للعملية معلومات اكثر وافضل من المعلومات المتاحة للأطراف الاخرى، وعدم تماثل المعلومات يؤدي الى المخاطر والمتمثلة بسوء الفهم والتفسير والاستنتاج والاستدلال (Christozov et al,2006:73).

ويرى محمد ان حالة عدم تماثل المعلومات تؤدي الى مخاطر غير مرغوبة والتي تتمثل بالاتي (محمد،2008):

1. تخفيض درجة السيولة للوراق المالية.
2. زيادة تكلفة العمليات.
3. صغر حجم السوق والذي يقصد به قلة عدد الاوراق المالية المعروضة للبيع أو الشراء.
4. انخفاض حجم العمليات وقيمتها المتمثلة بقيمة الاسهم المباعة والمشتراة في فترة معينة.

### **ثالثاً: دور الإفصاح في تخفيض عدم تماثل المعلومات:**

يعمل الإفصاح على تخفيض عدم تماثل المعلومات بين الأطراف الداخلية والخارجية، وبالتالي زيادة كفاءة السوق المالي وصولاً إلى الأسعار الحقيقية الأسهم، إلى جانب زيادة حجم العمليات وتوفير السيولة التي تشجع التعامل في السوق.

هذا من شأنه أن يخفض تكلفة العمليات وزيادة العائد منها وتحقيق المنفعة للاقتصاد القومي ككل، ففي ظل الكفاءة التي يتمتع بها السوق يسعى كل طرف جاهدا لتحقيق أغراضه الذاتية دون الإخلال بالتوازن القائم في السوق، وقد تناولت عدة بحوث الحوافز الخاصة بإدارة المصارف لتحقيق كفاءة السوق عن طريق الإفصاح الذاتي عن المعلومات المحاسبية للجمهور كافة، محاولة من خلاله طمأنته بصدق البيانات المفصح عنها، مدعمة ذلك بتقرير مراجع الحسابات الخارجي.

ويرى كل من (Francis et al. 2008:297) و (Sohn et al. 2008:6) من المتوقع أن تؤدي الإفصاحات الاختيارية إلى تقليل المعلومات بين المديرين والمستثمرين، كما اعتمدت كوريا الجنوبية في مارس (2000) الإفصاح الاختياري كجزء من نظامها التنظيمي كجهاز للإفصاحات في الوقت المناسب تحكمها خدمة الرقابة المالية، وقد شجعت المصارف على الإفصاح الاختياري من خلال نظامها التنظيمي.

وهناك ثلاث نظريات تفسر سلوك الإدارة بالنسبة للإفصاح تتمثل فيما يلي  
(الدهري وسرايا، 2001:33):

أ. **نظريات التعاقدات الكفوة** : وفقا لهذه النظرية، فإن كافة الأطراف تتصف بالرشد الاقتصادي، فيحاول كل منها تخفيض تكاليف الوكالة عن طريق التعاقد فيما بينها لمنع استغلال طرف لطرف آخر، وقد أثبتت بحوث عديدة مثل: (Benston, 1986)، (Lew et Penman, 1990)، أن درجة الإفصاح تزداد بزيادة حجم المصرف وارتفاع نسبة الديون الخارجية وزيادة سيطرة المدراء على أمور المصرف.

ب. **نظرية السلوك الانتهازي**: تفترض هذه النظرية أن اختيار الطرق المحاسبية وشكل الإفصاح يتأثر بالسلوك الانتهازي للمدراء، أي أنهم يحاولون تعظيم ثروتهم المتمثلة في ملكيتهم للأسهم والمكافآت التي يحصلون عليها، وبالتالي يختارون من الطرق المحاسبية التي من شأنها أن تزيد من الأرباح المالية على حساب الفترات المستقبلية.

ومن أهم البحوث التي تطرقت إلى هذا الغرض نذكر: (Watts, 1977)، (Hauthansen, 1981)، (Healy, 1985)، إذ توصلت هذه الأخيرة إلى أن المصارف كبيرة الحجم تحاول تخفيض أرباحها لنقادي التكاليف السياسية الناتجة عن التدخل الحكومي وزيادة الضرائب المفروضة عليها.

ج. **نظرية توفير المعلومات**: تقوم هذه النظرية على اختيار المدراء للطرق المحاسبية وشكل الإفصاح بطريقة تعكس القيمة الاقتصادية للشركة، بحيث تساعد المستثمرين على تقدير التدفقات النقدية من استثماراتهم، ونظرا لحدائثة هذه النظرية، توجد دراستان فقط اختبرت فروضها، الأولى كانت لـ (Malmquist) عام (1990م)، أثبت من خلالها أن شركات البترول تختار بين طريقتي الجهود الناجحة والتكاليف الشاملة، وهما تعكسان نشاط المصرف في البحث والتنقيب، وبالتالي تظهر القيمة الاقتصادية للشركة.

أما الدراسة الثانية التي قام بها (Main & Smith) عام (1990م)، فقد أثبتت أن المصارف القابضة تختار بين جميع القوائم المحاسبية وبين فصلها، بناءً على مدى اعتماد الشركتين القابضة والتابعة على بعضهما.

## رابعاً: الحاجة إلى تطوير معايير محاسبية لتقليص عدم تماثل المعلومات:

لمواكبة التطورات المالية الحديثة العالمية، أصبحت هناك حاجة ماسة إلى تدعيم العمل بالشفافية والرقابة وتطوير النظم المحاسبية من خلال إصدار معايير محاسبية موحدة، من شأنها توحيد الممارسات المحاسبية، مما يساهم في استقرار النظام المالي، وباعتبارها توفر إلى حد كبير المتطلبات الأساسية في البيانات المالية.

عملياً هناك نموذجان (عيسى وفاتح:8) و (رمزي، 2009م:73):

❖ **النموذج الأمريكي:** ويتمثل في مجموعة المعايير الأمريكية المسماة (GAAP) التي تقوم على قواعد مفصلة جداً ويرغب في تطبيقها على المستوى العالمي.

❖ **النموذج الأوروبي:** ممتثلاً في لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASB) والتي تركز على المبادئ أكثر مما تقوم على التطابق مع القواعد الرسمية المفصلة، هذه المعايير تمت المصادقة عليها من طرف البرلمان الأوروبي سنة (2002م)، لتعتمد كمرجع محاسبي انطلاقاً من سنة (2005م) لجميع المصارف المقيدة بالبورصة الأوروبية.

وجدير بالتنويه أنه في سنة (2001م) تم استبدال هذه اللجنة بمجلس معايير المحاسبة الدولية، حيث اعتمد المعايير الدولية السابقة وأخذ على عاتقه مسؤولية تعديل هذه المعايير وتفسيرها، ليظهر مفهوم جديد باسم المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) بدلاً من مصطلح معايير المحاسبة الدولية، حتى يمكن التمييز بينهما.

يتضح للباحث مما سبق أن الصدق في التعامل بالأوراق المالية يتطلب تحديد هدفين أساسيين هما:

- توفير المعلومات المالية وغير المالية الضرورية والمفيدة عن المصارف قبل طرح أوراقها المالية للاكتتاب العام على المستثمرين.
- منع الغش والخداع والتضليل لمختلف التعاملات للأخلاقية ومظاهر الفساد في تداول الأوراق المالية.

ويرى الباحث أن تحقق هذين الهدفين مرهون إلى حد كبير بمدى التزام المصارف بتطبيق قواعد الإفصاح من جهة، ومن جهة أخرى تطبيق نظام الحوكمة باعتبارها جهازاً رقابياً يحسن من مستوى الإفصاح والشفافية.

## المبحث الثالث

### الإفصاح الاختياري وأثره على تكلفة رأس المال

كما تتميز الإفصاحات الاختيارية بأنها تزيد أو تمتد الى ابعد ما هو مطلوب عن طريق المنظمين، فقد تجد المصارف التي تتنافس مع غيرها من المصارف الاخرى في ظل اسواق المال العالمية، انه من الاهمية بالإمكان ان يتم اجراء افصاحات اضافية اختيارية، حيث قد يختار مردوا رأس المال احدى المصارف بدلاً من احدى المصارف الاخرى، اذا ما شعورا بان المصرف الاولى ذات مخاطر اقل، فلا شك ان الافصاحات تزيد او تنخفض من عدم التأكد المرتبط بالمستقبل، ومن ثم فهي تقوم بتخفيض مستوى المخاطر المحيطة والمدركة (محمد، 2017م:72).

هنالك عدة اسباب التي تقوم المصارف بالإفصاح اختيارياً عند اعداد التقارير المالية والتي تتمثل فيما يلي (السيد، 2016م:386-387):

1. تخفيض تكلفة رأس المال حيث يؤدي زيادة نسبة الإفصاح الى تعزيز سيولة سوق الاوراق المالية من خلال انخفاض تكلفة الحصول على المعلومات وما سيتبعه من تخفيض تكلفة العمليات.

2. تخفيض عدم تماثل المعلومات بين الاوراق الداخلية والخارجية مما يؤدي الى انخفاض مخاطر المعلومات، تحقيق ارباح عادلة لجميع المستثمرين وحمايتهم من الممارسات غير المشروعة المتمثلة في تسريب المعلومات أو استخدام معلومات غير متاحة لكافة المستثمرين لتحقيق ارباح غير عادية، فضلاً عن تداول الاوراق المالية وفقاً للقيمة العادلة وانخفاض تكلفة التمويل الخارجي.

3. تقليل احتمالات تعرض سوق الاوراق المالية للتقلبات في اسعار الاوراق المالية، مما يؤدي الى انخفاض تكلفة تدخل الدولة لتحقيق الاستقرار في سوق الاوراق المالية الذي اصبح يتسم بالمضاربة.

4. تحسين سيولة سوق الاوراق المالية عند سد الفجوة بين المعلومات المتاحة والمعلومات المطلوبة من جانب المستثمرين واقناعهم بعدم وجود معلومات اضافية للقيام بعملية الشراء أو

البيع وزيادة الثقة بالفرص الاستثمارية المتاحة، وما سينتبعه من حصول المصارف على التمويل المناسب بأقل كلفة.

5. تخفيض تكاليف الدعاوي القضائية التي يمكن ان تتحملها المصرف نتيجة للإفصاح عن المعلومات غير الملائمة أو الإفصاح عن المعلومات في التوقيت غي المناسب بالإضافة الى اعطاء صورة ايجابية عن قدرة المصرف على التنبؤ بالتغيرات المستقبلية في ظل البيئة الاقتصادية مما يؤدي الى ارتفاع القيمة العادلة للمصرف.

6. تعظيم دور حوكمة المصارف في تحسين العلاقة بين ادارة المصرف ومجلس ادارتها ومساهمتها واصحاب المصالح فيها نتيجة لتنشيط سوق الاوراق المالية، تقويم اداء الادارة العليا وتعزيز المساءلة وزيادة درجة الثقة فيها، تعظيم الارباح لغرض الحصول على التمويل المناسب بالتكلفة المناسبة فضلاً عن التنبؤ بالمخاطر المتوقعة (احمد، 2007م: 15-16).

#### **أولاً: العلاقة بين الإفصاح الاختياري وتكلفة رأس المال:**

في الآونة الأخيرة، حظيت العلاقة بين الإفصاح الاختياري عن المصارف وتكلفة رأس المال باهتمام كبير بين الأكاديميين والهيئات التنظيمية، يمكن للإفصاح أن يشير إما إلى إفصاح إلزامي أو اختياري للمعلومات حول اداء ووضع المالي للمصارف، وان تكلفة رأس المال هي الحد الأدنى للعائد الذي يطلبه المستثمرون للاستثمار في مشروع جديد.

غالباً ما ينظر إلى تكلفة رأس المال على أنها مقياس يوضح مدى تحقيق الإفصاح المالي عن وظيفته الأساسية المتمثلة في توفير معلومات ذات صلة بالقيمة لمستخدمي البيانات المالية، عندما تزيد المصارف من مستوى الإفصاح الاختياري من أجل تقليل عدم تماثل المعلومات والاستفادة من المزايا المرتبطة بزيادة السيولة في الأسهم وانخفاض تكلفة رأس المال (Silvia, 2016: 662)، وكذلك ينص مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) على أن فوائد المعلومات عن التقارير المالية تسهم في تحسين الاستثمار والائتمان وقرارات تخصيص الموارد المماثلة، والتي تؤدي بدورها إلى زيادة كفاءة تشغيل أسواق رأس المال وانخفاض تكلفة رأس المال (Cheynel, 2009: 13).

كما تشير النظرية الاقتصادية إلى أنه من خلال زيادة مستوى افصاح المصارف، لا تزيد فقط سيولة سوق الأوراق المالية الخاصة بها، وانما تقلل أيضاً من مخاطر تقدير المستثمرين الناشئة عن عدم اليقين بشأن العوائد المستقبلية وتوزيع العوائد (Petrova et al, 2012: 83).

يرى Talbi & Omri أن المصرف لا يستطيع وحده الحد من عدم تماثل المعلومات الموجود مع الدائنين، بالإضافة إلى ذلك، يقوم المصرف بتقييم جودة الإفصاح والمصرف المدرجة في تقدير مخاطر التخلف عن السداد وأسعار القرض الممنوح (Talbi & Omri,2014:169).

واعتبر Fan إن جودة الإفصاح يمكن أن تقلل من عدم تماثل المعلومات بين المدراء والمساهمين والمقرضين، وكذلك تقلل من مشاكل نظرية الوكالة (Fan:67،2005)، ووفقاً لنظرية الوكالة يمكن أن يؤدي الإفصاح عن المعلومات إلى تقليل تكاليف مديري المراقبة من قبل المستثمرين والدائنين، وبالتالي فإن التأثير الإيجابي للتخفيض المقترح لتكاليف الوكالة على الربح سيكون بمثابة حافز للمدراء التنفيذيين لنشر مزيد من المعلومات (Depoers:251،2000).

علاوة على ذلك، يميل الإفصاح عن معلومات السوق إلى تخفيض مستوى عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين والمديرين، كما يتم تخفيض تكلفة الحصول على المعلومات للمستثمرين لتصبح توقعاتهم أكثر تجانساً، لغرض تخفيض تكلفة رأس المال (Botosan,1997:232).

يرى Margolis et al أن الأداء البيئي والمسؤولية الاجتماعية للمصارف تميل إلى أن يكون لها تأثير إيجابي على الأداء المالي (Margolis et al ,2007:37)، الذي يؤدي إلى تحسين صورة سمعة المصرف مما يفيد المصارف في أسواق العمل والسلع ورأس المال (662 Greening & Turban,1997:، وإن الاستثمارات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للمصارف تساعدهم في تخفيض المخاطر التشغيلية وتكلفة رأس المال (Albuquerque et al, 2018:4458) و (An & Pivo, 2018:32)، قد تتأثر تكلفة رأس مال المصرف بجودة إدارتها، مما يؤثر على الأداء البيئي للمصارف وتكلفة الدين وليس فقط على مستوى المصارف، وإنما على مستوى الأصول الفردية والقروض التي تمول تلك الأصول (Eichholtz et al,2019:29).

تقوم حوكمة المصارف على كيفية حماية أصحاب المصلحة من نزاع الملكية الذي يقوم به المدبرون، كما يساعد الإفصاح عن معلومات إضافية أصحاب المصلحة في تقليل المعلومات غير المتماثلة، وتؤدي شفافية المصارف دوراً أساسياً في التخفيف من عدم تماثل المعلومات

تكلفة رأس المال بين المديرين والمستثمرين وتمكنهم من الإشراف على أداء المصارف  
(Herath& Altamimi,2017:39).

ويرى Asbaugh et al ان المصارف التي تتمتع بحوكمة جيدة تحقق تصنيف ائتماني  
اعلى لان تطبيقها يساعد الادارة في تجنب المخاطر الذي يتعرض لها المستثمرون والدائنون  
تصبح صفر مما يسهم في تخفيض تكلفة الديون (Asbaugh et al, 2004).

بعد اطلاع الباحث على الدراسات التي تناولت العلاقة بين الافصاح الاختياري وتكلفة رأس  
المال يمكن ان يحدد جملة من النقاط التالية:

1. كلما افصحت المصارف عن المزيد من المعلومات المصرف كلما يؤدي الى جذب الكثير  
من المستثمرين على المد الطويل، وهذا سيؤثر بشكل ايجابي على سعر السوق وامكانية تسويق  
الاسهم مما يسهم في تخفيض تكلفة رأس المال.

2. كما اهتمت المصارف في توفير المعلومات لغرض تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات في  
سوق رأس المال.

3. تحاول المصارف في تخفيض المخاطر التقدير التي تواجه المستثمرين من خلال زيادة  
مستوى الافصاح عن المعلومات للمصرف.

4. كلما كانت نوعية الافصاح جيدة تساعدهم في تخفيض عدم تماثل المعلومات بين المدراء  
والمساهمين والمقرضين لتخفيض مشاكل نظرية الوكالة.

5. يؤدي زيادة مستوى الافصاح الاختياري لدى المصارف الى تحقيق زيادة في السيولة المالية  
وتخفيض عدم تماثل المعلومات والمخاطر الذي تواجه المستثمرين لغرض توزيع العوائد  
المستقبلية.

6. كلما كان الاداء المسؤولية الاجتماعية ملائمة تساهم في تأثير ايجابي على الاداء المالي  
والذي بدوره يؤدي الى تخفيض مخاطر التشغيلية وتكلفة رأس المال.

7. تساهم حوكمة المصارف في حماية اصحاب المصلحة من النزاع بين المدراء والمستثمرين  
وكما تساعدهم في تخفيض عدم تماثل المعلومات وتكلفة رأس المال، ويساعد الادارة في حال  
تطبيقها إلى تجنب المخاطر الذي يتعرض لها المستثمرون والدائنون.

## خلاصة الفصل

تناول الباحث في هذا الفصل تكلفة رأس المال على ثلاثة مباحث:

**تناول في المبحث الاول:** مفهوم واهمية وعوامل ومصادر وتكلفة الدين وحقوق الملكية ونموذج قياس تكلفة رأس المال بهدف بيان اهميتها للإفصاح الاختياري والذي يساهم في تخفيض تكلفة رأس المال لدى المصارف والعمل على تجنب ارتفاع التكلفة.

**وتناول في المبحث الثاني:** تعريف واهمية الآثار الخاصة والحاجة الى تطوير معايير محاسبة دولية لغرض تقليص ودور الإفصاح في تخفيض عدم تماثل المعلومات.

**وتناول في المبحث الثالث:** العلاقة تأثير بين الإفصاح الاختياري وتكلفة رأس المال من خلال مؤشرات الإفصاح الاختياري وبيان أثره على المصارف لغرض تخفيض تكلفة رأس المال.

وسيتناول الباحث في الفصل الثالث المراجعة الخارجية.

## **الفصل الثالث**

### **المراجعة الخارجية**

يتناول الباحث في هذا الفصل الاطار النظري المراجعة الخارجية من خلال المباحث التالية:

**المبحث الأول:** تعريف وأهداف وانواع المراجعة الخارجية.

**المبحث الثاني:** المراجعة الخارجية وفقاً للمعايير المراجعة الدولية.

**المبحث الثالث:** العمل المهني صفاته وأخلاقه للمراجع الخارجية

وتأثير ممارسات الافصاح الاختياري على تكلفة راس المال.

## المبحث الأول:

### تعريف وأهداف وانواع المراجعة الخارجية

#### أولاً: تعريف المراجعة الخارجية

تعود مهنة مراجعة الحسابات الى عهود قديمة، حيث كان المراجعون يقدمون تقاريرهم منذ حضارات المصرية والرومانية، كانت تراجع مراجعة دقيقة وقد ظلت مهنة المراجعة في تطور حتى ظهرت المنظمات المهنية التي اسهمت كثيراً في تطوير هذه المهنة، كما ظهرت اول منظمة مهنية للمراجعة في العالم وبريطانيا وهي جمعية المحاسبين ادنره وذلك في (1845م) ثم لحقت بها كندا التي ظهرت بها اول منظمة مهنية للمراجعة سنة (1880م) ثم فرنسا سنة (1881م) والولايات المتحدة الامريكية في (1882م) والمانيا في (1896م) واستراليا في (1904م) وفنلندا سنة (1911م)، ومنذ ذلك الحين حدث تطور كبير فقد اسست كثير من دول الاخرى منظماتها المهنية للمراجعة، وأصبحت تصدر النشرات والتوصيات الخاصة بقواعد المراجعة واسسها واساليبها، واصبحت المراجعة علماً له اصوله وقواعده العلمية، وقد طرأت عدد من التغيرات في اهدافه واساليبه، واصبح من اهم اهدافه التحقق من صدق وعدالة القوائم المالية، كما زاد الاهتمام بنظم الرقابة الداخلية من قبل المراجعين وذلك لتحديد مدى ونطاق الفحص الاختياري اللازم لإتمام عملية المراجعة (متولي، 2009م: 15).

وفي ظل التطورات المرفقة للثورة الصناعية وزيادة الاهتمام بعملية المراجعة الحسابات بدأ انبثاق مهنة المحاسبة والمراجعة لتلبي احتياجات السوق، وبالتالي بدأت عملية تطوير التشريعات تتسارع، حيث بدأ التصريح لأفراد من غير المساهمين بتولي عملية المراجعة مما مهد لظهور شركات المراجعة الحسابات (منصور، 2013: 19).

لاقى موضوع مراجعة الحسابات اهتماماً كبيراً من قبل الباحثين منذ محاولة وضع تعريف لعملية المراجعة الى الوقت الحاضر، حيث ظهرت في الادبيات التي تتعلق بالمراجعة اهتمام واضح بموضوع المراجعة من حيث التعريف به وايجاد مفهوم محدد له، أو من حيث دراسته لإيجاد وسائل لقياس أو حلول تكفل تحققه في الواقع العملي ولعل من اشهر التعريفات التي تناولت مراجعة الحسابات هي:

عرفت الجمعية المحاسبية الامريكية (AAA) مراجعة الخارجية بأنها عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي، التي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج المراجعة.

عرف الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) المراجعة بانها عبارة عن عملية تؤكد تهدف الى توفير مستوى عال من التأكد حول خلو البيانات المالية من اية امور مادية اظهرت على غير حقيقتها، مثل عملية تنفق ومعايير المراجعة الدولية، ويتضمن هذا مراجعة قانونية يتطلبها تشريع وطني أو نظام اخر.

كما عرفه سعودي المراجعة الخارجية بانها قدرة مراقب الحسابات على اكتشاف والتقير عن الاخطاء الجوهرية في القوائم المالية، وتخفيض عدم تماثل المعلومات بين الادارة وحملة الاسهم في ظل انفصال الملكية عن الادارة ومن ثم حماية مصالح المساهمين (سعودي، 2016م: 1152).

وتناول صابري تعريف المراجعة الخارجية هي عبارة عن عملية تقييم والتأكد من صحة المعلومات المتمثلة بالأحداث الاقتصادية والمتضمنة بسجلات الشركة، والتي تستخدم مجموعة من الاجراءات الكافية الذي يقوم بها المراجع الخارجي الذي ينتهي برأي فني مستقل حول مدى عدالة وصحة القوائم المالية (صابري، 2014 م: 47).

وعرفه محمد وآخرون المراجعة الخارجية بأنه عملية تجميع وتقويم أدلة الإثبات وتحديد وإعداد التقارير عن مدى التوافق بين المعلومات ومعايير محددة مقدما، ويجب أن تتم عملية تدقيق الحسابات بواسطة شخص فني مستقل محايد (محمد وآخرون، 2010: 23).

كما وصف شحاتة المراجعة الخارجية بانها تقوم في تدقيق وفحص الحسابات وما يستتبعها بواسطة شخص أو جهة فنية محايدة، وإبداء الرأي عما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المركز المالي ونتائج الأعمال عن فترة معينة (شحاتة: 108).

يستنتج الباحث مما سبق ان المراجعة الخارجية تتضمن الاتي:

- عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن لغرض تحديد نتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية.
- هي عملية التأكد من خلو البيانات المالية من اي مفاهيم اخرى تؤدي الى ظهورها بغير حقيقتها.
- مدى قدرة مراجع الحسابات في اكتشاف الاخطاء الجوهرية المتعلقة بالقوائم المالية.
- تقوم على تخفيض عدم تماثل المعلومات بين الادارة وحملة الاسهم.
- معرفة مدى التوافق بين المعلومات ومعايير محددة في عملية تجميع وتقييم أدلة الإثبات عند إعداد التقارير.
- ان عملية المراجعة تقوم على فحص الحسابات من قبل شخص مستقل يهدف الى ابداء رأي فني.

بعد الاطلاع على المصادر العربية والانجليزية من البحوث الأكاديمية وادبيات المحاسبية التي تناولت من خلالها تعريف المراجعة الخارجية بانها عملية محاسبية يقوم بها شخص مستقل لغرض فحص كافة العمليات والاحداث المالية المسجلة في الحسابات المصرف وبصورة منظمة من خلال جمع كافة الادلة والاثبات الخاصة بالأنشطة والاحداث الاقتصادية، وبحيث تؤدي الى اكتشاف كافة الاخطاء المحاسبية والتأكد من سلامة البيانات المالية لضمان عدم ظهور نتائج الاعمال الحسابات الختامية بغير حقيقتها، كما تساهم في ابداء رأي فني محايد عند اعداد التقارير المالية وتخفيض درجة عدم تماثل المعلومات بين الادارة وحملة الاسهم.

### **ثانياً: اهداف المراجعة الخارجية**

إن الهدف الاساسي من المراجعة الخارجية هو إبداء رأي فني محايد، عما إذا كانت القوائم المالية تعطي فكرة صادقة وعادلة وأمينة عن نتائج أعمال المركز المالي للشركة، ونتيجة تطورات الحاصلة في اهداف المراجعة الخارجية ولعدة اعتبارات تتعلق بتطور أنشطة المصارف من الناحية القانونية والاجتماعية والاقتصادية والمالية، كما حدد الباحثون والاكاديميون وبعد الاطلاع على الادبيات المحاسبية، تم تقسيم الاهداف الى اهداف التقليدية والاهداف الحديثة أو المتطورة وممن تناول هذه الاهداف كل من (عبد الله، 2004:347) و (محمد ومحمد، 2010:23) و (متولي، 2009:23):

## 1. الاهداف التقليدية

يمكن تقسيم الأهداف التقليدية على قسمين هما الاهداف الرئيسية والثانوية:

أ. الاهداف الرئيسية : والذي تضمنت مجموع من الاهداف التالية:

- ❖ التحقق من ان جميع العمليات المالي الذي حدثت خلال الفترة قد تم تسجيلها في الدفاتر أو السجلات المحاسبية للشركة بهدف التأكد من صحة ودقت البيانات المحاسبية.
- ❖ ابداء رأي فني محايد يستند على ادلة قوية يبين مدى مطابقة القوائم المالية لنتائج اعمال المركز المالي المصرف بهدف تحديد نتيجة الربح او الخسارة في نهاية الفترة المالية.

ب. الاهداف الثانوية : والذي تضمنت مجموع من الاهداف التالية:

- ❖ اكتشاف التزوير والغش والاطفاء الذي يحدث في السجلات والدفاتر او التلاعب في الحسابات.
- ❖ تساهم في الحد من ارتكاب الاطفاء والغش والتلاعب من خلال وضع ضوابط واجراءات تحد من ارتكاب المخالفات باستخدام نظم الرقابة الداخلية.
- ❖ تستند ادارة المصرف على تقارير مراقب الحسابات في اتخاذ القرارات المناسبة والخاصة برسم سياسة الحاضر أو المستقبل المتعلقة بالبنوك وحملة الاسهم والدائنين.

## 2. الاهداف الحديثة أو المتطورة

يمكن ان تحقق الاهداف الحديثة أو المتطور عدد من الاهداف التالية:

- ❖ مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها ومعرفة الاهداف المتحققة ودراسة اسباب الانحرافات التي حالت دون تحقيق الهدف.
- ❖ تقييم نتائج الاعمال المصرف الخاصة بالأهداف المحددة.
- ❖ تحقق اقصى قدر ممكن من الكفاية الانتاجية والرفاهية لأفراد المجتمع.

كما تناول سرايا اهداف المراجعة الخارجية (سرايا، 2007:39):

1. انها اداة الرئيسية المستقلة والحيادية التي تهدف الى فحص القوائم المالية في الشركة.
2. اعطاء الرأي الموضوعي في التقارير والانظمة والاجراءات المعنية بحماية ممتلكات الشركة.
3. التحقق الموضوعي الحيادي المستقل من الكفاءة الاقتصادية والادارية لعمليات المصرف ومطابقتها مع الاهداف المرجوة.

4. تبليغ الجهات المعنية في الوقت المناسبة وبصيغة منطقية موضوعية هادفة نتائج المراجعة.

#### كما وصف حامد اهداف المراجعة الخارجية (حامد، 2017: 51-52):

1. الوفاء بمتطلبات كافة الأطراف المعتمدة على تقرير المراجع الخارجي.
  2. تخفيض مخاطر المراجعة إلى أدنى حد ممكن.
  3. تحسين سمعة مكاتب المراجعة من خلال القدرة على اكتشاف الأخطاء والممارسات الابتكارية والتقرير عنها.
  4. الحد من المخاطر المرتبطة بالمنشأة محمل المراجعة التي تؤثر على استمراريته.
  5. الحد من فجوة توقعات مستخدمي القوائم والتقارير المالية و حالات التلاعب في أموال المصرف بواسطة الإدارة.
  6. تشجيع مكاتب المراجعة على الالتزام بالمعايير الدولية الخاصة بالمراجعة.
- يستنتج الباحث مما سبق ان الباحثين تناولوا اهداف المراجعة الخارجية الى قسمين الاول الخاص بالأهداف التقليدية أو الحديثة، اما القسم الثاني تناول اهداف المراجعة بصورة عامة ويمكن تحديد الاهداف التالية:

**القسم الاول: الاهداف التقليدية والحديثة أو المتطورة تناولت الاتي:**

#### 1. الاهداف التقليدية: وتتضمن الرئيسية والثانوية:

- **الاهداف الرئيسية التي تتضمن :** التأكد من صحة كافة العمليات التي تم تسجيلها في سجلات الشركة، ابداء رأي فني محايد حول نتائج اعمال المصرف وجمع كافة الادلة والاثبات بغرض عدم ظهور النتائج بغير حقيقتها.
  - **الاهداف الثانوية والتي تتضمن:** اكتشاف كافة الاخطاء او الغش او التلاعب التي تحدث في سجلات الشركة، وكما تستند الإدارة على تقرير مراجع الحسابات في اتخاذ القرارات المناسبة عن وضع المصرف المستقبلي.
2. **الاهداف الحديثة أو المتطورة:** وتتضمن مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها ومعرفة اسباب الانحرافات وتقييم نتائج الاعمال والتحقق من الكفاية الانتاجية ورفاهية المجتمع.

**القسم الثاني:** يتناول اهداف المراجعة الخارجية بصورة عامة من خلال الاتي:

1. تقوم بفحص كافة القوائم المالية للشركة وابداء راي حول الاجراءات المتبعة في عملية التدقيق والتحقق من استقلالية وحيادية من الكفاءة الاقتصادية والادارية للعمليات المصرف ومدى مطابقتها للأهداف المطلوبة ويقوم بتبليغ الجهات المعنية بعملية المراجعة.
2. الوفاء بكافة الالتزامات الاطراف المعنية الخاصة بتقرير المراجع الحسابات، وتخفيض مخاطر المراجعة، كما تقوم بتحسين سمعة مكاتب المراجعة، وتشجيع مكاتب المراجعة بالالتزام بالمعايير المراجعة الدولية.

### **ثالثاً: أنواع المراجعة الخارجية**

يمكن تقسيم المراجعة الخارجية على انواع متعددة من وجهة نظر عدد من الباحثين والكتاب ويمكن معرفة ذلك من نواحي مختلفة، فقد ينظر للمراجعة من حيث الجهة او القائمين بأدائها أو من حيث شموليتها أو من حيث درجة الفحص أو من ناحية التوقيت أو من حيث درجة الالتزام ويمكن بيان ذلك من خلال الاتي (متولي، 2009: 25-29) و (مازون، 2011: 11) و (الهوري ومحمد، 1999: 7-10) و (بوتين، 2005: 15) و (جربوع، 2000: 8) و (عبد الله، 2007: 27-32) و (يوسف، 2016: 23-30) :

#### **1. من حيث الجهة أو القائمين بعملية المراجعة وينقسم الى:**

- أ. **المراجعة الداخلية:** يقوم بها موظفون من داخل المصرف أو المؤسسة وتختص بتدقيق كافة العمليات التي قام بها المصرف وذلك بهدف اكتشاف الأخطاء والغش والتزوير والتلاعب في الدفاتر والسجلات والمستندات الخاصة بها لغرض التأكد من صحة البيانات المحاسبية التي تقدمها الادارة بهدف وضع خطط واتخاذ القرارات المناسبة.
- ب. **المراجعة الخارجية:** يقوم بها مراجع الحسابات من خارج المصرف، حيث يتم تعيينه من قبل المؤسسة أو المصرف ويكون مستقلاً عن الادارة أو المساهمين، ويختص بتدقيق كافة العمليات التي قام بها المصرف خلال الفترة المالية بعد انتهاء عمل التدقيق الداخلي، وينتهي عمله بتقديم تقرير فني محايد عن مدى صحة ودقت وسلامة قائمة المركز المالي ونتائج الأعمال.

## 2. من حيث شمولية عملية المراجعة وينقسم إلى:

أ. **المراجعة الكاملة:** حيث يقوم المراجع بمراجعة كافة العمليات المتمثلة في القيود والمستندات والسجلات بغرض التأكد من انها صحيحة وسليمة، وانها قيدت وفقاً للقواعد والمبادئ المحاسبية المعترف بها، ويكون نطاق عمل المراجعة بصورة تفصيلية كاملة عن فحص كافة العمليات المالية دون فرض قيود عليه من قبل الادارة أو الجهة التي عينته بصفة مراجع خارجي.

ب. **المراجعة الجزئية:** يقتصر عمل مراجع الحسابات على تدقيق جزء من العمليات دون غيرها، فالجهة التي تعين المراجع هي التي تحدد العمليات المطلوبة مراجعتها كفحص العمليات النقدية خلال الفترة أو البيع النقدي أو بالأجل أو فحص حسابات المخازن، ويعد هذا النوع من المراجعة لا يهدف الى قيام المراجع الى ابداء رأي فني محايد حول القوائم المالية، وانما يقتصر رأيه على الجزء المكلف بتدقيقه وان المراجع يحصل على اتفاق كتابي يحدد المهام المطلوب انجازها.

## 3. من حيث مدى فحص عملية المراجعة وينقسم الى:

أ. **المراجعة الشاملة أو التفصيلية:** ويقصد به مراجعة كافة القيود والسجلات والمستندات والحسابات الذي حدثت خلال الفترة المالية، ويناسب هذا النوع من المراجعة المصارف او المؤسسات المتوسطة وصغيرة الحجم ولا يناسب المصارف الكبيرة لأنه سوف يتحمل اعباء مالية ويحتاج الى وقت اكثر.

ب. **المراجعة الاخبارية:** ويعني قيام مراجع الحسابات باختيار عينة تمثل المجتمع الخاصة بالعمليات المالية للشركة وتحديد حجم هذه العينة يتعلق بوجهة نظر المراجع بغرض التأكد من صحة وسلامة نظام الرقابة الداخلية ويمكن استخدام اسلوبين لاختيار العينة اما بالتقدير الشخصي أو بالتقدير الاحصائي.

## 4. من حيث توقيت عملية المراجعة وينقسم الى:

أ. **المراجعة المستمرة:** وهي المراجعة التي يقوم فيها مراجع الحسابات في فحص البيانات بصورة مستمرة أو على فترات دورية أو غير دورية حيث يقوم بفحص ومراجعة اولاً بأول خلال الفترة المالية، وهذا النوع من المراجعة يناسب المصارف الكبيرة التي تحتاج الى وقت وجهد اكبر نسبياً لفحصها، وتساهم المراجعة المستمرة في توفير الوقت الكافي للمراجع

مما تساعده في عملية التدقيق وتقليل فرص ارتكاب الغش والاختفاء والتلاعب في القوائم المالية.

ب. **المراجعة النهائية:** تبدأ عملية المراجعة بعد نهاية الفترة المالية من اعداد الحسابات الختامية والقوائم المالية، ويلجأ مراجع خارجي الى هذا الطريقة في المصارف صغيرة الحجم ولا تتطلب فيها العمليات بصورة كبيرة.

#### 5. من حيث درجة الالتزام بعملية المراجعة وينقسم الى:

أ. **المراجعة الزامية:** حيث يلزم القانون بعض المنشآت والمصارف والهيئات والجمعيات والنقابات بأن يكون لها مراجع حسابات خارجي ، ويحدد القانون نطاق عمله ومسؤوليته ويقوم في نهاية عمله بتقديم تقرير إلى مستخدمي المعلومات المحاسبية سواء من داخل المصرف أم من خارجه.

ب. **المراجعة الاختيارية:** حيث لا يوجد إلزام قانوني في تعيين مراجع حسابات خارجي، ويكون لملاك المشروع سواء كان فرداً أم شركاء، حرية الاختيار في تعيين المراجع وتحديد نطاق عمله وأتعا به.

## المبحث الثاني

### خصائص وفروض ومعايير المراجعة الخارجية

#### أولاً: خصائص المراجعة الخارجية

تتضمن خصائص المراجعة الخارجية في مجموعة التالية (السيد، واخرون، 2000:7-8):

##### 1. المراجعة الخارجية عملية هادفة:

تقوم المراجعة الخارجية بصفة عامة في إبداء رأي الفني المحايد الخاص في القوائم المالية، والذي يكون من مسؤولية الادارة لغرض تقديمها للجهات الخارجية ذوي المصلحة في الشركة، هذه الجهات تتميز بخاصية محدودية السلطة فيما يتعلق في الحصول على احتياجاتهم من المعلومات وهو ما يجعلهم يعتمدون بصورة شبه كاملة على القوائم المالية التي تقدمها الإدارة في تقييم أدائها، وهذا ما يؤدي في كثير من الأحيان إلى تعارض المصالح وبالتالي تسعى الإدارة لتقديم معلومات مضللة من خلال قوائمها المالية، ونظراً لذلك فإن مستخدمي هذه القوائم من الأطراف الخارجية يحتاجون للمراجع الخارجي بوصفه خبيراً ومؤهلاً مهنياً ومحايداً لإبداء رأيه في مدى صدق القوائم المالية المقدمة لهم.

##### 2. المراجعة الخارجية عملية منظمة:

يتم ممارسة المراجعة الخارجية وفق إطار منظم من الخطوات المنطقية المترابطة والمنظمة، حيث يبدأ المراجع الخارجي عملية المراجعة بجمع البيانات اللازمة المتعلقة بالمصرف لاستكشاف البيئة التي سيجري فيها الفحص، ثم يقوم بعملية تقييم نظام الرقابة الداخلية لدى العميل لتحديد نقاط القوة والضعف فيه، وعلى ضوء هذا التقييم يقوم بوضع برنامج للمراجعة النهائية، ويستكمل المراجع عملية المراجعة بعمليات الفحص الميداني وهذا مع تجميع وتقييم الأدلة التي تؤكد رأيه وتنتهي عملية المراجعة بإعداد تقرير المراجعة الذي يشمل على رأي مراجع الحسابات في القوائم المالية المعروضة عليه.

##### 3. المراجعة الخارجية يمارسها مراجع مستقل:

إضافة لضرورة توافر اشتراطات التأهيل العلمي والعملية في المراجع الخارجي، لا بد عليه أن يكون مستقلاً عن العميل حيث لا تكون له مصالح مباشرة أو غير مباشرة معه، وعليه القيام بعمله دون الخضوع لضغوط الغير.

- كما حدد المطارنة خصائص المراجعة الخارجية الذي يجب على المدقق الحسابات عند اعداد التقارير المالية ان تتسم بمجموعة من النقاط التالية (المطارنة، 2006م: 123):
1. **الإنجاز:** يجب أن لا يكون التقرير مطولا أكثر من اللازم وأن لا يكون هناك جمل أو كلمات غير مفهومة وأن لا يتضمن التفاصيل الكثيرة التي تفقده التركيز.
  2. **الوضوح:** يقصد عدم وجود غموض في محتويات التقرير لتوصيل البيانات بشكل واضح.
  3. **الأهمية:** يجب أن تكون المعلومات الواردة في التقرير ذات أهمية للجهة المستفيد وأن يتم الإبتعاد عن المفاهيم التي من الممكن أن لا تكون ذات أهمية.
  4. **الصحة والدقة:** يجب أن تكون المعلومات الواردة في التقرير دقيقة حتى يتسنى للأطراف المعنية الإستفادة من تلك المعلومات.
  5. **الترباط:** يجب أن تكون الجمل في التقرير مترابطة وأن تشجع قارئ التقرير على إكماله دون تشتت في الأفكار الواردة فيه.
  6. **الصدق والأمانة:** يجب أن لا يكون المدقق متحيزا في تقريره لأي طرف من الأطراف، وأن يوضح نتائج تقريره بكل صدق وأمانة.

**يستنتج الباحث مما سبق ان خصائص المراجعة الخارجية تتضمن الاتي:**

- تقوم المراجعة الخارجية بصورة عامة في ابداء راي فني محايد حول القوائم المالية لغرض تقديمها الى الجهات ذات المصلحة لغرض اعتمادها في اتخاذ القرارات المناسبة من قبل الادارة.
- تقوم المراجعة الخارجية من ممارسة عملية المراجعة على كافة البيانات المصرف وتحديد البيئة التي يتم فحصها، وكذلك تقييم عمل نظام الرقابة الداخلية وتحديد نقاط القوة والضعف.
- يشترط على المراجع الخارجي ان يتمتع بالتأهيل العلمي والعملية ويكون ومستقل عن العميل.
- يجب ان يمتاز المراجع الخارجي بالصدق والامانة وان لا يكون خلال عملية المراجعة منحاز الى أي طرف من الاطراف.
- يشترط في عملية المراجعة دقة وصحة المعلومات الواردة في تقرير مراجع الحسابات.
- يجب ان تكون فترة مراجعة الحسابات محددة بفترة معينة لانه كلما زادت المدة تفقد الى مصداقية تقرير المراجع.

## ثانياً: فروض المراجعة الخارجية

تمثل الفروض بالنسبة للمراجعة الخارجية مجال المعرفة نقطة انطلاق للجهات المرتبطة بها بغية التفكير والتوصل الى نتائج تساهم في وضع إطار عام للنظرية التي تحكم هذا المجال لغرض الاخذ بنظر الاعتبار طبيعة عمل المراجعة وتحديد نوعية المشاكل التي تتعامل معها وان اعتمدها على الفروض بهدف التوصل الى عملية مراجعة سليمة التالية (صديقي، طواهر، 2012م:14-15) و (توماس، هنكي، 2006م: 43) و (الصبان، 2003م:19):

### 1. قابلية البيانات المالية للفحص:

تتمثل عملية المراجعة بفحص القوائم والمستندات للحكم على المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام، ينبع هذا الفرض من المعايير المستخدمة لتقييم القوائم المالية من جهة ومن جهة اخرى ينص على مصداقية المعلومات المتمثلة (الملائمة وقابلية الفحص وعدم التحيز وقابلية القياس الكمي).

### 2. عدم وجود تعارض حتمي بين مصلحة المراجع وإدارة المصرف:

يقوم هذا الفرض على التبادل المنافع بين المراجع الخارجي والإدارة الشركة، من خلال اعداد هذه الأخيرة بمعلومات تمت مراجعتها من طرف المراجع الخارجي بغية اتخاذ على أساسها قرارات صائبة والعكس بالنسبة للمراجع حيث تمده الإدارة بمعلومات يستطيع على أساسها أن يبدي رأيه الفني المحايد على واقع وحقيقة تمثيل المعلومات المحاسبية للشركة.

### 3. خلو القوائم المالية من أية معلومات تقدم للفحص من أي تواطؤ وأخطاء:

هذا الفرض مسؤولية المدقق الخارجي عن اكتشاف الأخطاء عن طريق بذل العناية المهنية اللازمة، وعدم مسؤوليته عن اكتشاف الأخطاء والتلاعب الذي تم التواطؤ فيها خاصة عند تقيده بمعايير المراجعة المنفق عليها.

### 4. وجود نظام سليم للرقابة الداخلية:

يقوم هذا الفرض على وجود نظام سليم وقوي للرقابة الداخلية داخل المصرف يقلل من حدوث الأخطاء والتلاعب ، كما يجعل المراجعة إقتصادية وعملياً يتبني المراجع الإختياري بدلاً من التفصيلي.

## 5. التطبيق المناسب للمبادئ المحاسبية:

يقوم هذا الفرض على ان المعلومات المحاسبية قد تم اعدادها وفقاً للمبادئ المحاسبية المعترف بها، ويعد الالتزام بها مؤشراً حقيقياً للحكم على صلاحية القوائم المالية وعن مدى صحة نتائج الاعمال المركز المالي.

## 6. مراجع الحسابات يزاول عمله كمراجع فقط:

رغم تعدد الخدمات التي يؤديها المراقب، فإن المراجع في هذا البند يقوم بعمله كمراجع للحسابات، وذلك وفقاً لما توضحه الاتفاقية المبرمة بين الإدارة والمراجع على أن لا تخل هذه الاتفاقية بمعايير المراجعة وعلى رأسها استقلالية المراجع في عمله.

## ثالثاً: معايير المراجعة الخارجية

تعتبر المعايير اداة لتحديد المسؤوليات وتنظيم القوانين وانظمة واجراءات الخاصة بالجمعيات المهنية بهدف تنظيم العلاقة بين اعضاء المهنة المتمثلة بالمراجعين الخارجيين وعلاقتهم بعملائهم وجميع الجهات المستفيدة من الخدمات المقدمة لهم كما اصدر مجمع المحاسبين الامريكيين (AICPA) بواسطة مجلس معايير التدقيق (ASB) قائمة بمعايير المراجعة المتعارف عليها (GAAS) حيث قسمت معايير المراجعة على ثلاثة اقسام وهي المعايير عامة أو الشخصية ومعايير العمل الميداني ومعايير اعداد التقرير:

### 1. معايير العامة أو الشخصية:

تتصف هذه المعايير بالشخصية لأنها تخص صفات الشخصية للمراجع الخارجي وعلاقتها بجودة اداء المراجع ويمكن ان تتصف بثلاثة عناصر وهي:

✓ **التأهيل العلمي والعملية للمراجع:** يجب ان يتم الفحص بواسطة شخص او اشخاص لديهم قدراً كافياً من التأهيل العملي كمراجعين.

✓ **الحيادية والاستقلالية:** يجب ان يتصف مراجع الحسابات الخارجي بالحيادية والاستقلال في اداء عمله.

✓ **العناية المهنية الواجبة:** يجب ان يبذل المراجع العناية المهنية الواجبة والمعقولة عند ادائه لمهنة الفحص واعداد التقارير.

## 2. معايير العمل الميداني:

- ✓ هي تلك المعايير التي تختص بالأداء المهني للمراجع ويمكن ان تتصف في الاتي:
  - ✓ التخطيط والاشراف السليم للعمل: وضع خطة مناسبة لمهمة المراجعة، وتوفير اشراف ملائم عن اعمال المساعدين.
  - ✓ تقييم نظام الرقابة الداخلية: تحدد مدى الاعتماد عليها، ومن ثم تحديد مدى الاختبار الازمة لتنفيذ عملية المراجعة والذي من خلالها تحدد جوانب الضعف والقوة للرقابة الداخلية.
  - ✓ الحصول على ادلة الاثبات الكافية وملائمة: من خلال الفحص والملاحظة والاستفسارات والمصادقات لغرض تكوين اساس قياس مناسب لإبداء الراي على القوائم المالية الخاضعة لعملية المراجعة.

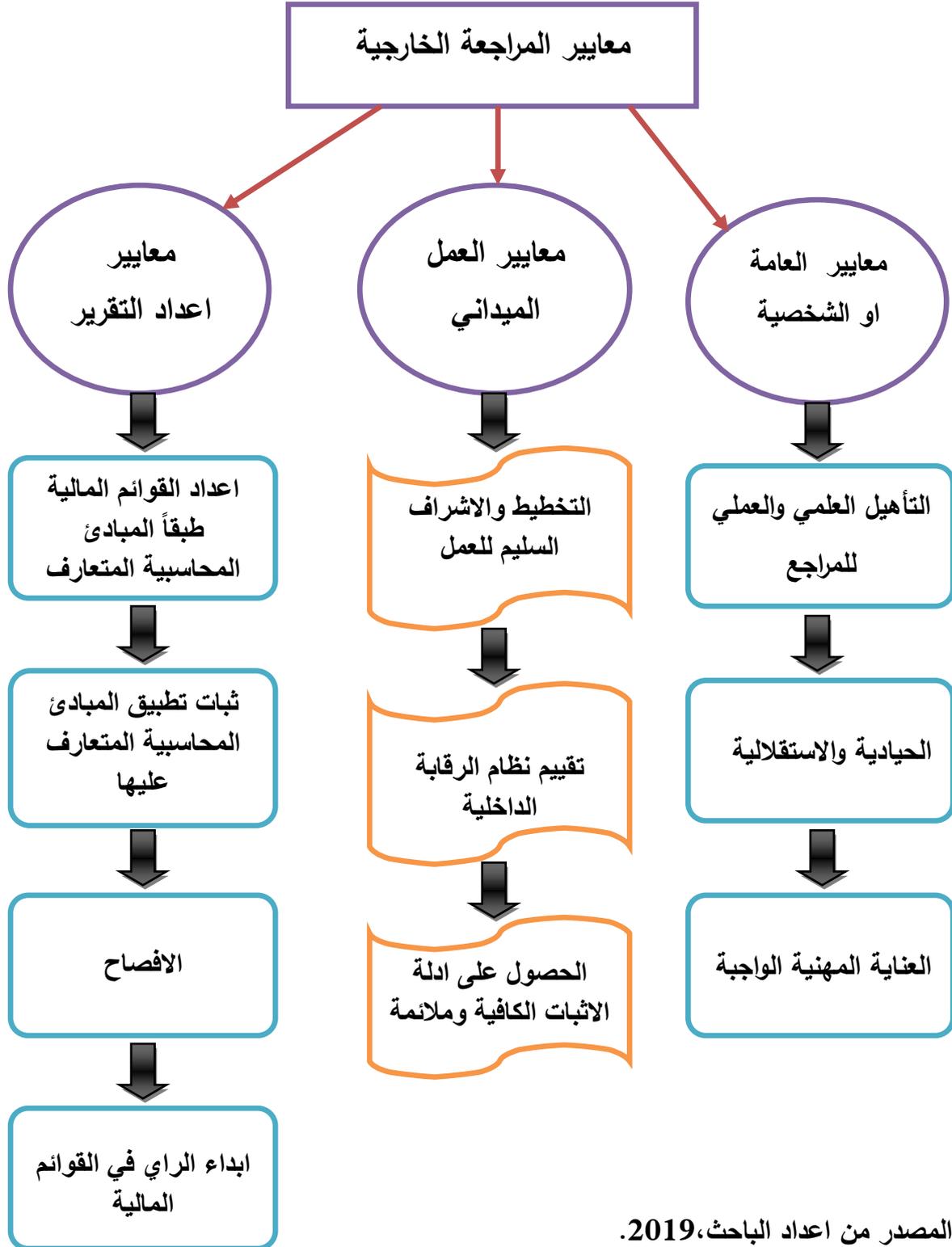
## 3. معايير اعداد التقرير:

- ترتبط هذه المعايير بكيفية اعداد التقرير النهائي بصورة واضحة وفق مهنة المراجعة وتشتمل على اربعة عناصر وهي:
  - ✓ اعداد القوائم المالية طبقاً لمبادئ المحاسبية المتعارف عليها: يجب ان يكون التقرير معداً وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.
  - ✓ ثبات تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها: ان يوضح التقرير ثبات المصرف في تطبيق المبادئ المحاسبية في الفترات المحاسبية السابقة والحالية.
  - ✓ الافصاح: يفترض ان القوائم المالية تحتوي على البيانات والايضاحات الكافية والذي يجب الافصاح عنها بما يناسبها بدرجة معقولة وملائمة.
  - ✓ ابداء الراي في القوائم المالية: يجب ان يحتوي التقرير على راي المراجع بالقوائم المالية كونها وحدة واحدة.

يوضح الشكل (1/2/3) اهم معايير المراجعة الخارجية:

شكل (1/2/3)

معايير المراجعة الخارجية



المصدر من اعداد الباحث، 2019.

وقد تناول (الزبيدي، 2014: 56-57) في بحثه المعايير الاساسية والتي اقرها مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق بما يخص اعطاء وصف للمعايير الاساسية التي يجب على مراقب الحسابات ان يلتزم بها لضمان تحقيق اعلى مستويات الاداء المهني المطلوبة ولتحديد مسؤوليات المهنية وكما يلي (دليل التدقيق رقم (3)، 1999) :

### 1. المعايير العامة:

على مراقب الحسابات اعتماد المعايير الاساسية للتدقيق في كل الامور والحالات التي يحتمل ان يكون لها تأثير على قرارات مستخدمي البيانات المالية.

○ **التأهيل العملي والعلمي:** يجب ان يكون مراقب الحسابات مؤهلاً علمياً ومهنيًا لكي يتمكن من أداء واجبه المهني وفقاً لما متوقع منه وان ذلك يتطلب وضع السياسات والاجراءات الخاصة بالأمور الموضحة أدناه:

أ. اختيار مراقب الحسابات لمساعديه من بين المؤهلين مهنيًا واكاديميًا.

ب. تطوير وتدريب مراقبي الحسابات ومساعديهم لتمكينهم من اداء واجباتهم بالكفاءة المطلوبة.

ت. اعداد ادلة التدقيق المتعلقة بممارسة مهام الفحص والتدقيق.

ث. تقويم فاعلية وملائمة الاجراءات الداخلية المعتمدة في مؤسسات ومكاتب التدقيق.

○ **معيار الاستقلالية:** وجوب استقلال مراقب الحسابات وتجنب وجود المنفعة ما بينه وبين الجهة التي يقوم بتدقيقها، كما ان اجراءات التدقيق المتعارف عليها تستلزم اتخاذ موقف مستقل في التفكير الذهني لمراقب الحسابات بعيداً عن اي مؤثرات قد تؤثر على نوعية عمله أو حكمه الشخصي.

○ **المعايير الاخلاقية:** يتضمن مجموعة من الصفات التي تخص المعايير الاخلاقية للمراجع:

أ. يجب أن يكون مراقب الحسابات مستقيماً ونزيهاً ومخلصاً في أداء عمله المهني وان يتوخى العدالة وان يكون محايداً غير متحيزاً عند تكوين انطباعات وإعطاء الرأي وان يكون استقلاله حقيقاً غير مرتبط بأية مصلحة أو ضغوط تتال من تجرده.

ب. يجب على مراقب الحسابات ان يكون أميناً على أسرار مهنته ويحافظ على المعلومات التي تتوافر له خلال عمله وان لا يبوح بها إلى أي جهة دون اذن خاص بذلك إلا في الحالات التي تستدعيها مقتضيات القانون أو متطلبات الافصاح المهني.

ت. على مراقب الحسابات ومساعديه أن يتصفوا بالكياسة الواجبة في علاقاته مع موظفي المصرف وان يكون التعامل ضمن إطار التواضع وحسن المعاملة.

ث. على مراقب الحسابات الالتزام بأداب وسلوك المهنة المتعارف عليها والمنصوص عليها في التشريعات المهنية.

## 2. معايير العمل الميداني:

أ. على مراقب الحسابات أن يبذل العناية المهنية اللازمة في تنفيذ عمل معين وان يستعين بأشخاص تتوفر لديهم الخبرة والكفاءة المعقولة والتدريب اللازم في التدقيق.

ب. يجب على مراقب الحسابات إن يخطط عمله بصورة تمكنه من إنجازه بالكفاءة وفي الوقت المناسب وعلى أساس المعرفة بطبيعة أعمال ونشاطات المصرف والظروف المحيطة بها وان التخطيط لعملية التدقيق يقتضي الاتي:

- التعرف على حجم وطبيعة عمل المصرف الذي سيتم تدقيقها وجمع المعلومات اللازمة عنها وتحديد الجوانب المهمة للبيئة التي تعمل في محيطها الشركة.
- الاحاطة بالنظام المحاسبي وسياسات المصرف وتحديد اهداف التدقيق والاختبارات الضرورية لتلك الاهداف وتنسيق العمل الذي سيتم تنفيذه.
- جدولة اجراءات التدقيق التي سيتم تنفيذها حسب طبيعتها واوقات تنفيذها وذلك في ضوء اولويات واسبقيات المهام فضلا عن تحديد المنهج والاسلوب الاكثر كفاءة لعمل التدقيق.
- تحديد عدد الموظفين ومستوياتهم الوظيفية الذين سيكلفون بالتدقيق وتحديد درجة الاعتماد على نتائج فحص نظام الرقابة الداخلية وتحديد الاهمية النسبية للأمر والجوانب الممولة التدقيق.
- على مراقب الحسابات عند تنفيذه اختبارات الالتزام والاختبارات الجوهرية ان يحصل على ادلة وقرائن كافية ومناسبة تمكنه من الوصول الى نتائج معقولة يعتمد عليها في ابداء رأيه حول البيانات المالية تلك الاختبارات ما يلي:

1. إن اختبارات الالتزام تمثل إجراءات يتم تصميمها للحصول على قناعة معقولة بالالتزام الفعلي بإجراءات الرقابية الداخلية التي سيتم الاعتماد عليها في التدقيق.

2. الاختبارات الجوهرية هي تمثل إجراءات يتم تصميمها للحصول على قناعة معقولة باكتمال ودقة وصحة البيانات التي يقدمها النظام المحاسبي وتتكون هذه الاجراءات من نوعين هما:

☒ فحص تفاصيل العمليات والارصدة.

☒ تحليل النسب والاتجاهات الهامة بالإضافة إلى التحري عن التغيرات والبنود غير أن يكون مراقب الحسابات دقيقاً في عمله ولا يعتمد أي رأي إلا بعد إجراء الفحص والحصول على أدلة الاثبات الكافية.

▪ تعتبر الادارة هي المسؤولة عن وضع أنظمة الرقابية الداخلية التي ينبغي أن تتضمن إجراءات الضبط الداخلي المناسب لحجم وطبيعة عمل المصرف ولكن لا يعفي ذلك مراقب الحسابات من تقييم تلك الاجراءات والاختناح بملائمتها وكفايتها لأنها ستسهل وتساعد مراقب الحسابات في تكوين قناعة ورأيه الفني المطلوب منه.

▪ على مراقب الحسابات أن يضع برنامج تدقيق شامل يغطي جميع الانشطة الرئيسية والفرعية للشركة يحدد في الاجراءات اللازمة لتنفيذ خطة التدقيق وان يتضمن الاهداف من تنفيذ كل فقرة رئيسية منه.

▪ على مراقب الحسابات إعادة النظر في خطة وبرامج التدقيق أثناء العمل في ضوء نتائج اختبارات التزام والاختبارات الجوهرية.

### 3. معايير اعداد التقرير:

أ. عند انتهاء عملية التدقيق والفحص على مراقب الحسابات أن يلخص نتائج عمل بوثيقة مكتوبة (التقرير) وان يعطي رأيه حول البيانات المالية بشكل واضح ودقيق ومركز وسهل الفهم وبعيداً عن التمويه ومتضمناً المعلومات التي تسندها أدلة إثبات التدقيق ووفقاً لما جاء في دليل التدقيق رقم (2) حول تقرير مراقب الحسابات.

ب. يعتبر مراقب الحسابات مسؤولاً عن إبداء رأيه حول البيانات المالية عندما يفوض مساعديه بعمله أو عندما يستعين بأعمال قام بها مراقبوا الحسابات أو خبراء آخرون.

ت. يعتبر رأي مراقب الحسابات تعبيراً عن قناعته بوجود التزام بالأمر المبينة أدناه :

❖ ان البيانات المالية أعدت وفقاً للسياسات والقواعد المحاسبية المتعارف عليها.

❖ الالتزام بالقوانين والانظمة المراعية في إعداد البيانات المالية.

❖ ان البيانات المالية تعبر عن المركز المالي ونتائج النشاط.

❖ وجود إيضاحات كافية للأمور الهامة بشأن البيانات المالية.

ث. عندما يعطي مراقب الحسابات رأياً متحفظاً أو عندما يمتنع عن إبداء الرأي يجب أن

يتضمن التقرير الاسباب التي دعت إلى ذلك بشكل واضح ومفهوم.

ج. على المراقب الحسابات أن يراعي عند إعدادهِ في كتابة للتقرير كونه سيقر من قبل جهات

واطراف متعددة ذات خلفيات ومستويات ثقافية مختلفة قد لا تمت بصلة معينة الى المهنة،

مما يستوجب ذلك ان يكتب التقرير بلغة مفهومة وبعيدة عن المصطلحات المهنية المعقدة.

## المبحث الثالث

### صفات واخلاق العمل المهني للمراجع الخارجية وتأثير الانصاح الاختياري وتكلفة

#### راس المال

#### أولاً: صفات مراجع الخارجي

ان من اهم الصفات الجوهرية والمؤهلات الفنية والاخلاقية الذي يجب ان يمتاز بها مراجع الحسابات الخارجي هي (Eichenseher & Shields, 2003:23) و (الشريف،2010: 115-116) :

1. الصفات الذي يجب ان يتمتع بها مراجع الخارجي وتتمثل بمجموعة من الصفات ومن اهمها الاتي:

- أن يكون على علم تام بالأصول العلمية والتطبيقات العملية لعلم المراجعة وإمساك السجلات، وأن يكون حريصاً على تتبع الاتجاهات الحديثة في حقل اختصاصه، وأن يتفهم طبيعة وأساس كل حدث مالي سجل في دفاتر الشركة، ويجب على المراجع أن يتعمق بالمعالجات المحاسبية والأساس الذي اتبعته الشركة، وألا أصبحت عملية المراجعة التي يقوم بها عملية الية وسطحية لا يتمكن من خلالها بلوغ أهداف المراجعة.
- أن يكون مستوعبا لأصول علم المراجعة ومبادئه العلمية ومشاكله العملية ومطلعاً على الأساليب والاتجاهات الحديثة في المراجعة.
- أن يكون ملماً بعلم المراجعة وبأحكام القوانين والتشريعات التي لها علاقة بعمله كالقانون التجاري، قانون الشركات، التشريع الضريبي.
- أن يكون ملماً بمحاسبة التكاليف وقادر على الاستفادة من أسسها العلمية وتطبيقاتها العملية في اعمال المراجعة، وملماً بالموازنات التخطيطية، وأن يكون لديه إلمام معقول في مبادئ إدارة الأعمال وأسس وضع أنظمة الرقابة الداخلية للوحدة.
- أن يكون متمسكا بأداب وسلوك المهنة ولا يتسامح في مخالفتها تحت أي ضغط وأن يكون صبوراً.
- أن يكون قوي الشخصية وأن يتمتع بضبط النفس وسعة المهارة واللباقة والدقة في الحكم وعزة النفس والذكاء وحضور البديهة وحسن معاملة الأفراد في المصرف من موظفين ومدبرين.

- أن يكون أميناً على أسرار المصرف التي يقوم بعمل حساباتها فيجب أن يكون أميناً تجاهها، وعليه فلا يجوز له أن يفشي بأي سر من أسرار المصرف للغير الذي قد يستغل هذه المعلومات وبذلك يلحق ضرراً بمصلحة الشركة.
  - أن يكون واسع الإطلاع وأن يتتبع التطورات والاتجاهات الحديثة في العلوم التي تخصص فيها، وأن يتتبع التعديلات التي تطرأ على التشريعات والقوانين المتصلة بعمله المحاسبي.
- 2. من أهم المؤهلات العلمية التي يتمتع بها المراجع الخارجي:**
- أن يكون حاصلاً على مؤهل علمي مناسباً للمحاسبة والمراجعة.
  - أن يكون قد عمل محاسباً تحت التمرين تحت إشراف شخص مجاز بممارسة المهنة مدة لا تقل عن سنتين من تاريخ حصوله على التأهيل العلمي والعملية.
- يستنتج الباحث مما سبق أن على المراجع الخارجي أن يتميز بعدد من الصفات التالية:**
- أن يكون ملماً بكافة الأصول والقواعد المحاسبية المتعارف عليها وفقاً للمعايير المراجعة الدولية التي تحكم عملية تسجيل الأحداث المالية في الدفاتر أو السجلات المحاسبية للشركة التي يتم تدقيقها.
  - أن يكون المراجع ملماً بأحكام القوانين والتشريعات التي لها علاقة بعمله كالقانون التجاري، قانون الشركات، التشريع الضريبي.
  - أن يكون المراجع ملماً بمحاسبة التكاليف والاستفادة من تطبيقاتها المحاسبية والموازنة التخطيطية وأن يتمتع بخبرة بمبادئ الإدارة ووضع أسس وقواعد للرقابة الداخلية.
  - أن يكون المراجع متمسكاً بسلوكية العمل المهني وأن يتمتع بشخصية قوية بحيث لا يتأثر بالأطراف الأخرى عند إجراء عملية الفحص للقوائم المالية للشركة.
  - أن يكون أميناً على أسرار المصرف التي تم تدقيق حساباتها وأن يكون مواكباً للتطورات الحديثة في العلوم المحاسبية ومتابعاً لكافة التشريعات والقوانين المحاسبية الحديثة.
  - أن يكون لدى المراجع مؤهل علمي يساعده في أداء عمله وأن يكون قد تدرّب تحت مكتب أو شركة مراجعة لمدة سنتين.

## ثانياً: اخلاقيات العمل المهني للمراجع الخارجي

هنالك مجموعة من الاخلاقيات الاساسية لمهنة المراجعة الخارجية الذي يجب ان يلتزم بها

المراجع المهني عند اجراء عملية التدقيق (اتحاد الدولي للمحاسبين، 2014:17-18):

1. **النزاهة:** يجب أن يكون المراجع المهني اميناً وصادقاً في جميع العلاقات المهنية والتجارية.
2. **الموضوعية:** يجب أن لا يسمح المراجع المهني بالتحيز أو تضارب المصالح أو التأثير المفرط للآخرين لتجاوز الأحكام المهنية أو التجارية.
3. **الكفاءة المهنية والعناية اللازمة:** يقع على المراجع المهني واجب مستمر في المحافظة على المعرفة والمهارات الفنية بالمستوى المطلوب لضمان أن يستلم العميل أو صاحب العمل خدمة مهنية كفؤة مبنية على التطورات الحالية في الممارسات والتشريعات والأساليب.
4. **السرية:** يجب أن يحترم المراجع المهني سرية المعلومات التي يحصل عليها نتيجة العلاقات المهنية والتجارية وينبغي إلا يفصح عن أي من هذه المعلومات لطرف ثالث دون تفويض صحيح ومحدد إلا إذا كان هناك حق أو واجب قانوني أو مهني بالإفصاح عنها.
5. **السلوك المهني:** يجب أن يلتزم المراجع المهني بالقوانين والأنظمة ذات الصلة وينبغي أن يتجنب أي عمل يسيء إلى سمعة المهنة.

يستنتج الباحث مما سبق بان على المراجع الحسابات الخارجي ان يتسم بأخلاقيات العمل المهني للعملية المراجعة من خلال الاتي:

- ان يكون المراجع مهني في عمله ويجب ان يمتاز بالنزاهة والصدق في جميع العلاقات المهنية.
- ان يكون المراجع موضوعي في اداء عمله وبمهنية دون انحياز الى اي جهة او طرف اخر دون تعارض المصالح.
- يجب ان يتمتع المراجع بالكفاءة والمهنية اللازمة في اداء واجبة والمحافظة على المستوى الفني والمهارى بهدف اعطاء تقارير كفوءة للجهة المكلف من قبلها.
- يجب على المراجع ان يلتزم بكل القوانين والتشريعات التي تحكم عملية المراجعة بهدف عدم الاساءة الى سمعة المراجعين.
- يجب ان يلتزم المراجع بالسرية في عملية تدقيق الحسابات المصارف حتى لا يتم الافصاح عن معلومات ممكن تكون غير صحيحة تؤدي الى اضرار لأصحاب الشركات.

## ثالثاً: بيان علاقة تأثير الإفصاح الاختياري على المراجعة الخارجية وتكلفة راس المال:

### 1. بيان علاقة تأثير ممارسات الإفصاح الاختياري على المراجعة الخارجية:

نتيجة لنمو الوعي البيئي والاجتماعي لدى الافراد المجتمع وعلى المستوى الدولي فقد اصبح هدف حماية البيئية والاجتماعية من مسؤولية المصارف الذي تسعى الى تحقيقها، ولما لها من اثر على قدرة المصارف على الاستمرار في مزاولة انشطتها والطلب المتزايد على البيانات المالية للحصول على معلومات ملائمة عن التأثيرات البيئية والاجتماعية لأنشطة الشركة، ادت هذه الاسباب الى الاهتمام بما قد يؤديه المراجع اتجاه المسؤولية الاجتماعية والبيئية من خلال المراجعة البيئية والاجتماعية (المطارنة، 2008م: 116).

كما يعد مفهوم المراجعة البيئية والاجتماعية بانها عملية منظمة وموضوعية تتضمن جميع وتقييم ادلة المراجعة ذات الصلة بالبيانات المالية المتعلقة بالأنشطة والاحداث الاقتصادية التي يمكن منها تحديد درجة الاتساق مع المعايير أو المقاييس المحدد وتوصل الى النتائج التي يتم التوصل اليها الى الاطراف المهتمة بها (Jaylor & Glezen, 1996, 524).

تستند عملية المراجعة البيئية والاجتماعية على عدد عناصر هي (الخولي، 2002م: 117):

❖ ان المراجعة البيئية والاجتماعية هي عملية منظمة ويجب ان يخطط لها وان تتوفر الرؤية والمعرفة الكافية لدى المراجع ببعض الامور وجوانبها لغرض القيام بأداء المهام بكفاءة وموضوعية واستقلالية.

❖ ان عملية المراجعة البيئية والاجتماعية لا تختلف عن المراجعة العادية في جمع ادلة التدقيق الكافية والملائمة لتدعيم نتائج عمل المدقق.

❖ تستند عملية المراجعة في عمله على معايير محددة بناء على ما يقوم به المدقق بعمله والالتزام بهذه المعايير وان يكون لدى المراجع القناعة بهذه المعايير حتى تكون مقبولة لدى الاطراف الاخرى.

❖ عند عداد التقرير من قبل المراجع والخاص بإجراءات التدقيق والذي يتضمن نتائج عمل المراجع ويجب ان تكون هذه التقارير مفيدا للأطراف المعنية للتحقق من اثار أنشطة الوحدة الاقتصادية والتي تساهم في تحسين البيئة الاجتماعية والمحافظة عليها.

يعتبر وجود المراجع الخارجي على حوكمة المصارف هو لفهم أو معرفة الطريقة التي تدار بها الشركات، لغرض التحقق من الامتثال لقواعد حوكمة المصارف في لجنة سوق الأوراق

المالية، وكذلك معرفة نوعية المعلومات المتبعة والحد من مشاكل الوكالة والاحتيايل والجرائم الاقتصادية، وأن تكون اهمية المراجعين الخارجيين في حوكمة المصارف هو حماية لمصالح المساهمين وان تتم عمليات التدقيق الخارجية بشكل مستقل عن تأثير المنظمة (Ferreira,2018:39).

يتضمن دور المراجعة الخارجية في حوكمة المصارف (شحاتة، علي، 2007: 101):

- ❖ يتطلب الإطار العام لحوكمة المصارف ضرورة تعيين المساهمين لمراجع حسابات مستقل ومؤهل ذو كفاءة مهنية لإجراء المراجعة لكافة عمليات وأنشطة المصرف بغرض إبداء الرأي الفني المحايد والموضوعي في مدى صدق وعدالة القوائم المالية للشركة في التعبير في كل جوانبها الهامة عن نتيجة نشاط المصرف و مركزها المالي و غيرها من الأمور المالية.
- ❖ ينشأ الطلب على خدمات وظيفة المراجعة بسبب التعارض بين مصالح الإدارة المسؤولة عن تصميم وتشغيل أنظمة الرقابة في المصرف علاوة على القيمة المضافة التي تحققها المراجعة نتيجة زيادة درجة الثقة في المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية على المعلومات الواردة فيها.
- ❖ اتسع دور مهنة المراجعة في السنوات الأخيرة بسبب كبر حجم المشروعات و تعقد النشاط الاقتصادي والظروف البيئية المحيطة.
- ❖ تلعب المراجعة دورا كبيرا في تدعيم حوكمة المصارف وخدمة المجتمع انطلاقا من حاجة المساهمين و كافة الأطراف التي لها مصالح بالشركة.
- ❖ من ناحية أخرى يجب على المراجع مراعاة مصالح المساهمين بجانب اهتماماته بمراعاة مصالح كافة الأطراف الأخرى تدعيما لدور المراجعة في حوكمة المصارف.
- ❖ ولا شك إن للمنظمات المهنية دورا كبيرا في تفعيل الدور الحوكمي للمراجعة من خلال إصدار العديد من المعايير المهنية و من خلال الآليات التي يتم من خلالها ضمان التزام المراجعين بتلك المعايير و تطبيقها ضمانا لتحقيق الجودة في أداء عملية المراجعة، بالإضافة إلى ضرورة الرقابة على جودة عملية المراجعة.
- تعد فضائح تقارير المصارف الحديثة (Worldcom & Enron) محل جدل حول الإصلاحات المتبعة في التقارير المالية الحالي على رأس جدول الأعمال السياسي (SEC، 2002، AICPA March 2002 & February 2002) والتي قد يكون الإفصاح عن

معلومات غير المالي إحدى وسائل تحسين تقارير المصارف التجارية، وقد أظهرت بالفعل أن المصارف الرائدة التي تفصح طوعياً عن البيانات المالية وغير المالية من أجل توصيل أداء الأعمال بشكل أكثر فعالية، ويعتبر التدقيق الخارجي ذات الجودة العالية قد تؤثر بشكل إيجابي على تقارير المصارف بشكل عام ومدى الإفصاح عن مقاييس الأداء المالي وغير المالي (Marleen,2014:4).

يتم مراجعة اثر الاداء المالي للشركة من خلال الاتي (الحداد،2008م:85-86):

❖ يجب على المراجع أن يحصل على فهم لقياس ومراجعة الأداء المالي للمصرف، حيث إن قياس ومراجعة الأداء المالي يبين للمراجع جوانب من أداء المصرف تعتبرها الإدارة والآخرين مهمة.

❖ إن المعلومات المنتجة داخلياً والتي تستخدمها إدارة المصرف من الممكن أن تشتمل على مؤشرات أداء رئيسية (مالية وغير مالية)، وموازنات وتحليل للانحراف ومعلومات حول القطاعات وتقارير أداء على مستوى القسم أو الدائرة أو مستوى آخر، ومقارنة لأداء المصرف مع أداء المنافسين، لذا تعتبر هذه المعلومات مفيدة للمراجع الخارجي لفهم طبيعة المصرف وبيئتها وغالباً يتم الحصول على هذه المعلومات من المنشأة التي يتم مراجعتها.

❖ قد تدل قياسات الأداء للمراجع على وجود مخاطر أخطاء في معلومات القوائم المالية ذات العلاقة، فقد تدل قياسات الأداء مثلاً على أن للشركة نمو ورياح بسرعة بشكل غير عادي عند مقارنة ذلك مع نمو ورياح المصارف الأخرى في نفس القطاع، وهذه المعلومات إذا جمعت مع عوامل أخرى مثل المكافأة على أساس الأداء فإنها قد تدل على المخاطر المحتملة بعدم حياد الإدارة عند إعداد القوائم المالية.

❖ عندما يرغب المراجع الخارجي الاستفادة من قياسات الأداء لغرض المراجعة، ينبغي عليه دراسة ما إذا كانت المعلومات الخاصة بمراجعة الإدارة لأداء المصرف توفر أساساً موثقاً، وأنها دقيقة بشكل كاف لهذا الغرض، وإذا كان المراجع يستفيد من قياسات الأداء فإن عليه دراسة ما إذا كانت دقيقة بشكل كاف لاكتشاف الأخطاء الجوهرية.

يتضح للباحث مما سبق انهو يمكن تحديد علاقة تأثير ممارسات الافصاح الاختياري على المراجعة الخارجية من خلال النقاط التالية:

1. كلما زادت مستوى الوعي البيئي والاجتماعي لدى الافراد مما يساهم في حماية البيئة الاجتماعية لدى المصارف.
  2. يساهم استقلال عمل المراجعة الخارجية حوكمة المصارف في الحد من تأثير المنظمة لغرض حماية مصالح المستثمرين.
  3. كما تدعو المنظمات المهنية الى الالتزام بمعايير المراجعة الدولية بهدف تحقيق جودة المراجعة بالنسبة للمصارف.
  4. ان توفير المعلومات غير المالية تساهم في تحسين التقارير المالية للمصارف.
  5. عند افصاح المصارف اختياريًا عن البيانات المالية وغير المالية تؤدي الى رفع مستوى أداء الأعمال بشكل أكثر فعالية.
  6. إن زيادة جودة المراجع الحسابات تؤثر بشكل جيد على أداء المصارف.
2. بيان علاقة تأثير عملية المراجعة الخارجية على تكلفة رأس المال:

المراجعة هي إحدى المساهمين الرئيسيين في الاستقرار المالي وإعادة بناء ثقة السوق، ويعمل مراجعي الحسابات بموجب القانون بإجراء عمليات تدقيق قانونية والقيام بدور مهم في تقديم رأي حول ما إذا كانت البيانات المالية مذكورة حقاً ومنصفاً، يجب أن يقلل من مخاطر الأخطاء وتكلفة رأس المال (Quick,2012:23)، وتعمل جودة المراجعة على تحسين موثوقية البيانات المالية لمستخدمي المعلومات المحاسبية لأنها تساعد في تأكيد أنشطة المصارف من قبل الإدارة (Ali, 2008:53) وتقلل من حجم مخاطر معلومات المستخدمين (Fairchild, 2008)، وتحسين جودة الأرباح وجعل البيانات المالية مقبولة لدى السلطات الضريبية وتساعد المصارف على جمع التمويل تكلفة الأسهم والديون (Azizkhania et al,2013:192).

ان جودة المراجعة العالية للمراجعين الخارجيين تؤدي إلى انخفاض مخاطر المصرف وعدم تماثل المعلومات والذي من خلالها تؤدي الى انخفاض تكلفة رأس المال (William et al,2018:644)، وتعد المعلومات المدققة ذات جودة عالية من قبل الممولين تؤدي إلى انخفاض تكلفة الدين المصارف التي لديها بيانات مالية مدققة (Asif et al,2018:3)، ويرى Gul et al أن العملاء المصارف تستفيد من مراجعي الحسابات الكبار من حيث انخفاض تكلفة

الديون في جميع أنحاء العالم يرتبط بالتدقيقات التي تتم في نظام حماية المستثمرين الأكثر صرامة (Gul et al,2013:19)

لدى المراجعين آلية لكشف عن تظليل المعلومات ورفع مستوى جودة المعلومات بحيث تخفض مخاطر الاستثمار وتسهل اتخاذ القرار الأمثل، يقلل المراجع أيضاً من المخاطر المعلوماتية لمستخدمي البيانات المالية مما يؤدي إلى خفض معدل العائد المتوقع من قبل المستثمرين (Ahmad et al,2014:697)

جودة التدقيق لآليات المراجع الخارجي مثل حجم المراجع ورسوم المراجعة والخدمات غير المراجعة وتخصص صناعة المراجع قادرة على المساهمة في تحسين أداء المصرف وتخفيض من عدم تماثل المعلومات وتكلفة رأس المال (Alireza et al,2014).

تشير الأبحاث إلى أن تكلفة رأس المال تنخفض مع زيادة جودة المعلومات المحاسبية ويمكن لسمعة مراجع الحسابات أن تؤثر على تكلفة رأس المال ( Ahmadzede et al, 2013:2709) و (Krishnan et al,2013:674) و (Azizkhanian et al,2010:751). يتضح للباحث مما سبق انه يمكن تحديد علاقة تأثير عملية المراجعة الخارجية على تكلفة رأس المال من خلال النقاط التالية:

1. يساهم المراجع الخارجي في تحقيق الاستقرار المالي وزيادة الثقة في السوق لدى المستثمرين.
2. كما يمكن ان يحد المراجع الخارجي المخاطر والاحطاء الذي تواجه المصارف وتخفيض تكلفة رأس المال.
3. يساهم في تخفيض مخاطر مستخدمين المعلومات ورفع مستوى الارباح ومساعدتهم في معرفة تكلفة الاسهم والديون.
4. تساعد الشركات المراجعة الكبرى المستثمرين على تخفيض تكلفة الديون مما يؤدي الى زيادة ثقة العملاء بالمصارف.
5. كلما كان مستوى المراجعة عالي الاداء يؤدي الى تخفيض مخاطر وعدم تماثل المعلومات وتكلفة رأس المال لدى المصارف.
6. يتمتع المراجع الخارجي بالكشف عن الحقائق المخفية والذي تساعده في خفض المخاطر المعلومات والعائد المتوقع للمستثمرين ورفع مستوى الاداء لغرض اتخاذ القرار المناسب للمصرف.

7. تؤدي زيادة جودة المعلومات الى تخفيض تكلفة راس المال كما تتأثر التكلفة بسمعة مراجع الحسابات

## خلاصة الفصل

تناول الباحث في هذا الفصل المراجعة الخارجية من ثلاثة مباحث:

**تناول في المبحث الاول:** مفهوم المراجعة الخارجية واهدافها وانواعها من خلال تحليلها بهدف دعم عمل قطاع المصرفي.

**وتناول في المبحث الثاني:** أولاً: خصائص المراجعة الخارجية التي تتضمن المراجعة الخارجية عملية هادفة ومنظمة واستقلالية عملها، ثانياً: الفروض المراجعة الخارجية والذي تتضمن قابلية البيانات المالية للفحص و عدم وجود تعارض حتمي بين مصلحة المراجع وادارة المصرف وخلو القوائم المالية من أية معلومات تقدم للفحص من أي تواطؤ وأخطاء ووجود نظام سليم للرقابة الداخلية والتطبيق المناسب للمبادئ المحاسبية ومراجع الحسابات يزاول عمله كمراجع فقط، **ثالثاً:** معايير المراجعة الخارجية والتي تتضمن معايير العامة والعمل الميداني واعداد التقارير.

**وتناول في المبحث الثالث:** صفات واخلاقيات العمل المهني للمراجع الخارجي وتأثيره على الافصاح الاختياري وتكلفة راس المال وتضمن أولاً: صفات اخلاقيات العمل المهني للمراجع الخارجي والتي تناولت صفات مراجع الخارجي والذي تضمنت الصفات والمؤهلات العلمية الذي يجب ان يتمتع بها مراجع الخارجي، واخلاقيات العمل المهني للمراجع الخارجي وتضمنت النزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية اللازمة والسرية والسلوك المهني، **ثانياً:** علاقة تأثير ممارسات الافصاح الاختياري على المراجعة الخارجية، **ثالثاً:** علاقة تأثير عملية المراجعة الخارجية على تكلفة راس المال.

وسيتناول الباحث في **الفصل الرابع** الدراسة التطبيقي في قطاع المصارف المدرجة في السوق العراق للأوراق المالية النظامي من خلال ثلاثة مباحث **المبحث الأول:** نبذة مختصر عن المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، **المبحث الثاني:** التحليل المالي والتميزي لمؤشرات الدراسة، **المبحث الثالث:** اختبار علاقات التأثير.

## **الفصل الرابع**

### **الدراسة الميدانية**

يتناول الباحث في هذا الفصل الدراسة الميدانية من خلال

المباحث التالية:

**المبحث الأول:** نبذة مختصر عن المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

**المبحث الثاني:** التحليل المالي والتميزي لمؤشرات الدراسة

**المبحث الثالث:** اختبار علاقات التأثير

## المبحث الأول

### نبذة مختصر عن المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

#### تمهيد

يعود العمل في سوق العراق للأوراق المالية إلى أوائل تسعينيات القرن الماضي، لكن تاريخ أول تشريع قانوني لإنشاء بورصة العراق يعود إلى العام (1932م) في العهد الملكي، إلا إنه بقي حبرا على ورق حتى العام (1992م) حيث أنشئ سوق بغداد للأوراق المالية. وبعد عام (2003م) أغلق سوق بغداد للأوراق المالية إلا انه عاود نشاطه بعد صدور قانون (74) لسنة (2004م) تحت اسم سوق العراق للأوراق المالية وتديره هيئة الأوراق المالية ومن ثم صدر قرار في عام (2007م) أعلن استقلال سوق الأوراق المالية عن هيئة الأوراق المالية لتقوم الهيئة بدور المراقب والمنظم للسوق (الجميلي، 2016: 67). وتتوزع هذه الشركات المدرجة في السوق على تسعة قطاعات: المصارف والتأمين والاستثمار والخدمات والصناعة والفنادق والسياحة والزراعة والاتصالات والتحويل المالي، وكان التداول يتم يدويا حتى نيسان (2009م) عندما انتقل السوق إلى التداول الإلكتروني وغالبية الأسهم المطروحة للتداول هي أسهم قطاع المصارف، ويأتي بعدها قطاع الاتصالات ومن ثم قطاع الطاقة والشركات المالية يليها قطاع الصناعة، الذي تتداول أسهم شركاته بمستوى ضعيف بسبب توقف العديد من الشركات الصناعية بعد دخول المنتجات الأجنبية إلى الأسواق العراقية أما قطاع السياحة، خصوصا الدينية فانعكاس الأزمات اقل وطأة عليه من قطاع الصناعة. (جبار، 2015: 1).

#### أولاً: نبذة مختصرة عن النظام المصرفي في العراق:

يعد النظام المصرفي في العراق وليد الظروف البيئية المحيطة به والتي اكسبته طابع معين انعكس بشكل كبير على واقع مؤسساته ودرجة كفاءتها وطبيعة انشطتها وعملياتها، والنظام المصرفي في العراق مر بمراحل متعددة حتى وصل الى ما عليه الان، ومن اهم المراحل التاريخية التي تطوره القطاع المصرفي العراقي وهي (ابو الريحه، 2016م: 68-69):

**المرحلة الاولى:** هي الفترة بين (1868-1935م) الذي تميزت بفتح المصارف الاجنبية بفروع تابعة لها في العراق وأقدم البنوك حينذاك (البنك العثماني، البنك الشرقي البريطاني وبنك الشاهنشاه الإيراني).

**المرحلة الثانية:** هي الفترة بين (1868-1935م) وفي عام (1935م) تم تأسيس المصرف الصناعي الزراعي وفيما بعد تم شطر هذا المصرف الى المصرف الصناعي والمصرف الزراعي، وفي عام (1941م) تم تأسيس مصرف الرافدين كمصرف تجاري عراقي والوحيد حينذاك ومن ثم في عام (1947م) تم تأسيس البنك المركزي العراقي ومن ثم تبعها تأسيس (15) مصرف اهلي خاص عراقي حتى عام (1964م) لذا تم تسمية هذه المرحلة " مرحلة الصيرفة العراقية "

**المرحلة الثالثة :** هي الفترة بين (1964-2003م) وهي مرحلة السماح وفي هذه المرحلة تم انشاء المصارف الخاصة والمختلطة بموجب قانون البنك المركزي رقم (12) لسنة (1991م) حيث تم تأسيس بموجبه (19) مصرفا خاصا حتى عام (2003م)

**المرحلة الرابعة :** هي الفترة بين (2003م) ولحد الان تسمى مرحلة المصارف والفروع الأجنبية وهي بدأت بصدور القانون رقم (94) لسنة (2003م) وحتى الان شهدت فتح (18) مصرفا اجنبيا داخل العراق بعد سماح هذا القانون بإنشاء مصارف مملوكة كليا او فتح فروع داخل العراق لذلك تم فتح العديد من المصارف الخاصة العراقية أيضا.

في العام (2003م) بدأ القطاع المصرفي عمله بجهاز مصرفي بعيد عن أي تطور عالمي من الناحية التنظيمية وتطور العمليات المصرفية، لذا كان يتطلب وضع خطة تطويرية شاملة للقطاع بأكمله، لقد حققت هذه الخطة في المدى القصير والمتوسط النتائج المرجوة منها في تحسين القطاع المصرفي وزيادة فعاليته ومعالجة الكثير من الظواهر السلبية التي رافقت مسيرة القطاع حتى عام (2003م).

كان القطاع المصرفي يعاني من عدم توفر القوانين التنظيمية الملائمة لممارسة اعماله بشكل جيد وكان التشريع الوحيد الذي يخضع اليه هو قانون البنك المركزي رقم (64) لسنة (1979م) المعدل فضلا عن خضوعه لأحكام قانون الشركات رقم (21) لسنة (1997م) المعدل أي عدم توفر قانون خاص به لتنظيم نشاط اعماله حتى عام (2003م) ولكن التحول الحاصل في التشريعات الخاصة بالمصارف يمكن تلخيصها على النحو التالي:

1. اصدار قانون البنك المركزي الجديد رقم (56) لسنة (2004م) الذي يضم (69) مادة من خلالها يضمن الاستقلالية من الناحية الإدارية والمالية.
2. اصدار قانون خاص بالمصارف رقم (94) لسنة (2004م) الذي يضم (107) مادة لإجراءات التأسيس وتنظيم الاعمال والرقابة عليها.
3. اصدار قانون مكافحة غسيل الأموال رقم (93) لسنة (2004م) الذي يضم (25) مادة الذي يضمن النزاهة في المعاملات.

### ثانياً: نبذة مختصرة عن المصارف في عينة الدراسة:

تضمن الدراسة (15) مصرفاً مدرجاً في سوق العراق للأوراق المالية وفي ما يلي نبذة مختصرة عن عمل كل مصرف في الجدول:

#### جدول (1/1/4)

#### نبذة مختصرة عن المصارف في عينة الدراسة

ت	المصرف	تاريخ التأسيس	يهدف	طبيعة الانشطة
1	مصرف اشور الدولي للاستثمار	2005/4/25م	الى تقديم الخدمات المصرفية بكفاءة عالية ومواكبة كافة التطورات والمستجدات في سوق المصرفي، وكذلك ادارة اموله بشكل فعال لغرض تحقيق مؤشرات الاداء من خلال تطبيق معايير المحاسبة الدولية.	بفتح الحسابات الجارية وقبول الودائع بأشكالها والقيام بعمليات التحويل الخارجي والداخلي وايضا منح القروض من خلال تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وكذلك اصدار خطابات الضمان وفتح الاعتمادات المستندية وبيع وشراء العملة الاجنبية.
2	مصرف الاسثمار العراقي	1993/7/13م	مواكبة الاحداث والتطورات التي ترسخ المبادئ الاساسية للعمل المصرفي ورضانته مما يساعد على جذب كثير من الزبائن وكسب ثقتهم من خلال تقديم الخدمات بزيادة الاستثمارات المختلفة كماً ونوعاً.	الاعتمادات المستندية والائتمان وخطاب الضمان.

3	مصـرف الائتمان العراقي	1998/7/25م	الى ممارسة الانشطة المصرفية والاستثمارية والتمويلية، كما تقوم بتنوع الخدمات المصرفية من خلال جذب زبائن الخدمات التجارية من الشركات الرصينة. للزبائن.	فتح الاعتمادات المستندية لقاء تغطية المبالغ بالدينار العراقي وتمويل وبيع العملة الاجنبية وكذلك فتح الائتمان الجيد للزبائن.
4	مصرف الخليج التجاري	1999/10/20م	يسعى الى ان يصبح مصرفاً رائداً في مجال الخدمات المصرفية من خلال ادارة مالية مدروسة وترسيخ الثقافة في ادارة المخاطر والتكاليف واحتلال مكانة رئيسية في تمويل المشاريع التنموية (التجارية والصناعية والزراعية والبناء).	قبول الودائع وتوظيفها في مختلف المجالات الاستثمارية والاعمال المصرفية التجارية (المحلية والدولية)، ومنح قروض واستثمارات متنوعة، تقديم الاستشارات الاقتصادية والمالية، كما تقدم خدمات البطاقات الائتمانية.
5	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	1983/7/1م	يسعى في تعبئة المدخرات وتوظيفها في المجالات الاستثمارية المختلفة، كما تدعم البنية الاقتصادية ضمن اطار السياسة الاقتصادية والمالية للدولة.	تركز في ممارسة الصيرفة التجارية والاستثمارية، كما تساهم في تنمية الاقتصاد المحلي من خلال توفير مبالغ تمويل مناسبة لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وبأسعار تشجيعية وبضمانات ميسرة.
6	المصـرف العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية	1992/12/19م	عقد اتفاقيات مصرفية مع بنوك خارجية لتعزيز وزيادة حجم التعامل المصرفي على المستوى الدولي عن طريق الاستعانة بمستشارين المصرف للعلاقات الخارجية كما تقدم خدمات الكترونية كخدمة الرسائل القصيرة والصراف الالي.	يسعى الى وضع الاجراءات الكفيلة التي من خلالها التركيز على الادارة الفاعلة للمخاطر المصرفية ودائرة مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب.
7	المصـرف	1992/2/11م	تطوير سمعة المصرف	تسعى الى انشاء البنية التحتية

	العراقي التجاري		كمصرف عراقي رائد والمزود المفضل للمنتجات والخدمات المالية، وزيادة قاعدة العملاء المحلية والدولية، واستخدام التكنولوجيا المصرفية الحديثة ترسيخ ثقافة المخاطر والتكاليف.	والتشغيلية والتكنولوجية القوية والحديثة التي تمكن المصرف من تحسين الوضع الامني والاستفادة من فرص الاعمال وتوفير افضل خدمة للزبائن.
8	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	2001/8/23م	الى دعم الاقتصاد الوطني من خلال ممارسة المصرف لأنشطته واتساع قاعدة المتعاملين مع المصرف وتلبية احتياجاتهم المالية المحلية والخارجية.	تعبئة المدخرات الوطنية وغيرها لتوظيفها في المجالات الاستثمارية المختلفة، والمساهمة العالية في تعزيز التنمية الاقتصادية في بلدنا بما يتفق مع سياسة العامة للدولة لغرض التطوير والنمو.
9	المصرف الاهلي العراقي	1995/1/2م	يسعى للمساهمة الفعالة في تطوير القطاع المصرفي العراقي من خلال توفير وتطبيق أفضل الخدمات المصرفية العالمية وتطوير خدماته ومنتجاته وتقديم الحلول المالية الشاملة لمختلف شرائح المجتمع بهدف تمكينهم من تطوير أعمالهم وتوفير احتياجاتهم بسهولة ويسر.	يقدم المصرف الأهلي العراقي خدمات مميزة ليس للأفراد والشركات التجارية العراقية فحسب، وإنما يتعداه ليشمل الشركات التجارية الإقليمية والعالمية وذلك بالاعتماد على شبكة مراسلي المصرف الإقليمية والدولية من خلال تسهيل الحوالات الداخلية والخارجية، وتوفير سقوف الاعتمادات، ودعم خدمات لتمويل التجاري.
10	مصرف ايلاف الاسلامي	2007/6/28م		ممارسة الاعمال المصرفي ضمن نطاق الصيرفة الاسلامية.

11	مصرف بابل	1999/4/6م	المساهمة في تنمية الاقتصاد العراقي ضمن اطار السياسة العامة للدولة وفقا للسياسة الاقتصادية والمالية للدولة.	ممارسة اعمال مصارف الاستثمار والاعمال المصرفية التجارية المتنوعة المحلية والدولية
12	مصرف بغداد	1992/2/18م	جذب الاعمال من الشركات من خلال تقديم خدمات متعددة وتلبية احتياجات الزبائن (الافراد و الشركات) الى تحقيق نمو ثابت في الدخل والعمولات خلال السنة.	ممارسة الاعمال المصرفية من ضمنها خدمات الرواتب والعمليات الناتجة عنها شبكة مصرف لمكائن الصراف الالي في جميع انحاء العراق وخدمات التحويلات الدولية.
13	مصرف سومر التجاري	1999/5/26م	الى التنمية الاقتصادية في العراق ضمن اطار السياسة العامة للدولة في مختلف الانشطة الاقتصادية وبالأخص تشغيل المشاريع الزراعية والصناعية والسياحية المتوقفة.	ممارسة الصيرفة وتقديم الخدمات المصرفية كما يمارس نشاطاته المصرفية والاستثمارية والتمويلية.
14	مصرف الشمال للتمويل والاستثمار	2003/10/7م	الى وضع خطط وسياسات ويرامج لدعم قدراتها التنافسية وان يكون من ضمن المصارف العراقية الرائدة	ممارسة كافة النشاطات المصرفية من فتح الحسابات الجارية والتوفير والودائع بكافة انواعها ومنح الائتمان النقدي واصدار خطابات الضمان الداخلية والخارجية وفتح الاعتمادات المستندية.
15	مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية	2005/3/13م	تقديم الخدمات المصرفية وممارسة اعمال التمويل والاستثمار القائمة على غي اساس الفائدة في جميع اشكالها، جذب الاموال والمدخرات وتمييتها من خلال مشاركة في	ممارسة الاعمال المصرفية المسموح بها بدون فائدة اخذ وعطاء ووفقا لصيغ المعاملات المصرفية التي لا تتعارض مع احكام الشريعة الاسلامية سواء في مجال قبول الودائع وتقديم

الخدمات المصرفية أو في مجال التمويل والاستثمار.	الاستثمار المنتج وبأساليب ووسائل مصرفية لا تتعارض مع احكام الشريعة الاسلامية.			
---	---	--	--	--

**المصدر:** من اعداد الباحث، 2020، بالاعتماد على البيانات المصارف المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية.

### **ثانياً: التحليل التمييزي:**

يعد التحليل التمييزي الخطي (LDA) أو التحليل التمييزي العادي (NDA) أو تحليل الوظيفة التمييزي تعميماً (Fisher's Linear Discriminant) الخطي، وهي طريقة تستخدم في الإحصاء والتعرف على الأنماط والتعلم الآلي لإيجاد مزيج خطي من الميزات التي تميز أو تفصل بين أو أكثر من فئات الكائنات أو الأحداث، يمكن استخدام المجموعة الناتجة كتصنيف خطي، أو أكثر شيوعاً، لتقليل الأبعاد قبل التصنيف اللاحق.

يرتبط التحليل التمييزي ارتباطاً وثيقاً بتحليل التباين (ANOVA) وتحليل الانحدار، اللذين يحاولان أيضاً التعبير عن متغير تابع واحد باعتباره مزيجاً خطياً من الميزات أو القياسات الأخرى، يستخدم (ANOVA) المتغيرات المستقلة الفئوية ومتغير تابع مستمر، في حين أن التحليل التمييزي يحتوي على متغيرات مستقلة ومستمرة ومتغير تابع في الانحدار اللوجستي وانحدار الخطي يشبهان (LDA) أكثر من (ANOVA)، حيث يفسران أيضاً المتغير القاطع بقيم المتغيرات المستقلة المستمرة. هذه الطرق الأخرى مفضلة في التطبيقات حيث ليس من المعقول افتراض أن المتغيرات المستقلة يتم توزيعها بشكل طبيعي، وهو افتراض أساسي لطريقة (LDA).

يرتبط (LDA) أيضاً ارتباطاً وثيقاً بتحليل المكونات الرئيسية (PCA) وتحليل العوامل من حيث إنهما يدرسان ان عن مجموعات خطية من المتغيرات التي تفسر البيانات بشكل أفضل، ان (LDA) صراحة يحاول نمذجة الفرق بين فئات البيانات، على النقيض من ذلك، لا يأخذ (PCA) في الاعتبار أي اختلاف في الفصل، ويقوم تحليل العوامل بإنشاء مجموعات الميزات استناداً إلى الاختلافات بدلاً من أوجه التشابه، يختلف التحليل التمييزي أيضاً عن تحليل العوامل لأنه ليس أسلوباً للترابط: يجب التمييز بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة (وتسمى أيضاً متغيرات المعيار).

يعمل التحليل التمييزي عندما تكون القياسات التي أجريت على متغيرات مستقلة لكل ملاحظة كميات مستمرة. عند التعامل مع المتغيرات الفئوية المستقلة ، فإن الأسلوب المعادل هو تحليل الدالة التمييزية.

يتم استخدام التحليل التمييزي عندما تكون المجموعات معروفة مسبقاً (على عكس تحليل المجموعات)، يجب أن يكون لكل حالة علامة على مقياس تنبؤ كمي واحد أو أكثر، ودرجة على مقياس جماعي، بعبارات بسيطة، تحليل الوظيفة التمييزية هو التصنيف - عملية توزيع الأشياء على مجموعات أو فئات أو فئات من نفس النوع (Mc Lachlan,2004).

ان (Smart PLS) هو برنامج ذو واجهة مستخدم رسومية لنمذجة المعادلات الهيكلية القائمة على التباين (SEM) باستخدام طريقة نمذجة مسار المربعات الصغرى (PLS) الجزئية إلى جانب تقدير نماذج المسار مع المتغيرات الكامنة باستخدام خوارزمية (PLS-SEM) ، يحسب البرنامج معايير تقييم النتائج القياسية (على سبيل المثال، لنماذج القياس العاكسة والتكوينية والنموذج الهيكلي وجودة الملاءمة) وهو يدعم التحليلات الإحصائية الإضافية (على سبيل المثال، تحليل العامل التأكيدي، تحليل الانحدار البسيط والمتعدد، المجموعات المتعددة)، نظراً لأن (Smart PLS) مبرمج في (Java)، يمكن تنفيذه وتشغيله على أنظمة تشغيل كمبيوتر مختلفة مثل (Windows) و (Mac) (Wong,2013).

## المبحث الثاني

### التحليل المالي والتمييزي لمؤشرات الدراسة

#### أولاً: اختيار البيانات وعينة الدراسة:

تتكون عينة الدراسة من قطاع المصارف المدرجة في سوق العراق النظامي للأوراق المالية ولمدة (7) سنوات للفترة (2010-2016) وتضمنت (15) مصرف من اصل (41) مصرف تم استبعاد (26) مصرف بسبب عدم توافر البيانات المالية او عدم الإفصاح عن البيانات المالية او تم تعليق عمل المصرف لعدم التزامه ببنود البنك المركزي العراقي، واستبعد الباحث باقي القطاعات الاخرى بسبب المتطلبات المختلفة لعينة الدراسة للإفصاح الاختياري، وتم الحصول على التقارير المالية السنوية اما من مواقع الالكتروني او من خلال التقارير المالية المطبوعة من المصارف، واستند الباحث في تحديد مدة الدراسة من خلال الاعتماد على توصيات الابحاث السابقة التي اوصت بزيادة مدة الدراسة بهدف تحقيق افضل نتائج واكثر مصداقية ومنها دراسة (Anmar، 2019) والذي حدد مدة (4) سنوات و(النعمي، 2019) والذي حدد مدة (5) سنوات و(عودة، 2017) و(الخفاجي، 2017) وحدد مدة (3) سنوات، بينما مدة دراسة الاطروحة كانت (7) سنوات.

#### ثانياً: الاساليب الاحصائية المستخدمة :

تناول الباحث اهم الاساليب الاحصائية في برنامج (SPSS & SMART PLS) التي اسهمت في تحليل نتائج الدراسة:

1. الوسط الحسابي للتعرف على معدلات كل مؤشر من مؤشرات الدراسة.
2. تم اجراء التحليل التمييزي الذي بدوره سيتم التعرف على تمايز المصارف فيما بينها من خلال البرنامج الاحصائي (SPSS) وترتيبها حسب الافضلية.
3. اختبار (Wiks Lambda) لتحديد نسبة التشابه بين المصارف في عينة الدراسة.
4. تم اختبار الفرضيات بتحليل الانحدار البسيط والمتعدد واختبار المتغيرات ضمن البرنامج الاحصائي (SMART PLS) ويوفر البرنامج اشكال يظهر فيها مجموعة من الاحصاءات مثل معامل التأثير (Beta) ومستوى معنويتها، واختبار ( $R^2$ )، وان مستوى التأثير يتم قبوله استناداً على (F) المحسوبة ومقارنتها مع (T) الجدولية التي يوفرها البرنامج ضمن جداول النتائج.

### ثالثاً: قياس نموذج الدراسة:

حدد الباحث طرق قياس نموذج الدراسة من خلال الجدول :

#### جدول (1/2/4)

#### طرق قياس نموذج الدراسة

المتغير	طريقة القياس
المتغير المستقل	
الأفصاح الاختياري	استخدم المتغير الوهمي (1) للمؤشرات المفصح عنها و(0) لغير المفصح عنها
المتغيرات التابعة	
تكلفة الدين	(مصرف الفائدة + 1 ÷ متوسط الديون التي تدفع عليها الفوائد بين السنة + 1) × (1- معدل الضريبة)
تكلفة حقوق الملكية	الربح الموقع للسهم + معدل نمو المتوقع الربح الموزع للسهم ÷ سعر السهم
المتغيرات الوسيطة	
المعايير المراجعة الدولية	المصارف التي تطبق معايير المراجعة الدولي تأخذ قيمة (1) وخلاف ذلك (0)
جودة المراجعة	شركات التدقيق تأخذ (1) اذا كانت شركات مراجعة الخمسة الكبار وخلاف ذلك (0)
المتغيرات الضابطة	
لجنة المراجعة	إذا كان المصرف لديها لجنة المراجعة يأخذ (1) وخلاف ذلك (0)
الرفعة المالية	إجمالي الخصوم ÷ إجمالي الأصول
حجم الشركة	اللوغاريتم الطبيعي لمجموع الأصول
الربحية	العائد على الأصول = الربح قبل الضرائب ÷ إجمالي الأصول

المصدر من اعداد الباحث، 2020، استناداً الى ي جدول رقم (أ) ص (10)

يهدف المبحث الثاني الى التعرف على معدلات كل مؤشر من مؤشرات الدراسة من خلال الوسط الحسابي اذ سيتم حساب معدل كل فقرة للتعرف على الفقرات التي حصلت على معدلات عالية والفقرات التي حصلت على معدلات منخفضة، ثم سيتم التعرف على معدل كل مصرف للتعرف على مستوى المؤشرات على كل منها لتحديد المصارف التي انخفض فيها المؤشر والمصارف التي حققت معدلات عالية، ثم سيتم اجراء التحليل التمييزي الذي بدوره سيتم التعرف على تمايز المصارف فيما بينها وكذلك اختبار الفروق الذي يظهر مدى معنوية هذه الفروق حسب الفرضيات التي افترضها الباحث في منهجية الدراسة وان هذا التحليل سيظهر نسبة التشابه بين المصارف بأحد مؤشراتها ثم يتم حساب مستوى المعنوية لقبول أو رفض الفروق وان اي مؤشر يحصل على مستوى معنوية اقل من (0.05) تقبل الفرضية والعكس بالعكس، اذ يتكون الدراسة من ثلاث متغيرات وهي المتغير المستقل الافصاح الاختياري، والمتغير الوسيط هو المراجعة الخارجية والمتغير التابع تكلفة راس المال، ونتائج الاختبار كما يلي:

**أولاً: معدلات مؤشر الافصاح الاختياري والتحليل التمييزي لها:** يتكون المتغير المستقل الافصاح الاختياري من سبعة مؤشرات وهي (المعلومات العامة عن المصرف، الاستراتيجية المستقبلية، التوقعات المستقبلية، المسؤولية الاجتماعية والبيئة، الاداء المالي، الاداء غير المالي، حوكمة المصارف)، وسيتم اختبار كل مؤشر حسب المصارف المبحوثة البالغ عددها (15) مصرف مدرجة ضمن سوق العراق للأوراق المالية للفترة (2010 - 2016) والنتائج كما يلي:

**1. معدل المعلومات العامة عن المصرف والتحليل التمييزية لها:** تعد المعلومات العامة عن المصارف احد مؤشرات الافصاح الاختياري وتم قياسها من خلال (11) فقرة كما يظهرها جدول (2/2/4)، وان المؤشر حصل على مؤشر عام (0.54) اكبر من واحد عدد صحيح، وقد حصلت فقرة (عنوان المصرف وتلفون والبريد الالكتروني) على اعلى وسط حسابي من بين فقرات المؤشر تليها فقرة (نشر التقارير السنوية الكترونيا) بعدها حصلت كذلك فقرة (لمحة تاريخية مختصرة عن المصرف) على مستوى عالي بالترتيب الثالث. اما الفقرات التي حققت على ادنى ترتيب هي (نشر تقارير فصلية الكترونية) و(استخدام وسائل الحماية الالكترونية لحماية البيانات)، ما يخص ترتيب المصارف ومدى تميزها فقد تم استخدام التحليل التمييزي الذي يظهرها جدول (3/2/4) والذي يظهر في الجزء الاول الدالة التمييزي تم استخراجها باستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS) اذ اظهر ان مصرف (اشور الدولي) هو المتميز في عرض

المعلومات العامة عن المصرف وأتى في الترتيب الاول، اما الترتيب الثاني فقد حقق مصرف (الشرق الاوسط العراقي للاستثمار)، في حين حقق المصرف (الشمال للتمويل والاستثمار) على الترتيب الثالث، اما المصارف التي حققت نسب منخفضة وابتت في المراكز الأخيرة هي (مصرف بابل، مصرف الاهلي العراقي، مصرف الاستثمار العراقي) وان المصارف التي حققت نسب سالبة يتوجب عليها الاهتمام اكثر في عرض المعلومات لتعزيز هذا المؤشر وتصل الى مرحلة المصارف التي تميزت في القيم الموجبة، اذ اظهر الجزء الاول عن ترتيب هذه المصارف لكن التعرف على مدى وجود فروق فكان الجزء الثاني مخصص لاختبارها (اذ افترض الباحث بوجود فروق معنوية بين المصارف عينة الدراسة على مستوى مؤشر المعلومات العامة) وحسب نتائج جدول (3/2/4) اظهرت ان نسبة التشابه (Wiks Lambda) بين المصارف كانت (0.90) وهي نسبة كبيرة وان مستوى المعنوية المتحققة (0.776) هي كبيرة مع مستوى المعنوية التي افترضها الباحث (0.05) وهذا يدل على انه لا توجد فروق معنوية بين المصارف عينة الدراسة في عرض المعلومات العامة عن المصرف كما في الجدول التالي:

جدول (2/2/4)

يوضح معدلات الأوساط الحسابية لفقرات مؤشر المعلومات العامة للمصارف المبحوثة

المعلومات العامة عن المصرف																
المعدل العام	مصرف بغداد	مصرف الشمال للتمويل والاستثمار	مصرف سومر التجاري	مصرف كردستان الدولي للاستثمار والتنمية	مصرف الإيلاف الإسلامي	مصرف بابل	مصرف الاهلي العراقي	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	مصرف العراقي التجاري	المصرف العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية	مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار	مصرف الخليج التجاري	مصرف الائتمان العراقي	مصرف الاستثمار العراقي	مصرف اشور الدولي	
0.89	1.00	1.00	1.00	0.86	0.86	1.00	0.86	0.86	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	0.29	0.57	١) لمحة تاريخية مختصرة عن المصرف
0.53	0.43	0.71	0.14	0.57	0.71	0.29	0.57	0.43	0.43	0.71	0.71	0.57	0.29	0.71	0.71	٢) الهيكل التنظيمي للمصرف
0.99	1.00	1.00	0.86	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	٣) عنوان المصرف وتلفون والبريد الالكتروني
0.18	0.57	0.00	0.29	0.43	0.43	0.00	0.00	0.29	0.00	0.14	0.00	0.29	0.00	0.29	0.00	٤) المعلومات العامة عن أثر التضخم على المصرف
0.22	0.00	0.14	0.43	0.14	0.14	0.29	0.00	0.29	0.29	0.14	0.43	0.14	0.43	0.00	0.43	٥) تأثير الوضع السياسي والاقتصادي على النتائج المصرف
0.42	0.29	0.57	0.14	0.29	0.57	0.14	0.86	0.14	0.29	0.57	0.14	0.29	0.57	0.57	0.86	٦) الميزة التنافسية للمصرف
0.98	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	0.86	0.86	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	٧) نشر التقارير السنوية الكترونيا
0.06	0.14	0.14	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.14	0.00	0.29	0.00	0.00	0.00	0.14	٨) نشر تقارير فصلية الكترونيا
0.08	0.14	0.14	0.00	0.00	0.00	0.14	0.00	0.29	0.00	0.14	0.00	0.14	0.14	0.00	0.14	٩) استخدام وسائل الحماية الالكترونية لحماية البيانات
0.79	0.86	0.71	1.00	0.86	0.57	0.86	0.71	0.71	0.86	0.57	1.00	0.71	0.71	0.86	0.86	١٠) إدارة المخاطر التي تواجه المصرف
0.83	0.86	0.86	1.00	0.71	0.57	0.86	0.71	0.86	0.86	0.86	1.00	0.71	0.71	0.86	1.00	١١) البرامج التأمينية للمصرف
0.54	0.57	0.57	0.53	0.53	0.53	0.49	0.51	0.53	0.53	0.56	0.60	0.53	0.53	0.51	0.61	معدل المصرف

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2020.

جدول (3/2/4)

يوضح التحليل التمييزي لمؤشر المعلومات العامة للمصارف المبحوثة

المتغير	ت	المصرف	العينة	الدالة التمييزية	الترتيب
المعلومات العامة عن المصرف	1	اشور الدولي مصرف	7	.643	1
	2	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	7	.520	2
	3	مصرف الشمال للتمويل والاستثمار	7	.272	3
	4	مصرف بغداد	7	.272	4
	5	المصرف العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية	7	.148	5
	6	مصرف العراقي التجاري	7	-.099	6
	7	مصرف الائتمان العراقي	7	-.099	7
	8	مصرف الخليج التجاري	7	-.099	8
	9	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	7	-.099	9
	10	مصرف كردستان الدولي للاستثمار والتنمية	7	-.099	10
	11	سومر التجاري مصرف	7	-.099	11
	12	مصرف الايلاف الاسلامي	7	-.099	12
	13	مصرف الاستثمار العراقي	7	-.346	13
	14	مصرف الاهلي العراقي	7	-.346	14
	15	مصرف بابل	7	-.470	15
		المجموع	105		
احصاءات اختبار الفروق					
النموذج	معدل التشابه	مربع كاي	درجة الحرية	مستوى المعنوية	
1	Wilks' Lambda	Chi – square	DF	Sig.	
	.903	9.812	14	.776	

المصدر اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2020.

2. معدل الاستراتيجية المستقبلية والتحليل التمييزية لها: تعد الاستراتيجية المستقبلية عن المصارف احد مؤشرات الافصاح الاختياري وتم قياسها من خلال (9) فقرة كما يظهرها جدول (4/2/4)، وان المؤشر حصل على مؤشر عام (0.48) اقل من واحد عدد صحيح اي انها ضعيفة، وقد حصلت فقرة (بيان الاستراتيجية والاهداف: عام) على اعلى وسط حسابي من بين فقرات المؤشر تليها فقرة (خطط الاستثمار المستقبلية للمصرف) بعدها حصلت كذلك فقرة (بيان الاستراتيجية والاهداف: المالية) على مستوى عالي بالترتيب الثالث. اما الفقرات التي حققت على ادنى ترتيب هي (تأثير الاستراتيجية على النتائج الحالية) و(العوامل المؤثرة في الاداء المستقبلي للمصرف)، ما يخص ترتيب المصارف ومدى تميزها فقد تم استخدام التحليل التمييزي الذي يظهرها جدول (5/2/4) والذي يظهر في الجزء الاول الدالة التمييزي تم استخراجها باستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS) اذ اظهر ان مصرف (اشور الدولي) هو المتميز في الاستراتيجية المستقبلية عن المصرف وأتى في الترتيب الاول، اما الترتيب الثاني فقد حقق مصرف (بغداد)، في حين حقق المصرف (الايلاف الاسلامي) على الترتيب الثالث، اما المصارف التي حققت نسب منخفضة واثت في المراكز الأخيرة هي (مصرف الاستثمار العراقي، مصرف الائتمان العراقي، مصرف سومر التجاري) وان المصارف التي حققت نسب سالبة يتوجب عليها الاهتمام اكثر في اعداد استراتيجية مستقبلية لتعزيز هذا المؤشر وتصل الى مرحلة المصارف التي تميزت في القيم الموجبة، اذ اظهر الجزء الاول عن ترتيب هذه المصارف لكن التعرف على مدى وجود فروق فكان الجزء الثاني مخصص لاختبارها (اذ افترض الباحث بوجود فروق معنوية بين المصارف عينة الدراسة على مستوى مؤشر الاستراتيجية المستقبلية) وحسب نتائج جدول (5/2/4) اظهرت ان نسبة التشابه (Wiks Lambda) بين المصارف كانت (0.85) وهي نسبة كبيرة وان مستوى المعنوية المتحققة (0.372) هي كبيرة مع مستوى المعنوية التي افترضها الباحث (0.05) وهذا يدل على انه لا توجد فروق معنوية بين المصارف عينة الدراسة في الاستراتيجية المستقبلية.

جدول (4/2/4)

يوضح معدلات الأوساط الحسابية لفقرات مؤشر الاستراتيجية المستقبلية للمصارف المبحوثة

المعدل العام	مصرف بغداد	مصرف الشمال للتمويل والاستثمار	مصرف سومر التجاري	مصرف كردستان الدولي للاستثمار والتنمية	مصرف الايلاف الاسلامي	مصرف بابل	مصرف الاهلي العراقي	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	مصرف العراقي التجاري	المصرف العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	مصرف الخليج التجاري	مصرف الائتمان العراقي	مصرف الاستثمار العراقي	مصرف افشور الدولي	الاستراتيجية المستقبلية
0.96	1.00	1.00	1.00	0.86	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	0.57	1.00	١٢ بيان الاستراتيجية والأهداف: عام
0.65	1.00	0.57	0.57	0.43	0.57	0.86	0.43	0.71	1.00	1.00	0.43	0.43	0.86	0.14	0.71	١٣ بيان الاستراتيجية والأهداف: المالية
0.47	0.57	0.29	0.43	0.57	0.71	0.29	0.71	0.29	0.43	0.43	0.43	0.43	0.43	0.14	0.86	١٤ بيان الاستراتيجية والأهداف: التسويق
0.61	0.86	0.43	0.57	0.71	0.57	0.43	0.57	0.86	0.57	0.86	0.71	0.71	0.57	0.14	0.57	١٥ بيان الاستراتيجية والأهداف: الاجتماعية
0.16	0.00	0.29	0.00	0.14	0.29	0.00	0.14	0.14	0.00	0.14	0.14	0.14	0.29	0.43	0.29	١٦ تأثير الاستراتيجية على النتائج الحالية
0.28	0.14	0.43	0.29	0.14	0.29	0.29	0.29	0.00	0.43	0.14	0.29	0.43	0.00	0.29	0.71	١٧ تأثير الاستراتيجية على النتائج المستقبلية
0.31	0.29	0.29	0.14	0.57	0.43	0.29	0.29	0.29	0.29	0.29	0.29	0.29	0.14	0.43	0.29	١٨ تأثير الاستراتيجية على أداء المصرف
0.20	0.14	0.29	0.14	0.29	0.00	0.00	0.00	0.14	0.29	0.00	0.00	0.71	0.00	0.57	0.43	١٩ العوامل المؤثرة في الأداء المستقبلي للمصرف
0.67	0.86	0.71	0.71	0.71	0.71	0.71	0.86	0.71	0.43	0.57	0.71	0.29	0.43	0.86	0.71	٢٠ خطط الاستثمار المستقبلية للمصرف
0.48	0.54	0.48	0.43	0.49	0.51	0.43	0.48	0.46	0.49	0.49	0.44	0.49	0.41	0.40	0.62	معدل المصرف

المصدر اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2020.

جدول (5/2/4)

يوضح التحليل التمييزي لمؤشر الاستراتيجية المستقبلية للمصارف المبحوثة

المتغير	ت	المصرف	العينة	الدالة التمييزية	الترتيب
الاستراتيجية المستقبلية	1	مصرف اشور الدولي	7	1.017	1
	2	مصرف بغداد	7	.448	2
	3	مصرف الايلاف الاسلامي	7	.220	3
	4	المصرف العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية	7	.106	4
	5	مصرف الخليج التجاري	7	.106	5
	6	مصرف العراقي التجاري	7	.106	6
	7	مصرف كردستان الدولي للاستثمار والتنمية	7	.106	7
	8	مصرف الاهلي العراقي	7	-.008	8
	9	مصرف الشمال للتمويل والاستثمار	7	-.008	9
	10	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	7	-.121	10
	11	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	7	-.235	11
	12	مصرف بابل	7	-.349	12
	13	مصرف سومر التجاري	7	-.349	13
	14	مصرف الائتامن العراقي	7	-.463	14
	15	مصرف الاستثمار العراقي	7	-.577	15
		المجموع	105		
احصاءات اختبار الفروق					
النموذج	معدل التشابه	مربع كاي	درجة الحرية	مستوى المعنوية	
1	Wilks' Lambda	Chi - square	DF	Sig.	
					.854

المصدر اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2020.

3. معدل التوقعات المستقبلية والتحليل التمييزية لها: تعد التوقعات المستقبلية عن المصارف احد مؤشرات الافصاح الاختياري وتم قياسها من خلال (13) فقرة كما يظهرها جدول (6/2/4)، وان المؤشر حصل على مؤشر عام (0.43) اقل من واحد عدد صحيح اي انها ضعيفة، وقد حصلت فقرة (توقعات الربح) على اعلى وسط حسابي من بين فقرات المؤشر تليها فقرة (التوقعات بين الفترة الماضية والايرادات الفعلية) بعدها حصلت كذلك فقرة (توقعات الايرادات) على مستوى عالي بالترتيب الثالث. اما الفقرات التي حققت على ادنى ترتيب هي (الفرق بين التكاليف في الفترة الاخيرة والتكاليف الفعلية) و(الفرق بين توقعات المبيعات الفترة الاخيرة والمبيعات الفعلية). ما يخص ترتيب المصارف ومدى تميزها فقد تم استخدام التحليل التمييزي الذي يظهرها جدول (7/2/4) والذي يظهر في الجزء الاول الدالة التمييزي تم استخراجها باستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS) اذ اظهر ان مصرف (كردستان الدولي للاستثمار والتنمية) هو المتميز في التوقعات المستقبلية عن المصرف وأتى في الترتيب الاول، اما الترتيب الثاني فقد حقق مصرف (سومر التجاري)، في حين حقق المصرف (العراقي التجاري) على الترتيب الثالث، اما المصارف التي حققت نسب منخفضة واثت في المراكز الأخيرة هي (مصرف الاستثمار العراقي، مصرف الخليج التجاري، مصرف بغداد) وان المصارف التي حققت نسب سالبة يتوجب عليها الاهتمام اكثر في اعداد التوقعات مستقبلية لتعزيز هذا المؤشر وتصل الى مرحلة المصارف التي تميزت في القيم الموجبة، اذ اظهر الجزء الاول عن ترتيب هذه المصارف لكن التعرف على مدى وجود فروق فكان الجزء الثاني مخصص لاختبارها (اذ افترض الباحث بوجود فروق معنوية بين المصارف عينة الدراسة على مستوى مؤشر التوقعات المستقبلية) وحسب نتائج جدول (7/2/4) اظهرت ان نسبة التشابه (Wiks Lambda) بين المصارف كانت (0.86) وهي نسبة كبيرة وان مستوى المعنوية المتحققة (0.412) هي كبيرة مع مستوى المعنوية التي افترضها الباحث (0.05) وهذا يدل على انه لا توجد فروق معنوية بين المصارف عينة الدراسة في التوقعات المستقبلية.

جدول (6/2/4)

يوضح معدلات الأوساط الحسابية لفقرات مؤشر التوقعات المستقبلية للمصارف المبحوثة

التوقعات المستقبلية																
المعدل العام	مصرف بغداد	مصرف الشمال للتمويل والاستثمار	مصرف سومر التجاري	مصرف كردستان الدولي للاستثمار والتنمية	مصرف الايلف الاسلامي	مصرف بابل	مصرف الاهلي العراقي	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	مصرف العراقي التجاري	المصرف العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	مصرف الخليج التجاري	مصرف الائتمان العراقي	مصرف الاستثمار العراقي	مصرف افشور الدولي	
0.90	1.00	0.86	1.00	0.86	1.00	1.00	1.00	0.86	0.71	0.57	0.86	0.86	1.00	0.86	1.00	(٢١) توقعات الربح.
0.15	0.14	0.00	0.14	0.29	0.00	0.14	0.29	0.14	0.14	0.14	0.29	0.14	0.14	0.14	0.14	(٢٢) توقعات المبيعات.
0.66	0.57	0.29	0.86	0.71	0.86	0.71	0.14	0.86	0.86	0.86	0.57	0.71	0.71	0.14	1.00	(٢٣) توقعات التدفق النقدي.
0.49	0.29	0.57	0.57	0.71	0.57	0.71	0.57	0.43	0.57	0.57	0.43	0.29	0.57	0.14	0.43	(٢٤) توقعات القيمة السوقية للأسهم
0.21	0.29	0.43	0.29	0.14	0.14	0.29	0.29	0.43	0.14	0.00	0.29	0.29	0.00	0.00	0.14	(٢٥) توقعات النفقات الرأسمالية
0.33	0.14	0.29	0.43	0.71	0.43	0.57	0.29	0.14	0.57	0.57	0.00	0.00	0.14	0.29	0.43	(٢٦) توقعات العوائد على نفقات الدراسة والتطوير
0.73	0.71	0.71	0.86	0.71	0.57	0.43	0.86	0.57	0.57	0.86	0.86	0.71	0.86	0.86	0.86	(٢٧) توقعات الإيرادات
0.12	0.00	0.00	0.14	0.29	0.00	0.00	0.14	0.43	0.43	0.14	0.00	0.14	0.14	0.00	0.00	(٢٨) توقعات التكاليف
0.77	0.86	0.86	0.71	0.86	0.71	0.57	0.71	0.86	0.71	0.86	0.86	0.86	0.86	0.57	0.71	(٢٩) الفرق بين توقعات الفترة الماضية للإيرادات الفعلية
0.10	0.00	0.14	0.00	0.00	0.14	0.14	0.00	0.00	0.43	0.00	0.14	0.00	0.14	0.29	0.14	(٣٠) الفرق بين التكاليف في الفترة الأخيرة والتكاليف الفعلية
0.11	0.14	0.29	0.00	0.29	0.14	0.00	0.00	0.14	0.14	0.14	0.00	0.00	0.00	0.29	0.14	(٣١) الفرق بين توقعات مبيعات الفترة الأخيرة والمبيعات الفعلية
0.47	0.29	0.57	0.57	0.43	0.71	0.43	0.29	0.14	0.57	0.86	0.57	0.14	0.43	0.71	0.29	(٣٢) مناقشة التوقعات الخاصة بالمصرف (عام)
0.60	0.71	0.71	0.86	0.71	0.43	0.43	0.86	0.71	0.43	0.57	0.71	0.57	0.57	0.43	0.29	(٣٣) توقعات الإيرادات من الأعمال الرئيسية
0.43	0.40	0.44	0.49	0.52	0.44	0.42	0.42	0.44	0.48	0.47	0.43	0.36	0.43	0.36	0.43	معدل المصرف

المصدر اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2020.

جدول (7/2/4)

يوضح التحليل التمييزي لمؤشر التوقعات المستقبلية للمصارف المبحوثة

الترتيب	الدالة التمييزية	العينة	المصرف	ت	المتغير
1	.720	7	مصرف كردستان الدولي للاستثمار والتنمية	1	التوقعات المستقبلية
2	.525	7	مصرف سومر التجاري	2	
3	.428	7	مصرف العراقي التجاري	3	
4	.331	7	المصرف العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية	4	
5	.039	7	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	5	
6	.039	7	مصرف الايلاف الاسلامي	6	
7	.039	7	مصرف الشمال للتمويل والاستثمار	7	
8	-.058	7	مصرف الائتمان العراقي	8	
9	-.058	7	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	9	
10	-.058	7	مصرف اشور الدولي	10	
11	-.156	7	مصرف الاهلي العراقي	11	
12	-.156	7	مصرف بابل	12	
13	-.350	7	مصرف بغداد	13	
14	-.642	7	مصرف الخليج التجاري	14	
15	-.642	7	مصرف الاستثمار العراقي	15	
		105	المجموع		
احصاءات اختبار الفروق					
مستوى المعنوية	درجة الحرية	مربع كاي	معدل التشابه	النموذج	
Sig.	DF	Chi - square	Wilks' Lambda	1	
.412	14	14.511	.860		

المصدر اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2020.

4. معدل المسؤولية الاجتماعية والبيئة والتحليل التمييزية لها: تعد المسؤولية الاجتماعية والبيئة عن المصارف احد مؤشرات الافصاح الاختياري وتم قياسها من خلال (11) فقرة كما يظهرها جدول (8/2/4)، وان المؤشر حصل على مؤشر عام (0.30) اقل من واحد عدد صحيح ومنخفضة جدا وانها ضعيفة، وقد حصلت فقرة (الاعانات المقدم للغير) على اعلى وسط حسابي من بين فقرات المؤشر تليها فقرة (معلومات عن التبرعات الخيرية) بعدها حصلت كذلك فقرة (المعلومات عن الانشطة المصرفية والاجتماعية) على مستوى عالي بالترتيب الثالث. اما الفقرات التي حققت على ادنى ترتيب هي (قيمة النفقات في برامج الاجتماعية والمحافظة على البيئة) و(الحملات التي ترعاها الحكومة). ما يخص ترتيب المصارف ومدى تميزها فقد تم استخدام التحليل التمييزي الذي يظهرها جدول (9/2/4) والذي يظهر في الجزء الاول الدالة التمييزي تم استخراجها باستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS) اذ اظهر ان مصرف (اشور الدولي) هو المتميز في المسؤولية الاجتماعية والبيئة عن المصرف وأتى في الترتيب الاول، اما الترتيب الثاني فقد حقق مصرف (الشرق الاوسط العراقي)، في حين حقق مصرف (بابل) على الترتيب الثالث، اما المصارف التي حققت نسب منخفضة وانت في المراكز الأخيرة هي (مصرف الاستثمار العراقي، مصرف الاهلي العراقي، مصرف الائتمان العراقي) وان المصارف التي حققت نسب سالبة يتوجب عليها الاهتمام اكثر في اعداد المسؤولية الاجتماعية والبيئة لتعزيز هذا المؤشر وتصل الى مرحلة المصارف التي تميزت في القيم الموجبة، اذ اظهر الجزء الاول عن ترتيب هذه المصارف لكن التعرف على مدى وجود فروق فكان الجزء الثاني مخصص لاختبارها (اذ افترض الباحث بوجود فروق معنوية بين المصارف عينة الدراسة على مستوى مؤشر المسؤولية الاجتماعية والبيئة) وبحسب نتائج (9/2/4) اظهرت ان نسبة التشابه (Wiks Lambda) بين المصارف كانت (0.76) وهي نسبة ليست كبيرة وان مستوى المعنوية المتحققة (0.027) هي اقل مع مستوى المعنوية التي افترضها الباحث (0.05) وهذا يدل على انه توجد فروق معنوية بين المصارف عينة الدراسة في المسؤولية الاجتماعية والبيئة.

جدول (8/2/4)

يوضح معدلات الأوساط الحسابية لفقرات مؤشر المسؤولية الاجتماعية والبيئة للمصارف المبحوثة

المسئولية الاجتماعية والبيئية																
المعدل العام	مصرف بغداد	مصرف الشمال للتمويل والاستثمار	مصرف سومر التجاري	مصرف كردستان الدولي للاستثمار والتنمية	مصرف الايلاف الاسلامي	مصرف بابل	مصرف الاهلي العراقي	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	مصرف العراقي التجاري	المصرف العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	مصرف الخليج التجاري	مصرف الائتمان العراقي	مصرف الاستثمار العراقي	مصرف اشور الدولي	
0.25	0.43	0.00	0.29	0.14	0.29	0.57	0.00	0.29	0.14	0.29	0.14	0.14	0.29	0.00	0.71	٣٤) العمل للحد من مشكلة البطالة.
0.20	0.57	0.00	0.14	0.14	0.14	0.14	0.14	0.14	0.00	0.14	0.29	0.29	0.00	0.29	0.57	٣٥) برامج حماية البيئة
0.76	0.43	0.86	0.86	0.57	0.71	0.71	0.86	0.86	0.86	0.71	0.86	0.57	0.86	0.86	0.86	٣٦) الإعانات المقدمة للغير
0.25	0.14	0.57	0.29	0.14	0.57	0.14	0.43	0.14	0.14	0.14	0.14	0.14	0.00	0.00	0.71	٣٧) سلامة المنتجات وعدم تأثيرها في البيئة
0.15	0.14	0.00	0.14	0.14	0.14	0.14	0.00	0.14	0.29	0.14	0.43	0.14	0.00	0.14	0.29	٣٨) المشاريع الترفيهية والرياضية والرعاية الصحية
0.65	0.43	0.43	0.71	0.71	0.43	0.86	0.57	0.86	0.57	0.71	0.71	0.71	0.71	0.57	0.71	٣٩) معلومات عن التبرعات الخيرية
0.11	0.14	0.14	0.14	0.14	0.14	0.14	0.00	0.14	0.14	0.14	0.14	0.00	0.14	0.00	0.14	٤٠) الحملات التي ترعاها الحكومة
0.07	0.00	0.14	0.14	0.00	0.29	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.14	0.14	0.00	0.00	0.14	٤١) قيمة النفقات في البرامج الاجتماعية والمحافظة على البيئة
0.40	0.43	0.29	0.29	0.57	0.14	0.57	0.29	0.14	0.71	0.14	0.57	0.29	0.57	0.43	0.57	٤٢) معلومات عن الأنشطة المصرفية الاجتماعية
0.21	0.43	0.29	0.00	0.43	0.29	0.29	0.14	0.43	0.00	0.43	0.00	0.29	0.14	0.00	0.00	٤٣) مساهمة المصرف في البرامج البيئية
0.30	0.29	0.29	0.71	0.29	0.14	0.14	0.14	0.14	0.43	0.29	0.57	0.29	0.00	0.00	0.71	٤٤) معلومات عن رفاهية الموظفين
0.30	0.31	0.27	0.34	0.30	0.30	0.34	0.23	0.30	0.30	0.28	0.36	0.27	0.25	0.21	0.49	معدل المصرف

المصدر اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2020.

جدول (9/2/4)

يوضح التحليل التمييزي لمؤشر المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمصارف المبحوثة

الترتيب	الدالة التمييزية	العينة	المصرف	ت	المتغير
1	1.520	7	مصرف اشور الدولي	1	المسئولية الاجتماعية والبيئية
2	.479	7	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	2	
3	.271	7	مصرف بابل	3	
4	.271	7	مصرف سومر التجاري	4	
5	.062	7	مصرف بغداد	5	
6	-.042	7	مصرف العراقي التجاري	6	
7	-.042	7	مصرف كردستان الدولي للاستثمار والتنمية	7	
8	-.042	7	مصرف الايلاف الاسلامي	8	
9	-.042	7	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	9	
10	-.146	7	المصرف العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية	10	
11	-.250	7	مصرف الخليج التجاري	11	
12	-.250	7	مصرف الشمال للتمويل والاستثمار	12	
13	-.458	7	مصرف الائتمان العراقي	13	
14	-.562	7	مصرف الاهلي العراقي	14	
15	-.770	7	مصرف الاستثمار العراقي	15	
		105	المجموع		
احصاءات اختبار الفروق					
مستوى المعنوية	درجة الحرية	مربع كاي	معدل التشابه	النموذج	
Sig.	DF	Chi - square	Wilks' Lambda	1	
.027	14	25.795	.764		

المصدر اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2020.

5. معدل الاداء المالي والتحليل التمييزية لها: تعد الاداء المالي للمصارف احد مؤشرات الافصاح الاختياري وتم قياسها من خلال (12) فقرة كما يظهرها جدول (10/2/4)، وان المؤشر حصل على مؤشر عام (0.57) اكبر من واحد عدد صحيح اي انه مقبول الى حد ما، وقد حصلت فقرة (صافي هامش الفائدة) على اعلى وسط حسابي من بين فقرات المؤشر تليها فقرة (العائد على حقوق المساهمين) بعدها حصلت كذلك فقرة (توزيعات الارباح للسهم الواحد) على مستوى عالي بالترتيب الثالث. اما الفقرات التي حققت على ادنى ترتيب هي (معدل العائد على المبيعات) و(معدل نمو المبيعات). ما يخص ترتيب المصارف ومدى تميزها فقد تم استخدام التحليل التمييزي الذي يظهرها جدول (11/2/4) والذي يظهر في الجزء الاول الدالة التمييزي تم استخراجها باستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS) اذ اظهر ان مصرف (اشور الدولي) هو المتميز في الاداء المالي عن المصرف وأتى في الترتيب الاول، اما الترتيب الثاني فقد حقق مصرف (الاستثمار العراقي)، في حين حقق المصرف (سومر التجاري) على الترتيب الثالث، اما المصارف التي حققت نسب منخفضة واثت في المراكز الأخيرة هي (مصرف الخليج التجاري، مصرف الائتمان العراقي، مصرف الايلاف الاسلامي) وان المصارف التي حققت نسب سالبة يتوجب عليها الاهتمام اكثر في اعداد الاداء المالي لتعزيز هذا المؤشر وتصل الى مرحلة المصارف التي تميزت في القيم الموجبة، اذ اظهر الجزء الاول عن ترتيب هذه المصارف لكن التعرف على مدى وجود فروق فكان الجزء الثاني مخصص لاختبارها (اذ افترض الباحث بوجود فروق معنوية بين المصارف عينة الدراسة على مستوى مؤشر الاداء المالي) وحسب نتائج جدول (11/2/4) اظهرت ان نسبة التشابه (Wiks Lambda) بين المصارف كانت (0.91) وهي نسبة كبيرة وان مستوى المعنوية المتحققة (0.816) هي اكبر مع مستوى المعنوية التي افترضها الباحث (0.05) وهذا يدل على انه لا توجد فروق معنوية بين المصارف عينة الدراسة في الاداء المالي.

جدول (10/2/4)

يوضح معدلات الأوساط الحسابية لفقرات مؤشر الاداء المالي للمصارف المبحوثة

المعدل العام	مصرف بغداد	مصرف الشمال للتمويل والاستثمار	مصرف سومر التجاري	مصرف كردستان الدولي للاستثمار والتنمية	مصرف الإيلاف الاسلامي	مصرف بابل	مصرف الاهلي العراقي	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	مصرف العراقي التجاري	المصرف العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	مصرف الخليج التجاري	مصرف الائتمان العراقي	مصرف الاستثمار العراقي	مصرف اشور الدولي	الاداء المالي
0.65	0.43	0.57	0.29	0.86	0.71	0.71	0.86	0.43	0.71	0.43	0.86	0.57	0.57	1.00	0.71	٤٥ مناقشة موجزة وتحليل الوضع المالي للمصرف .
0.48	0.71	0.57	0.71	0.43	0.14	0.14	0.71	0.43	0.14	0.43	0.57	0.57	0.14	1.00	0.57	٤٦ العائد على الأسهم.
0.70	0.86	0.71	0.71	0.43	0.71	0.57	0.71	0.86	0.57	0.86	0.71	0.71	0.57	0.86	0.71	٤٧ توزيعات الأرباح للسهم الواحد.
0.53	0.43	0.57	0.57	0.86	0.29	0.57	0.57	0.43	0.71	0.86	0.00	0.43	0.71	0.43	0.57	٤٨ سياسة توزيع الأرباح.
0.35	0.43	0.00	0.57	0.14	0.29	0.14	0.57	0.57	0.14	0.29	0.29	0.14	0.14	0.86	0.71	٤٩ معدل الربحية.
0.56	0.71	0.57	0.57	0.29	0.57	0.71	0.29	0.43	0.57	0.57	0.57	0.43	0.57	0.57	1.00	٥٠ العائد على الأصول.
0.75	0.71	0.86	0.71	0.86	0.86	0.43	0.86	0.86	0.57	0.43	0.57	1.00	0.71	1.00	0.86	٥١ العائد على حقوق المساهمين
0.50	0.43	0.29	0.71	0.57	0.43	1.00	0.14	0.86	0.43	0.71	0.57	0.29	0.43	0.00	0.71	٥٢ نسبة القروض إلى الودائع
0.15	0.14	0.29	0.00	0.29	0.29	0.14	0.00	0.14	0.29	0.29	0.14	0.00	0.14	0.00	0.14	٥٣ نسبة تكلفة المبيعات إلى المبيعات.
0.10	0.14	0.29	0.14	0.14	0.00	0.00	0.00	0.00	0.14	0.14	0.29	0.14	0.14	0.00	0.00	٥٤ معدل نمو المبيعات.
0.08	0.14	0.14	0.00	0.00	0.14	0.14	0.00	0.00	0.14	0.14	0.14	0.00	0.00	0.29	0.00	٥٥ معدل العائد على المبيعات.
0.78	0.57	0.71	0.86	0.86	0.86	0.86	1.00	0.43	1.00	0.71	1.00	0.71	0.86	0.43	0.86	٥٦ الصافي لهامش الفائدة
0.57	0.48	0.46	0.49	0.48	0.44	0.45	0.48	0.45	0.45	0.49	0.48	0.42	0.42	0.54	0.57	معدل المصرف

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2020.

جدول (11/2/4)

يوضح التحليل التمييزي لمؤشر الاداء المالي للمصارف المبحوثة

الترتيب	الدالة التمييزية	العينة	المصرف	ت	المتغير
1	.747	7	مصرف اشور الدولي	1	الاداء المالي
2	.478	7	مصرف الاستثمار العراقي	2	
3	.120	7	مصرف سومر التجاري	3	
4	.120	7	المصرف العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية	4	
5	.030	7	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	5	
6	.030	7	مصرف الاهلي العراقي	6	
7	.030	7	مصرف كردستان الدولي للاستثمار والتنمية	7	
8	.030	7	مصرف بغداد	8	
9	-.060	7	مصرف الشمال للتمويل والاستثمار	9	
10	-.149	7	مصرف العراقي التجاري	10	
11	-.149	7	مصرف بابل	11	
12	-.149	7	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	12	
13	-.239	7	مصرف الايلاف الاسلامي	13	
14	-.419	7	مصرف الائتمان العراقي	14	
15	-.419	7	مصرف الخليج التجاري	15	
		105	المجموع		
احصاءات اختبار الفروق					
مستوى المعنوية	درجة الحرية	مربع كاي	معدل التشابه	النموذج	
Sig.	DF	Chi - square	Wilks' Lambda	1	
.816	14	9.233	.908		

المصدر اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2020.

6. معدل الاداء غير المالي والتحليل التمييزية لها: يعد الاداء غير المالي للمصارف احد مؤشرات الافصاح الاختياري وتم قياسها من خلال (9) فقرة كما يظهرها جدول (12/2/4)، وان المؤشر حصل على مؤشر عام (0.60) اكبر من واحد عدد صحيح اي انه مقبول الى حد ما، وقد حصلت فقرة (التسهيلات المصرفية على الانترنت) على اعلى وسط حسابي من بين فقرات المؤشر تليها فقرة (معلومات عن البطاقة الائتمان التجاري) بعدها حصلت كذلك فقرة (معلومات عن ادارة المخاطر) على مستوى عالي بالترتيب الثالث. اما الفقرات التي حققت على ادنى ترتيب هي (التغير في المبيعات) و(المنافشات حول تطوير المنتجات). ما يخص ترتيب المصارف ومدى تميزها فقد تم استخدام التحليل التمييزي الذي يظهرها جدول (13/2/4) والذي يظهر في الجزء الاول الدالة التمييزي تم استخراجها باستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS) اذ اظهر ان مصرف (اشور الدولي) هو المتميز في الاداء غير المالي عن المصرف وأتى في الترتيب الاول، اما الترتيب الثاني فقد حقق مصرف (بغداد)، في حين حقق المصرف (العراقي الاسلامي) على الترتيب الثالث، اما المصارف التي حققت نسب منخفضة وانت في المراكز الأخيرة هي (مصرف الخليج التجاري، مصرف الاستثمار العراقي، مصرف الايلاف الاسلامي) وان المصارف التي حققت نسب سالبة يتوجب عليها الاهتمام اكثر في اعداد الاداء غير المالي لتعزيز هذا المؤشر وتصل الى مرحلة المصارف التي تميزت في القيم الموجبة، اذ اظهر الجزء الاول عن ترتيب هذه المصارف لكن التعرف على مدى وجود فروق فكان الجزء الثاني مخصص لاختبارها (اذ افترض الباحث بوجود فروق معنوية بين المصارف عينة الدراسة على مستوى مؤشر الاداء المالي) وحسب نتائج جدول (13/2/4) اظهرت ان نسبة التشابه (Wiks Lambda) بين المصارف كانت (0.79) وهي نسبة كبيرة وان مستوى المعنوية المتحققة (0.068) هي اكبر مع مستوى المعنوية التي افترضها الباحث (0.05) وهذا يدل على انه لا توجد فروق معنوية بين المصارف عينة الدراسة في الاداء غير المالي.

جدول (12/2/4)

يوضح معدلات الأوساط الحسابية لفقرات مؤشر الاداء غير المالي للمصارف المبحوثة

المعدل العام	مصرف بغداد	مصرف الشمال للتمويل والاستثمار	مصرف سومر التجاري	مصرف كردستان الدولي للاستثمار والتنمية	مصرف الايفاء الاسلامي	مصرف بابل	مصرف الاهلي العراقي	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	مصرف العراقي التجاري	المصرف العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	مصرف الخليج التجاري	مصرف الائتمان العراقي	مصرف الاستثمار العراقي	مصرف اشور الدولي	الاداء غير المالي
0.85	1.00	1.00	0.71	0.86	0.86	1.00	0.86	0.71	0.86	0.86	0.86	0.71	0.86	0.57	1.00	٥٧) التسهيلات المصرفية على الانترنت
0.50	0.86	0.29	0.71	0.57	0.29	0.14	0.57	0.43	0.43	0.57	0.43	0.71	0.43	0.29	0.71	٥٨) التسهيلات المصرفية الدولية
0.80	0.86	1.00	0.57	0.57	0.86	0.86	0.71	0.86	0.71	1.00	0.71	0.57	0.86	0.86	1.00	٥٩) معلومات عن بطاقة الائتمان التجاري
0.67	0.57	0.57	0.71	0.71	0.57	0.71	0.71	0.43	0.86	0.71	0.71	0.43	0.86	0.86	0.57	٦٠) مناقشة نتائج السنة الحالية مع نتائج السنوات الماضية
0.17	0.14	0.43	0.14	0.14	0.00	0.14	0.29	0.43	0.00	0.43	0.14	0.00	0.00	0.00	0.29	٦١) التغير في المبيعات
0.46	0.57	0.29	0.43	0.43	0.57	0.14	0.29	0.14	0.86	0.86	0.71	0.29	0.29	0.00	1.00	٦٢) مناقشة حول تطوير المنتجات
0.59	0.71	0.71	0.43	0.86	0.29	0.57	0.57	0.71	0.71	0.57	0.43	0.43	0.57	0.29	1.00	٦٣) نظرة عن أداء السنة السابقة
0.66	0.86	0.43	0.86	0.57	0.57	0.86	0.71	0.57	0.57	0.43	0.71	0.57	0.43	0.86	0.86	٦٤) تأثير تقلبات العملة
0.69	0.71	0.71	0.57	0.86	0.86	0.71	0.43	0.71	0.86	0.86	0.29	0.57	0.71	0.86	0.57	٦٥) معلومات عن إدارة المخاطر
0.60	0.70	0.60	0.57	0.62	0.54	0.57	0.57	0.55	0.65	0.70	0.55	0.48	0.56	0.51	0.78	معدل المصرف

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2020.

جدول (13/2/4)

يوضح التحليل التمييزي لمؤشر الاداء غير المالي للمصارف المبحوثة

الترتيب	الدالة التمييزية	العينة	المصرف	ت	المتغير
1	1.116	7	مصرف اشور الدولي	1	الاداء غير المالي
2	.626	7	مصرف بغداد	2	
3	.626	7	المصرف العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية	3	
4	.333	7	مصرف العراقي التجاري	4	
5	.137	7	مصرف كردستان الدولي للاستثمار والتنمية	5	
6	.039	7	مصرف الشمال للتمويل والاستثمار	6	
7	-.157	7	مصرف الاهلي العراقي	7	
8	-.157	7	مصرف بابل	8	
9	-.157	7	مصرف سومر التجاري	9	
10	-.254	7	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	10	
11	-.254	7	مصرف الائتمان العراقي	11	
12	-.254	7	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	12	
13	-.352	7	مصرف الايلاف الاسلامي	13	
14	-.548	7	مصرف الاستثمار العراقي	14	
15	-.744	7	مصرف الخليج التجاري	15	
		105	المجموع		
احصاءات اختبار الفروق					
مستوى المعنوية	درجة الحرية	مربع كاي	معدل التشابه	النموذج	
Sig.	DF	Chi - square	Wilks' Lambda	1	
.068	14	22.565	.791		

المصدر اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2020.

7. معدل حوكمة المصارف والتحليل التمييزية لها: تعد حوكمة المصارف للمصارف احد مؤشرات الافصاح الاختياري وتم قياسها من خلال (11) فقرة كما يظهرها جدول (14/2/4)، وان المؤشر حصل على مؤشر عام (0.50) اكبر من واحد عدد صحيح اي انه مقبول الى حد ما، وقد حصلت فقرة (اسماء اعضاء مجلس الادارة) على اعلى وسط حسابي من بين فقرات المؤشر تليها فقرة (عدد اجتماعات المجلس) بعدها حصلت كذلك فقرة (الندوات والمؤتمرات والدورات التدريبية) على مستوى عالي بالترتيب الثالث. اما الفقرات التي حققت على ادنى ترتيب هي (اللائحة الارشادية للحوكمة على الموقع الالكتروني) و(معلومات عن الالتزام بالحوكمة). ما يخص ترتيب المصارف ومدى تميزها فقد تم استخدام التحليل التمييزي الذي يظهرها جدول (15/2/4) والذي يظهر في الجزء الاول الدالة التمييزي تم استخراجها باستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS) اذ اظهر ان مصرف (اشور الدولي) هو المتميز في حوكمة المصارف عن المصرف وأتى في الترتيب الاول، اما الترتيب الثاني فقد حقق مصرف (الاهلي العراقي)، في حين حقق المصرف (كرديستان الدولي للاستثمار) على الترتيب الثالث، اما المصارف التي حققت نسب منخفضة واثت في المراكز الأخيرة هي (مصرف الخليج التجاري، مصرف الائتمان العراقي، مصرف بغداد) وان المصارف التي حققت نسب سالبة يتوجب عليها الاهتمام اكثر في حوكمة المصارف لتعزيز هذا المؤشر وتصل الى مرحلة المصارف التي تميزت في القيم الموجبة، اذ اظهر الجزء الاول عن ترتيب هذه المصارف لكن التعرف على مدى وجود فروق فكان الجزء الثاني مخصص لاختبارها (اذ افترض الباحث بوجود فروق معنوية بين المصارف عينة الدراسة على مستوى مؤشر حوكمة المصارف) وحسب نتائج جدول (15/2/4) اظهرت ان نسبة التشابه (Wiks Lambda) بين المصارف كانت (0.59) وهي نسبة قليلة وان مستوى المعنوية المتحققة (0.000) هي اقل مع مستوى المعنوية التي افترضها الباحث (0.05) وهذا يدل على انه توجد فروق معنوية بين المصارف عينة الدراسة في حوكمة المصارف.

جدول (14/2/4)

يوضح معدلات الأوساط الحسابية لفقرات مؤشر حوكمة المصارف والبيئة للمصارف المبجوة

المعدل العام	مصرف بغداد	مصرف الشمال للتمويل والاستثمار	مصرف سومر التجاري	مصرف كردستان الدولي للاستثمار والتنمية	مصرف الأيلاف الإسلامي	مصرف بابل	مصرف الاهلي العراقي	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	مصرف العراقي التجاري	المصرف العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية	مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار	مصرف الخليج التجاري	مصرف الائتمان العراقي	مصرف الاستثمار العراقي	مصرف افشور الدولي	حوكمة المصارف
0.47	0.14	0.43	0.43	0.71	0.71	0.29	0.71	0.29	0.43	0.43	0.57	0.14	0.00	0.86	0.86	٦٦) أسماء كبار المساهمين
0.94	1.00	1.00	1.00	0.86	1.00	1.00	1.00	0.71	1.00	0.86	1.00	0.86	1.00	0.86	1.00	٦٧) أسماء أعضاء مجلس الإدارة
0.30	0.29	0.00	0.29	0.29	0.29	0.29	0.29	0.14	0.86	0.29	0.14	0.14	0.14	0.14	0.86	٦٨) مناصب قيادية للأعضاء في شركات أخرى
0.52	0.29	0.71	0.43	0.86	0.14	0.57	0.71	0.57	0.29	0.43	0.83	0.43	0.29	0.29	1.00	٦٩) المؤهلات العلمية لأعضاء المجلس
0.32	0.14	0.14	0.43	0.14	0.29	0.14	0.71	0.29	0.43	0.57	0.14	0.14	0.43	0.14	0.71	٧٠) الخبرة العملية لأعضاء مجلس الإدارة
0.66	0.43	0.86	0.71	0.86	0.71	0.29	0.71	0.86	0.29	0.43	0.86	0.71	0.43	0.86	0.86	٧١) عدد من الأسهم المملوكة من قبل المديرين.
0.24	0.14	0.29	0.14	0.29	0.29	0.43	0.57	0.00	0.14	0.00	0.14	0.00	0.14	0.14	0.86	٧٢) مكافأة أعضاء مجلس الإدارة.
0.82	0.86	0.71	0.86	1.00	0.86	0.71	0.71	0.86	1.00	0.86	0.86	0.71	0.86	0.43	1.00	٧٣) الندوات والمؤتمرات والدورات التدريبية
0.91	0.86	0.86	1.00	1.00	0.86	1.00	0.86	0.86	0.86	0.86	0.86	0.86	1.00	1.00	0.86	٧٤) عدد اجتماعات المجلس
0.19	0.43	0.00	0.14	0.43	0.43	0.14	0.14	0.14	0.14	0.14	0.14	0.14	0.14	0.14	0.14	٧٥) معلومات عن الالتزام بالحوكمة
0.11	0.14	0.00	0.14	0.14	0.00	0.14	0.14	0.14	0.14	0.14	0.14	0.00	0.14	0.00	0.29	٧٦) الانحة إرشادية للحوكمة على الموقع الإلكتروني
0.50	0.43	0.45	0.51	0.60	0.51	0.45	0.60	0.44	0.51	0.46	0.52	0.38	0.42	0.44	0.77	معدل المصرف

المصدر اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2020.

جدول (15/2/4)

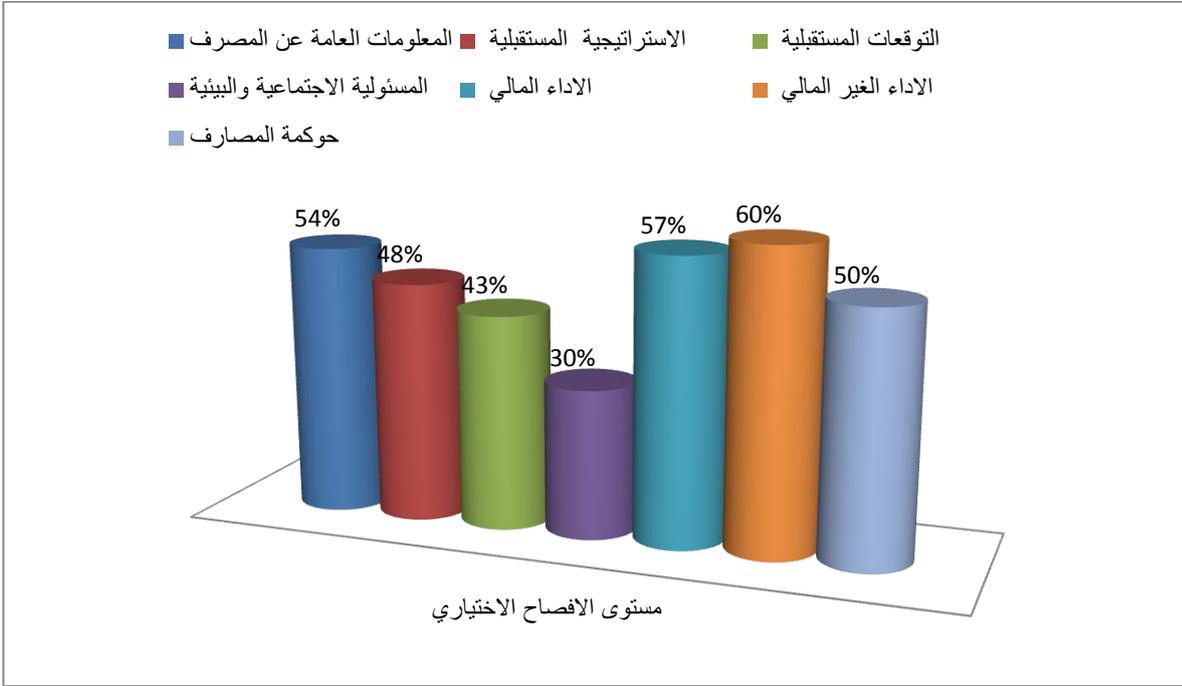
يوضح التحليل التمييزي لمؤشر حوكمة المصارف للمصارف المبحوثة

الترتيب	الدالة التمييزية	العينة	المصرف	ت	المتغير
1	2.242	7	مصرف اشور الدولي	1	حوكمة المصارف
2	.833	7	مصرف الاهلي العراقي	2	
3	.833	7	مصرف كردستان الدولي للاستثمار والتنمية	3	
4	.140	7	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	4	
5	.075	7	مصرف العراقي التجاري	5	
6	.075	7	مصرف سومر التجاري	6	
7	.075	7	مصرف الايلاف الاسلامي	7	
8	-.358	7	مصرف بابل	8	
9	-.358	7	مصرف الشمال للتمويل والاستثمار	9	
10	-.358	7	المصرف العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية	10	
11	-.467	7	مصرف الاستثمار العراقي	11	
12	-.467	7	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	12	
13	-.575	7	مصرف بغداد	13	
14	-.683	7	مصرف الائتمان العراقي	14	
15	-1.008	7	مصرف الخليج التجاري	15	
		105	المجموع		
احصاءات اختبار الفروق					
مستوى المعنوية	درجة الحرية	مربع كاي	معدل التشابه	النموذج	
Sig.	DF	Chi - square	Wilks' Lambda	1	
.000	14	51.306	.586		

المصدر اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2020.

## الشكل (1/2/4)

### يوضح نسبة مؤشرات الإفصاح الاختياري



المصدر اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2020.

ثانياً: معدلات مؤشر تكلفة رأس المال والتحليل التمييزي لها: يتكون المتغير التابع تكلفة رأس المال من مؤشرين وهي (تكلفة حق الملكية، تكلفة الدين)، وسيتم اختبار كل مؤشر حسب المصارف المبحوثة البالغ عددها (15) مصرف مدرجة ضمن سوق العراق للأوراق المالية للفترة (2010-2016) والنتائج كما يلي:

**1. معدل تكلفة الدين والتحليل التمييزية لها:** تعد تكلفة الدين للمصارف احد مؤشرات تكلفة رأس المال وتم ترتيب المصارف ومدى تمييزها فقد من خلال استخدام التحليل التمييزي الذي يظهرها جدول (16/2/4) والذي يظهر في الجزء الاول الدالة التمييزي تم استخراجها باستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS) اذ اظهر ان مصرف (الخليج التجاري) هو ذو تكلفة دين عالية عن المصرف وأتى في الترتيب الاول، اما الترتيب الثاني فقد حقق مصرف (الشمال للتمويل والاستثمار)، في حين حقق المصرف (الشرق الاوسط العراقي) على الترتيب الثالث، اما المصارف التي حققت نسب منخفضة وانت في المراكز الأخيرة هي (مصرف اشور، مصرف الموصل للتنمية) وان المصارف التي حققت نسب سالبة هي الافضل لأنها تحقق تكلفة منخفضة

ولا يتوجب عليها ان تصل الى مرحلة المصارف التي تميزت في القيم الموجبة بل العكس صحيح، اذ اظهر الجزء الاول عن ترتيب هذه المصارف لكن التعرف على مدى وجود فروق فكان الجزء الثاني مخصص لاختبارها (اذ افترض الباحث بوجود فروق معنوية بين المصارف عينة الدراسة على مستوى مؤشر تكلفة الدين) وحسب نتائج جدول (17/2/4) اظهرتان نسبة التشابه (Wiks Lambda) بين المصارف كانت (0.72) وهي نسبة ليست كبيرة وان مستوى المعنوية المتحققة (0.005) هي اقل مع مستوى المعنوية التي افترضها الباحث (0.05) وهذا يدل على انه توجد فروق معنوية بين المصارف عينة الدراسة في تكلفة الدين.

جدول (16/2/4)

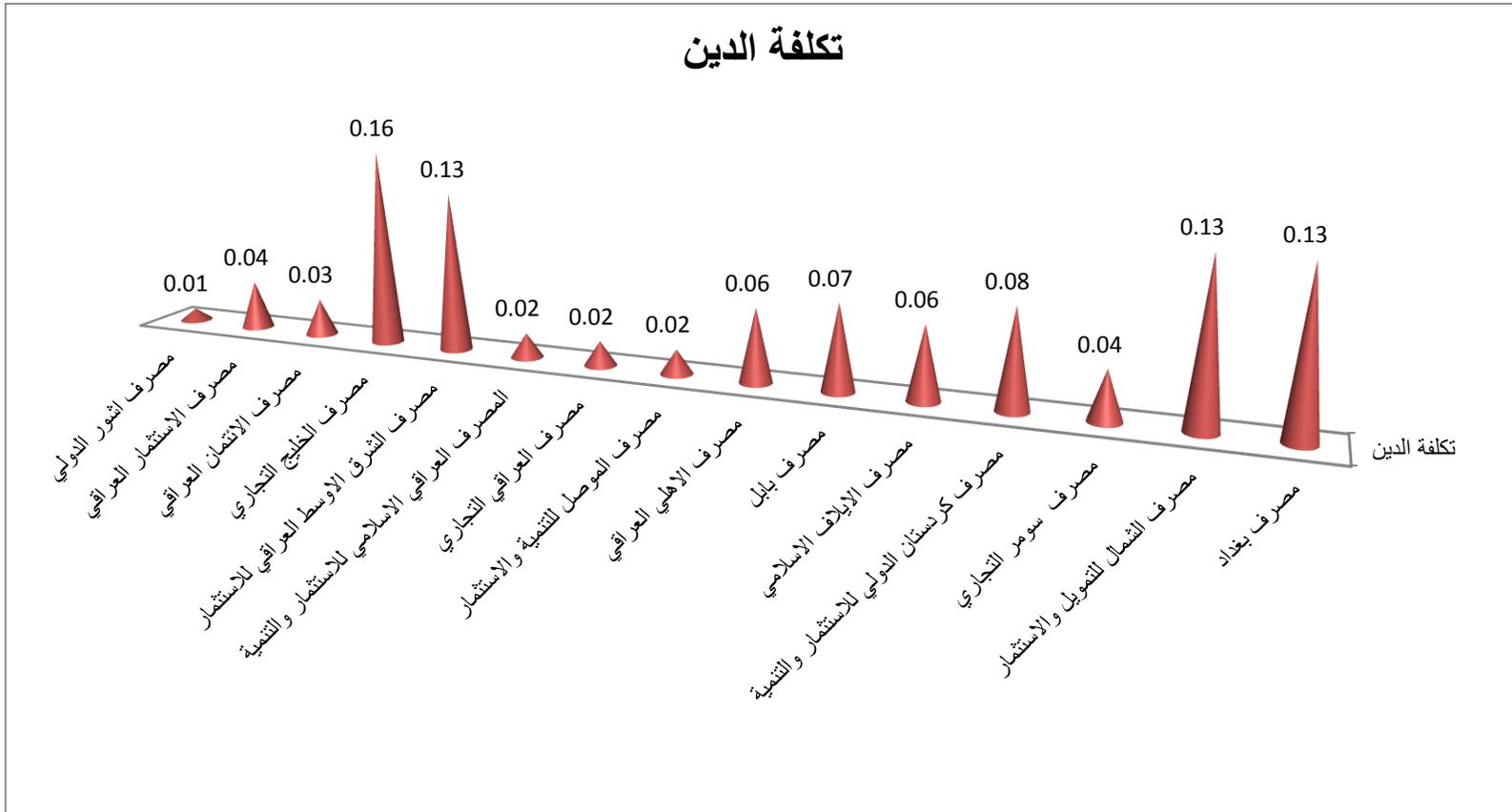
يوضح معدلات الأوساط الحسابية لفقرات مؤشر تكلفة الدين للمصارف المبحوثة

المعدل العام	1757829237	100%
مصرف بغداد	3364826273.43	0.13
مصرف الشمال للتمويل والاستثمار	3524775066.90	0.13
مصرف سومر التجاري	993038464.43	0.04
مصرف كردستان الدولي للاستثمار والتنمية	2200733557.00	0.08
مصرف الإيلاف الإسلامي	1574575685.86	0.06
مصرف بابل	1824604267.24	0.07
مصرف الاهلي العراقي	1504479484.04	0.06
مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	396938207.87	0.02
مصرف العراقي التجاري	629321750.13	0.02
المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية	571807502.36	0.02
مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار	3369265241.80	0.13
مصرف الخليج التجاري	4269187688.13	0.16
مصرف الائتمان العراقي	797345531.37	0.03
مصرف الاستثمار العراقي	972002445.23	0.04
مصرف اشور الدولي	374537396.06	0.01
	تكلفة الدين	المعدل

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2020..

الشكل (2/2/4)

يوضح نسبة تكلفة الدين للمصارف



المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2020.

جدول (17/2/4)

يوضح التحليل التمييزي لمؤشر تكلفة الدين للمصارف المبحوثة

المتغير	ت	المصرف	العينة	الدالة التمييزية	الترتيب
تكلفة الدين	1	مصرف الخليج التجاري	7	1.155	1
	2	مصرف الشمال للتمويل والاستثمار	7	.813	2
	3	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	7	.741	3
	4	مصرف بغداد	7	.739	4
	5	مصرف كردستان الدولي للاستثمار والتنمية	7	.204	5
	6	مصرف بابل	7	.031	6
	7	مصرف الايلاف الاسلامي	7	-.084	7
	8	مصرف الاهلي العراقي	7	-.117	8
	9	مصرف سومر التجاري	7	-.352	9
	10	مصرف الاستثمار العراقي	7	-.361	10
	11	مصرف الائتمان العراقي	7	-.442	11
	12	مصرف العراقي التجاري	7	-.519	12
	13	المصرف العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية	7	-.546	13
	14	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	7	-.626	14
	15	مصرف اشور الدولي	7	-.636	15
		المجموع	105		
احصاءات اختبار الفروق					
النموذج	معدل التشابه	مربع كاي	درجة الحرية	مستوى المعنوية	
1	Wilks' Lambda	Chi - square	DF	Sig.	
					.721

المصدر: اعداد الباحث، 2020 من بيانات الدراسة الميدانية.

2. **معدل تكلفة حق الملكية والتحليل التمييزية لها:** تعد تكلفة حق الملكية للمصارف احد مؤشرات تكلفة راس المال وتم ترتيب المصارف ومدى تمييزها من خلال استخدام التحليل التمييزي الذي جدول (18/2/4) والذي يظهر في الجزء الاول الدالة التمييزي تم استخراجها باستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS) اذ اظهر ان مصرف (العراقي الاسلامي للاستثمار) هو ذو تكلفة حق الملكية عالية عن المصرف وأتى في الترتيب الاول، اما الترتيب الثاني فقد حقق مصرف (الاستثمار العراقي)، في حين حقق المصرف (الاهلي العراقي) على الترتيب الثالث، اما المصارف التي حققت نسب منخفضة وابت في المراكز الأخيرة هي ( مصرف الموصل للتنمية، مصرف اشور الدولي ومصرف الائتمان العراقي) وان المصارف التي حققت نسب سالبة هي الافضل لأنها تحقق تكلفة منخفضة ولا يتوجب عليها ان تصل الى مرحلة المصارف التي تميزت في القيم الموجبة بل العكس صحيح، اذ اظهر الجزء الاول عن ترتيب هذه المصارف لكن التعرف على مدى وجود فروق فكان الجزء الثاني مخصص لاختبارها (اذ افترض الباحث بوجود فروق معنوية بين المصارف عينة الدراسة على مستوى مؤشر حق الملكية) وحسب نتائج جدول (19/2/4) اظهرتان نسبة التشابه (Wiks Lambda) بين المصارف كانت (0.87) وهي نسبة كبيرة وان مستوى المعنوية المتحققة (0.519) هي اكبر مع مستوى المعنوية التي افترضها الباحث (0.05) وهذا يدل على انه لا توجد فروق معنوية بين المصارف عينة الدراسة في تكلفة حق الملكية.

جدول (18/2/4)

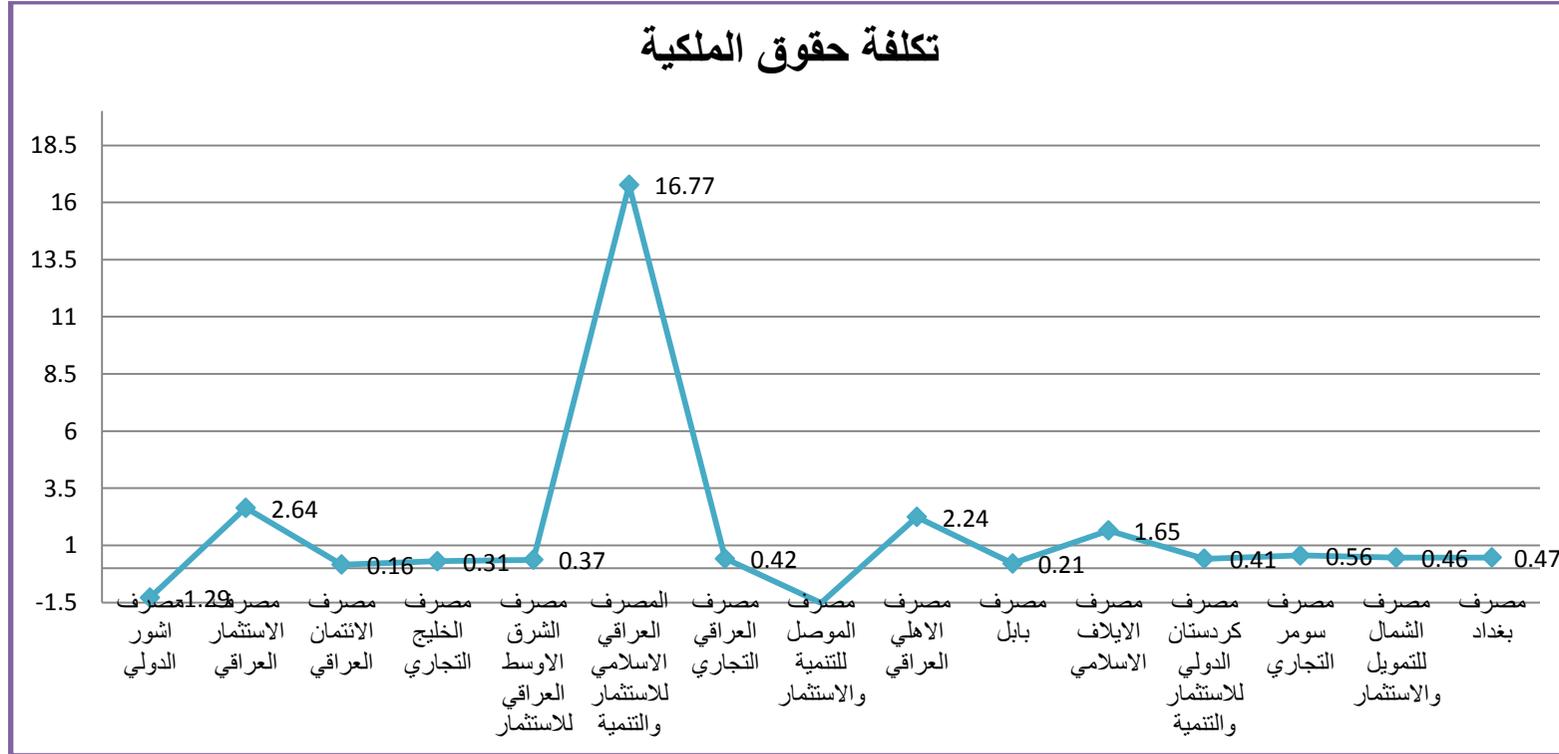
يوضح معدلات الأوساط الحسابية لفقرات مؤشر تكلفة حق الملكية للمصارف المبحوثة

المعدل العام	1.59
مصرف بغداد	0.47
مصرف الشمال للتمويل والاستثمار	0.46
مصرف سومر التجاري	0.56
مصرف كردستان الدولي للاستثمار والتنمية	0.41
مصرف الأيلاف الإسلامي	1.65
مصرف بابل	0.21
مصرف الاهلي العراقي	2.24
مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	-1.52
مصرف العراقي التجاري	0.42
المصرف العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية	16.77
مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	0.37
مصرف الخليج التجاري	0.31
مصرف الائتمان العراقي	0.16
مصرف الاستثمار العراقي	2.64
مصرف اشور الدولي	-1.29
تكلفة حقوق الملكية	المعدل

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2020.

الشكل (3/2/4)

يوضح نسبة تكلفة حقوق الملكية للمصارف



المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2020.

جدول (19/2/4)

يوضح التحليل التمييزي لمؤشر تكلفة حق الملكية للمصارف المبحوثة

المتغير	ت	المصرف	العينة	الدالة التمييزية	الترتيب
تكلفة حقوق الملكية	1	المصرف العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية	7	1.282	1
	2	مصرف الاستثمار العراقي	7	.088	2
	3	مصرف الاهلي العراقي	7	.055	3
	4	مصرف الايلاف الاسلامي	7	.005	4
	5	مصرف سومر التجاري	7	-.087	5
	6	مصرف بغداد	7	-.095	6
	7	مصرف الشمال للتمويل والاستثمار	7	-.095	7
	8	مصرف العراقي التجاري	7	-.099	8
	9	مصرف كردستان الدولي للاستثمار والتنمية	7	-.099	9
	10	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	7	-.103	10
	11	مصرف الخليج التجاري	7	-.108	11
	12	مصرف بابل	7	-.117	12
	13	مصرف الائتمان العراقي	7	-.121	13
	14	مصرف اشور الدولي	7	-.244	14
	15	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	7	-.263	15
		المجموع	105		
احصاءات اختبار الفروق					
النموذج	معدل التشابه	مربع كاي	درجة الحرية	مستوى المعنوية	
1	.872	13.101	14	.519	Sig.
					Wilks' Lambda

المصدر اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2020.

ثالثاً: معدلات مؤشر المراجعة الخارجية والتحليل التمييزي لها: يتكون المتغير الوسيط المراجعة الخارجية من مؤشرين وهي (تطبيق معايير المراجعة الخارجية، جودة المراجعة) وتم قياسها من خلال جدول (20/2/4)، وسيتم اختبار كل مؤشر حسب المصارف المبحوثة البالغ عددها (15) مصرف مدرجة ضمن سوق العراق للاوراق المالية للفترة (2010-2016)، اذ ان تطبيق المعايير المرجعية الخارجية حققت معدل عام (0.65) وان مصرف (بابل) حقق افضل مصرف في تطبيق معايير المراجعة الخارجية يله خمس مصارف وهي (مصرف الخليج التجاري، مصرف الشرق الاوسط، مصرف الموصل، مصرف الاهلي العراقي، ومصرف بغداد) اما ادنى مستوى تطبيق فهي المصارف المتبقية، اما جودة المراجعة فان جميع المصارف لم تطبقها. ما يخص ترتيب المصارف ومدى تميزها فقد تم استخدام التحليل التمييزي الذي يظهرها جدول (21/2/4) والذي يظهر في الجزء الاول الدالة التمييزي تم استخراجها باستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS) اذ اظهر ان مصرف (بغداد) هو المتميز في المراجعة الخارجية عن وأتى في الترتيب الاول، اما الترتيب الثاني فقد حقق مصرف (مصرف الشمال للتمويل)، في حين حقق المصرف (مصرف الشرق الاوسط) على الترتيب الثالث، اما المصارف التي حققت نسب منخفضة واثت في المراكز الأخيرة هي (مصرف العراقي للتجاري، مصرف سومر التجاري) وان المصارف التي حققت نسب سالبة يتوجب عليها الاهتمام اكثر في تطبيق المراجعة الخارجية لتعزيز هذا المؤشر وتصل الى مرحلة المصارف التي تميزت في القيم الموجبة، اذ اظهر الجزء الاول عن ترتيب هذه المصارف لكن التعرف على مدى وجود فروق فكان الجزء الثاني مخصص لاختبارها (اذ افترض الباحث بوجود فروق معنوية بين المصارف عينة الدراسة على مستوى مؤشر المراجعة الخارجية) وحسب نتائج جدول (21/2/4) اظهر تان نسبة التشابه (Wiks Lambda) بين المصارف كانت (0.10) وهي نسبة قليلة جدا وان مستوى المعنوية المتحققة (0.000) هي اقل مع مستوى المعنوية التي افترضها الباحث (0.05) وهذا يدل على انه توجد فروق معنوية بين المصارف عينة الدراسة في المراجعة الخارجية.

جدول (20/2/4)

يوضح معدلات الأوساط الحسابية لفقرات مؤشر المراجعة الخارجية للمصارف المبحوثة

المعدل العام	مصرف بغداد	مصرف الشمال للتمويل والاستثمار	مصرف سومر التجاري	مصرف كردستان الدولي للاستثمار والتنمية	مصرف الايلاف الاسلامي	مصرف بابل	مصرف الاهلي العراقي	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	مصرف العراقي التجاري	المصرف العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	مصرف الخليج التجاري	مصرف الائتمان العراقي	مصرف الاستثمار العراقي	مصرف اشور الدولي	المراجعة الخارجية
0.65	0.71	0.57	0.57	0.57	0.71	0.86	0.71	0.71	0.57	0.57	0.71	0.71	0.57	0.57	0.57	1. تطبيق معايير المراجعة الدولية
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	2. جودة المراجعة

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2020.

جدول (21/2/4)

يوضح التحليل التمييزي لمؤشر المراجعة الخارجية للمصارف المبحوثة

المتغير	ت	المصرف	العينة	الدالة التمييزية	الترتيب
المراجعة الخارجية	1	مصرف بغداد	7	7	1
	2	مصرف الشمال للتمويل والاستثمار	7	7	2
	3	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	7	7	3
	4	مصرف الخليج التجاري	7	7	4
	5	مصرف كردستان الدولي للاستثمار والتنمية	7	7	5
	6	مصرف الائتمان العراقي	7	7	6
	7	مصرف الاستثمار العراقي	7	7	7
	8	مصرف الاهلي العراقي	7	7	8
	9	مصرف الايلاف الاسلامي	7	7	9
	10	مصرف اشور الدولي	7	7	10
	11	مصرف بابل	7	7	11
	12	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	7	7	12
	13	المصرف العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية	7	7	13
	14	مصرف سومر التجاري	7	7	14
	15	مصرف العراقي التجاري	7	7	15
		المجموع	105		
احصاءات اختبار الفروق					
النموذج	معدل التشابه	مربع كاي	درجة الحرية	مستوى المعنوية	
1	.108	208.840	70	.000	Sig.
					DF
		Chi-square			Wilks' Lambda

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2020.

رابعاً: معدلات مؤشر المتغير الضابط والتحليل التمييزي لها: يتكون المتغير الضابط من اربع مؤشرات وهي (لجنة المراجعة، الرافعة المالية، حجم المصرف، الربحية) وتم قياسها من خلال جدول (22/2/4)، وسيتم اختبار كل مؤشر حسب المصارف المبحوثة البالغ عددها (15) مصرف مدرجة ضمن سوق العراق للاوراق المالية للفترة (2010-2016)، اذ ان لجنة المراجعة حققت معدل عام (0.43) وان مصرف (الشرق الاوسط العراقي) حقق افضل مصرف في تطبيق لجنة المراجعة يليه (مصرف الايلاف الاسلامي) اما ادنى مستوى تطبيق فهو مصرف (الائتمان العراقي، العراقي الاسلامي، الشمال للتمويل)، اما الرافعة المالية حققت معدل عام (0.54) وان مصرف (مصرف الايلاف الاسلامي) حقق افضل مصرف في الرافعة المالي يليه (مصرف اشور الدولي، مصرف كردستان الدولي) اما ادنى مستوى تطبيق فهو مصرف (الائتمان العراقي، الشمال للتمويل)، ان حجم المصرف حققت معدل عام (11.66) وان مصرف (مصرف الموصل للتنمية) حقق حجم الاكبر مصرف في الرافعة المالي يليه (مصرف الايلاف الاسلامي) اما ادنى مستوى تطبيق فهو مصرف (مصرف الاستثمار العراقي، مصرف سومر التجاري)، في حين ربحية المصرف حققت معدل عام (0.03) وان (مصرف الاستثمار العراقي ومصرف سومر التجاري) حقق ربحية الاكبر مصرف في الرافعة المالي يليه (مصرف الخليج التجاري) اما ادنى مستوى ربحية فهو مصرف (مصرف الاهلي العراقي). ما يخص ترتيب المصارف ومدى تميزها فقد تم استخدام التحليل التمييزي الذي يظهرها جدول (23/2/4) والذي يظهر في الجزء الاول الدالة التمييزي تم استخراجها باستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS) اذ اظهر ان مصرف (بغداد) هو المتميز في المراجعة الخارجية عن وأتى في الترتيب الاول، اما الترتيب الثاني فقد حقق مصرف (مصرف كردستان الدولي)، في حين حقق المصرف (مصرف الشمال للتمويل) على الترتيب الثالث، اما المصارف التي حققت نسب منخفضة وادت في المراكز الأخيرة هي (مصرف بابل، مصرف العراقي التجاري، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار) وان المصارف التي حققت نسب سالبة يتوجب عليها الاهتمام اكثر في المتغير الضابط لتعزيز هذا المؤشر وتصل الى مرحلة المصارف التي تميزت في القيم الموجبة، اذ اظهر الجزء الاول عن ترتيب هذه المصارف لكن التعرف على مدى وجود فروق فكان الجزء الثاني مخصص لاختبارها (اذ افترض الباحث بوجود فروق معنوية بين المصارف عينة الدراسة على مستوى المتغير الضابط) وحسب نتائج جدول (23/2/4) اظهرتان نسبة التشابه (Wiks Lambda) بين المصارف كانت (0.53) وهي نسبة قليلة جدا وان مستوى المعنوية المتحققة (0.000) هي اقل مع مستوى المعنوية التي افترضها الباحث (0.05) وهذا يدل على انه توجد فروق معنوية بين المصارف عينة الدراسة في المتغير الضابط.

جدول (22/2/4)

يوضح معدلات الأوساط الحسابية لفقرات مؤشر المتغيرات الضابطة للمصارف المبحوثة

المتغيرات الضابطة	مصرف اشور الدولي	مصرف الاستثمار العراقي	مصرف الائتمان العراقي	مصرف الخليج التجاري	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار والتنمية	المصرف العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية	مصرف العراقي التجاري	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	مصرف الاهلي العراقي	مصرف بابل	مصرف الايلاف الاسلامي	مصرف كردستان الدولي للاستثمار والتنمية	مصرف سومر التجاري	مصرف الشمال للتمويل والاستثمار	مصرف بغداد	المعدل العام
1. لجنة المراجعة	0.43	0.43	0.43	0.29	0.86	0.14	0.57	0.57	0.43	0.57	0.71	0.43	0.43	0.14	0.29	0.43
2. لرفعة المالية	0.69	0.47	0.42	0.46	0.54	0.48	0.53	0.57	0.35	0.73	0.83	0.69	0.47	0.42	0.46	0.54
3. حجم المصرف	11.77	11.41	11.54	11.52	11.55	11.47	11.54	12.22	11.56	12.03	12.11	11.77	11.41	11.54	11.52	11.66
4. الربحية	0.03	0.05	0.03	0.04	0.03	0.02	0.03	0.04	0.01	0.02	0.02	0.03	0.05	0.03	0.04	0.03

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2020.

جدول (23/2/4)

يوضح التحليل التمييزي لمؤشر المتغير الضابط للمصارف المبحوثة

الترتيب	الدالة التمييزية	العينة	المصرف	ت	المتغير
1	1.623	7	مصرف بغداد	1	المتغير الضابط
2	1.100	7	مصرف كردستان الدولي للاستثمار والتنمية	2	
3	1.003	7	مصرف الشمال للتمويل والاستثمار	3	
4	.591	7	مصرف الاستثمار العراقي	4	
5	.441	7	مصرف اشور الدولي	5	
6	.368	7	مصرف الخليج التجاري	6	
7	.326	7	مصرف الاهلي العراقي	7	
8	.231	7	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	8	
9	-.223	7	مصرف الايلاف الاسلامي	9	
10	-.452	7	مصرف الائتمان العراقي	10	
11	-.801	7	المصرف العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية	11	
12	-.846	7	مصرف سومر التجاري	12	
13	-.890	7	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	13	
14	-1.226	7	مصرف العراقي التجاري	14	
15	-1.245	7	مصرف بابل	15	
		105	المجموع		
احصاءات اختبار الفروق					
مستوى المعنوية	درجة الحرية	مربع كاي	معدل التشابه	النموذج	
Sig.	DF	Chi-square	Wilks' Lambda	1	
.000	70	59.92	.53		

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2020.

## المبحث الثالث

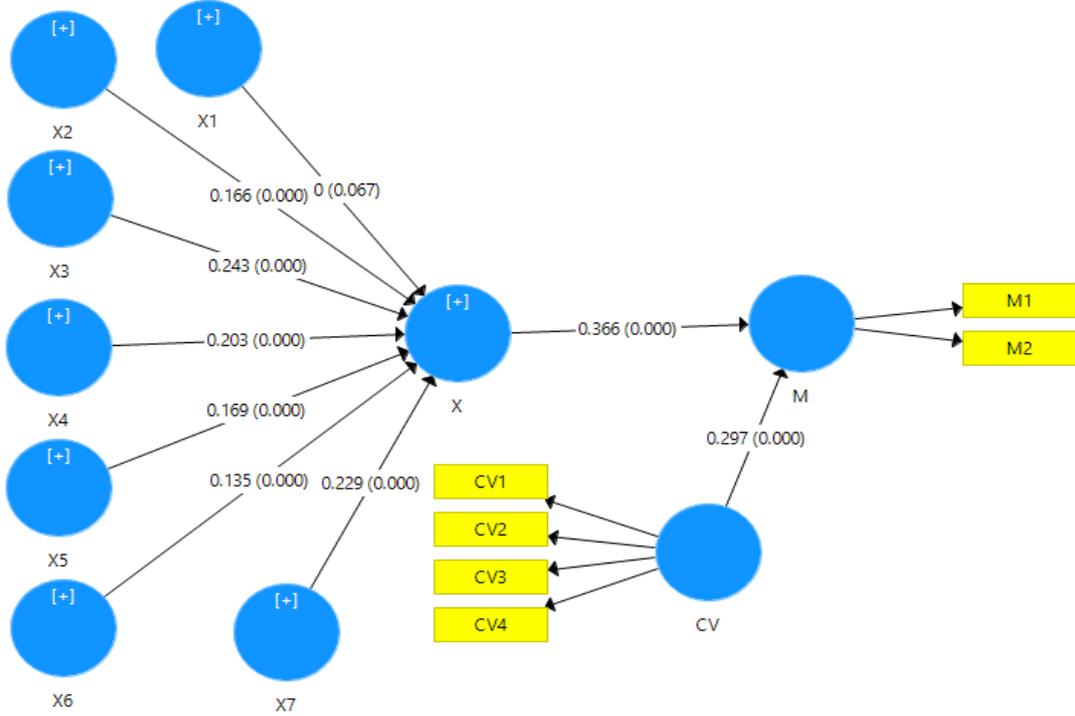
### اختبار علاقات التأثير

يهتم هذا المبحث في اختبار علاقات التأثير بين متغيرات الدراسة، إذ إن المتغير المستقل هو الإفصاح الاختياري والمتغير الوسيط هو المراجعة الخارجية والمتغير التابع هو تكلفة رأس المال، إذ تفترض الدراسة ثلاث فرضيات رئيسية: الفرضية الأولى تختبر علاقة التأثير للإفصاح الاختياري في المراجعة الخارجية، أما الفرضية الثانية تختبر علاقة تأثير الإفصاح الاختياري في تكلفة رأس المال، أما الفرضية الثالثة تختبر علاقة تأثير المراجعة الخارجية في تكلفة رأس المال، أما الفرضية الرابعة فهي تختبر علاقات التأثير للمتغير المراجعة الخارجية كمتغير وسيط بين الإفصاح الاختياري وتكلفة رأس المال، إذ سيتم اختبار الفرضيات بتحليل الانحدار البسيط والمتعدد واختبار المتغير الوسيط ضمن البرنامج الإحصائي (SMART PLS)، ويوفر البرنامج أشكال يظهر فيها مجموعة من الإحصاءات مثل معامل التأثير (Beta) ومستوى معنويتها، واختبار ( $R^2$ )، ويوفر البرنامج اختبار المتغير الوسيط، وإن مستوى التأثير يتم قبوله استناداً على (F) المحسوبة ومقارنتها مع (T) الجدولية التي يوفرها البرنامج ضمن جداول النتائج، فضلاً عن مستوى المعنوية المتحققة إذا كانت أقل من مستوى المعنوية التي افترضها الباحث (0.05) فتقبل الفرضية والعكس بالعكس، أما معنوية التفسير لمعامل التحديد ( $R^2$ ) يتم اختبارها بالاعتماد على (F) المحسوبة ومقارنتها مع (T) الجدولية إذا كانت المحسوبة أكبر تقبل الفرضية والعكس بالعكس، وكانت نتائج الاختبار كما يلي:

**أولاً: الفرضية الرئيسية الأولى:** افادت هذه الفرضية بوجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية موجبة للإفصاح الاختياري في المراجعة الخارجية، وهذا يعني أن المراجعة الخارجية دالة للإفصاح الاختياري وأي تغيير في الإفصاح الاختياري سيرافقه تغيير في المراجعة الخارجية، وإن شكل (4/3/4) يظهر علاقات التأثير بين المتغيرات، والجدول (24/3/4) يظهر إحصاءات العلاقة بين المتغيرات، وهي كالآتي:

الشكل (4/3/4)

يوضح معامل علاقات التأثير للإفصاح الاختياري في المراجعة الخارجية



المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2020.

جدول (24/3/4)

يوضح معاملات علاقات التأثير للإفصاح الاختياري في المراجعة الخارجية

المراجعة الخارجية						المتغير الوسيط
مستوى المعنوية	قيمة F	معامل التحديد $R^2$	قيمة T	الانحراف المعياري	معامل التأثير $\beta$	المتغير المستقل المتغير الضابط
0.000	37.28	0.37	19.063	0.0192	0.366	الإفصاح الاختياري
0.000			18.110	0.0164	0.297	المتغير الضابط (CV)

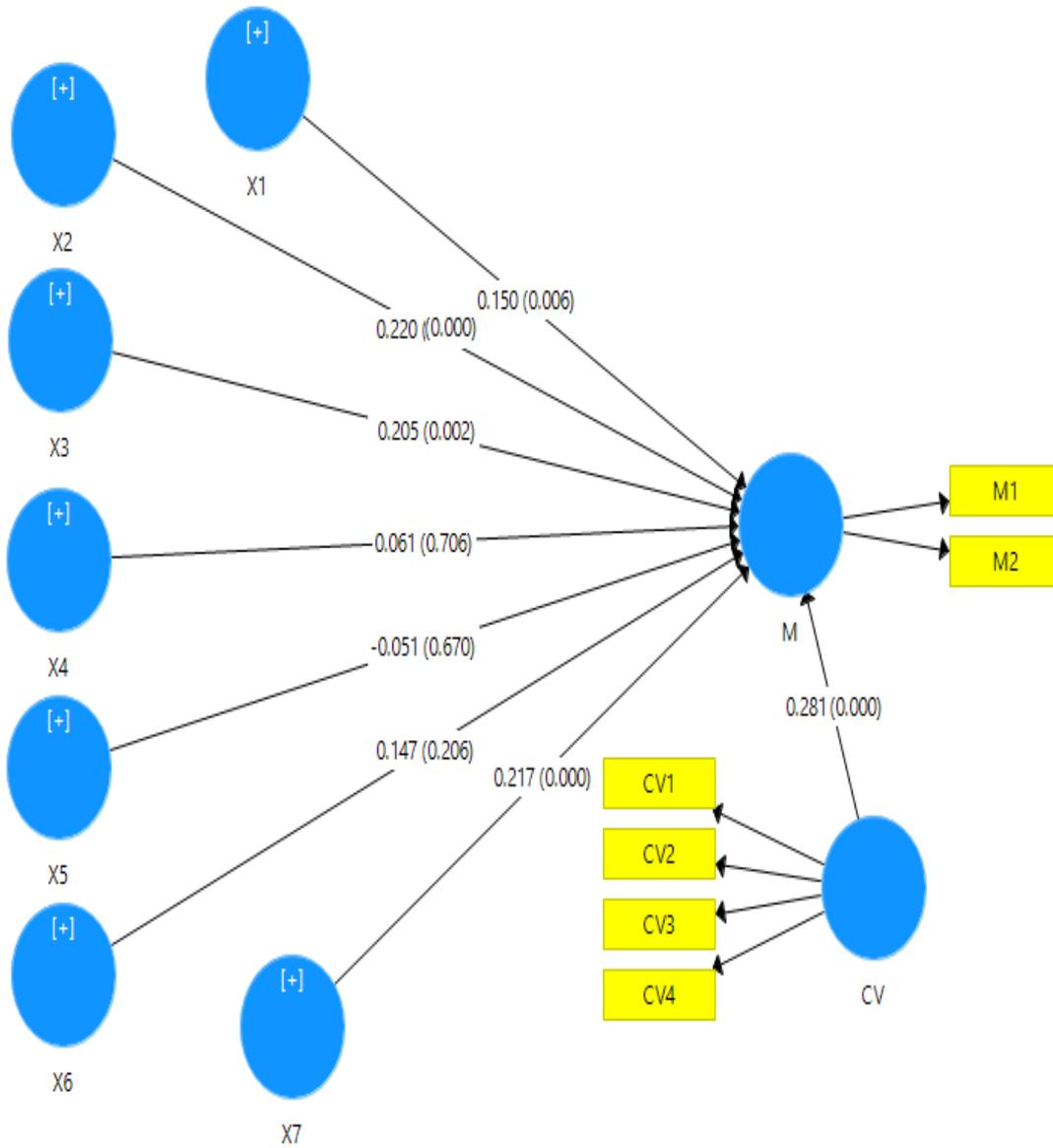
المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2020.

يلاحظ الباحث من الشكل (4/3/4) والجدول (24/3/4) ان هناك علاقة تأثير للإفصاح الاختياري في المراجعة الخارجية قدرها (37%) وموجبة وان هذه النسبة معنوية طبقاً الى مستوى المعنوية المحسوبة التي بلغت (0.000) وهي اقل من مستوى المعنوية (0.05) التي افترضها الباحث وهذا يعني ان اي زيادة في المتغير المستقل الافصاح الاختياري سيرافقه تغير ايجابي في المراجعة الخارجية، ان هناك علاقة تأثير للمتغير الضابط في المراجعة الخارجية قدرها (29%) وموجبة وان هذه النسبة معنوية طبقاً الى مستوى المعنوية المحسوبة التي بلغت (0.000) وهي اقل من مستوى المعنوية (0.05) التي افترضها الباحث وهذا يعني ان اي زيادة في المتغير الضابط سيرافقه تغير ايجابي في المراجعة الخارجية، كما ان الافصاح الاختياري والمتغير الضابط يفسر (0.30) من التباين الحاصل المراجعة الخارجية وهذا التفسير معنوي عند مقارنة (T) المحسوبة (37.28) التي هي اكبر من قيمتها الجدولية (4.00)، وعلى وفق هذه النتائج تقبل هذه الفرضية على مستوى هذه الدراسة.

**اختبار الفرضيات الفرعية:** افادت هذه الفرضية بوجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية موجبة لأبعاد الافصاح الاختياري (المعلومات العامة (X1)، الاستراتيجية المستقبلية (X2)، التوقعات المستقبلية (X3)، المسؤولية الاجتماعية والبيئة (X4)، والاداء المالي (X5)، الاداء غير المالي (X6)، حوكمة المصارف (X7) في المراجعة الخارجية، وهذا يعني ان المراجعة الخارجية دالة لأبعاد الافصاح الاختياري واي تغيير في ابعاد الافصاح الاختياري سيرافقه تغير في المراجعة الخارجية، وان الشكل (5/3/4) يظهر علاقات التأثير بين المتغيرات، والجدول (25/3/4) يظهر احصاءات العلاقة بين ابعاد الافصاح الاختياري والمراجعة الخارجية، وهي كالآتي:

### الشكل (5/3/4)

يوضح معامل علاقات التأثير لأبعاد الإفصاح الاختياري في المراجعة الخارجية



المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2020.

جدول (25/3/4)

يوضح معاملات علاقات التأثير لأبعاد الإفصاح الاختياري في المراجعة الخارجية

المراجعة الخارجية						المتغير التابع
مستوى المعنوية	قيمة F	معامل التحديد $R^2$	قيمة T	الانحراف المعياري	معامل التأثير $\beta$	المتغير المستقل والمتغير الضابط
0.006	4.78	%33	3.778	0.0397	0.15	المعلومات العامة
0.000			5.584	0.0394	0.22	الاستراتيجية المستقبلية
0.002			1.068	0.192	0.205	التوقعات المستقبلية
0.706			1.266	0.0482	0.061	المسؤولية الاجتماعية والبيئة
0.670			-0.188	0.272	0.051-	الاداء المالي
0.206			1.586	0.0927	0.147	الاداء غير المالي
0.000			1.043	0.208	0.217	حوكمة المصارف
0.000			16.529	0.017	0.281	المتغير الضابط

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2020.

ان ابعاد الإفصاح الاختياري تفسر (0.33) من التباين الحاصل بالمراجعة الخارجية وهذا التفسير معنوي عند مقارنة (F) المحسوبة (4.78) التي هي اكبر من قيمتها الجدولية (2.37).

سيتم اختبار الفرضيات الفرعية لعلاقات التأثير كما يلي :

الفرضية الفرعية الاولى: ان هناك علاقة تأثير المعلومات العامة في المراجعة الخارجية قدرها (0.15) وموجبة وان هذه النسبة معنوية طبقا الى مستوى المعنوية المحسوبة التي بلغت (0.006) وهي اقل من مستوى المعنوية (0.05) التي افترضها الباحث وهذا يعني ان اي زيادة في

المعلومات العامة سيرافقه تغير ايجابي في المراجعة الخارجية، وعلى وفق هذه النتائج تقبل هذه الفرضية.

**الفرضية الفرعية الثانية:** ان هناك علاقة تأثير الاستراتيجية المستقبلية في المراجعة الخارجية قدرها (0.22) وموجبة وان هذه النسبة معنوية طبقاً الى مستوى المعنوية المحسوبة التي بلغت (0.000) وهي اقل من مستوى المعنوية (0.05) التي افترضها الباحث وهذا يعني ان اي زيادة في الاستراتيجية المستقبلية سيرافقه تغير ايجابي في المراجعة الخارجية ، وعلى وفق هذه النتائج تقبل هذه الفرضية.

**الفرضية الفرعية الثالثة:** ان هناك علاقة تأثير التوقعات المستقبلية في المراجعة الخارجية قدرها (0.205) وموجبة وان هذه النسبة معنوية طبقاً الى مستوى المعنوية المحسوبة التي بلغت (0.002) وهي اقل من مستوى المعنوية (0.05) التي افترضها الباحث وهذا يعني ان اي زيادة في التوقعات المستقبلية سيرافقه تغير ايجابي في المراجعة الخارجية ، وعلى وفق هذه النتائج تقبل هذه الفرضية.

**الفرضية الفرعية الرابعة:** ان هناك علاقة تأثير المسؤولية الاجتماعية والبيئية في المراجعة الخارجية قدرها (0.06) وموجبة وان هذه النسبة ليس معنوية طبقاً الى مستوى المعنوية المحسوبة التي بلغت (0.706) وهي اكبر من مستوى المعنوية (0.05) التي افترضها الباحث وهذا يعني ان اي زيادة في المسؤولية الاجتماعية والبيئية سيرافقه تغير ايجابي في المراجعة الخارجية، وعلى وفق هذه النتائج ترفض هذه الفرضية.

**الفرضية الفرعية الخامسة:** ان هناك علاقة تأثير الاداء المالي في المراجعة الخارجية قدرها (-0.05) وموجبة وان هذه النسبة ليست معنوية طبقاً الى مستوى المعنوية المحسوبة التي بلغت (0.670) وهي اكبر من مستوى المعنوية (0.05) التي افترضها الباحث وهذا يعني ان اي زيادة في الاداء المالي سيرافقه تغير طفيف سلبي في المراجعة الخارجية، وعلى وفق هذه النتائج ترفض هذه الفرضية.

**الفرضية الفرعية السادسة:** ان هناك علاقة تأثير الاداء غير المالي في المراجعة الخارجية قدرها (0.147) وموجبة وان هذه النسبة ليست معنوية طبقاً الى مستوى المعنوية المحسوبة التي بلغت (0.206) وهي اكبر من مستوى المعنوية (0.05) التي افترضها الباحث وهذا يعني ان اي

زيادة في الاداء غير المالي سيرافقه تغير ايجابي في المراجعة الخارجية، وعلى وفق هذه النتائج ترفض هذه الفرضية.

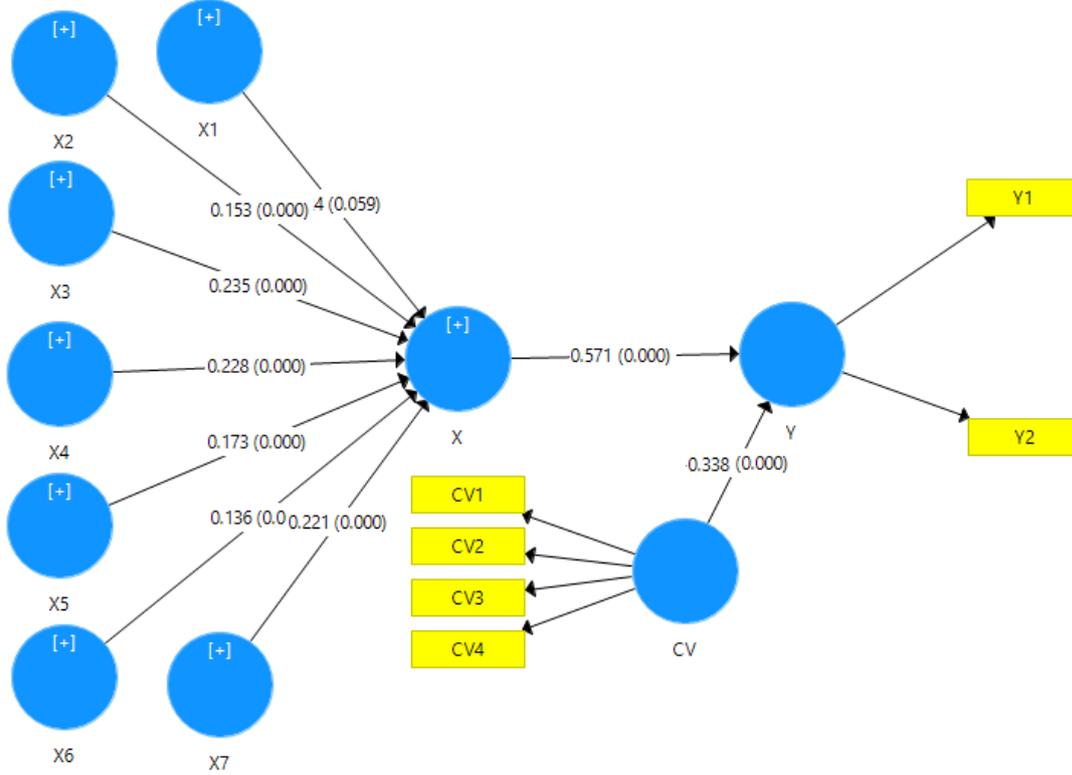
**الفرضية الفرعية السابعة:** ان هناك علاقة تأثير حوكمة المصارف في المراجعة الخارجية قدرها (0.217) وموجبة وان هذه النسبة معنوية طبقا الى مستوى المعنوية المحسوبة التي بلغت (0.000) وهي اقل من مستوى المعنوية (0.05) التي افترضها الباحث وهذا يعني ان اي زيادة في حوكمة المصارف سيرافقه تغير ايجابي في المراجعة الخارجية ، وعلى وفق هذه النتائج تقبل هذه الفرضية.

**الفرضية الثامنة :** ان هناك علاقة تأثير المتغير الضابط في المراجعة الخارجية قدرها (0.28) وموجبة وان هذه النسبة معنوية طبقا الى مستوى المعنوية المحسوبة التي بلغت (0.000) وهي اقل من مستوى المعنوية (0.05) التي افترضها الباحث وهذا يعني ان اي زيادة في المتغير الضابط سيرافقه تغير ايجابي في المراجعة الخارجية، وعلى وفق هذه النتائج تقبل هذه الفرضية.

**ثانيا: الفرضية الرئيسية الثانية:** افادت هذه الفرضية بوجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية موجبة للإفصاح الاختياري في تكلفة راس المال، وهذا يعني ان تكلفة راس المال دالة للإفصاح الاختياري واي تغيير في الإفصاح الاختياري سيرافقه تغير في تكلفة راس المال، وان الشكل رقم (6/3/4)، يظهر علاقات التأثير بين المتغيرات، والجدول رقم (26/3/4)، يظهر احصاءات العلاقة بين المتغيرات، وهي كالآتي:

الشكل (6/3/4)

يوضح معامل علاقات التأثير للإفصاح الاختياري في تكلفة رأس المال



المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2020.

جدول (26/3/4)

يوضح معاملات علاقات التأثير للإفصاح الاختياري في تكلفة رأس المال

تكلفة رأس المال						المتغير التابع
مستوى المعنوية	قيمة F	معامل التحديد $R^2$	قيمة T	الانحراف المعياري	معامل التأثير $\beta$	المتغير المستقل المتغير الضابط
0.000	28.71	0.33	9.485	0.0602	0.571	الإفصاح الاختياري
0.000			5.729	0.059	0.338	المتغير الضابط

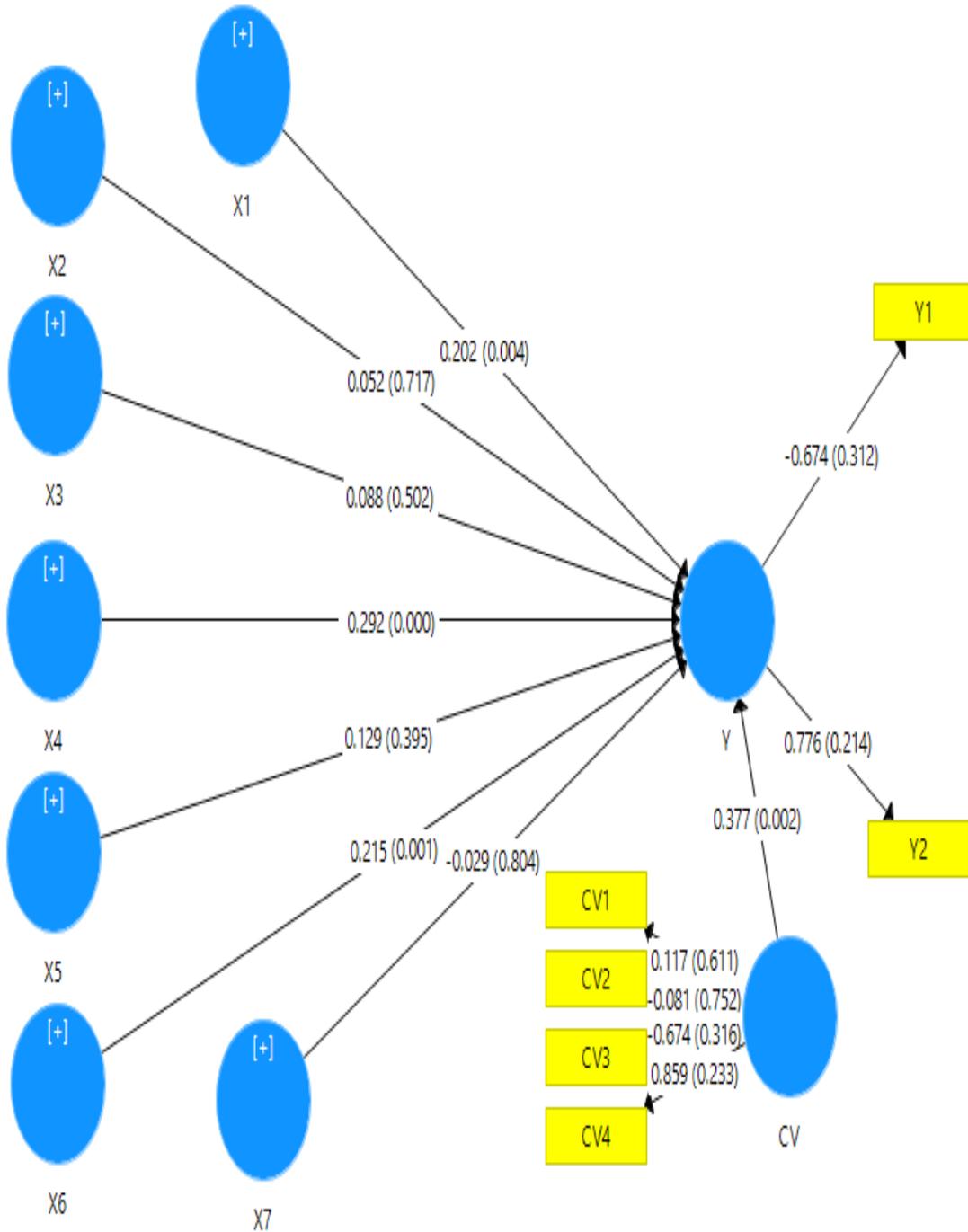
المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2020.

يلاحظ الباحث من خلال الشكل (6/3/4)، والجدول (26/3/4)، ان هناك علاقة تأثير للإفصاح الاختياري في تكلفة رأس المال قدرها (0.571) وموجبة وان هذه النسبة معنوية طبقاً الى مستوى المعنوية المحسوبة التي بلغت (0.000) وهي اقل من مستوى المعنوية (0.05) التي افترضها الباحث وهذا يعني ان اي زيادة في المتغير المستقل الافصاح الاختياري سيرافقه تغير ايجابي في تكلفة رأس المال، وان هناك علاقة تأثير للمتغير الضابط في تكلفة رأس المال قدرها (0.338) وموجبة وان هذه النسبة معنوية طبقاً الى مستوى المعنوية المحسوبة التي بلغت (0.000) وهي اقل من مستوى المعنوية (0.05) التي افترضها الباحث وهذا يعني ان اي زيادة في المتغير الضابط الافصاح الاختياري سيرافقه تغير ايجابي في تكلفة رأس المال كما ان الافصاح الاختياري يفسر (0.33) من التباين الحاصل بتكلفة رأس المال وهذا التفسير معنوي عند مقارنة (F) المحسوبة (4.72) التي هي اكبر من قيمتها الجدولية (4.00)، وعلى وفق هذه النتائج تقبل هذه الفرضية على مستوى هذه الدراسة.

**اختبار الفرضيات الفرعية:** افادت هذه الفرضية بوجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية موجبة لأبعاد الافصاح الاختياري (المعلومات العامة (X1)، الاستراتيجية المستقبلية (X2)، التوقعات المستقبلية (X3)، المسؤولية الاجتماعية والبيئية (X4)، والاداء المالي (X5)، الاداء غير المالي (X6)، حوكمة المصارف (X7)) في تكلفة رأس المال، وهذا يعني ان تكلفة رأس المال دالة لأبعاد الافصاح الاختياري واي تغيير في ابعاد الافصاح الاختياري سيرافقه تغير في تكلفة رأس المال، وان الشكل (7/3/4)، يظهر علاقات التأثير بين المتغيرات، والجدول (27/3/4)، يظهر احصاءات العلاقة بين ابعاد الافصاح الاختياري وتكلفة رأس المال، وهي كالآتي:

الشكل (7/3/4)

يوضح معامل علاقات التأثير لأبعاد الإفصاح الاختياري في تكلفة رأس المال



المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2020.

جدول (27/3/4)

يوضح معاملات علاقات التأثير لأبعاد الإفصاح الاختياري في تكلفة رأس المال

تكلفة رأس المال						المتغير التابع
مستوى المعنوية	قيمة F	معامل التحديد $R^2$	قيمة T	الانحراف المعياري	معامل التأثير $\beta$	المتغير المستقل المتغير الضابط
0.004	12.73	%39	3.050	0.0813	0.202	المعلومات العامة
0.717			1.581	0.0272	0.05	الاستراتيجية المستقبلية
0.502			0.435	0.1723	0.088	التوقعات المستقبلية
0.000			2.473	0.091	0.292	المسؤولية الاجتماعية والبيئة
0.395			1.507	0.1002	0.129	الاداء المالي
0.001			12.648	0.0253	0.215	الاداء غير المالي
0.804			2.442	0.0172	0.029	حوكمة المصارف
0.002					2.827	0.1192

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2020.

يلاحظ الباحث من خلال الشكل رقم (7/3/4) والجدول رقم (27/3/4)، ان ابعاد الإفصاح الاختياري والمتغير الضابط تفسر (0.39) من التباين الحاصل بتكلفة رأس المال وهذا التفسير معنوي عند مقارنة (F) المحسوبة (12.73) التي هي اكبر من قيمتها الجدولية (2.37)، وعلى وفق هذه النتائج تقبل هذه الفرضية على مستوى هذه الدراسة.

سيتم اختبار الفرضيات الفرعية لعلاقات التأثير كما يلي :

الفرضية الفرعية الاولى: ان هناك علاقة تأثير المعلومات العامة في تكلفة رأس المال قدرها (0.20) وموجبة وان هذه النسبة ليست معنوية طبقا الى مستوى المعنوية المحسوبة التي بلغت (0.004) وهي اقل من مستوى المعنوية (0.05) التي افترضها الباحث وهذا يعني ان اي زيادة

في المعلومات العامة سيرافقه تغير ايجابي في تكلفة راس المال، وعلى وفق هذه النتائج تقبل هذه الفرضية.

**الفرضية الفرعية الثانية:** ان هناك علاقة تأثير الاستراتيجية المستقبلية في تكلفة راس المال قدرها (0.05) وموجبة وان هذه النسبة ليست معنوية طبقا الى مستوى المعنوية المحسوبة التي بلغت (0.717) وهي اكبر من مستوى المعنوية (0.05) التي افترضها الباحث وهذا يعني ان اي زيادة في الاستراتيجية المستقبلية سيرافقه تغير ايجابي طفيف في تكلفة راس المال، وعلى وفق هذه النتائج ترفض هذه الفرضية.

**الفرضية الفرعية الثالثة:** ان هناك علاقة تأثير التوقعات المستقبلية في تكلفة راس المال قدرها (0.08) وموجبة وان هذه النسبة ليست معنوية طبقا الى مستوى المعنوية المحسوبة التي بلغت (0.502) وهي اكبر من مستوى المعنوية (0.05) التي افترضها الباحث وهذا يعني ان اي زيادة في التوقعات المستقبلية سيرافقه تغير ايجابي طفيف في تكلفة راس المال، وعلى وفق هذه النتائج ترفض هذه الفرضية.

**الفرضية الفرعية الرابعة:** ان هناك علاقة تأثير المسؤولية الاجتماعية والبيئة في تكلفة راس المال قدرها (0.292) وموجبة وان هذه النسبة معنوية طبقا الى مستوى المعنوية المحسوبة التي بلغت (0.000) وهي اقل من مستوى المعنوية (0.05) التي افترضها الباحث وهذا يعني ان اي زيادة في المسؤولية الاجتماعية والبيئة سيرافقه تغير ايجابي طفيف في تكلفة راس المال، وعلى وفق هذه النتائج تقبل هذه الفرضية.

**الفرضية الفرعية الخامسة:** ان هناك علاقة تأثير الاداء المالي في تكلفة راس المال قدرها (0.129) وموجبة وان هذه النسبة ليست معنوية طبقا الى مستوى المعنوية المحسوبة التي بلغت (0.395) وهي اكبر من مستوى المعنوية (0.05) التي افترضها الباحث وهذا يعني ان اي زيادة في الاداء المالي سيرافقه تغير ايجابي طفيف في تكلفة راس المال، وعلى وفق هذه النتائج ترفض هذه الفرضية.

**الفرضية الفرعية السادسة:** ان هناك علاقة تأثير الاداء غير المالي في تكلفة راس المال قدرها (0.215) وموجبة وان هذه النسبة معنوية طبقاً الى مستوى المعنوية المحسوبة التي بلغت (0.001) وهي اقل من مستوى المعنوية (0.05) التي افترضها الباحث وهذا يعني ان اي زيادة

في الاداء غير المالي سيرافقه تغير ايجابي طفيف في تكلفة راس المال، وعلى وفق هذه النتائج تقبل هذه الفرضية.

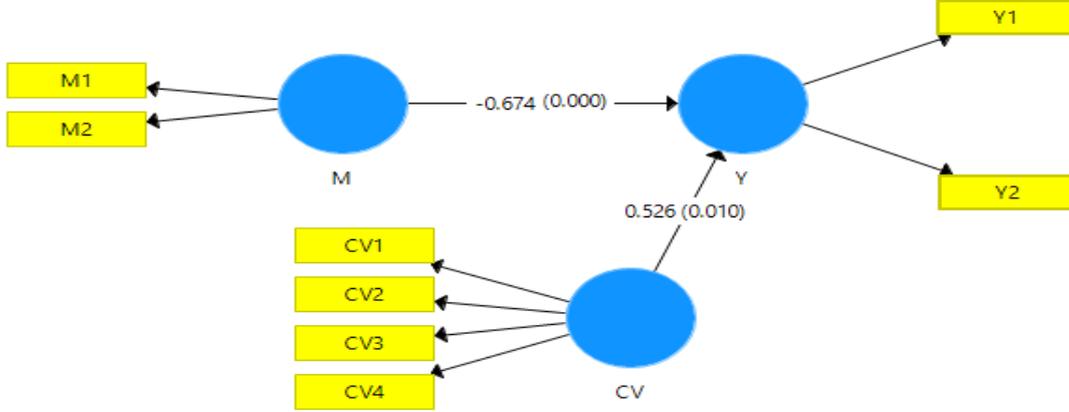
**الفرضية الفرعية السابعة:** ان هناك علاقة تأثير حوكمة المصارف في تكلفة راس المال قدرها (-0.029) وموجبة وان هذه النسبة ليست معنوية طبقاً الى مستوى المعنوية المحسوبة التي بلغت (0.804) وهي اكبر من مستوى المعنوية (0.05) التي افترضها الباحث وهذا يعني ان اي زيادة في حوكمة المصارف سيرافقه تغير سلبي طفيف في تكلفة راس المال، وعلى وفق هذه النتائج ترفض هذه الفرضية.

**الفرضية الثامنة:** ان هناك علاقة تأثير المتغير الضابط في تكلفة راس المال قدرها (0.337) وموجبة وان هذه النسبة معنوية طبقاً الى مستوى المعنوية المحسوبة التي بلغت (0.002) وهي اقل من مستوى المعنوية (0.05) التي افترضها الباحث وهذا يعني ان اي زيادة في المتغير الضابط سيرافقه تغير ايجابي في تكلفة راس المال، وعلى وفق هذه النتائج تقبل هذه الفرضية.

**ثالثاً: الفرضية الرئيسية الثالثة:** افادت هذه الفرضية بوجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية موجبة للمراجعة الخارجية في تكلفة راس المال، وهذا يعني ان تكلفة راس المال دالة للمراجعة الخارجية واي تغيير في المراجعة الخارجية سيرافقه تغير في تكلفة راس المال، وان شكل الشكل (8/3/4)، يظهر علاقات التأثير بين المتغيرات، والجدول (28/3/4)، يظهر احصاءات العلاقة بين المتغيرات، وهي كالاتي:

### الشكل (8/3/4)

يوضح معامل علاقات التأثير المراجعة الخارجية في تكلفة رأس المال



المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2020.

### جدول (28/3/4)

يوضح معاملات علاقات التأثير المراجعة الخارجية في تكلفة رأس المال

تكلفة رأس المال						المتغير التابع
مستوى المعنوية	قيمة F	معامل التحديد $R^2$	قيمة T	الانحراف المعياري	معامل التأثير $\beta$	المتغير المستقل المتغير الضابط
0.000	38.12	0.34	-6.794	0.0992	-0.674	المراجعة الخارجية
0.010			2.529	0.208	0.526	المتغير الضابط

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2020.

يلاحظ الباحث من خلال الشكل (8/3/4) والجدول (28/3/4)، ان هناك علاقة تأثير للمراجعة الخارجية في تكلفة رأس المال قدرها (0.674) وسالبة وان هذه النسبة معنوية طبقاً الى مستوى المعنوية المحسوبة التي بلغت (0.000) وهي اقل من مستوى المعنوية (0.05) التي افترضها الباحث وهذا يعني ان اي زيادة في المتغير الوسيط المراجعة الخارجية سيرافقه تغير عكسي في تخفيض تكلفة رأس المال، وان هناك علاقة تأثير للمتغير الضابط في تكلفة رأس

المال قدرها (0.526) وإيجابي وان هذه النسبة معنوية طبقا الى مستوى المعنوية المحسوبة التي بلغت (0.010) وهي اقل من مستوى المعنوية (0.05) التي افترضها الباحث وهذا يعني ان اي زيادة في المتغير الضابط سيرافقه تغير ايجابي في تكلفة راس المال، كما ان المراجعة الخارجية والمتغير الضابط يفسر (0.34) من التباين الحاصل تكلفة راس المال وهذا التفسير معنوي عند مقارنة (F) المحسوبة (38.12) التي هي اكبر من قيمتها الجدولية (4.00)، وعلى وفق هذه النتائج تقبل هذه الفرضية على مستوى هذه الدراسة.

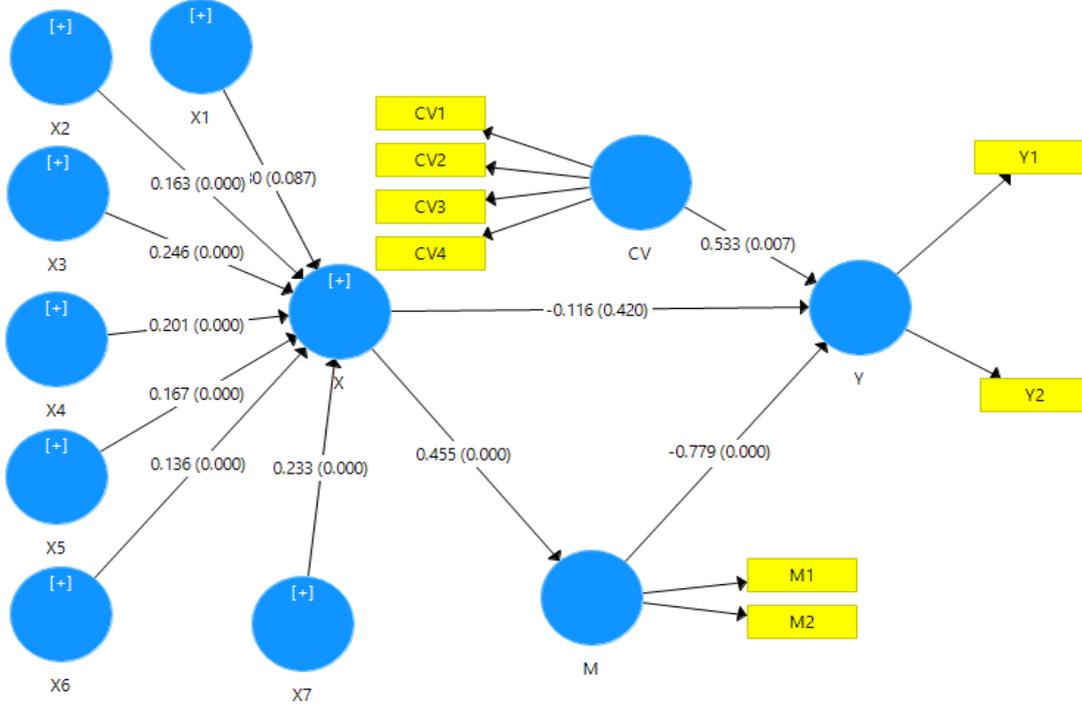
رابعاً: الفرضية الرئيسية الرابعة: تفترض هذه الدراسة بوجود علاقة تأثير للافصاح الاختياري ذات دلالة معنوية إيجابية في تكلفة راس المال من خلال المراجعة الخارجية، تم اختبار العلاقة المباشرة بين الافصاح الاختياري وتكلفة راس المال، واختبار التأثير غير المباشر للافصاح الاختياري في تكلفة راس المال من خلال المراجعة الخارجية، وذكر ( Hair et al. 2013:224)، أسلوب تحليل المسار (Preacher & Hayes, 2008) والتي تتضمن خطوتان:

أولاً: اختبار التأثير غير المباشر للمتغير المستقل (الافصاح الاختياري) في المتغير التابع (تكلفة راس المال) من خلال المتغير الوسيط (المراجعة الخارجية)، ويجب ان يكون التأثير غير المباشر معنوياً.

ثانياً: وتحديد حدود الثقة العليا والدنيا وان لا تتقاطع هذه الحدود مع الصفر، ونتائج الاختبار هي كما في الشكل (9/3/4) وجدول (29/3/4):

الشكل (9/3/4)

يوضح ميل علاقة التأثير للافصاح الاختياري في تكلفة رأس المال من خلال المراجعة الخارجية



المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2020.

جدول (29/3/4)

يوضح تحليل المسار لعلاقة التأثير للافصاح الاختياري في تكلفة رأس المال من خلال المراجعة الخارجية

الحدود الدنيا والعليا للثقة		قيمة (T)	الانحراف المعياري	التأثير الكلي للمتغير الوسيط المراجعة الخارجية	مسار تأثير المراجعة الخارجية في تكلفة رأس المال	تأثير للافصاح الاختياري في المراجعة الخارجية
Bootstrapped Confidence Interval		t-value	SE	Indirect Effect	path b	path a
95%UL	95%LL	-13.28	0.0267	-0.35	-0.779	0.455
-0.302113	-0.406777					

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2020.

يلاحظ الباحث من خلال الشكل (9/3/4) وجدول (29/3/4)، ان هناك علاقة مباشرة بلغت (-0.116) بين الافصاح الاختياري وتكلفة رأس المال وهي غير معنوية، اما العلاقة غير المباشرة فقد بلغت نسبة (-0.35) التي تبين تأثير المتغير الوسيط المراجعة الخارجية التي توسطت العلاقة بين الافصاح الاختياري وتكلفة رأس المال والتي تحددت من خلال مسار (a) بين الافصاح الاختياري والمراجعة الخارجية والتي بلغت (0.455)، ومسار (b) الذي يبين علاقة المراجعة الخارجية في تكلفة رأس المال التي بلغت (-0.779)، وبلغت قيمة (T) المحسوبة للتأثير غير المباشر (13.28) وهي كبيرة عند مقارنتها ب(T) الجدولية البالغة (1.96)، وعلى اساس هذه النتائج تقبل هذه الفرضية على مستوى هذه الدراسة.

## الخاتمة

تشتمل على:

أولاً: نتائج الدراسة

ثانياً: توصيات الدراسة

## اولاً: نتائج الدراسة

توصل الدراسة الى جملة من النتائج بعد اجراء التحليل الاحصائي لمتغيرات الدراسة ويمكن ترتيبها حسب اهمية بالنسبة للمصارف على النحو الاتي:

1. اظهر الدراسة بان مستوى الافصاح الاختياري لدى المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية حقق متوسط حسابي بنسبة 48% من عينة الدراسة.

أ. اهتمت المصارف بمؤشر الأداء الغير المالي والذي حقق المرتبة الاولى بمستوى افصاح الاختياري وبنسبة 60% من عينة الدراسة.

ب. اهتمت المصارف ايضاً بمؤشر الأداء المالي والذي حقق المرتبة الثانية بمستوى افصاح الاختياري وبنسبة 57% من عينة الدراسة.

ج. وحقق مؤشر المعلومات العامة عن المصرف المرتبة الثالثة بمستوى افصاح الاختياري وبنسبة 54% من عينة الدراسة.

د. وحقق مؤشر حوكمة المصارف المرتبة الرابعة بمستوى افصاح الاختياري وبنسبة 50% من عينة الدراسة.

هـ. وكما حققت المؤشرات الاستراتيجية المستقبلية والتوقعات المستقبلية والمسئولية الاجتماعية والبيئية على النسب التالية (48%، 43%، 30%) على التوالي من عينة الدراسة وهي أقل النسب تحقيقاً لمستوى الافصاح الاختياري.

2. اظهر الدراسة ان تكلفة الديون لدى المصارف كانت مرتفعا في (6) مصارف والذي حققت نسب التالية (16%، 13%، 13%، 8%، 7%) ويأتي سبب ذلك الى الاقتراض وعدم تسديد من قبل المقرضين مما يؤدي الى ارتفاع تكلفة راس المال، اما باقي المصارف قد حققت نسب ديون منخفضة وكانت النسب تتراوح بين (1%، 6%) بسبب قلة الاقتراض وسداد من قبل المقرضين مما يؤدي الى انخفاض تكلفة راس المال.

3. اظهر الدراسة ان تكلفة حقوق الملكية المصارف كانت مرتفعا وقد حققت متوسط حسابي (1.59) مما يؤدي الى ارتفاع تكلفة راس المال.

4. قد حقق المراجع الخارجي مستوى جيد في تطبيق معايير المراجعة الخارجية بمعدل (65%) من عينة الدراسة، مما يؤشر بان المراجع الخارجي يهتم او يلتزم بتطبيق المعايير المراجعة الدولية وذلك لمواكبة التطورات الحاصلة في التغيرات المحاسبية.

5. اظهر الدراسة عدم اهتمام المصارف بجودة المراجعة بحيث لم يطبق كافة المصارف بجودة المراجعة في عينة الدراسة.

6. حققت المصارف مستوى ضعيف في تطبيق لجنة المراجعة عند اعداد التقارير المالية السنوية حيث بلغت معدل (43%) من عينة الدراسة.

7. حققت المصارف مستوى جيداً للرفعة المالية وبمعدل (54%) وكذلك حجم الشركة وبمعدل (11.66) وحقق نسبة ربحية وبمعدل (3%) من عينة الدراسة وهذا يؤكد على ان المصارف تهتم بالأداء المالي والغير مالي كأحد مؤشرات الإفصاح الاختياري.

8. وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية موجبة للإفصاح الاختياري من خلال مؤشراتها (المعلومات العامة عن المصرف والاستراتيجية المستقبلية والمسؤولية الاجتماعية والبيئة والاداء غير المالي) في المراجعة الخارجية، بمعنى اخر كلما زاد مستوى الإفصاح الاختياري للمصارف يؤدي الى تحسن تقارير المراجع الخارجي.

9. وجود علاقة تأثير عكسية بين الإفصاح الاختياري من خلال مؤشراتها (التوقعات المستقبلية والاداء المالي وحوكمة المصارف) في المراجعة الخارجية، بمعنى اخر كلما خفض مستوى الإفصاح الاختياري للمصارف يؤثر على تقارير المراجع الخارجي.

10. وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية موجبة للإفصاح الاختياري من خلال مؤشراتها (المعلومات العامة عن المصرف والمسؤولية الاجتماعية والبيئة والاداء غير المالي) في تكلفة رأس المال مما يؤدي الى تخفيض تكلفة رأس المال كلما زاد مستوى الإفصاح الاختياري للمصارف كلما خفض تكلفة رأس المال.

11. وجود علاقة تأثير عكسية بين الإفصاح الاختياري من خلال مؤشراتها (الاستراتيجية المستقبلية والتوقعات المستقبلية والاداء المالي وحوكمة المصارف) في تكلفة رأس المال مما

يؤدي الى زيادة تكلفة رأس المال، يعني كلما خفض مستوى الإفصاح الاختياري للمصارف كلما زادت تكلفة رأس المال.

**12.** هناك علاقة تأثير عكسية بين المراجعة الخارجية من خلال ابعادها (تطبيق معايير المراجعة الدولية وجودة المراجعة) على تكلفة رأس المال اي بمعنى كلما زادت مستوى هذه الابعاد كلما خفضت تكلفة رأس المال.

**13.** وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية موجبة للمتغير الضابط من خلال ابعادها (لجنة المراجعة وحجم المصرف والرفعة المالية والربحية) على تكلفة رأس المال اي بمعنى كلما خفضت مستوى هذه الابعاد كلما زادت تكلفة رأس المال.

**14.** هنالك علاقة تأثير غير مباشرة بين الإفصاح الاختياري وتكلفة رأس المال من خلال المراجعة الخارجية.

## ثانياً: توصيات الدراسة

بناء على ما توصل اليه الباحث لجملة من الاستنتاجات من الجانب العملي للبحث يوصي الباحث بما يأتي:

1. زيادة مستوى الافصاح الاختياري لدى المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، والاستفادة من تخفيض عدم تماثل المعلومات والتي بدورها تؤدي الى تقليل نسب مخاطر ورفع مستوى كفاءة اسواق المصارف.

2. زيادة الافصاح تلبية احتياجات ادارة المصارف للاستفادة اكثر من تأثيره على الاداء المالي وغير المالي.

3. يدعم الافصاح المصارف في تطبيق الية حوكمة المصارف والالتزام بها.

4. رفع مستوى الافصاح للمؤشرات الاستراتيجية المستقبلية والتوقعات المستقبلية والمسئولية الاجتماعية والبيئية لغرض تحسين اداء المصارف.

5. تشجيع المصارف لزيادة الافصاح للاستفادة من تخفيض تكلفة الديون وتكلفة حقوق الملكية.

6. يساهم زيادة الافصاح في تحقيق رضا العملاء من خلال تحقيق عوائد على استثماراتهم مما يلبي رغباتهم ومساعدتهم في الحصول على تمويل من مصادر مختلفة باقل تكلفة.

7. التوسع في الافصاح الاختياري وعرض كافة المعلومات على الموقع الرسمي للمصارف والتقارير المالية السنوية مما يوفر الجهد والتكلفة للمستفيدين في الحصول على المعلومات.

8. زيادة الافصاح يساعد مراقبي الحسابات في اعداد تقارير ملائمة في نهاية السنة المالية تقلل من قصور عمل المصارف.

9. ان تتضمن تقارير المالية السنوية تقرير لجنة المراجعة لكل المصارف لغرض تقويم عملها ومعالجة الاخطاء والمشاكل التي تواجهها.

**10.** زيادة دعم المصارف في تطبيق معايير المراجعة الدولية بهدف ان تكون التقارير المالية السنوية منسجمة مع المبادئ والقواعد المحاسبية لمتابعة كافة التطورات الحاصلة في العلوم المحاسبية.

**11.** اهتمام المصارف بجودة المراجعة بالنسبة لكافة المصارف لغرض تطوير ومواكبة المستجدات الحديثة من خلال اشراك شركات المراجعة الدولية الكبرى للاستفادة من خبراتهم في اعداد تقارير المراجعة.

**12.** الاستمرار في دعم الرفعة المالية وحجم المصرف والربحية لغرض زيادة كفاءة الاداء المالي للمصارف وتحقيق السيولة المالية.

**13.** زيادة مستوى المراجعة الخارجية يساهم في تخفيض تكلفة رأس المال للمصارف ويجب الاستفادة من تطوير عمل المراجعة بهدف تحسين اداء المصارف.

**14.** دعم المصارف للإفصاح الاختياري وتكلفة رأس المال من خلال المراجعة لغرض تحقيق فائدة للمصارف في تطوير وتحسين المراجعة بهدف تخفيض التكلفة.

### ثالثاً: الدراسات المستقبلية:

1. اثر المراجعة الخارجية في العلاقة بين الإفصاح الاختياري والتقارير المالية

2. دور الإفصاح الاختياري في تخفيض تكلفة رأس المال

3. دور المراجعة الخارجية في الحد من اثر تكلفة رأس المال في التقارير المالية

4. دور معايير المراجعة الدولية في تطوير عمل المراجعة الخارجية

5. اثر لجنة المراجعة في العلاقة بين الإفصاح الاختياري وتكلفة رأس المال

## **المصادر والمراجع**

## قائمة المصادر والمراجع:

### أولاً: المصادر باللغة العربية:

#### أ- الكتب:

١. الشيرازي، عباس مهدي. (1990م). نظرية المحاسبة، الكويت، دار السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الشامية.
٢. البدوي، عبد الباسط عبد القادر. (2006م). منشأة المراجعة ومنشأة العميل على مستوى الإفصاح الاختياري.
٣. الصبان، محمد سمير. (2003م). نظرية المراجعة واليات التطبيق، مصر، الاسكندرية، الدار الجامعية.
٤. الهواري، محمد نصر، محمد، محمد توفيق. (1999م). اصول المراجعة والرقابة الداخلية - التأصيل العلمي والممارسة العملية، مصر، القاهرة، ب. ن.
٥. الهواري، جازية زعتر. (2001م). بنوك والادارة المالية، مصر، القاهرة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، مكتبة عين شمس.
٦. الصباح، عبد الستار مصطفى، العامري، سعود جايد. (2003م). الادارة المالية، الاردن، عمان، دار وائل.
٧. العبد الله، رياض. (2009م). نظرية محاسبية، الاردن، عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
٨. المطارنة، غسان السيد، وآخرون. (2006م). تدقيق الحسابات المعاصرة، الاردن، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع.
٩. اليوسف، جمال، الحموي، فواز. (2013م). الادارة المالية، سوريا، دمشق، ط 1.
١٠. الدهراوي، كمال الدين، سرايا، محمد. (2001م). دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة، مصر، الإسكندرية، الدار الجامعية.
١١. المطارنة، غسان فلاح. (2008م). تدقيق الحسابات المعاصر، الاردن، ط 1، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
١٢. الحناوي، محمد صالح، وآخرون. (2004م). الادارة المالية - مدخل اتخاذ القرارات، مصر، الاسكندرية، الدار الجامعية.
١٣. السيد، رجب، وآخرون. (2000م). اصول المراجعة، مصر، الاسكندرية، الدار، الجامعية.

- ١٤ . هندي، منير ابراهيم. (2005م). الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات، مصر الاسكندرية، توزيع ونشر المعارف.
- ١٥ . بوراس، أحمد. (2008م). تمويل المنشآت الاقتصادية، الجزائر، عنابة، دار العلوم للنشر والتوزيع.
- ١٦ . محمد، الوقاد سامي، محمد، وديان لؤي. (2010م). تدقيق الحسابات 1، الاردن، عمان، ط 1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.
- ١٧ . محمد، زريقات عمر، سلامة، محمود رأفت، يوسف، كلبونة احمد. (2010م). علم تدقيق النظري، الاردن، عمان، ط 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- ١٨ . حسين، صالح. (2004م). المسئولية الاجتماعية لأعضاء مجلس ادارة الشركة، لبنان، بيروت.
- ١٩ . مطر، محمد الوسيطي. (2012م). التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات : القياس والعرض والافصاح، الأردن، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع.
- ٢٠ . مطر، محمد، والسويطي، موسى. (2008م). التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، ط 2، الاردن، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
- ٢١ . متولي، عصام الدين. (2009م). المراجعة وتدقيق الحسابات، صنعاء، دار الكتاب الجامعي، جزء الاول.
- ٢٢ . عبد الله، خالد امين. (2004م). علم تدقيق الحسابات الناحية العملية، الأردن، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع.
- ٢٣ . عبد الله، خالد امين. (2007م). علم تدقيق الحسابات - الناحية النظرية والعملية، ط 4، الأردن، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع.
- ٢٤ . سرايا، محمد السيد. (2007م). اصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل، مصر، الاسكندرية، ط 1، المكتب الجامعي الحديث.
- ٢٥ . الشخي، حمزة، الجزراوي، ابراهيم. (1998م). الادارة المالية الحديثة، الاردن، عمان، دار صفاء.
- ٢٦ . جربوع، يوسف محمود. (2000م). مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، الاردن، عمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
- ٢٧ . صديقي، مسعود، طواهر، محمد التهامي. (2012م). المراجعة والتدقيق الحسابات، الجزائر، الوادي، ط 1، مطبعة مزوار.

- ٢٨ . توماس، وليام، هنكي، أمرسون . (2006م) . المراجعة بين النظرية والتطبيق، ترجمة احمد حامد حجاج، كمال الدين سعد، السعودية، الرياض، دار المريخ للنشر .
- ٢٩ . يوسف، كمال احمد. (2016م). المراجعة 1، السودان، الخرطوم: د. ن.
- ٣٠ . شحاتة، شحاتة السيد، علي، عبد الوهاب نصر. (2007م) . مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الاعمال العربية والدولية المعاصرة، مصر، الاسكندرية، الدار الجامعية.

### ب- المقالات والمجلات والمؤتمرات:

- ٣١ . ابراهيم، منا فؤاد. (2018م) . دور الافصاح الاختياري في ترشيد قرارات المستثمرين في الاسواق المالية، القاهرة، جامعة حلوان، كلية التجارة، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 2، العدد 3، ص 27-28.
- ٣٢ . احمد، سامح محمد. (2012م). أثر جودة المراجعة في جودة الأرباح وانعكاسها على التوزيعات النقدية في الشركات الصناعية المساهمة المصرية، الاردن، عمان، الجامعة الاردنية، كلية ادارة الاعمال، المجلة الاردنية في ادارة الاعمال، المجلد 8، العدد 4.
- ٣٣ . الحسنوي، عقيل حمزة ، جواد، حسين علي. (2018م). تقييم مستوى الافصاح الاختياري في التقارير المالية دراسة ميدانية في عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 15، العدد 3، 352-373.
- ٣٤ . الخولي، اسامة. (2002م). البيئة وقضايا التنمية والتصنيع : دراسات حول الواقع البيئي في الوطن العربي والدول النامية، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 285.
- ٣٥ . العبيد، السيد ابراهيم. (2008م). عدم تماثل المعلومات واثرها على تكلفة تداول السهم، مصر، القاهرة، جامعة القاهرة، كلية التجارة، مجلة المحاسبة والادارة والتامين، عدد 70.
- ٣٦ . النعيمي، فانتن امين. (2019م). الإفصاح الاختياري وأثره على تكلفة رأس المال في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي، الاردن، عمان، الجامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الادارية، المجلة العربية للإدارة، المجلد 39، العدد 3.
- ٣٧ . الاتحاد الدولي للمحاسبين. (2014م). اصدارات المعايير الدولية لممارسة اعمال التدقيق والتأكد وقواعد اخلاقيات المهنة، الاردن، عمان، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين.

٣٨. عبد، نهى صافي، ابراهيم، افاق ذنون. (2019م). أثر خصائص لجان التدقيق على ممارسات الإفصاح الطوعي دراسة تطبيقية في عدد من المصارف المحلية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، العراق، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 15، العدد 45، جزء 1.
٣٩. بوزيان، محمد، علي، الضب. (2013م). أثر الإفصاح البيئي على تكلفة رأس المال، جامعة أبي بكر بلقايد، المركز الجامعي لعين تموشنت، الجزائر.
٤٠. صادق، سعد محمد. (2009م). قياس مستوى الإفصاح الإختياري في التقارير المالية المنشورة لشركات المساهمة، السعودية : أبها، جامعة الملك خالد، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز، الإقتصاد والإدارة، المجلد 23، العدد 1، ص 144.
٤١. متولي، طلعت عبد العظيم. (2007م). نموذج مقترح لقياس حجم ونوعية الإفصاح الإختياري بالتطبيق على بيئة الأعمال في المملكة العربية السعودية، مجلة التجارة والتمويل، العدد 1.
٤٢. رمزي، جودي محمد. (2009م). إصلاح النظام المحاسبي الجزائري للتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، الجزائر، جامعة بسكرة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 6.
٤٣. خلف، صلاح نوري ، علي، نافع حسين. (2018م). دور التدقيق الخارجي في إدارة المخاطر المصرفية اطار مقترح انموذجي اختبارات الرقابة وتقييم المخاطر المصرفية، العراق، بغداد، جامعة بغداد، معهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 13، العدد 43.
٤٤. جعار، أسامة عمر. (2012م). أساليب المدقق الخارجي في اكتشاف عمليات الاحتيال الغش في البيانات المالية للشركات المساهمة العامة دراسة استطلاعية في مكاتب التدقيق الخارجي في الأردن"، عمان، دراسات العلوم الإدارية، المجلد 39، العدد 2.
٤٥. حسين، جاسم محمد. (2018م). محددات تكلفة حقوق الملكية دراسة ميدانية في عينة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية، الجامعة جيهان، كلية العلوم ادارية والمالية، المؤتمر العلمي الدولي الثاني، العدد خاص، ص ص 374-397.
٤٦. حمادة، رشا. (2018م). قياس أثر الإفصاح الإختياري في جودة التقارير المالية دراسة ميدانية في بورصة عمان، عمان، الجامعة الاردنية، كلية ادارة الاعمال، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 10، العدد 4، ص ص 674-697.
٤٧. حميد، أحمد جاسم، سعيد، حسين غانم، فارس، أشرف هاشم. (2016م). تحديد أثر الإفصاح الإختياري على تكلفة راس المال دراسة تطبيقية على سوق العراق للأوراق المالية،

بغداد، جامعة تكريت، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية،  
المجلد 12، العدد 34.

٤٨ . خليل، عبد الرحمن عبد الله، بابر، الزين عبد الله . (2016م). دور محاسبة التنمية  
المستدامة في تحسين مستوى الإفصاح الاختياري للمنشآت الصناعية - دراسة ميدانية على  
المنشآت الصناعية، الخرطوم، جامعة النيلين، كلية التجارة، مجلة كلية التجارة العلمية  
جامعة النيلين، المجلد 3، العدد 3، ص 36.

٤٩ . يوسف، علي، سميا، ربيع. (2017م) . دور القدرة التنبؤية للأرباح في تخفيض عدم  
تماثل المعلومات - دراسة ميدانية في سوق دمشق للأوراق المالية، سوريا، دمشق، جامعة  
دمشق، كلية الاقتصاد، مجلة جامعة البعث، المجلد 93 العدد 43.

٥٠ . داوود، ادم احمد، واخرون. (2015م). تكلفة رأس المال الفكري وأثرها على الإفصاح  
المحاسبي بالقوائم المالية لشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق  
المالية، السودان، الخرطوم، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات التجارية،  
مجلة العلوم الاقتصادية، (2) Vol 16، ص ص 228-210.

٥١ . دحدوح، حسين احمد، حمادة، رشا أنور. (2014م) . دور الإفصاح الاختياري في  
تعزيز الثقة بالتقارير المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية دراسة ميدانية،  
دمشق، جامعة دمشق، كلية ادارة الاعمال، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية  
والقانونية، المجلد 30، العدد 2، ص ص 187-219.

٥٢ . دحدوح، حسين احمد، حمادة، رشا أنور. (2015م) . نموذج مقترح لقياس الإفصاح  
الاختياري وتطبيقه في بيئة الأعمال السورية، دمشق، جامعة دمشق، كلية ادارة الاعمال،  
مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 31، العدد 1، ص ص 9-42.

٥٣ . حسين، جاسم محمد. (2018م) . محددات تكلفة حقوق الملكية دراسة ميدانية في عينة  
من الشركات الصناعية المدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية، العراق، جامعة جيهان، كلية  
العلوم الادارية والمالية، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حزيران 27-28.

٥٤ . الزبيدي، فراس خضير. (2014م) . العوامل المؤثرة في جودة أعمال التدقيق من وجهة  
نظر مراقبي الحسابات العراقيين: دراسة الميدانية، بغداد، جامعة المثنى، كلية الادارة  
والاقتصاد، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 3، العدد 7.

٥٥ . مليجي، مجدي مليجي عبد الحكيم. (2016م). تحميل العلاقة بين الإفصاح المحاسبي  
عن المعلومات المستقبلية وتكلفة راس المال وأثرها على كفاءة القرارات الاستثمارية للشركات  
المصرية، مجلة المحاسبة والمراجعة.

٥٦. سعد الدين، ايمان محمد. (2014م). دراسة أثر الملكية العائلية على الإفصاح الإختياري في التقارير السنوية المنشورة لشركات المساهمة المصرية، مصر: جامعة القاهرة، كلية التجارة، مجلة المحاسبة المصرية، العدد 3، ص 168 - 167.
٥٧. سعودي، ابراهيم سعد. (2016م). قياس وتفسير أثر جودة الأداء المهني لمراقب الحسابات على مخاطر التقارير المالية دراسة ميدانية، القاهرة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، مجلة الفكر المحاسبي، ج 2.
٥٨. عبد المنعم، عرفات حميدي. (2013م). دور تقرير تعليقات الادارة في تخفيض عدم تماثل المعلومات في سوق المال المصري، مصر، جامعة بني سويف، كلية التجارة، المؤتمر الدولي الاول، بعنوان تفعيل اليات المحاسبة والمراجعة لمكافحة الفساد المالي والاداري من 7-8 ابريل.
٥٩. علي، صالح حامد، خالد، حسن الطيب. (2015م). تحليل العلاقة بين عوامل تغيير المراجع الخارجي ودوره في اطار حوكمة الشركات - بحث ميداني على مكاتب المراجعة الخارجية، الخرطوم، جامعة النيلين، كلية التجارة، مجلة كلية التجارة العلمية جامعة النيلين، المجلد 1، العدد 1، ص 122-89.
٦٠. عفيفي، هلال عبد الفتاح. (2008م). العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات ومستوى الافصاح الاختياري في التقارير السنوية: دراسة اختبارية في البيئة المصرية، القاهرة، مجلة البحوث التجارية، المجلد 30، العدد 1.
٦١. رزاق، عادل. (2007م). الشفافية والافصاح في التقارير المالية للمؤسسات الحكومية والخاصة، القاهرة، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الادارية، ندوة اساليب القياس طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية والتمويل، في الفترة من 8-12 يوليو.
٦٢. العنزي، أحمد مهدي. (2014م). تحليل اثر حوكمة الشركات على جودة الإفصاح المحاسبي دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية، بغداد، جامعة القادسية، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 4، ص 214-240.
٦٣. السيد، صفا محمود. (2005م). التوسع في الإفصاح المحاسبي وعدم تماثل المعلومات بالبورصة المصري، القاهرة، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، المجلد 19، العدد 1، ص 248-316.
٦٤. الخيال، توفيق عبد المحسن. (2009م). الإفصاح الاختياري ودوره في ترشيد القرارات الاستثمارية في السوق المالي السعودي: دراسة ميدانية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 3، ص 105-156.

٦٥. السيد، صفا محمود. (2005م). التوسع في الإفصاح المحاسبي وعدم تماثل المعلومات بالبورصة المصرية، مصر، جامعة سوهاج، كلية التجارة، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، المجلد 19، العدد 1.
٦٦. السيد، محمد صابر. (2016م). نحو مؤشر للإفصاح الاجباري والاختياري وتأثيره على تكلفة رأس المال- دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في سوق الاوراق المالية المصري، مصر، القاهرة، جامعة سوهاج، كلية التجارة، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، المجلد 30، العدد 4.
٦٧. الطاهر، عادل البهلول. (2011م). الإفصاح المحاسبي عن الأداء البيئي في الشركة الأهلية للإسمنت بلبيبا دراسة استطلاعية، سوريا، جامعة دمشق، كلية ادارة الاعمال، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد 1، ص 447-450.
٦٨. الصباح، سالم أحمد. (2012م). إطار مقترح لتطوير وظيفة المراجعة الداخلية بهدف ترشيد مستوى الإفصاح الإختياري في شركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية التجارة، مجلة المحاسبة المصرية، المجلد 2، العدد 3، ص 858.
٦٩. نوفل، مدحت عبد الرشيد . (2013م). أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على جودة الإفصاح المحاسبي للشركات الإستثمارية في سوق الأوراق المالية: دراسة تطبيقية، القاهرة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، مجلة الفكر المحاسبي، العدد 6، السنة الثالثة، ص 571.
٧٠. محمد، صائب سالم. (2018م). أثر الإفصاح الاختياري في جودة الإبلاغ المالي دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، بغداد، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 54، ص 251-268.
٧١. خليل، محمد احمد. (2007م). دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية، دراسة نظرية تطبيقية، مصر، القاهرة، جامعة الزقازيق، كلية التجارة، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، المجلد 25 العدد 1، ص 6-16.
٧٢. المطارنة، علاء جابر. (2019م). أثر خصائص الشركة على الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية للشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي، العراق، جامعة الانبار، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 11، العدد 25، 445-467.

٧٣. محمد، عمر السر الحسن، الغصين، راغب محمود. (2016م). أثر الإفصاح الاختياري للمعلومات البيئية في جودة المعلومات المحاسبية لمنظمات الأعمال السوداني، دمشق، جامعة تشرين، كلية ادارة الاعمال، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 38، العدد 6، ص ص 75-94.

٧٤. حنان، سعيني، سمية، شحان. (2019م). اثر تكلفة راس المال على اتخاذ القرار الاستثماري في المؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة مؤسسة إيباش للأشغال العامة بادرار خلال الفترة الممتدة من (2014-2016)، جامعة أحمد دراية - أدرار، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير.

٧٥. نجم، أسماء سهيل. (2018م). الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العراقية وفق المعيار المحاسبي الدولي (IAS1): دراسة تحليلية، بغداد، جامعة تكريت، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 1، العدد 4، جزء 2.

٧٦. العامري، زينب صادق، الربيعي، محمد سمير. (2018م). الافصاح الاختياري عن خدمات التأمين وأثره على اداء الشركات دراسة تطبيقية في عينة من شركات التأمين العراقية، بغداد، جامعة بغداد، معهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 3، العدد 44.

٧٧. يعقوب، فيحاء عبد الله، عباس، محمد عبد الجليل. (2014م). انموذج مقترح لعمل لجان التدقيق في قطاع العام وتفاعله مع ديوان الرقابة المالية الاتحادي للحد من حالات الاحتيال، بغداد، جامعة بغداد، معهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 9، العدد 29.

### ج- الرسائل والاطاريح:

٧٨. ابراهيم، ليث خليل. (2013م). تأثير اليات الحوكمة على الافصاح الطوعي في القطاع المصرفي، العراق، جامعة الموصل، كلية الادارة والاقتصاد، رسالة ماجستير غير منشورة.

٧٩. أمين، سامح محمد. (2011م). أثر الإفصاح الإختياري عن تنبؤات الإدارة بالأرباح وعلاقتها بقدرة الشركة على الإستمرار، مصر : جامعة بنها، كلية التجارة، رسالة ماجستير غير منشورة.

٨٠. الحداد، سامح عبد الرزاق. (2008م). تحليل وتقييم استراتيجية التخصص المهني للمراجع الخارجي وأثره على جودة الأداء المهني في خدمات المراجعة - دراسة تطبيقية على

مكاتب المراجعة العاملة في قطاع غزة، فلسطين، الجامعة الإسلامية بغزة، كلية التجارة، -  
رسالة ماجستير غير منشورة.

٨١. الضب، علي بن. (2009م). دراسة تأثير الهيكل المالي وسياسة توزيع الأرباح على قيمة المؤسسة الاقتصادية المدرجة بالبورصة، الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة.

٨٢. حامد، ادم الطيب. (2017م). دور جودة المراجعة الخارجية في الحد من مخاطر التوريق لضمان استمرارية المنشأة - دراسة ميدانية علي مكاتب المراجعة السودانية، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، دكتوراه غير منشورة.

٨٣. خالد، إبراهيم عبد الحي. (2011م). دراسة العلاقة بين لجان المراجعة وجودة التقارير المالية - دراسة نظرية ميدانية، مصر، جامعة أسيوط، كلية التجارة، رسالة ماجستير غير منشورة.

٨٤. الشريدة، نادية عبد الجبار محمد. (2010م). متطلبات تطبيق تقنيات المعلومات والاتصالات ودورها في تعزيز نظامي المعلومات المحاسبي والرقابة الداخلية، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، رسالة ماجستير غير منشورة.

٨٥. بعيطيش، جمال. (2009م). التمويل والمخاطر المالية للاستثمارات في المؤسسة، الجزائر، جامعة باتنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة.

٨٦. قداري، لندة. (2015م). دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة المعلومة المحاسبية - دراسة ميدانية، الجزائر، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة.

المصرفي، العراق، جامعة الموصل، كلية الادارة والاقتصاد، رسالة ماجستير غير منشورة.

٨٧. مليجي، مجدي مليجي. (2014م). محددات الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري وأثره على الأداء المالي دراسة تطبيقية على الشركات المصرية المسجلة، جامعة بنها، كلية التجارة، رسالة ماجستير غير منشورة.

٨٨. محمد، وضاح احمد. (2017م). دور لجان المراجعة في تحسين مستوى الإفصاح الإختياري في التقارير المالية - دراسة ميدانية على عينة من المصارف العاملة بالسودان، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة.

٨٩. علي، السيد جمال. (2013م). اثر مستوى الإفصاح الاختياري على قرار الاستثمار في اسهم الشركات المصرية، مصر، جامعة الزقازيق، كلية التجارة، رسالة ماجستير غير منشورة.
٩٠. منصور، نسرين محمد. (2013م). مدى تاثير معدل دوران مراجع الحسابات الخارجي على مبدأ الاستقلالية - دراسة ميدانية على مكاتب مراجعة الحسابات العاملة في قطاع غزة، فلسطين، الجامعة الاسلامية غزة، كلية التجارة، رسالة ماجستير غير منشورة.
٩١. مازون، محمد أمين. (2011). التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى تطبيقها في الجزائر، الجزائر، جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة.
٩٢. صابري، سامي. (2014م). دور المراجع الخارجي في الرفع من مصداقية الإفصاح المالي في المؤسسة الاقتصادية دراسة ميدانية لعينة من مكاتب المراجعة الخارجية، الجزائر، جامعة العربي بن مهدي - ام البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة.
٩٣. الشريف، انس عليان. (2010م). معايير جودة مهنة المراجعة في ظل مخاطر الاعمال، لبنان، بيروت، جامعة الجنان، رسالة دكتوراه غير منشورة.
٩٤. عودة، ريم محمود. (2017م). أثر الحوكمة وخصائص الشركات على الإفصاح الاختياري: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، فلسطين، الجامعة الاسلامية غزة، كلية التجارة، رسالة ماجستير غير منشورة.

## ثانياً: المصادر باللغة الإنجليزية:

### First- Books:

1. Gray, R. H., Bebbington , J., and Walters , D., (1993), *Accounting for the Enviroment* , Paul Chapman Publishing , UK.
2. Choi F., Frost C. A. & Meek G., (2004)," International Accounting", 5th edition, McGeaw-Hill companies.
3. Ross; S. R., Westerfield, B. Jordan & J. Bley., (2014), *Essentials of Corporate Finance*, First Middle East edition, McGraw Hill Education.
4. Arens, Alvin A. Elder, Randal J. & Beastey, Mark S. (2014), *Auditing & Assurance services: An Integrated Approach*,15<sup>th</sup> Edition, Pearson Education Inc., Boston.
5. Wong, K. K. K. (2013). *Partial least squares structural equation modeling (PLS-SEM) techniques using Smart PLS*. Marketing Bulletin, 24(1), pp. 1-32, p. 1, p. 15, and p. 30.
6. McLachlan, G. J. (2004). *Discriminant Analysis and Statistical Pattern Recognition*. Wiley Interscience. ISBN 978-0-471-69115-0. MR 1190469.

### Second - Periodicals:

7. Jabbarpour, H., and Nejad S., (2015), "The Impact of Auditor firm Tenure on Cost of Capital in Tehran Stock Exchange", *International Research Journal of Applied and Basic Sciences*.
8. Jean B., Sonda M., and Lucic C., (2004), "The Effect of Audit Committee Expertise, Aggressive Earnings Management Auditing", *A Journal of Practice and Theory*.
9. Mohamed, A., and Habib A.,(2013), " The Impact of Intellectual Capital Disclosure on Cost of Equity Capital: A case of French Firms", *Journal of Economics, Finance and Administrative Science*.
10. Barbara, E., (2014), "The Impact of Voluntary Strategy Disclosure on the Cost of Equity Capital", *Business Research*.
11. Francis., J., R. Lafond, P.M. Olsson and K. Schipper, (2004), "Cost of equity and earning attributes", *The accounting review*, pp 967-1010.
12. Mishari., M. and Abdullah., M. (2017)," Voluntary disclosure and corporate governance: empirical evidence from Kuwait", *International Journal of Law and Management*, pp. 217-236.
13. Silvia., C. (2016)," Voluntary disclosure in the context of convergence with International Accounting Standards in Brazil", *Review of Business Management*, São Paulo, Vol. 18, No. 62, p. 658-677.
14. George., I. and Panayotis., A, (2012),"Evidence of voluntary accounting disclosures in the Athens Stock Market", *Review of Accounting and Finance*, Vol. 11 Iss 1 pp. 73 – 92.

15. Adams., C., (2002), "Internal Organisational Factors Influencing Corporate Social and Ethical Reporting beyond Current Theorising", *Accounting, Auditing & Accountability Journal*, 15(2): 223-250.
16. Bourveau. T.,& Choenfeld. J., (2017). " Shareholder activism and voluntary disclosure", *Rev Account Stud*:1307–1339.
17. Cheynel. E.,(2009)," A Theory of Voluntary Disclosure and Cost of Capital", *participants in Tepper Accounting seminar*: 60.
18. Sletten, E. (2012), "The effect of stock price on discretionary disclosure", *Review of Accounting Studies*, Vol. 17 No. 1, pp. 96-13.
19. Binh, T.Q. (2012), "Voluntary Disclosure Information in the Annual Reports of Non-Financial Listed Companies: The Case of Vietnam", *Journal of Applied Economics and Business Research*, 2(2),69-90.
20. Oyerogba E. O. (2014). The Use of Voluntary Disclosure in Determining the Quality of Financial Statements: Evidence from the Nigeria Listed Companies, *Serbian Journal of Management* 9 (2), 263 – 280.
21. Yang, L., and Lili, W., Xueyong, Z.(2013). Determinants and features of voluntary disclosure in the Chinese stock market, *China Journal of Accounting Research*, Vol. 6, p 265-285.
22. Shehata, N. (2014), "Theories and determinants of voluntary disclosure", *Accounting and Finance Research*, Vol. 3 No. 1, pp. 18-26.
23. Scott, W. R. (2012). *Financial accounting theory* (6th ed.). Toronto: Pearson.
24. Beyer, A., Cohen, D. A., Lys, T. Z., & Walther, B. R. (2010). The financial reporting environment: Review of the recent literature. *Journal of Accounting and Economics*, 50(2-3), 296-343.
25. Jegadeesh, N., J. Livnat., (2006), "Revenue Surprises and Stock Returns", *Journal of Accounting & Economics*, pp 147-171.
26. D'Souza J., K. Ramesh, and M. Shen, (2010), "Disclosure of GAAP Line Items in Earnings Announcements", *Review of Accounting Studies* pp 179-219.
27. Boesso., G. and Kumar., K. (2007), 'Drivers of corporate empirical evidence from Italy and the United States', *Accounting, Auditing and Accountability Journal* 20(2):pp 269–296.
28. Tom., S. Barbara., E. Tatjana., O. Jorg., B. (2014), The Impact of Voluntary Strategy Disclosure on the Cost of Equity Capital, *Business Research*, PP: 265-320.
29. Petersen, C, and Plenborg, T., (2006),"Voluntary disclosure and information asymmetry in Denmark", *Journal of International Accounting Auditing and Taxation*, Volume 15, Issue 2, P: 127-149
30. Schuster, P. and O'Connell, V. (2006) , the trend towards voluntary disclosures , *management accounting quarterly* , vol. 7 , no. 2.

31. Mitton, T.(2002), “A Cross Firm Analysis of The Impact of Corporate on The East Asian Financial Crises”, *Journal of Financial Economics*, Vol.64, No. 2, p 215-241.
32. Healy , P. and Palepu , K. ,( 2001) , Information Asymmetry , Corporate Disclosure and the Capital markets: A review of the Empirical Disclosure Literature , *Journal of Accounting and Economics* 31.
33. Frederique, D. & Isabelle, M., (2009), Environmental Disclosure and the Cost of Equity: The French Case, *Accounting in Europe*, Vol. 6, No. 1, 57–80.
34. Vickrey, D. W. (1970). Is accounting a measurement discipline, *The Accounting Review*, 45(4), 731-742.
35. Eichenseher, J. W. and Shields, D., (2003). The correlates of CPA firm for puplicy- Held corporations, *Journal Of Practice And Theory*, Spring, Vol. 8, No3. p.p: 23-37.
36. Ferreira, J. V. (2018). The Role of The External Auditor in Corporate Governance: The CASE of Companies Listed in The Nyse Euronext Lisbon, *Risk Governance and Control: Financial Markets & Institutions*, Volume 8, Issue 4.
37. Marleen, W., and Heidi, V., Ann, G., Linda, V., The impact of internal and external governance mechanisms on the voluntary disclosure of financial and non-financial performance.
38. Edwige, C. (2009). A Theory of Voluntary Disclosure and Cost of Capital.
39. Lambert, R., and R.Verrecchia ., (2015) . Information, Illiquidity, and cost of Capital, *Contemporary Accounting Research*.
40. Jensen, M. and. Meckling, W., 1976, "Theory of the Firm: Managerial Behavior, Agency Costs and Ownership Structure", *Journal of Financial Economics*, Vol. 3 October, PP 305-360.
41. Lu C.w., Chen T. H., Liao H. H., (2010), "Information Uncertainty Information Asymmetry and Corporate Bond Yield Spreads", *Journal of Banking and Finance* , Vol.34, Iss.9.
42. Christozov, D., S. Chukova, P.Mateev, (2006), " A Measure of Risk Caused by Information Asymmetry in Commerce ', *Issues in Information Science and Information Technology*, 3.
43. Mirie., M., and Jacqueline.,K., (2015). " The Effect of Voluntary Disclosure on Stock Market Returns of Companies Listed at the Nairobi Securities Exchange ", *International Journal of Business and Social Science*, Vol. 6, No. 1, January.
44. Quick, R., & Schmidt, F. (2018). Do audit firm rotation, auditor retention, and joint audits matter? –An experimental investigation of bank directors' and institutional investors' perceptions. *Journal of Accounting Literature*, 41, 1-21.

45. William, C., and Ibrahim, B., Mohammed, A. (2018). " The effects of audit quality on the costs of capital of firms in Ghana", **Journal of Financial Reporting and Accounting**, Vol. 16 Issue: 4, pp.639-659.
46. Ali, U., and Merve, K. (2012). "Value relevance of voluntary disclosure: evidence from Turkish firms", **Journal of Intellectual Capital**, Vol. 13 No. 3, pp. 363-376.
47. Sengupta, P. (1998) "Corporate disclosure quality and the cost of debt", **The Accounting Review**, Vol. 73, No. 4, pp.459–474.
48. Witmer, J., and Zorn, L. (2007). "Estimating and comparing the implied cost of equity for Canadian and U.S. firms", **Bank of Canada Working Paper**, p 48.
49. Ashkhabi, I.R, and Agustina, L. (2015). "Pengaruh Corporate Governance, Struktur Kepemilikan Perusahaan dan Ukuran Perusahaan Terhadap Biaya Hutang", **Accounting Analysis Journal**, 4(3)p 1-8.
50. Wahyuni, P. (2019). Good Corporate Governance and Firm Size on Cost of Debt: Evidence from Indonesian Listed Companies, **International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences**, 9 (2): 257-265.
51. Budiharjo, R. (2019). " Effect Of Environmental Performance And Corporate Governance Structure On Financial Performance". **International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences**, 9(2), 11-22.
52. Lusangaji, D. (2012). " Pengaruh Ukuran Perusahaan, Struktur Aktiva, Pertumbuhan Perusahaan, dan Profitabilitas terhadap Struktur Modal (Studi pada Perusahaan Makanan dan Minuman yang Tercatat di BEI)", **Jurnal Manajemen**, 1(2).
53. Pittman, J. A. and Fortin, S. (2004). "Auditor Choice and the Cost of Debt Capital for Newly Public Firms", **Journal of Accounting and Economics**, 37: 113-136.
54. Bhattacharya, U., Daouk, H. and Welker, M. (2003). "The World Price of Earnings Opacity", **The Accounting Review**, 78(3): 641-678.
55. Marleen, W., and Heidi, V., Ann, G. Linda, V., (2014). " The impact of internal and external governance mechanisms on the voluntary disclosure of financial and non-financial performance ", pp.1-30.
56. Ali, A.R., (2008), "Does auditor industry specialization matter? Evidence from the bond market", **Journal of Audit Practice**, Vol. 5 No. 3, pp. 44-72.
57. Fairchild, R., (2008), "Does audit tenure lead to more fraud? A game theoretic approach", available at, [https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract\\_id=993400](https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=993400) (accessed 2 October 2014).

58. Rodríguez, M.C. and Alegría, S.S. (2012), "The value of audit quality in public and private companies: evidence from Spain", *Journal of Management and Governance*, Vol. 16 No. 4, pp. 683-706.
59. Gul, F.A., Zhou, G. and Zhu, X. (2013), "Investor protection, firm informational problems, big N auditors, and cost of debt around the world", *Auditing: A Journal of Practice and Theory*, Vol. 32 No. 3, pp. 1-30.
60. Mansi, S.A., Maxwell, W.F. and Miller, D.P. (2004), "Does auditor quality and tenure matter to investors? Evidence from the bond market", *Journal of Accounting Research*, Vol. 42 No. 4, pp. 755-793.
61. Karjalainen, J. (2011), "Audit quality and cost of debt Capital for private firms: evidence from Finland", *International Journal of Auditing*, Vol. 15 No. 1, pp. 88-108.
62. Fortin, S. and Pittman, J.A. (2007), "The role of auditor choice in debt pricing in private firms", *Contemporary Accounting Research*, Vol. 24 No. 3, pp. 859-896.
63. Pittman, J.A. and Fortin, S. (2004), "Auditor choice and the cost of debt Capital for newly public firms", *Journal of Accounting and Economics*, Vol. 37 No. 1, pp. 113-136.
64. Hair, A., and Tatham, R., Black R. (2013) *Multivariate Data Analysis*, 6th edn, Prentice-Hall, New Jersey.
65. Alvarez, I., I. Sanchez, D. Luis, (2008), "Voluntary & Compulsory Information Disclosed Online: The Effect of Industry Concentration and Other explanatory factors", *Online Information Review*, Vol. (32) Issue (5), PP: 596 - 622.
66. Holland, L., Y. Foo, (2003), "Differences in Environmental Reporting Practices in the UK and the US: The Legal and Regulatory Context", *The British Accounting Review*, Vol. (35), Issue (4), PP: 1 - 18.
67. Smith, A., Adhikari, R. Tondkar, (2005), "Exploring Differences in Social Disclosures Internationally: A Stakeholder Perspective", *Journal of Accounting and Public Policy*, Vol. (24), Issue (2), PP: 123 – 151.
68. Richard, L., and Christian, L., Robert, E. (2006)," Accounting Information, Disclosure, and the Cost of Capital, pp:1-46.
69. Francis, J., R. La Fond, P. Olsson, and K. Schipper. (2005). "The Market Pricing of Accruals Quality", *Journal of Accounting and Economics*, 39 (2), 295-327.
70. Sohn, S. K., B. J. Kwak, and L. H. Jin. (2008). "The Effect of Voluntary Disclosure on Analysts' Earnings Forecasts", *Accounting Information Research*, 26 (2), 1-26.
71. Wang, M. ( 2017). "The Relationship between Firm Characteristics and the Disclosure of Sustainability Reporting", *Sustainability*, Vol. 9 (No. 4): PP. 624-638.

72. Gul, F. A. and Leung, S. (2004). "Board leadership, outside directors expertise and voluntary corporate disclosures", *Journal of Accounting and Public Policy*, Vol. 23 pp. 351–379.
73. Cheng, E. C. M. & Courtenay, S. M. (2006). "Board composition, regulatory regime and voluntary disclosure", *The International Journal of Accounting*, Vol. (41) No. (3), pp. 262-289.
74. Mostafa, I., (2017). "The extent of voluntary disclosure and its determinants in emerging markets: Evidence from Egypt", *The Journal of Finance and Data Science* (3) pp 45-59.
75. Yang, L., and Lili, W., Xueyong, Z., (2013). "Determinants and features of voluntary disclosure in the Chinese stock market", *China Journal of Accounting Research*, (6) pp 265–285.
76. Vincent, G., and Christian, C., Xingtang, Z., (2018). " Voluntary disclosure in bilateral transactions", *Journal of Economic Theory*, pp 652–688.
77. Fang, L., and Qian, S., Hongqi, Y., (2017). "Voluntary disclosure of internal control and auditor's attestation: evidence from China", *Frontiers of Business Research*, pp 1-26.
78. Ferreira, J., (2018)." The role of the external auditor in corporate governance: The case of companies listed in the NYSE Euronext Lisbon", *Risk Governance & Control: Financial Markets & Institutions*, Volume 8, Issue 4, pp 38-51
79. Brian, B., and Monika, C., Valbona, S., (2018)." Overseeing the external audit function: Evidence from recent audit committee voluntary disclosures", *Research published at the University of Kentucky*.
80. Jana, D., and Radka, F., Bohuslava, M., (2015). "The opportunity cost of equity capital", *Procedia Economics and Finance* (23), pp 1492 – 1498.
81. Putri, D., (2019). "Good Corporate Governance and Firm Size on Cost of Debt: Evidence from Indonesian Listed Companies", *International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences*, Vol. 9, No.2, April 2019, pp. 257–265.
82. Arvid, O., and Stefanie, K., Nagihan, M., Joost, M., (2019). "The American Inventors Protection Act: A Natural Experiment on Innovation Disclosure and the Cost of Debt", *International Review of Finance*, 19:3, pp. 641–651.
83. Richard, F., and Alon, K., Gil, S., (2017). "Complementarity between Audited Financial Reporting and Voluntary Disclosure: The Case of Former Andersen Clients", *seminar participants* at Washington University in St. Louis and the 2016 Burton Conference at Columbia Business School, pp 1-43.
84. Petrova, E., Georgakopoulos, G., Sotiropoulos, I., Vasileiou, K.Z., (2012). "Relationship between cost of equity capital and voluntary

corporate disclosures", *International Journal of Economics and Finance*, Vol. (4), No. (3), pp 83-93.

85. Fan, Y. (2005) "Accounting transparency and the term structure of credit spreads", *Journal of Financial Economics*, Vol. (75), pp.53–84.

86. Depoers, F., (2000) "A cost-benefit study of the voluntary disclosure: some empirical evidence from French listed companies", *European Accounting Review*, Vol. (9), No. (2), pp.245–263.

87. Botosan, C.A., (1997), "Disclosure level and the cost of equity capital", *The Accounting Review*, Vol. (72), pp.323–350.

88. Dorra, T., and Mohamed, A., (2014), "Voluntary disclosure frequency and cost of debt: an analysis in the Tunisian context", *International Journal of Managerial and Financial Accounting*, Vol. (6), No. (2), pp 167- 174.

89. Eichholtz, P., and Holtermans, R., Kok, N., Yönder, E., (2019), "Environmental performance and the cost of debt: Evidence from commercial mortgages and REIT bonds", *Journal of Banking and Finance*, pp 9-32.

90. Margolis, J. D., and Elfenbein, H. A., Walsh, J. P., (2007), "Does it pay to be good? A meta- analysis and redirection of research on the relationship between corporate so- cial and financial performance, Harvard University *Working paper*, pp 1-79.

91. Turban, D., and Greening, D., (1997), "Corporate social performance and organizational at- tractiveness to prospective employees", *Acad. Manag. J.* 40 (3), pp 658–672.

92. Albuquerque, R., and Koskinen, Y., Zhang, C., (2018), "Corporate social responsibility and firm risk: theory and empirical evidence", *Management Science*, Vol. (65), No. (10), October, pp. 4451–4469.

93. An, X., and Pivo, G., (2018), "Green buildings in commercial mortgage-backed securities: the effects of LEED and energy star certification on default risk and loan terms", *Real Estate Economics*, Vol (48), Issue (1), pp 7-42

94. Herath, S., and Altamimi, S., (2017), "Corporate Governance and Voluntary Disclosure: A Literature Review", *American International Journal of Humanities and Social Science*, Vol. (3), No. (4), August, PP 34-45.

95. Asbaugh, H., and Collins, D., LaFond, R., (2004), "Corporate Governance and Cost of Equity Capital" *SSRN Electronic Journal*, December, PP 1-49.

96. Quick, R., (2012), "EC green paper proposals and audit quality" *Accounting in Europe*, 9 (1), 17-38.

97. Asif, M., and Fredrik, H., Niklas, R., (2018), "Do audited firms have lower cost of debt", *HUI Research*, PP 1- 36.

98. Azizkhania, M., Monroe, G., and Shailer, G., (2013), "Audit partner tenure and cost of equity Capital", Auditing", *Journal of Practice and Theory*, Vol (32) No (1), pp 183-202.
99. Ali, A., (2008), "Does auditor industry specialization matter? Evidence from the bond market", *Journal of Audit Practice*, Vol (5) No (3), pp. 44-72.
100. Fairchild, R. (2008), "Does audit tenure lead to more fraud? A game theoretic approach", *SSRN Electronic Journal*.
101. Gul, F., and Zhou, G., Zhu, X., (2013), "Investor protection, firm informational problems, big N auditors, and cost of debt around the world", *Auditing: A Journal of Practice and Theory*, Vol (32) No (3), pp. 1-30.
102. Ahmad, K., and Allah, H., Vahid, M., Saeede, B., (2014), "An investigation of the effect of auditor partner rotation, auditor size and tenure on investors expected rate of return in listed companies of Tehran stock exchange (TSE)", *British Journal of Economics, Management and Trade*, Vol (4) No (5), pp. 694-705.
103. Ahmadzede, D., and Nahandi, Y., Hasanzadeh, R., (2013), "The relationship between auditor reputation and the cost of equity Capital (with an emphasis on client size)", *Advances in Environmental Biology*, Vol (7) No (10), pp. 2705-2712.
104. Krishnan, J., and Li, C., Wang, Q., (2013), "Auditor industry expertise and cost of equity", *Accounting Horizons*, Vol (27) No (4), pp 667-691.
105. Azizkhania, M., and Monroe, G., Shailer, G., (2010), "The value of big 4 audits in Australia", *Accounting and Finance*, Vol (50), pp 743-766.
106. Wiemann, D., (2015). " Auditor Tenure and Perceived Earnings Quality", *Darmstadt University of Technology*.
107. Nicholls C., (2010), " The Impact of Accounting and Auditing Enforcement Releases on Firms Cost of Equity Capital", Doctor of Philosophy, Faculty of the Graduate School of the *University of Colorado in partial fulfillment*.
108. Emily Lopez,(2011), "Voluntary disclosure and the cost of equity capital in the Netherlands",Unpublished Dissertation, MASTER RESEARCH in Accounting, Auditing & Control, *Erasmus University Rotterdam, Netherland*.
109. Jagjit, S., (2010), Information Asymmetry, Segment Disclosures, and Cost of Equity Capital, Submitted to the Faculty of the Graduate College of the Oklahoma State University in partial fulfillment of the requirements for the Degree of *DOCTOR OF PHILOSOPHY*.
110. Anmar, K., (2019). " Corporate Social Responsibility And Financial Performance In Iraq Corporations: The Moderating Effect Of

Informational Transparency", Thesis Submitted In Fulfillment Of The Requirement For The Degree Of *Doctor Of Philosophy Accounting* (Financial Accounting).

**111.** Peter, C., (2018). "The Effect of Expanded Audit Report Disclosures on Users' Confidence in the Audit and the Financial Statements", A dissertation submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of *Doctor of Philosophy* in Business Administration with a concentration in Accounting Lynn Pippenger School of Accountancy Muma College of Business University of South Florida.

## الملاحق

مؤشرات الإفصاحات الاختيارية للسنة المالية (2010)														
يعطي 1 للمشاهدات المفصّل عنها و0 الغير مفصّل عنها														
المتغير المستقل														
مؤشرات الإفصاح الاختياري														
المعلومات العامة عن المصرف														
مصرف بغداد	مصرف الشمال للتمويل والاستثمار	مصرف سومر التجاري	مصرف كردستان الدولي للاستثمار والتنمية	مصرف الإيلاف الإسلامي	مصرف بابل	مصرف الإلهي العراقي	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	مصرف العراقي التجاري	المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية	مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار	مصرف الخليج التجاري	مصرف الائتمان العراقي	مصرف الاستثمار العراقي	مصرف اشور الدولي
1	1	1	0	1	1	1	1	1	1	1	1	1	0	1
1	0	0	0	0	1	0	0	1	1	0	0	0	1	0
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
1	0	0	0	1	0	0	1	0	0	0	1	0	0	0
0	1	0	0	0	0	0	1	0	0	1	0	1	0	0
1	0	0	0	1	0	0	0	1	0	0	1	0	0	1
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
1	1	1	1	1	1	1	0	1	0	1	1	1	0	1
1	0	1	1	0	1	1	1	1	1	1	1	1	0	1
الاستراتيجية المستقبلية														
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
1	1	1	1	1	1	1	1	0	1	0	0	1	0	1
1	1	0	1	0	0	0	1	1	0	1	0	0	0	0
0	1	0	1	0	1	1	1	1	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0
0	0	0	0	0	0	0	1	0	1	0	0	1	0	0
0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	1	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	1	0	0
1	1	0	1	1	0	0	1	1	1	0	0	0	0	1

التوقعات المستقبلية

1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	0	0	1	توقعات الربح.
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	توقعات المبيعات.
1	0	0	0	1	1	0	1	1	1	1	1	0	0	1	توقعات التدفق النقدي.
1	0	0	0	0	0	1	0	0	1	1	1	0	0	1	توقعات القيمة السوقية للأسهم
0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	1	0	توقعات النفقات الرأسمالية
0	1	1	0	1	1	1	1	0	0	0	0	0	0	1	توقعات العوائد على نفقات البحث والتطوير
1	0	1	1	1	1	0	1	1	1	1	1	0	1	1	توقعات الإيرادات
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	1	0	توقعات التكاليف
1	1	1	1	0	1	0	1	1	1	1	0	1	0	1	الفرق بين توقعات الفترة الماضية للإيرادات والإيرادات الفعلية
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	الفرق بين توقعات التكاليف في الفترة الأخيرة والتكاليف الفعلية
0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	الفرق بين توقعات مبيعات الفترة الأخيرة والمبيعات الفعلية
1	0	0	1	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	مناقشة التوقعات الخاصة بالمصرف (عام)
1	1	1	1	1	1	0	1	1	1	0	0	0	0	1	توقعات الإيرادات من الأعمال الرئيسية
<b>المسئولية الاجتماعية والبيئية</b>															
0	0	0	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	العمل للحد من مشكلة البطالة.
1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	1	0	برامج حماية البيئة
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	0	0	1	الإعانات المقدمة للغير
0	1	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	سلامة المنتجات وعدم تأثيرها في البيئة
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	المشاريع الترفيهية والرياضية والرعاية الصحية
1	0	0	1	1	1	1	1	1	1	0	0	0	0	1	معلومات عن التبرعات الخيرية
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	1	0	الحملات التي ترعاها الحكومة
0	0	0	0	1	1	0	1	0	0	0	0	0	0	0	قيمة النفقات في مجال البرامج الاجتماعية والمحافظة على البيئة
1	0	0	1	1	1	0	0	1	0	1	0	0	0	1	معلومات عن الأنشطة المصرفية الاجتماعية
0	1	0	0	0	0	0	0	0	1	0	1	0	0	0	مساهمة المصرف في البرامج البيئية
0	0	0	0	1	1	0	0	1	0	0	0	0	1	0	معلومات عن رفاهية الموظفين
<b>الاداء المالي</b>															
0	0	0	1	1	1	1	1	1	0	1	0	1	1	1	مناقشة موجزة وتحليل الوضع المالي للشركة.
1	1	1	0	0	1	1	0	0	0	0	0	1	0	1	العائد على الأسهم.
1	1	1	0	0	1	0	1	0	1	1	1	1	0	0	توزيعات الأرباح للسهم الواحد.
0	1	0	0	1	0	0	1	0	1	0	0	1	0	1	سياسة توزيع الأرباح.
0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	1	1	0	معدل الربحية.
1	1	1	1	0	1	1	1	0	1	1	0	0	0	1	العائد على الأصول.
1	1	1	1	0	1	1	1	1	1	1	1	1	0	1	العائد على حقوق المساهمين
1	1	0	1	0	0	1	1	0	0	1	0	0	0	1	نسبة القروض إلى الودائع
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	نسبة تكلفة المبيعات إلى المبيعات.

0	0	0	0	1	1	0	0	1	0	0	0	0	0	0	معدل نمو المبيعات.
0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	معدل العائد على المبيعات.
1	1	1	1	1	1	1	0	1	0	1	0	1	0	1	الصافي لهامش الفائدة
<b>الاداء غير المالي</b>															
1	0	1	1	1	1	0	1	1	1	1	1	0	1	1	التسهيلات المصرفية على الانترنت
1	1	0	1	0	0	0	1	1	0		0	0	1	1	التسهيلات المصرفية الدولية
1	1	1	1	0	1	1	1	0	1	0	1	1	1	1	معلومات عن بطاقة الائتمان التجاري
1	1	1	1	0	1	1	1	0	0	1	0	0	1	1	مناقشة نتائج السنة الحالية مع نتائج السنوات الماضية.
0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	التغير في المبيعات.
0	1	0	1	1	0	0	1	1	0	1	0	0	0	1	مناقشة حول تطوير المنتجات.
1	1	1	1	0	1	0	1	0	0	0	0	1	1	0	نظرة عن أداء السنة السابقة
1	0	1	1	1	0	1	1	1	0	1	1	1	1	0	تأثير تقلبات العملة.
1	0	1	1	0	1	1	1	1	1	1	0	1	0	1	معلومات عن إدارة المخاطر.
<b>حوكمة المصارف</b>															
0	0	0	0	1	0	1	1	1	1	1	0	0	1	0	أسماء كبار المساهمين
1	1	1	1	1	1	1	1	0	1	1	1	1	1	1	أسماء أعضاء مجلس الإدارة
0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	مناصب قيادية للأعضاء في شركات أخرى
1	0	0	0	1	1	0	1	1	0	0	0	0	0	1	المؤهلات العلمية لأعضاء المجلس
0	0	0	0	1	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	الخبرة العملية لأعضاء مجلس الإدارة
0	1	1	1	1	0	1	0	0	1	0	0	0	1	0	عدد من الأسهم المملوكة من قبل المديرين.
1	0	0	0	0	0	1	1	0	0	1	1	0	1	0	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة.
1	1	1	1	1	0	1	0	1	1	1	1	1	0	1	عدد اجتماعات المجلس.
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	0	1	معلومات عن الالتزام بالحوكمة
1	0	0	0	1	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	للمصرف لائحة إرشادية للحوكمة على الموقع الإلكتروني
<b>المتغير التابع</b>															
<b>قياس تكلفة راس المال للسنة المالية (2010)</b>															
مصرف بغداد	مصرف الشمال للتمويل والاستثمار	مصرف سومر التجاري	مصرف كردستان الدولي للاستثمار والتنمية	مصرف الإيلاف الاسلامي	مصرف بابل	مصرف الاهلي العراقي	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	مصرف العراقي التجاري	المصرف العراقي للتنمية والتعمية	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	مصرف الخليج التجاري	مصرف الائتمان العراقي	مصرف الاستثمار العراقي	مصرف اشور الدولي	نموذج قياس تكلفة راس المال (جوردن)
<b>تكلفة الدين</b>															
1483095302	714898755	363352731	1384870069	1232007514	395384777	114914053	269108884	1435608825	138923951	832290673	601967410	689389056	764361652	213850762	تكلفة الاقتراض = (مصرف الفائدة + 1) ÷ متوسط الديون التي تدفع عليها الفوائد بين السنة + 1) × (-1 معدل الضريبة)

														تكلفة حقوق الملكية	
0.001736771	0.650298062	-0.881495384	-0.222338981	0.443669516	0.311834517	0.970696052	0.684359074	2.683314914	-0.843983591	-0.132350547	-0.119473903	0.159303566	1.055849278	-10.95459341	تكلفة حقوق الملكية = الربح الموقع للسهم + معدل نمو المتوقع الربح الموزع للسهم ÷ سعر السهم
قياس المراجعة الخارجية للسنة المالية (2010)														المتغير الوسيط	
0	0	1	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	1	تطبيق معايير المراجعة الدولية = الشركات التي تطبق معايير المراجعة الدولي تأخذ قيمة 1 وخلاف ذلك 0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	جودة المراجعة = شركات التدقيق تأخذ قيمة 1 إذا كانت شركات مراجعة خمسة الكبار وخلاف ذلك 0
قياس المتغيرات الضابطة للسنة المالية (2010)														المتغيرات الضابطة	
0	1	0	0	1	0	1	0	1	1	0	0	0	1	1	لجنة تدقيق = إذا كانت المصرف لديها لجنة تدقيق تأخذ قيمة 1 وخلاف ذلك 0
0.8763994	0.829434735	0.36843161	0.73089748	0.678280658	0.702678783	0.508048389	0.653835754	0.536945945	0.355220283	0.855034219	0.762236907	0.772926192	0.640559835	0.451161647	الرفعة المالية = اجمالي الخصوم / إجمالي الأصول
11.98275168	11.94923551	11.07895051	11.69060815	11.29405366	11.30372001	11.03164389	11.26953814	11.30997882	10.9293181	11.76352199	11.43461941	11.77446728	11.39109674	11.14417338	حجم المصرف = اللوغار يتم الطبيعي لمجموع الأصول
0.016868005	0.033642884	0.001174983	0.021799482	0.073754301	0.024846118	0.012565819	0.064662578	0.068251313	0.00116734	0.017367725	0.022650898	0.016265215	0.04253179	0.063991422	صافي الربح = الربح هو صافي ربح شركة في نهاية العام.

مؤشرات الإفصاحات الاختيارية للسنة المالية (2011)															المتغير المستقل
يعطي 1 للمشاهدات المفصح عنها و 0 الغير مفصح عنها															
مصرف بغداد	مصرف الشمال للتمويل والاستثمار	مصرف سومر التجاري	مصرف كردستان الدولي للاستثمار والتنمية	مصرف الايلاف الاسلامي	مصرف بابل	مصرف الاهلي العراقي	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	مصرف العراقي التجاري	المصرف العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	مصرف الخليج التجاري	مصرف الائتمان العراقي	مصرف الاستثمار العراقي	مصرف اشور الدولي	مؤشرات الإفصاح الاختياري
1	1	1	1	1	1	0	1	1	1	1	1	1	1	1	لمحة تاريخية مختصرة عن المصرف
0	1	0	0	1	0	1	1	0	0	1	0	0	1	1	الهيكل التنظيمي للمصرف
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	عنوان المصرف وتلفون والبريد الالكتروني
1	0	1	1	0	0	0	0	0	0	0	1	0	1	0	المعلومات العامة عن أثر التضخم على المصرف
0	0	0	0	0	1	0	0	1	0	0	0	0	0	0	تأثير الوضع السياسي والاقتصادي على النتائج المصرف
0	0	1	0	1	0	1	1	0	1	0	0	0	0	0	الميزة التنافسية للشركة
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	نشر التقارير السنوية الكترونيا
0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	1	0	0	0	0	نشر تقارير فصلية الكترونيا
0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	استخدام وسائل الحماية الالكترونية لحماية البيانات
1	1	1	1	1	1	1	1	1	0	1	1	0	1	1	إدارة المخاطر التي تواجه المصرف
1	1	1	1	1	0	1	1	1	1	1	1	1	1	1	البرامج التأمينية للمصرف
															الاستراتيجية المستقبلية
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	بيان الاستراتيجية والأهداف: عام
1	1	0	1	1	1	0	1	1	1	0	1	1	0	0	بيان الاستراتيجية والأهداف: المالية
1	0	1	0	1	0	1	0	0	0	1	0	1	0	1	بيان الاستراتيجية والأهداف: التسويق
0	1	1	1	0	1	0	1	0	1	1	1	1	1	0	بيان الاستراتيجية والأهداف: الاجتماعية
0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	تأثير الاستراتيجية على النتائج الحالية
0	1	0	1	0	1	0	0	1	1	0	0	0	0	0	تأثير الاستراتيجية على النتائج المستقبلية
1	0	0	0	0	0	1	0	0	0	1	0	0	0	0	تأثير الاستراتيجية على أداء الشركة
0	0	1	1	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	العوامل المؤثرة في الأداء المستقبلي للشركة
1	1	0	1	1	1	1	1	1	1	0	0	1	1	0	خطط الاستثمار المستقبلية للشركة
															التوقعات المستقبلية
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	توقعات الربح.

0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	توقعات المبيعات.
0	0	1	0	1	1	0	1	1	1	1	0	1	0	1	توقعات التدفق النقدي.
0	1	0	1	1	1	1	0	1	1	0	1	0	1	0	توقعات القيمة السوقية للأسهم
1	0	1	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	توقعات النفقات الرأسمالية
0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	توقعات العوائد على نفقات البحث والتطوير
1	1	1	1	0	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	توقعات الإيرادات
0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	توقعات التكاليف
1	1	1	1	1	1	0	1	1	1	1	1	1	1	1	الفرق بين توقعات الفترة الماضية للإيرادات والإيرادات الفعلية
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	الفرق بين توقعات التكاليف في الفترة الأخيرة والتكاليف الفعلية
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	الفرق بين توقعات مبيعات الفترة الأخيرة والمبيعات الفعلية
0	1	0	0	1	0	1	0	1	1	0	0	1	1	0	مناقشة التوقعات الخاصة بالمصرف (عام)
1	0	1	1	0	1	1	1	1	1	1	1	1	0	0	توقعات الإيرادات من الأعمال الرئيسية
<b>المسئولية الاجتماعية والبيئية</b>															
0	0	0	0	0	1	0	0	0	1	0	0	1	0	0	العمل للحد من مشكلة البطالة.
1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	برامج حماية البيئة
0	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	الإعانات المقدمة للغير
0	1	0	0	1	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	سلامة المنتجات وعدم تأثيرها في البيئة
0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	المشاريع الترفيهية والرياضية والرعاية الصحية
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	0	1	1	1	1	معلومات عن التبرعات الخيرية
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	الحملات التي ترعاها الحكومة
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	قيمة النفقات في مجال البرامج الاجتماعية والمحافظة على البيئة
0	1	0	0	1	1	0	0	1	0	0	0	1	1	1	معلومات عن الأنشطة المصرفية الاجتماعية
0	1	0	1	0	0	1	1	0	1	0	1	0	0	0	مساهمة المصرف في البرامج البيئية
0	0	1	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	1	معلومات عن رفاهية الموظفين
<b>الاداء المالي</b>															
0	1	0	1	1	1	1	0	1	1	1	0	1	1	0	مناقشة موجزة وتحليل الوضع المالي للشركة.
1	1	1	1	0	0	1	0	0	0	1	1	0	1	1	العائد على الأسهم.
0	1	0	0	0	1	0	1	1	1	0	1	0	1	0	توزيعات الأرباح للسهم الواحد.
0	0	1	1	1	1	0	1	0	1	0	0	1	0	1	سياسة توزيع الأرباح.
0	0	1	1	0	0	0	0	0	0	1	0	0	1	1	معدل الربحية.
1	1	0	0	0	1	1	1	1	1	0	1	1	0	1	العائد على الأصول.
1	1	1	1	1	0	1	1	0	0	1	1	1	1	1	العائد على حقوق المساهمين
1	0	1	0	1	1	0	0	1	1	1	1	0	0	1	نسبة القروض إلى الودائع
0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	نسبة تكلفة المبيعات إلى المبيعات.
0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	معدل نمو المبيعات.
0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	1	معدل العائد على المبيعات.

0	1	1	1	1	1	1	1	1	1	0	1	1	1	0	0	الصافي لهامش الفائدة
<b>الاداء غير المالي</b>																
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	0	1	التسهيلات المصرفية على الانترنت
1	0	1	0	0	0	0	1	0	0	1	0	1	0	1	1	التسهيلات المصرفية الدولية
1	1	0	1	0	1	1	1	1	1	0	1	1	1	1	1	معلومات عن بطاقة الائتمان التجاري
0	1	1	1	1	1	0	0	1	1	1	1	1	1	1	0	مناقشة نتائج السنة الحالية مع نتائج السنوات الماضية.
0	0	0	0	0	0	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	التغير في المبيعات.
0	0	1	0	1	0	0	0	1	1	0	0	0	0	0	1	مناقشة حول تطوير المنتجات.
1	0	0	1	1	1	0	1	0	0	1	0	1	1	1	1	نظرة عن أداء السنة السابقة
1	1	1	1	0	1	1	0	1	1	0	1	0	1	1	1	تأثير تقلبات العملة.
1	1	1	1	1	1	1	1	0	1	1	1	1	1	1	0	معلومات عن إدارة المخاطر.
<b>حوكمة المصارف</b>																
0	1	1	1	0	1	0	1	0	0	1	0	0	1	1	1	أسماء كبار المساهمين
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	أسماء أعضاء مجلس الإدارة
0	0	0	0	1	0	1	0	0	1	0	0	0	0	0	1	مناصب قيادية للأعضاء في شركات أخرى
0	0	1	1	0	1	0	1	1	0	1	1	0	0	1	1	المؤهلات العلمية لأعضاء المجلس
0	0	1	0	1	0	0	0	1	1	0	0	1	0	0	0	الخبرة العملية لأعضاء مجلس الإدارة
0	1	0	1	0	0	1	1	0	0	1	1	1	1	0	1	عدد من الأسهم المملوكة من قبل المديرين.
1	1	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	1	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة.
1	0	1	1	1	1	0	1	1	1	1	1	1	1	1	1	عدد اجتماعات المجلس.
0	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	معلومات عن الالتزام بالحوكمة
1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	للمصرف لائحة إرشادية للحوكمة على الموقع الإلكتروني
<b>المتغير التابع</b>																
<b>قياس تكلفة راس المال للسنة المالية (2011)</b>																
مصرف بغداد	مصرف الشمال للتمويل والاستثمار	مصرف سومر التجاري	مصرف كردستان الدولي للاستثمار والتنمية	مصرف الايلاف الاسلامي	مصرف بابل	مصرف الاهلي العراقي	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	مصرف العراقي التجاري	المصرف العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	مصرف الخليج التجاري	مصرف الائتمان العراقي	مصرف الاستثمار العراقي	مصرف اشور الدولي	نموذج قياس تكلفة راس المال (جوردن)	
<b>تكلفة الدين</b>																
2399220202	1665483202	228300653	1666679123	1321256106	354559806	359486253	345288548	101309526	141440002	927093663	523103232	437894502	840351652	257481164	تكلفة الاقتراض = (مصرف الفائدة + 1) ÷ متوسط الديون التي تدفع عليها الفوائد بين السنة (1+ ) × (-1) معدل الضريبة)	

														تكلفة حقوق الملكية	
0.718846456	0.631294918	-0.483259076	1.804612366	0.91349064	0.129508066	1.210904772	0.186304169	-0.386888352	117.4100241	1.323459611	0.999730643	1.080446681	0.213365705	0.207647026	تكلفة حقوق الملكية = الربح الموقع للسهم + معدل نمو المتوقع الربح الموزع للسهم ÷ سعر السهم
قياس المراجعة الخارجية للسنة المالية (2011)														المتغير الوسيط	
1	1	0	1	0	0	0	1	0	0	0	1	1	0	1	تطبيق معايير المراجعة الدولية = الشركات التي تطبق معايير المراجعة الدولي تأخذ قيمة 1 وخلاف ذلك 0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	جودة المراجعة = شركات التدقيق تأخذ قيمة 1 إذا كانت شركات مراجعة خمسة الكبار وخلاف ذلك 0
قياس المتغيرات الضابطة للسنة المالية (2011)														المتغير الضابط	
1	0	1	0	1	0	1	0	0	1	0	1	0	1	1	لجنة تدقيق = إذا كانت المصرف لديها لجنة تدقيق تأخذ قيمة 1 وخلاف ذلك 0
0.840483205	0.76307322	0.369416837	0.597309961	0.651343733	0.605914955	0.429143247	0.655243215	0.453681155	0.630166668	0.793569145	0.662799012	0.657830118	0.642658363	0.500231214	الرفعة المالية = اجمالي الخصوم / إجمالي الأصول
11.94214072	11.9633447	11.22556349	11.81994005	11.54622069	11.43357347	11.26638345	11.41263374	11.39348113	10.90456864	11.8247877	11.54906004	11.64750319	11.51550173	11.22864432	حجم المصرف = اللوغاريتم الطبيعي لمجموع الأصول
0.028531014	0.046478678	0.001763253	0.042799695	0.070131646	0.021369576	0.01572849	0.048557254	0.032247968	0.158646494	0.032373122	0.035222337	0.041726117	0.035636808	0.005944092	صافي الربح = الربح هو صافي ربح شركة في نهاية العام.

مؤشرات الإفصاحات الاختيارية للسنة المالية (2012)															المتغير المستقل
يعطي 1 للمشاهدات المفصّل عنها و 0 الغير مفصّل عنها															
مصرف بغداد	مصرف الشمال للتمويل والاستثمار	مصرف سومر التجاري	مصرف كردستان الدولي للاستثمار والتنمية	مصرف الايلاف الاسلامي	مصرف بابل	مصرف الاهلي العراقي	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	مصرف العراقي التجاري	المصرف العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	مصرف الخليج التجاري	مصرف الائتمان العراقي	مصرف الاستثمار العراقي	مصرف اشور الدولي	مؤشرات الإفصاح الاختياري
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	0	1	لمحة تاريخية مختصرة عن المصرف
1	0	0	0	1	0	0	0	0	1	0	1	1	1	1	الهيكل التنظيمي للمصرف
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	عنوان المصرف وتلفون والبريد الالكتروني
1	0	0	1	0	0	0	1	0	1	0	0	0	0	0	المعلومات العامة عن أثر التضخم على المصرف
0	0	1	0	1	0	0	0	1	0	0	0	1	0	0	تأثير الوضع السياسي والاقتصادي على النتائج المصرف
0	1	0	1	0	1	1	0	0	0	0	1	1	1	1	الميزة التنافسية للشركة
1	1	1	1	1	0	1	1	1	1	1	1	1	1	1	نشر التقارير السنوية الكترونيا
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	نشر تقارير فصلية الكترونيا
0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	استخدام وسائل الحماية الالكترونية لحماية البيانات
1	0	1	1	0	1	0	1	1	0	1	0	1	1	1	إدارة المخاطر التي تواجه المصرف
0	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	0	1	1	البرامج التأمينية للمصرف
															الاستراتيجية المستقبلية
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	بيان الاستراتيجية والأهداف: عام
1	1	1	0	1	0	0	1	1	1	0	0	1	0	1	بيان الاستراتيجية والأهداف: المالية
1	0	0	1	1	0	0	0	1	0	1	1	0	0	1	بيان الاستراتيجية والأهداف: التسويق
1	0	1	1	0	0	1	1	0	1	1	0	0	0	0	بيان الاستراتيجية والأهداف: الاجتماعية
0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	1	1	0	تأثير الاستراتيجية على النتائج الحالية
0	1	0	0	1	0	1	0	0	0	0	1	0	1	1	تأثير الاستراتيجية على النتائج المستقبلية
0	0	0	1	0	1	0	0	0	0	0	0	0	1	0	تأثير الاستراتيجية على أداء الشركة
0	1	0	0	0	0	0	0	1	0	0	1	0	1	0	العوامل المؤثرة في الأداء المستقبلي للشركة
1	1	1	1	1	0	1	1	0	0	1	0	0	1	1	خطط الاستثمار المستقبلية للشركة
															التوقعات المستقبلية
1	1	1	1	1	1	1	1	1	0	1	1	1	1	1	توقعات الربح.

0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	توقعات المبيعات.
0	0	0	1	1	0	0	1	1	1	0	1	1	0	1	توقعات التدفق النقدي.
0	0	1	1	1	0	1	0	1	0	1	0	0	0	0	توقعات القيمة السوقية للأسهم
0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	1	0	0	0	توقعات النفقات الرأسمالية
0	1	0	0	1	1	0	0	1	0	0	0	0	0	1	توقعات العوائد على نفقات البحث والتطوير
1	1	1	1	1	0	1	0	0	1	1	1	1	1	1	توقعات الإيرادات
0	0	1	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	توقعات التكاليف
1	1	0	1	1	0	1	1	1	1	1	1	1	0	1	الفرق بين توقعات الفترة الماضية للإيرادات والإيرادات الفعلية
0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	الفرق بين توقعات التكاليف في الفترة الأخيرة والتكاليف الفعلية
0	1	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	الفرق بين توقعات مبيعات الفترة الأخيرة والمبيعات الفعلية
0	1	0	0	0	1	0	0	1	1	1	0	0	1	0	مناقشة التوقعات الخاصة بالمصرف (عام)
1	1	1	1	1	0	1	1	0	0	0	0	0	0	0	توقعات الإيرادات من الأعمال الرئيسية
<b>المسئولية الاجتماعية والبيئية</b>															
0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	العمل للحد من مشكلة البطالة.
0	0	0	0	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	برامج حماية البيئة
1	1	1	1	1	0	1	1	1	1	1	1	1	1	1	الإعانات المقدمة للغير
0	0	1	0	1	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	سلامة المنتجات وعدم تأثيرها في البيئة
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	المشاريع الترفيهية والرياضية والرعاية الصحية
0	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	معلومات عن التبرعات الخيرية
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	الحملات التي ترعاها الحكومة
0	0	1	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	قيمة النفقات في مجال البرامج الاجتماعية والمحافظة على البيئة
0	1	0	1	0	1	0	0	1	0	1	0	1	0	1	معلومات عن الأنشطة المصرفية الاجتماعية
0	0	0	0	1	0	0	1	0	1	0	0	0	0	0	مساهمة المصرف في البرامج البيئية
0	0	1	1	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	معلومات عن رفاهية الموظفين
<b>الاداء المالي</b>															
0	1	1	1	0	1	1	1	1	1	1	0	1	1	1	مناقشة موجزة وتحليل الوضع المالي للشركة.
1	0	0	0	0	0	1	0	0	0	1	1	0	1	1	العائد على الأسهم.
1	0	1	0	1	0	1	0	0	0	0	0	1	1	0	توزيعات الأرباح للسهم الواحد.
1	1	0	1	0	1	1	0	1	1	0	1	1	0	0	سياسة توزيع الأرباح.
1	0	1	0	0	0	1	1	0	0	1	0	0	1	1	معدل الربحية.
1	1	0	0	1	1	0	0	0	0	0	0	1	0	1	العائد على الأصول.
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	0	1	1	0	1	العائد على حقوق المساهمين
1	0	0	1	0	1	0	1	1	1	0	0	1	0	1	نسبة القروض إلى الودائع
0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	نسبة تكلفة المبيعات إلى المبيعات.
0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	معدل نمو المبيعات.
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	معدل العائد على المبيعات.

1	0	1	1	1	1	1	0	1	1	1	1	1	1	1	الصافي لهامش الفائدة
<b>الإداء غير المالي</b>															
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	التسهيلات المصرفية على الانترنت
1	0	0	1	0	0	1	1	0	0	0	1	1	0	1	التسهيلات المصرفية الدولية
1	1	0	1	1	1	0	1	1	1	1	1	1	1	1	معلومات عن بطاقة الائتمان التجاري
1	1	1	0	1	1	1	0	1	1	1	0	1	1	0	مناقشة نتائج السنة الحالية مع نتائج السنوات الماضية.
0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	التغير في المبيعات.
0	0	0	1	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	1	مناقشة حول تطوير المنتجات.
1	1	0	1	0	1	0	0	1	1	1	1	1	0	1	نظرة عن أداء السنة السابقة
1	0	1	0	0	1	1	1	0	0	1	0	0	1	1	تأثير تقلبات العملة.
1	1	1	1	1	0	0	1	1	1	1	0	0	1	0	معلومات عن إدارة المخاطر.
<b>حوكمة المصارف</b>															
0	1	1	1	1	0	1	0	0	0	1	1	0	1	1	أسماء كبار المساهمين
1	1	1	0	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	أسماء أعضاء مجلس الإدارة
0	0	0	1	0	0	1	0	1	0	0	0	0	0	1	مناصب قيادية للأعضاء في شركات أخرى
0	1	0	1	0	0	1	1	0	1	0	1	0	1	1	المؤهلات العلمية لأعضاء المجلس
0	0	0	0	1	0	1	0	1	0	1	0	0	0	0	الخبرة العملية لأعضاء مجلس الإدارة
1	1	0	0	1	1	1	1	0	0	0	1	1	1	0	عدد من الأسهم المملوكة من قبل المديرين.
0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	1	0	1	0	1	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة.
1	0	1	1	0	0	1	1	1	1	0	1	1	1	1	عدد اجتماعات المجلس.
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	معلومات عن الالتزام بالحوكمة
1	0	0	1	1	1	0	0	0	1	0	0	0	0	0	للمصرف لائحة إرشادية للحوكمة على الموقع الإلكتروني
<b>المتغير التابع</b>															
<b>قياس تكلفة راس المال للسنة المالية (2012)</b>															
مصرف بغداد	مصرف الشمال لتمويل والاستثمار	مصرف سومر التجاري	مصرف كردستان الدولي للاستثمار والتنمية	مصرف الايلاف الاسلامي	مصرف بابل	مصرف الاهلي العراقي	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	مصرف العراقي التجاري	المصرف العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	مصرف الخليج التجاري	مصرف الائتمان العراقي	مصرف الاستثمار العراقي	مصرف اشور الدولي	نموذج قياس تكلفة راس المال (جوردن)
<b>تكلفة الدين</b>															
2588804202	2174035652	391233752.9	2635483605	1072779353	450939713.1	596172152.4	350967799.8	317657615.7	187864452.5	1172069901	638026764.2	438850752.1	1215830652	329951224.1	تكلفة الاقتراض = (مصرف الفائدة + 1) ÷ متوسط الديون التي تدفع عليها الفوائد بين السنة (1+) × (1- معدل الضريبة)

															تكلفة حقوق الملكية
0.34102179	0.867578005	3.746312909	0.530210255	-0.3800125	0.089564945	5.332025869	0.603963609	0.972704678	1.061068436	0.47776419	1.949534243	0.688021495	-0.846730563	1.213335562	تكلفة حقوق الملكية = الربح الموقع للسهم + معدل نمو المتوقع الربح الموزع للسهم ÷ سعر السهم
قياس المراجعة الخارجية للسنة المالية (2012)															المتغير الوسيط
0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	تطبيق معايير المراجعة الدولية = الشركات التي تطبق معايير المراجعة الدولي تأخذ قيمة 1 وخلاف ذلك 0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	جودة المراجعة = شركات التدقيق تأخذ قيمة 1 إذا كانت شركات مراجعة خمسة الكبار وخلاف ذلك 0
قياس المتغيرات الضابطة للسنة المالية (2012)															المتغير الضابط
1	1	0	1	0	0	0	1	0	0	1	1	0	0	1	لجنة تدقيق = إذا كانت المصرف لديها لجنة تدقيق تأخذ قيمة 1 وخلاف ذلك 0
0.840655016	0.828386217	0.412505644	0.621956256	0.649595937	0.631258719	0.541405157	0.529726503	0.511988963	0.530367529	0.770753158	0.646262624	0.687403885	0.686584916	0.363461609	الرفعة المالية = اجمالي الخصوم / إجمالي الأصول
12.11416211	12.20537265	12.35606201	14.00445809	11.58052942	11.48237778	11.48237778	11.52795009	11.67484274	11.46751416	11.49150692	11.62815005	11.74941103	11.57780975	11.42796098	حجم المصرف = اللوغاريتم الطبيعي لمجموع الأصول
0.022786598	0.042884345	0.00061853	0.000396466	0.033267289	0.019354472	0.059925851	0.056724447	0.030255012	0.091057348	0.09218985	0.085559843	0.045016206	0.009032935	0.073895371	صافي الربح = الربح هو صافي ربح شركة في نهاية العام.

مؤشرات الإفصاحات الاختيارية للسنة المالية (2013)															المتغير المستقل
يعطي 1 للمشاهدات المفصّل عنها و 0 الغير مفصّل عنها															
مصرف بغداد	مصرف الشمال للتمويل والاستثمار	مصرف سومر التجاري	مصرف كردستان الدولي للاستثمار والتنمية	مصرف الايلاف الاسلامي	مصرف بابل	مصرف الاهلي العراقي	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	مصرف العراقي التجاري	المصرف العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	مصرف الخليج التجاري	مصرف الائتمان العراقي	مصرف الاستثمار العراقي	مصرف اشور الدولي	مؤشرات الإفصاح الاختياري
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	0	1	لمحة تاريخية مختصرة عن المصرف
0	1	0	1	1	0	0	1	0	0	1	0	1	0	1	الهيكل التنظيمي للمصرف
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	عنوان المصرف وتلفون والبريد الالكتروني
0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	المعلومات العامة عن أثر التضخم على المصرف
0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	1	0	0	0	0	تأثير الوضع السياسي والاقتصادي على النتائج المصرف
0	1	0	0	1	0	1	0	1	0	0	0	1	1	1	الميزة التنافسية للشركة
1	1	1	1	1	1	0	1	1	1	1	1	1	1	1	نشر التقارير السنوية الكترونيا
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	نشر تقارير فصلية الكترونيا
1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	استخدام وسائل الحماية الالكترونية لحماية البيانات
0	1	1	0	0	1	0	1	0	1	1	1	1	1	0	إدارة المخاطر التي تواجه المصرف
1	1	1	1	1	1	0	0	1	1	1	1	1	1	1	البرامج التأمينية للمصرف
															الاستراتيجية المستقبلية
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	بيان الاستراتيجية والأهداف: عام
1	0	1	0	0	1	1	1	1	1	0	1	1	0	1	بيان الاستراتيجية والأهداف: المالية
0	0	0	0	1	0	1	0	1	0	0	1	0	0	1	بيان الاستراتيجية والأهداف: التسويق
1	1	0	1	0	0	1	1	1	1	1	1	1	0	1	بيان الاستراتيجية والأهداف: الاجتماعية
0	0	0	0	1	0	0	0	0	1	0	0	0	1	1	تأثير الاستراتيجية على النتائج الحالية
0	0	0	0	0	1	1	0	0	0	1	0	0	0	1	تأثير الاستراتيجية على النتائج المستقبلية
0	1	0	0	1	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	تأثير الاستراتيجية على أداء الشركة
0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	1	0	1	0	العوامل المؤثرة في الأداء المستقبلي للشركة
1	1	1	1	1	1	1	1	0	0	1	1	1	1	1	خطط الاستثمار المستقبلية للشركة
															التوقعات المستقبلية
1	1	1	0	1	1	1	1	1	0	1	1	1	1	1	توقعات الربح.
0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	توقعات المبيعات.
1	1	1	0	0	1	0	1	1	0	0	1	0	0	1	توقعات التدفق النقدي.

1	0	0	0	0	0	1	0	1	0	1	0	1	0	0	توقعات القيمة السوقية للأسهم
0	1	0	0	1	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	توقعات النفقات الرأسمالية
0	0	1	1	0	1	0	0	1	0	0	0	0	1	0	توقعات العوائد على نفقات البحث والتطوير
1	1	1	1	1	1	1	0	1	1	1	1	1	1	1	توقعات الإيرادات
0	0	0	0	0	0	1	1	0	0	0	0	0	0	0	توقعات التكاليف
1	1	1	1	0	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	الفرق بين توقعات الفترة الماضية للإيرادات والإيرادات الفعلية
0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	1	الفرق بين توقعات التكاليف في الفترة الأخيرة والتكاليف الفعلية
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	الفرق بين توقعات مبيعات الفترة الأخيرة والمبيعات الفعلية
0	0	0	0	1	0	0	0	1	1	0	0	1	1	0	مناقشة التوقعات الخاصة بالمصرف (عام)
0	1	1	1	0	0	1	1	0	0	1	1	1	1	0	توقعات الإيرادات من الأعمال الرئيسية
<b>المسئولية الاجتماعية والبيئية</b>															
1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	العمل للحد من مشكلة البطالة.
0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	1	0	برامج حماية البيئة
1	1	1	0	1	1	1	0	1	1	1	0	1	1	1	الإعانات المقدمة للغير
0	1	0	0	0	0	1	0	0	0	0	1	0	0	1	سلامة المنتجات وعدم تأثيرها في البيئة
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	المشاريع الترفيهية والرياضية والرعاية الصحية
1	0	0	0	0	1	1	1	1	0	1	0	1	0	1	معلومات عن التبرعات الخيرية
0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	الحملات التي ترعاها الحكومة
0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	قيمة النفقات في مجال البرامج الاجتماعية والمحافظة على البيئة
0	0	0	0	0	1	1	0	1	0	1	1	0	1	0	معلومات عن الأنشطة المصرفية الاجتماعية
1	0	0	1	1	0	0	1	0	0	0	1	1	0	0	مساهمة المصرف في البرامج البيئية
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	معلومات عن رفاة الموظفين
<b>الاداء المالي</b>															
1	1	0	0	1	1	1	1	1	0	1	1	0	1	1	مناقشة موجزة وتحليل الوضع المالي للشركة.
0	1	1	0	0	1	1	0	1	0	0	1	1	1	0	العائد على الأسهم.
1	1	1	0	1	0	1	1	0	1	1	1	1	1	1	توزيعات الأرباح للسهم الواحد.
1	0	1	1	0	0	1	0	1	1	0	0	0	1	1	سياسة توزيع الأرباح.
0	0	0	0	1	0	1	1	0	0	0	0	0	1	0	معدل الربحية.
0	0	1	0	0	1	0	0	0	0	1	1	1	1	1	العائد على الأصول.
0	1	1	1	1	0	1	1	1	0	0	1	1	1	1	العائد على حقوق المساهمين
1	1	1	1	1	1	0	1	0	0	1	0	0	0	1	نسبة القروض إلى الودائع
0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	نسبة تكلفة المبيعات إلى المبيعات.
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	1	0	0	معدل نمو المبيعات.
1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	معدل العائد على المبيعات.
0	1	1	0	1	1	1	0	1	1	1	1	1	0	1	الصافي لهامش الفائدة
<b>الاداء غير المالي</b>															

1	1	0	1	1	1	0	1	1	1	1	1	1	1	التسهيلات المصرفية على الانترنت		
0	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	1	التسهيلات المصرفية الدولية		
1	1	1	0	1	1	1	0	0	1	1	1	1	1	معلومات عن بطاقة الائتمان التجاري		
0	1	1	1	0	1	1	1	1	1	0	1	1	1	مناقشة نتائج السنة الحالية مع نتائج السنوات الماضية.		
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	التغير في المبيعات.		
0	0	0	0	1	0	0	0	1	1	1	1	1	0	مناقشة حول تطوير المنتجات.		
0	1	1	0	0	1	1	1	1	1	0	1	0	0	نظرة عن أداء السنة السابقة		
1	0	1	1	1	1	1	1	0	1	1	1	1	1	تأثير تقلبات العملة.		
1	1	1	1	1	0	0	1	1	1	0	1	1	1	معلومات عن إدارة المخاطر.		
<b>حوكمة المصارف</b>																
0	1	0	1	1	1	1	0	0	0	1	0	0	1	أسماء كبار المساهمين		
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	أسماء أعضاء مجلس الإدارة		
1	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	مناصب قيادية للأعضاء في شركات أخرى		
0	1	0	0	1	1	1	1	0	0	1	0	1	0	المؤهلات العلمية لأعضاء المجلس		
0	0	0	0	0	0	1	0	1	0	0	0	0	0	الخبرة العملية لأعضاء مجلس الإدارة		
0	1	1	1	1	0	0	1	0	0	1	0	1	1	عدد من الأسهم المملوكة من قبل المديرين.		
0	0	0	1	0	0	1	0	1	0	0	0	0	0	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة.		
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	0	عدد اجتماعات المجلس.		
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	معلومات عن الالتزام بالحوكمة		
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	للمصرف لائحة إرشادية للحوكمة على الموقع الإلكتروني		
<b>المتغير التابع</b>																
<b>قياس تكلفة راس المال للسنة المالية (2013)</b>																
مصرف بغداد	مصرف الشمال للتمويل والاستثمار	مصرف سومر التجاري	مصرف كردستان الدولي للاستثمار والتنمية	مصرف الإيلاف الإسلامي	مصرف بابل	مصرف الاهلي العراقي	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	مصرف العراقي التجاري	المصرف العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	مصرف الخليج التجاري	مصرف الائتمان العراقي	مصرف الاستثمار العراقي	مصرف اشور الدولي	نموذج قياس تكلفة راس المال (جوردن)	
2788122402	4980088802	478561053.2	1752942334	1410273214	794550436.1	749365454.8	653384248.2	413946693	379975502.6	1421232761	1213686322	376316251.9	1220816752	319267262.3		<b>تكلفة الدين</b>
<b>تكلفة الدين</b>																
تكلفة الاقتراض = (مصرف الفائدة + 1) ÷ متوسط الديون التي تدفع عليها الفوائد بين السنة (1+) × (1- معدل الضريبة)																

															تكلفة حقوق الملكية
0.405855403	-0.148570529	0.122973208	0.189308845	-0.22625377	-0.268909662	-0.008688231	1.570836647	-0.269166909	0.371314153	-0.001119003	0.539527216	-0.420575643	18.55242473	0.022860404	تكلفة حقوق الملكية = الربح الموقع للسهم + معدل نمو المتوقع الربح الموزع للسهم ÷ سعر السهم
قياس المراجعة الخارجية للسنة المالية (2013)															المتغير الوسيط
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	تطبيق معايير المراجعة الدولية = الشركات التي تطبق معايير المراجعة الدولي تأخذ قيمة 1 وخلاف ذلك 0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	جودة المراجعة = شركات التدقيق تأخذ قيمة 1 إذا كانت شركات مراجعة خمسة الكبار وخلاف ذلك 0
قياس المتغيرات للسنة المالية (2013)															المتغير الضابط
0	0	0	1	1	0	1	0	0	1	1	0	0	1	1	لجنة تدقيق = إذا كانت المصرف لديها لجنة تدقيق تأخذ قيمة 1 وخلاف ذلك 0
0.834969878	0.80388106	0.367528969	0.604063991	0.446764816	0.509602552	0.689298286	0.534462652	0.412921784	0.491254808	0.738071779	0.609315524	0.839004846	0.642032422	0.351021111	الرفعة المالية = اجمالي الخصوم / إجمالي الأصول
12.24672122	12.20645751	11.4922837	12.03222371	11.49575922	11.51609481	11.73436235	11.74886653	11.52484155	11.57250319	11.88884196	11.89291744	11.78031413	11.71650122	11.55124195	حجم المصرف = اللوغاريتم الطبيعي لمجموع الأصول
0.021982532	0.030533857	0.005043707	0.039723601	0.029751052	0.01493473	0.030620474	0.081152917	0.031923436	0.089340966	0.03160458	0.071693133	0.02279655	0.060584243	0.005392001	صافي الربح = الربح هو صافي ربح شركة في نهاية العام.

مؤشرات الإفصاحات الاختيارية للسنة المالية (2014)

المتغير المستقل

يعطي 1 للمشاهدات المفصحة عنها و 0 الغير مفصحة عنها

مؤشرات الإفصاح الاختياري

مصرف بغداد	مصرف الشمال للتمويل والاستثمار	مصرف سومر التجاري	مصرف كردستان الدولي للاستثمار والتنمية	مصرف الايلاف الاسلامي	مصرف بابل	مصرف الاهلي العراقي	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	مصرف العراقي التجاري	المصرف العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	مصرف الخليج التجاري	مصرف الائتمان العراقي	مصرف الاستثمار العراقي	مصرف اشور الدولي	
<b>المعلومات العامة عن المصرف</b>															
1	1	1	1	0	1	1	0	1	1	1	1	1	1	0	لمحة تاريخية مختصرة عن المصرف
0	1	1	1	0	1	1	0	0	1	1	1	0	1	1	الهيكل التنظيمي للمصرف
1	1	0	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	عنوان المصرف وتلفون والبريد الالكتروني
1	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	المعلومات العامة عن أثر التضخم على المصرف
0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	1	تأثير الوضع السياسي والاقتصادي على النتائج المصرف
1	0	0	0	0	0	1	0	0	1	0	0	1	0	1	الميزة التنافسية للشركة
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	نشر التقارير السنوية الكترونيا
1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	نشر تقارير فصلية الكترونية
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	استخدام وسائل الحماية الالكترونية لحماية البيانات
1	0	1	1	0	0	1	0	1	1	1	1	0	1	1	إدارة المخاطر التي تواجه المصرف
1	1	1	0	0	1	1	1	1	0	1	0	0	1	1	البرامج التأمينية للمصرف
<b>الاستراتيجية المستقبلية</b>															
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	0	1	بيان الاستراتيجية والأهداف: عام
1	0	1	0	0	1	1	0	1	1	1	1	1	0	1	بيان الاستراتيجية والأهداف: المالية
0	1	0	1	0	0	1	0	0	1	0	0	0	0	1	بيان الاستراتيجية والأهداف: التسويق
1	0	1	1	1	0	1	0	1	1	0	1	1	0	1	بيان الاستراتيجية والأهداف: الاجتماعية
0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	تأثير الاستراتيجية على النتائج الحالية
0	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	تأثير الاستراتيجية على النتائج المستقبلية
0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	تأثير الاستراتيجية على أداء الشركة
0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	1	العوامل المؤثرة في الأداء المستقبلي للشركة
1	0	1	0	0	1	1	0	1	1	1	1	0	1	1	خطط الاستثمار المستقبلية للشركة
<b>التوقعات المستقبلية</b>															
1	0	1	1	1	1	1	1	1	1	0	1	1	1	1	توقعات الربح.
0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	توقعات المبيعات.

1	0	1	1	1	0	0	0	1	1	0	0	1	0	1	توقعات التدفق النقدي.
0	1	1	0	0	1	0	0	1	1	0	0	1	0	1	توقعات القيمة السوقية للأسهم
0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	توقعات النفقات الرأسمالية
0	0	0	1	0	1	0	0	0	1	0	0	1	0	1	توقعات العوائد على نفقات البحث والتطوير
1	0	1	1	0	0	1	1	0	1	1	0	0	1	1	توقعات الإيرادات
0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	1	0	0	0	توقعات التكاليف
1	1	1	1	1	0	1	1	0	1	1	1	1	1	1	الفرق بين توقعات الفترة الماضية للإيرادات والإيرادات الفعلية
0	0	0	0	0	1	0	0	1	0	0	0	0	0	0	الفرق بين توقعات التكاليف في الفترة الأخيرة والتكاليف الفعلية
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	الفرق بين توقعات مبيعات الفترة الأخيرة والمبيعات الفعلية
1	0	1	1	0	0	0	0	0	1	0	0	1	0	0	مناقشة التوقعات الخاصة بالمصرف (عام)
1	1	1	0	0	1	1	0	0	1	1	1	0	0	1	توقعات الإيرادات من الأعمال الرئيسية
<b>المسئولية الاجتماعية والبيئية</b>															
0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	العمل للحد من مشكلة البطالة.
1	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	برامج حماية البيئة
1	1	1	0	0	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	الإعانات المقدمة للغير
0	1	0	0	1	0	1	0	1	0	0	0	0	0	1	سلامة المنتجات وعدم تأثيرها في البيئة
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	المشاريع الترفيهية والرياضية والرعاية الصحية
1	0	1	1	0	1	1	1	0	1	1	1	1	1	0	معلومات عن التبرعات الخيرية
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	الحملات التي ترعاها الحكومة
0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	قيمة النفقات في مجال البرامج الاجتماعية والمحافظة على البيئة
1	0	1	1	0	0	0	0	1	1	0	0	1	0	1	معلومات عن الأنشطة المصرفية الاجتماعية
0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	مساهمة المصرف في البرامج البيئية
1	1	1	0	0	0	0	0	0	1	1	0	0	0	1	معلومات عن رفاهية الموظفين
<b>الاداء المالي</b>															
1	1	1	1	0	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	مناقشة موجزة وتحليل الوضع المالي للشركة.
0	0	1	0	0	0	0	1	0	1	1	1	0	1	1	العائد على الأسهم.
1	0	1	0	1	0	0	1	1	1	1	0	1	1	1	توزيعات الأرباح للسهم الواحد.
0	1	0	1	0	0	1	0	1	1	0	1	1	0	1	سياسة توزيع الأرباح.
1	0	1	0	0	1	1	0	0	0	0	1	0	1	1	معدل الربحية.
1	0	1	0	0	0	0	1	0	0	1	0	0	0	1	العائد على الأصول.
1	1	0	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	العائد على حقوق المساهمين
0	0	1	0	0	1	0	1	1	1	1	0	0	0	1	نسبة القروض إلى الودائع
0	1	0	1	1	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	نسبة تكلفة المبيعات إلى المبيعات.
1	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	معدل نمو المبيعات.
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	معدل العائد على المبيعات.
1	1	1	1	0	1	1	0	1	1	1	0	1	0	1	الصافي لهامش الفائدة

															الإداء غير المالي
1	1	1	1	1	1	1	0	1	1	1	0	1	0	1	التسهيلات المصرفية على الانترنت
1	0	0	1	0	0	1	0	1	1	0	0	0	0	0	التسهيلات المصرفية الدولية
1	1	1	0	1	1	1	1	1	1	1	0	0	1	1	معلومات عن بطاقة الانتماء التجاري
1	0	1	1	0	1	0	0	1	1	1	1	1	1	1	مناقشة نتائج السنة الحالية مع نتائج السنوات الماضية.
0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	التغير في المبيعات.
1	0	1	0	1	0	0	0	1	1	1	0	0	0	1	مناقشة حول تطوير المنتجات.
0	1	0	1	0	0	1	0	1	0	0	1	1	1	1	نظرة عن أداء السنة السابقة
1	0	1	0	1	1	1	0	1	0	1	1	0	1	1	تأثير تقلبات العملة.
0	0	0	1	0	1	1	0	1	1	0	1	1	1	1	معلومات عن إدارة المخاطر.
<b>حوكمة المصارف</b>															
1	0	0	0	0	0	1	0	1	1	0	0	0	1	1	أسماء كبار المساهمين
1	1	1	1	1	1	1	0	1	1	1	1	1	1	1	أسماء أعضاء مجلس الإدارة
0	0	0	0	0	1	0	0	1	0	0	0	1	0	0	مناصب قيادية للأعضاء في شركات أخرى
1	0	1	1	0	0	1	0	0	1	1	0	0	0	1	المؤهلات العلمية لأعضاء المجلس
0	0	1	0	0	0	1	0	0	0	0	0	1	0	1	الخبرة العملية لأعضاء مجلس الإدارة
1	0	1	1	1	0	1	0	1	1	1	1	0	1	1	عدد من الأسهم المملوكة من قبل المديرين.
0	0	0	1	0	1	1	0	0	0	0	0	0	0	1	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة.
1	1	1	1	1	1	1	0	1	1	1	1	1	1	1	عدد اجتماعات المجلس.
1	1	1	1	1	1	1	0	1	1	1	1	1	1	1	معلومات عن الالتزام بالحوكمة
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	للمصرف لائحة إرشادية للحوكمة على الموقع الإلكتروني
<b>المتغير التابع</b>															
<b>قياس تكلفة رأس المال للسنة المالية (2014)</b>															
مصرف بغداد	والاستثمار مصرف الشمال للتمويل	سومر التجاري مصرف	للاستثمار والتنمية مصرف كردستان الدولي	مصرف الأيلاف الإسلامي	مصرف بابل	مصرف الاهلي العراقي	والاستثمار مصرف الموصل للتنمية	مصرف العراقي التجاري	للاستثمار والتنمية المصرف العراقي الاسلامي	للاستثمار مصرف الشرق الاوسط العراقي	مصرف الخليج التجاري	مصرف الائتمان العراقي	مصرف الاستثمار العراقي	اشور الدولي مصرف	نموذج قياس تكلفة رأس المال (جوردن)
2455580302	4064119452	327284853.1	1846649812	1981622008	861967180.2	987457420.8	749179613.1	299625433.3	790387802.8	1843945789	1928717591	3182473102	1056619703	343873453.1	تكلفة الاقتراض = (مصرف الفائدة + 1 ÷ متوسط الديون التي تدفع عليها الفوائد بين السنة + 1) × (-1 معدل الضريبة)
<b>تكلفة الدين</b>															

															تكلفة حقوق الملكية
-0.022537042	-0.471036706	0.487394094	0.131832323	-0.228107917	0.392769562	-0.471494001	-0.943928174	0.074879544	-0.734212032	-0.812853776	-0.117758329	0.219505778	0.192936978	-0.348599202	تكلفة حقوق الملكية = الربح الموقع للسهم + معدل نمو المتوقع الربح الموزع للسهم ÷ سعر السهم
قياس المراجعة الخارجية للسنة المالية (2014)															المتغير الوسيط
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	تطبيق معايير المراجعة الدولية = الشركات التي تطبق معايير المراجعة الدولي تأخذ قيمة 1 وخلاف ذلك 0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	جودة المراجعة = شركات التدقيق تأخذ قيمة 1 إذا كانت شركات مراجعة خمسة الكبار وخلاف ذلك 0
قياس المتغيرات الضابطة للسنة المالية (2014)															المتغير الضابط
1	1	0	0	1	0	1	0	0	0	1	0	0	1	1	لجنة تدقيق = إذا كانت المصرف لديها لجنة تدقيق تأخذ قيمة 1 وخلاف ذلك 0
0.839989961	0.776673158	0.380949935	0.562657885	0.448335573	0.390615573	0.572379031	0.244740812	0.367009559	0.44032044	0.550453774	0.574634684	0.535865084	0.492085467	0.378406485	الرفعة المالية = اجمالي الخصوم / إجمالي الأصول
12.26185865	12.17546059	11.62300226	12.02584696	11.51092616	11.49419278	11.78953531	11.5417603	11.6525099	11.6584757	11.83446927	11.91194486	11.79600998	11.74714409	12.63668838	حجم المصرف = اللوغاريتم الطبيعي لمجموع الأصول
0.017973682	0.015854372	0.005522676	0.041823165	0.020781075	0.018409743	0.014540847	0.006235048	0.02328718	0.018763567	0.00628196	0.052363094	0.025618061	0.062366977	0.030855462	صافي الربح = الربح هو صافي ربح شركة في نهاية العام.

مؤشرات الإفصاحات الاختيارية للسنة المالية (2015)															المتغير المستقل
يعطي 1 للمشاهدات المفصّل عنها و 0 الغير مفصّل عنها															مؤشرات الإفصاح الاختياري
مصرف بغداد	مصرف الشمال للتمويل والاستثمار	مصرف سومر التجاري	مصرف كردستان الدولي للاستثمار والتنمية	مصرف الايلاف الاسلامي	مصرف بابل	مصرف الاهلي العراقي	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	مصرف العراقي التجاري	المصرف العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	مصرف الخليج التجاري	مصرف الائتمان العراقي	مصرف الاستثمار العراقي	مصرف اشور الدولي	
															المعلومات العامة عن المصرف
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	0	0	لمحة تاريخية مختصرة عن المصرف
1	1	0	1	1	0	1	0	1	1	1	1	0	1	1	الهيكل التنظيمي للمصرف
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	عنوان المصرف وتلفون والبريد الالكتروني
0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	المعلومات العامة عن أثر التضخم على المصرف
0	0	1	1	0	1	0	0	0	1	0	0	0	0	1	تأثير الوضع السياسي والاقتصادي على النتائج المصرف
0	1	0	1	0	0	1	0	0	1	1	0	0	1	1	الميزة التنافسية للشركة
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	نشر التقارير السنوية الكترونيا
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	نشر تقارير فصلية الكترونية
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	1	0	1	استخدام وسائل الحماية الالكترونية لحماية البيانات
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	إدارة المخاطر التي تواجه المصرف
1	1	1	0	0	1	0	1	0	1	1	1	1	1	1	البرامج التأمينية للمصرف
															الاستراتيجية المستقبلية
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	بيان الاستراتيجية والأهداف: عام
1	1	0	1	1	1	1	1	1	1	1	0	1	0	1	بيان الاستراتيجية والأهداف: المالية
1	0	1	0	1	0	1	1	0	0	0	0	1	0	1	بيان الاستراتيجية والأهداف: التسويق
1	1	1	0	1	1	0	1	1	1	1	0	1	0	1	بيان الاستراتيجية والأهداف: الاجتماعية
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	1	0	تأثير الاستراتيجية على النتائج الحالية
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	1	1	تأثير الاستراتيجية على النتائج المستقبلية
0	0	0	0	1	0	0	0	0	1	0	0	0	1	0	تأثير الاستراتيجية على أداء الشركة
1	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	1	0	1	0	العوامل المؤثرة في الأداء المستقبلي للشركة
1	1	1	1	1	1	1	1	0	1	1	0	1	1	1	خطط الاستثمار المستقبلية للشركة
															التوقعات المستقبلية
1	1	1	1	1	1	1	1	0	1	1	0	1	1	1	توقعات الربح.
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	توقعات المبيعات.
1	0	1	1	1	1	0	1	1	1	1	1	1	0	1	توقعات التدفق النقدي.

0	1	1	1	0	1	0	1	0	1	0	1	1	0	1	توقعات القيمة السوقية للأسهم
0	0	0	0	0	1	0	1	0	0	0	1	0	0	0	توقعات النفقات الرأسمالية
0	0	1	1	0	0	1	0	0	1	0	0	0	0	0	توقعات العوائد على نفقات البحث والتطوير
1	1	1	0	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	توقعات الإيرادات
0	0	0	1	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	توقعات التكاليف
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	0	1	الفرق بين توقعات الفترة الماضية للإيرادات والإيرادات الفعلية
0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	الفرق بين توقعات التكاليف في الفترة الأخيرة والتكاليف الفعلية
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	الفرق بين توقعات مبيعات الفترة الأخيرة والمبيعات الفعلية
0	1	1	0	1	1	0	0	0	1	1	0	0	1	0	مناقشة التوقعات الخاصة بالمصرف (عام)
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	0	0	توقعات الإيرادات من الأعمال الرئيسية
<b>المسئولية الاجتماعية والبيئية</b>															
0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	1	0	1	العمل للحد من مشكلة البطالة.
0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	1	برامج حماية البيئة
0	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	0	1	الإعانات المقدمة للغير
1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	سلامة المنتجات وعدم تأثيرها في البيئة
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	المشاريع الترفيهية والرياضية والرعاية الصحية
0	1	1	1	1	1	0	1	0	1	1	0	1	0	1	معلومات عن التبرعات الخيرية
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	الحملات التي ترعاها الحكومة
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	قيمة النفقات في مجال البرامج الاجتماعية والمحافظة على البيئة
1	0	1	1	0	1	1	0	0	0	1	0	1	0	1	معلومات عن الأنشطة المصرفية الاجتماعية
1	1	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	مساهمة المصرف في البرامج البيئية
0	0	1	0	0	0	1	0	1	0	1	1	0	0	1	معلومات عن رفاهية الموظفين
<b>الاداء المالي</b>															
1	0	0	1	1	1	1	0	0	0	1	1	1	1	1	مناقشة موجزة وتحليل الوضع المالي للشركة.
1	1	1	1	1	0	1	1	0	1	0	0	0	1	1	العائد على الأسهم.
1	1	0	1	1	1	1	1	0	1	1	0	1	1	1	توزيعات الأرباح للسهم الواحد.
0	0	1	1	1	1	1	1	1	1	0	0	1	1	1	سياسة توزيع الأرباح.
0	0	1	0	1	0	1	1	0	1	0	0	0	1	1	معدل الربحية.
1	1	1	0	1	1	0	0	1	1	1	0	1	1	1	العائد على الأصول.
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	العائد على حقوق المساهمين
0	0	1	1	0	1	0	1	0	1	0	0	1	0	1	نسبة القروض إلى الودائع
0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	نسبة تكلفة المبيعات إلى المبيعات.
0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	معدل نمو المبيعات.
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	معدل العائد على المبيعات.
1	1	1	1	1	1	1	0	1	1	1	1	0	1	1	الصافي لهامش الفائدة
<b>الاداء غير المالي</b>															

1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	التسهيلات المصرفية على الانترنت
1	0	1	1	1	0	1	0	1	1	1	1	0	0	1	التسهيلات المصرفية الدولية
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	معلومات عن بطاقة الائتمان التجاري
1	1	0	1	1	1	1	1	1	1	1	0	1	0	1	مناقشة نتائج السنة الحالية مع نتائج السنوات الماضية.
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	التغير في المبيعات.
1	1	0	1	1	0	0	0	1	1	1	0	0	0	0	مناقشة حول تطوير المنتجات.
1	0	1	1	0	1	0	1	1	1	0	0	0	0	0	نظرة عن أداء السنة السابقة
1	1	1	1	1	1	0	1	1	1	1	0	1	1	1	تأثير تقلبات العملة.
1	1	0	1	1	1	1	1	1	1	0	0	1	1	1	معلومات عن إدارة المخاطر.
<b>حوكمة المصارف</b>															
0	0	1	1	1	0	1	0	1	1	1	0	0	1	1	أسماء كبار المساهمين
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	أسماء أعضاء مجلس الإدارة
0	0	1	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	مناصب قيادية للأعضاء في شركات أخرى
0	1	1	1	0	1	1	0	0	1	1	0	1	0	1	المؤهلات العلمية لأعضاء المجلس
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	الخبرة العملية لأعضاء مجلس الإدارة
0	1	1	1	1	0	0	1	1	1	1	1	0	1	1	عدد من الأسهم المملوكة من قبل المديرين.
0	0	1	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة.
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	0	1	عدد اجتماعات المجلس.
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	معلومات عن الالتزام بالحوكمة
0	0	0	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	للمصرف لائحة إرشادية للحوكمة على الموقع الإلكتروني
<b>المتغير التابع</b>															
<b>قياس تكلفة راس المال للسنة المالية (2015)</b>															
مصرف بغداد	مصرف الشمال للتمويل والاستثمار	مصرف سومر التجاري	مصرف كردستان الدولي للاستثمار والتنمية	مصرف الإيلاف الإسلامي	مصرف بابل	مصرف الاهلي العراقي	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	مصرف العراقي التجاري	المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية	مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار	مصرف الخليج التجاري	مصرف الائتمان العراقي	مصرف الاستثمار العراقي	مصرف الشور الدولي	نموذج قياس تكلفة راس المال (جوردن)
<b>تكلفة الدين</b>															
6671716302	5974802152	2717547754	2174022053	1994078753	5777346351	4635480952	313883654.4	1080627104	903857702.9	11262800902	16208492067	263541652.5	943461752.6	576827003	تكلفة الاقتراض = (مصرف الفائدة + 1) ÷ متوسط الديون التي تدفع عليها الفوائد بين السنة (1+ ) × (-1 معدل الضريبة)

															تكلفة حقوق الملكية
-0.771356457	-1.315586599	0.847745889	0.229088464	-0.94064972	-0.247358326	-0.660416074	-1.183724115	-0.184776121	0.251345027	0.524990254	-0.69435814	-0.087669694	-0.324041958	0.913620044	تكلفة حقوق الملكية = الربح الموقع للسهم + معدل نمو المتوقع الربح الموزع للسهم ÷ سعر السهم
قياس المراجعة الخارجية للسنة المالية (2015)															المتغير الوسيط
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	تطبيق معايير المراجعة الدولية = الشركات التي تطبق معايير المراجعة الدولي تأخذ قيمة 1 وخلاف ذلك 0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	جودة المراجعة = شركات التدقيق تأخذ قيمة 1 إذا كانت شركات مراجعة خمسة الكبار وخلاف ذلك .
قياس المتغيرات الضابطة للسنة المالية (2015)															المتغير الضابط
1	0	1	1	0	0	1	1	0	0	0	1	1	1	1	لجنة تدقيق = إذا كانت المصرف لديها لجنة تدقيق تأخذ قيمة 1 وخلاف ذلك 0
0.826280153	0.588986665	0.279113486	0.490395938	0.504728843	0.317745352	0.553633239	0.281930593	0.296521385	0.420971966	0.584077734	0.607297402	0.507537528	0.491743677	0.402009212	الرفعة المالية = اجمالي الخصوم / إجمالي الأصول
12.16812688	11.90349282	11.56325661	11.99737794	11.71165285	11.55473008	11.77249187	11.56232896	11.5911954	11.67171858	11.79999207	11.90314898	11.78736027	11.740383	11.65485579	حجم المصرف = اللوغاريتم الطبيعي لمجموع الأصول
0.009501005	-0.00690893	0.011620179	0.050156022	0.000812615	0.014853577	0.006917857	0.001565418	0.021096143	-0.0035866028	0.003855581	0.016809426	0.022703686	0.037934391	0.052554391	صافي الربح = الربح هو صافي ربح شركة في نهاية العام.

يعطي 1 للمشاهدات المفصح عنها و 0 الغير مفصح عنها

مؤشرات الإفصاح الاختياري															
مصرف بغداد	مصرف الشمال للتمويل والاستثمار	مصرف سومر التجاري	مصرف كردستان الدولي للاستثمار والتنمية	مصرف الايلاف الاسلامي	مصرف بابل	مصرف الاهلي العراقي	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	مصرف العراقي التجاري	المصرف العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	مصرف الخليج التجاري	مصرف الائتمان العراقي	مصرف الاستثمار العراقي	مصرف اشور الدولي	
<b>المعلومات العامة عن المصرف</b>															
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	0	0	لمحة تاريخية مختصرة عن المصرف
0	1	0	1	1	0	1	1	1	1	1	1	0	0	0	الهيكل التنظيمي للمصرف
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	عنوان المصرف وتلفون والبريد الالكتروني
0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	المعلومات العامة عن أثر التضخم على المصرف
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	1	0	1	تأثير الوضع السياسي والاقتصادي على النتائج المصرف
0	1	0	0	1	0	1	0	0	1	0	0	1	1	1	الميزة التنافسية للشركة
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	نشر التقارير السنوية الكترونيا
0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	نشر تقارير فصلية الكترونية
0	1	0	0	0	1	0	1	0	0	0	0	0	0	0	استخدام وسائل الحماية الالكترونية لحماية البيانات
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	0	1	1	1	إدارة المخاطر التي تواجه المصرف
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	0	1	1	1	البرامج التأمينية للمصرف
<b>الاستراتيجية المستقبلية</b>															
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	0	1	بيان الاستراتيجية والأهداف: عام
1	1	1	1	1	1	0	1	1	1	1	0	1	0	1	بيان الاستراتيجية والأهداف: المالية
0	0	0	1	0	1	0	0	0	1	0	0	0	0	0	بيان الاستراتيجية والأهداف: التسويق
1	0	0	1	1	1	1	1	1	1	1	1	0	0	1	بيان الاستراتيجية والأهداف: الاجتماعية
0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	تأثير الاستراتيجية على النتائج الحالية
0	0	1	0	0	0	0	0	1	0	1	0	0	0	0	تأثير الاستراتيجية على النتائج المستقبلية
0	0	0	1	0	0	0	1	0	0	0	1	0	0	0	تأثير الاستراتيجية على أداء الشركة
0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	1	1	العوامل المؤثرة في الأداء المستقبلي للشركة
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	0	0	1	1	خطط الاستثمار المستقبلية للشركة
<b>التوقعات المستقبلية</b>															
1	1	1	1	1	1	1	1	0	1	1	1	1	1	1	توقعات الربح.
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	توقعات المبيعات.
0	0	1	1	1	1	0	1	0	1	1	1	0	0	1	توقعات التدفق النقدي.

0	0	0	1	1	1	0	1	0	0	1	0	0	0	0	توقعات القيمة السوقية للأسهم
0	0	1	0	0	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	توقعات النفقات الرأسمالية
1	0	1	1	1	0	0	0	1	1	0	0	0	1	0	توقعات العوائد على نفقات البحث والتطوير
0	1	1	1	1	0	1	1	1	1	1	1	1	1	1	توقعات الإيرادات
0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	توقعات التكاليف
1	1	1	1	1	0	1	1	1	1	1	1	0	1	0	الفرق بين توقعات الفترة الماضية للإيرادات والإيرادات الفعلية
0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	1	0	الفرق بين توقعات التكاليف في الفترة الأخيرة والتكاليف الفعلية
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	الفرق بين توقعات مبيعات الفترة الأخيرة والمبيعات الفعلية
0	0	1	1	1	0	0	0	0	0	1	0	0	1	1	مناقشة التوقعات الخاصة بالمصرف (عام)
1	1	1	1	1	0	1	1	1	1	1	0	1	1	1	توقعات الإيرادات من الأعمال الرئيسية
<b>المسئولية الاجتماعية والبيئية</b>															
1	0	0	1	1	1	0	1	0	0	0	0	0	0	1	العمل للحد من مشكلة البطالة.
1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	1	1	برامج حماية البيئة
0	1	1	1	1	1	1	1	1	0	1	0	1	1	1	الإعانات المقدمة للغير
0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	سلامة المنتجات وعدم تأثيرها في البيئة
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	المشاريع الترفيهية والرياضية والرعاية الصحية
0	0	1	1	0	1	0	1	1	1	1	1	0	0	1	معلومات عن التبرعات الخيرية
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	الحملات التي ترعاها الحكومة
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	قيمة النفقات في مجال البرامج الاجتماعية والمحافظة على البيئة
1	0	0	1	0	0	0	1	0	0	1	1	0	1	0	معلومات عن الأنشطة المصرفية الاجتماعية
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	مساهمة المصرف في البرامج البيئية
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	1	معلومات عن رفاهية الموظفين
<b>الاداء المالي</b>															
0	0	0	1	1	0	1	0	1	0	1	1	0	1	1	مناقشة موجزة وتحليل الوضع المالي للشركة.
1	1	1	1	0	0	1	1	0	0	1	0	0	1	0	العائد على الأسهم.
1	1	1	1	0	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	توزيعات الأرباح للسهم الواحد.
1	1	1	0	0	1	0	1	1	1	0	1	1	1	0	سياسة توزيع الأرباح.
1	0	0	0	0	0	0	1	1	1	0	0	1	1	1	معدل الربحية.
0	1	1	1	1	0	0	0	1	1	1	0	1	1	1	العائد على الأصول.
1	1	1	1	1	0	1	1	0	1	0	1	1	1	1	العائد على حقوق المساهمين
0	1	1	1	0	1	1	1	0	1	1	0	1	0	0	نسبة القروض إلى الودائع
0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	نسبة تكلفة المبيعات إلى المبيعات.
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	معدل نمو المبيعات.
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	معدل العائد على المبيعات.
1	1	1	1	1	0	1	1	1	1	1	1	1	0	1	الصافي لهامش الفائدة
<b>الاداء غير المالي</b>															

1	1	0	1	1	1	1	1	1	1	1	1	0	1	1	التسهيلات المصرفية على الانترنت
1	0	1	1	1	0	1	0	1	1	0	1	0	1	1	التسهيلات المصرفية الدولية
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	0	1	1	1	معلومات عن بطاقة الائتمان التجاري
1	0	1	1	1	0	1	1	1	0	1	0	0	1	1	مناقشة نتائج السنة الحالية مع نتائج السنوات الماضية.
0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	1	0	0	0	0	التغير في المبيعات.
1	0	0	0	0	0	0	0	1	1	1	0	0	0	1	مناقشة حول تطوير المنتجات.
1	1	1	1	1	0	1	1	1	1	0	0	1	0	1	نظرة عن أداء السنة السابقة
1	1	1	1	1	1	1	1	1	0	1	1	1	1	1	تأثير تقلبات العملة.
1	1	1	1	1	1	0	1	1	1	0	1	1	1	1	معلومات عن إدارة المخاطر.
<b>حوكمة المصارف</b>															
0	0	0	1	1	0	1	1	1	1	0	0	0	1	1	أسماء كبار المساهمين
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	أسماء أعضاء مجلس الإدارة
0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	1	مناصب قيادية للأعضاء في شركات أخرى
0	1	0	1	0	1	1	0	0	0	1	1	0	0	1	المؤهلات العلمية لأعضاء المجلس
0	0	0	0	0	0	1	1	0	1	0	0	0	0	1	الخبرة العملية لأعضاء مجلس الإدارة
0	1	1	1	1	0	1	1	0	1	1	1	0	1	1	عدد من الأسهم المملوكة من قبل المديرين.
0	1	0	0	1	0	1	0	0	0	0	0	0	0	1	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة.
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	0	1	0	1	عدد اجتماعات المجلس.
1	0	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	معلومات عن الالتزام بالحوكمة
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	للمصرف لائحة إرشادية للحوكمة على الموقع الإلكتروني
<b>المتغير التابع</b>															
<b>قياس تكلفة رأس المال للسنة المالية (2016)</b>															
مصرف بغداد	مصرف الشمال للتمويل والاستثمار	مصرف سومر التجاري	مصرف كردستان الدولي للاستثمار والتنمية	مصرف الإيلاف الإسلامي	مصرف بابل	مصرف الاهلي العراقي	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	مصرف العراقي التجاري	المصرف العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	مصرف الخليج التجاري	مصرف الائتمان العراقي	مصرف الاستثمار العراقي	مصرف اشور الدولي	نموذج قياس تكلفة رأس المال (جوردن)
<b>تكلفة الدين</b>															
5167245202	5099997453	2444988454	3944487903	2010012853	4137481607	3088480103	96754707.7	756477053	1460203103	6125423003	8770320430	192953403	762574953	580510903	تكلفة الاقتراض = (مصرف الفائدة + 1 ÷ متوسط الديون التي تدفع عليها الفوائد بين السنة +1) × (1- معدل الضريبة)

															تكلفة حقوق الملكية
2.622412276	3.028193352	0.055998486	0.230005291	11.97606104	1.083323919	9.332830846	-11.5917364	0.076281912	-0.111265967	1.214767769	-0.385013305	-0.552526383	-0.377575102	-0.112317022	تكلفة حقوق الملكية = الربح الموقع للسهم + معدل نمو المتوقع الربح الموزع للسهم ÷ سعر السهم
قياس المراجعة الخارجية للسنة المالية (2016)															المتغير الوسيط
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	تطبيق معايير المراجعة الدولية = الشركات التي تطبق معايير المراجعة الدولي تأخذ قيمة 1 وخلاف ذلك 0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	جودة المراجعة = شركات التدقيق تأخذ قيمة 1 إذا كانت شركات مراجعة خمسة الكبار وخلاف ذلك .
قياس المتغيرات الضابطة للسنة المالية (2016)															المتغير الضابط
1	1	1	1	0	1	1	0	0	0	0	1	0	1	1	لجنة تدقيق = إذا كانت المصرف لديها لجنة تدقيق تأخذ قيمة 1 وخلاف ذلك 0
0.764398515	0.493653174	0.240591865	0.356843647	0.355960963	0.229958609	0.502737569	0.352189479	0.334761114	0.415802876	0.570717363	0.603834096	0.402365874	0.498498655	0.325771886	الرفعة المالية = اجمالي الخصوم / إجمالي الأصول
12.07933471	11.780836	11.54626236	11.98196607	11.6055969	11.53717491	11.76256381	11.61284212	11.63630658	11.65049859	11.8019749	11.9041863	11.71044148	11.76184536	11.5736961	حجم المصرف = اللوغاريتم الطبيعي لمجموع الأصول
0.022326614	-0.037606374	0.012576362	0.057797675	0.012676667	0.02632589	0.047933925	0.010072028	0.019638315	0.019645552	0.022297612	0.008672424	0.012430398	0.020861987	0.041305001	صافي الربح = الربح هو صافي ربح شركة في نهاية العام.